

١١٥٦ ر

فقه الإمام الترمذي

في كتب

(السير وفنائل الجهاد والجهاد)

من جامعه

ومقارنته بالمذاهب الأربعة



٢٣٧٩

إعداد الطالب

صالح فراج الداموك

إشراف الدكتور

عبد المجيد محمود عبد المجيد

مقدمة وتمهيد

المقدمة وتشتمل على :

أ- أهمية الموضوع وسبب اختياره .

ب- خطة البحث .

ج- منهج البحث .

د- شكر وتقدير .

التمهيد ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عصر الترمذي .

المبحث الثاني : سيرته الذاتية : اسمه ونسبه ومولده وصفاته

الخلقية ، والخلقية وطلبه للعلم ورحلته وشيوخه وتلاميذه ،

ومؤلفاته ، ووفاته .

المبحث الثالث : عقيدة الإمام الترمذي ، وفقهه وأصول

فقهه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ) ^١
(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) ^٢
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) ^٣ .^٤

أما بعد :-

١- إن أي علم من العلوم تكون له بداية ، ثم يتوسع فيه ، ويتخصص فيه العلماء ، فتكون له فروع وأقسامه بحسب ما تقتضيه الحاجة .

وعلم الشريعة الإسلامية ، كان في بداية تشريعه يتلقى من منبعه الصافي صلوات الله عليه وسلامه ، فيتلقى عنه الصحابة رضوان الله عليهم ما يوحى إليه ، فيحفظونه ويطبّقونه في حياتهم اليومية ، فإذا جدت عليهم مسألة سألوا نبيهم صلى الله عليه وسلم ، فيجيبهم بما يوحى إليه من قرآن أو سنة ، ثم إن هؤلاء الصحابة تفاوتوا في مقدار تلقيهم عنه صلى الله عليه وسلم تبعاً

^١ - آل عمران ١٠٢ .

^٢ - النساء ١ .

^٣ - الأحزاب ٧١، ٧٠ .

^٤ - حديث الحاجة : صحيح الإسناد : أخرجه أحمد (٤١٠٤) ، وأبو داود : كتاب النكاح : باب في خطبة النكاح (٢١١٨) ، والترمذي : كتاب النكاح : باب ما جاء في خطبة النكاح (١١٠٥) ، والنسائي : كتاب الجمعة : باب كيفية الخطبة (١٤٠٤) ، وابن ماجه : كتاب النكاح : باب خطبة النكاح (١٨٩٢) ، والدارمي : كتاب النكاح : باب في خطبة النكاح (٢٢٠٢) ، وإسناد أبي داود رجاله ثقات — وأصله دون الآيات عند مسلم : كتاب الجمعة : باب تخفيف الصلاة والخطبة (٨٦٨) .

لظروفهم ولا استعداداتهم الخاصة ، ولهذا أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : أقرأكم أبي ، وأفرضكم زيد ^١ . وكان ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما ، وكان العبادة فقهاء الصحابة ، ولا يعني أن غيرهم من الصحابة لا يعلم شيئاً ، ولا يعني أن ابن عباس لا يعلم بالفرائض . لا ، ولكن يرويه في هذا المجال شهرة على حساب العلوم الأخرى .

ولما انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه ، وتوسعت الفتوحات الإسلامية ، ظهرت وقائع لم تكن من قبل فاحتيج للحكم فيها وأخذ كل جيل عمن سبقه ثم اجتهد فيما لا سلف له فيه ، فتوسعت العلوم ، فظهر علم القرآن بتفسيره وقراءاته ، وظهر علم الفقه وبرز الفقهاء المجتهدون كأبي حنيفة ومالك والليث والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد ، فقعدوا الأحكام وأصلوا الأصول ، وكان لكل منهم منهجه في الاستنباط ، وهم كلهم يرجعون في استنباطهم إلى الكتاب والسنة ، وكان للسنّة علماء أفذاذ ميزوا صحتها من موضوعها ، وقويها من ضعفها ، واشتهروا بذلك فسموا أهل الحديث .

هؤلاء المحدثون لم يقتصر بحثهم وجهدهم على بيان السنّة فقط ، بل كان لهم نشاطهم الفقهي ، لكن اشتهارهم في هذا الفن وعُلوّ منزلتهم فيه وتميزهم عن غيرهم ، أدى إلى الاعتقاد أنهم لا يحسنون إلا تصحيح الروايات وجمع الطرق ، أضف إلى ذلك ما حدث من بعض صغارهم من تأكيد هذا الاعتقاد وترسيخه لدى الناس ، فاكتفوا بحفظ المتن وجمع الطرق دون فقه معناها ، حتى قال مطر الوراق - من محدثي القرن الثاني - عندما سأله رجل عن معنى حديث حدثه به : لا أدري إنما أنا زاملة .

بل راجت هذه الفكرة ونالت كبار العلماء حتى قال الأعمش لأحد الفقهاء : أنتم الأطباء ونحن الصيادلة ^٢ .

ومما سبق يتضح أن أئمة الإسلام لم يقتصر نشاطهم على علم من علوم الشريعة ، فمالك له الموطأ الذي جمع فيه الحديث والفقه ، والشافعي كتب الأم وكان له مسنده وأسانيده الخاصة . وهكذا أئمة الحديث كسفيان والبخاري والترمذي ، إضافة إلى جهدهم في خدمة السنّة ، كان لهم

^١ - الحديث رواد أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدّهم في أمر الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أبي وكل أئمة أميين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح . (أخرجه أحمد (٣/ ١٨٤ و ٢٨١) (١١٨٥٢ ، ١٢٤٩٣ ، ١٣٥٧٨) ، والترمذي : كتاب المناقب : مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت ... (٣٧٩٠) ، وابن ماجه : المقدمة : فضائل خباب (١٥٥) ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، قلت : ورجاله ثقات .

^٢ - الاتجاهات الفقهية عن أصحاب الحديث (لشيخه د. عبد المجيد محمود عبد المجيد) ص ٤ .

نشاطهم الفقهي الملحوظ في ثنايا مؤلفاتهم الحديثية ، لكن ما اشتهر عنهم من التورع عن الجزم بالأحكام ، منعهم من التأليف في الفقه كما هو ثابت عن أميرهم الإمام أحمد رحمه الله تعالى . إلا أن جوامعهم مليئة بالشواهد الفقهية والأصولية الدالة على رسوخ أقدامهم في الفقه .

والإمام الترمذي رحمه الله تعالى يعتبر من الرواد الأوائل في الجمع بين الفقه والحديث ، وجامعه أكبر شاهد على ذلك ، فهو يعتبر ثروة فقهية لمذاهب العلماء ، ولأقوال علماء لا توجد في غيره من المراجع . والمتأمل في جامعه يلاحظ سعة اطلاعه على أقوال من سبقه من العلماء ، ويلاحظ دقته في التبويب والاستشهاد بأحاديث تكلم فيها العلماء مع اطلاعه على ما صح منها ولهذا يشير إليها غالباً بقوله : وفي الباب .

وقد وفق الله جامعة أم القرى لدراسة فقه الأعلام ، فقسمت صحيح البخاري في رسائل علمية لدراسة فقهه ، وهادي تواصل مسيرتها المباركة فتشرع بدراسة فقه تلميذه الترمذي في جامعه المشهور .

وأما سبب اختياري للكتب الثلاثة (السير ، وفضائل الجهاد ، والجهاد) فلارتباطها الوثيق بمجال تخصصي ، فأحببت أن أجمع بين العلم الشرعي والعلم الميداني ، فأسأل الله أن يمن علينا بتوفيقه ورضاه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

ب- خطة البحث .

تتكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس .

المقدمة : وتتضمن أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره ، وخطة البحث ، ومنهجي فيه .

التمهيد : ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عصر الترمذي .

المبحث الثاني : سيرته الذاتية : اسمه ونسبه ومولده وصفاته الخلقية ، والخلقية وطلبه للعلم ورحلته وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته ، ووفاته .

المبحث الثالث : عقيدة الإمام الترمذي ، وفقهه وأصول فقهه .

الفصل الأول : كتاب السير .

وفيه واحد وأربعون مبحثاً :

المبحث الأول : الدعوة قبل القتال .

المبحث الثاني : البيات والغارات .

المبحث الثالث : التحريق والتخريب .

المبحث الرابع : مشروعية الغنيمة .

المبحث الخامس : سهم الخيل .

المبحث السادس : السرايا .

المبحث السابع : أهل الرضخ ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : سهم النساء والصبيان .

المطلب الثاني : سهم العبيد .

المبحث الثامن : حكم الإسهام لأهل الذمة ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم الإسهام لمن شارك المسلمين في القتال من الكافرين .

المطلب الثاني : حكم من حضر من المسلمين بعد القتال ، هل يسهم له ؟

المبحث التاسع : حكم الانتفاع بآنية المشركين .

المبحث العاشر : النفل .

- المبحث الحادي عشر : السَّلب .
- المبحث الثاني عشر : حكم بيع المغانم قبل قسمتها .
- المبحث الثالث عشر : حكم وطء الحبالى من السبايا .
- المبحث الرابع عشر : حكم طعام المشركين .
- المبحث الخامس عشر : حكم التفريق بين السي .
- المبحث السادس عشر : الحكم في الأسرى .
- المبحث السابع عشر : حكم قتل النساء والصبيان من الأسرى .
- المبحث الثامن عشر : تحريق الكفار بالنار .
- المبحث التاسع عشر : الغلول .
- المبحث العشرون : حكم خروج النساء إلى الحرب .
- المبحث الواحد والعشرون : هدايا المشركين .
- المبحث الثاني والعشرون : حكم سجدة الشكر .
- المبحث الثالث والعشرون : أمان العبد والمرأة .
- المبحث الرابع والعشرون : الغدر .
- المبحث الخامس والعشرون : حكم النزول على حكم رجل من المسلمين .
- المبحث السادس والعشرون : حكم الحلف .
- المبحث السابع والعشرون : حكم ضرب الجزية على المجوس .
- المبحث الثامن والعشرون : حق الضيافة .
- المبحث التاسع والعشرون : فضل الهجرة الأولى .
- المبحث الثلاثون : البيعة ، وفيه أربعة مطالب :
- المطلب الأول : بيعة النبي صلى الله عليه وسلم .
- المطلب الثاني : حكم نكث البيعة .
- المطلب الثالث : بيعة العبد على الجهاد .
- المطلب الرابع : بيعة النساء .
- المبحث الواحد والثلاثون : علة البدريين .
- المبحث الثاني والثلاثون : الخمس .
- المبحث الثالث والثلاثون : حكم النهبة .

- المبحث الرابع والثلاثون : حكم التسليم على أهل الكتاب .
- المبحث الخامس والثلاثون : حكم المقام بين المشركين .
- المبحث السادس والثلاثون : إخراج الكفار من جزيرة العرب .
- المبحث السابع والثلاثون : تركة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- المبحث الثامن والثلاثون : غزو مكة المكرمة .
- المبحث التاسع والثلاثون : الأوقات التي يستحب فيه القتال .
- المبحث الأربعون : الطيرة .
- المبحث الواحد والأربعون : وصية الرسول صلى الله عليه وسلم في القتال .

الفصل الثاني : فضائل الجهاد .

وفيه اثنان وعشرون مبحثاً :

- المبحث الأول : فضل الجهاد .
- المبحث الثاني : فضل من مات مرابطاً في سبيل الله .
- المبحث الثالث : فضل الصوم في سبيل الله .
- المبحث الرابع : فضل النفقة في سبيل الله .
- المبحث الخامس : فضل الخدمة في سبيل الله .
- المبحث السادس : فضل تجهيز الغازي .
- المبحث السابع : فضل الغبار في سبيل الله ، وفيه مطلبان :
- المطلب الأول : فضل من اغبرت قدماءه في سبيل الله .
- المطلب الثاني : فضل الغبار في سبيل الله .
- المبحث الثامن : فضل الشيب في سبيل الله .
- المبحث التاسع : فضل ربط القرس في سبيل الله .
- المبحث العاشر : فضل الرمي في سبيل الله .
- المبحث الحادي عشر : فضل الحرس في سبيل الله .
- المبحث الثاني عشر : الشهداء ، وفيه مطلبان :
- المطلب الأول : ثواب الشهداء .

المطلب الثاني : فضل الشهداء عند الله .

المبحث الثالث عشر : غزو البحر .

المبحث الرابع عشر : النية في القتال .

المبحث الخامس عشر : فضل الغدو الرواح في سبيل الله .

المبحث السادس عشر : أي الناس خير ؟

المبحث السابع عشر : سؤال الشهادة .

المبحث الثامن عشر : فضل المجاهد والناكح والمكاتب ، وعون الله إياهم .

المبحث التاسع عشر : الكلم في سبيل الله .

المبحث العشرون : أي الأعمال أفضل ؟

المبحث الواحد والعشرون : الجنة تحت ظلال السيوف .

المبحث الثاني والعشرون : أفضل الناس .

المبحث الثالث والعشرون : ثواب الشهيد .

المبحث الرابع والعشرون : فضل المرباط .

الفصل الثالث : الجهاد .

وفيه سبعة وعشرون مبحثاً :

المبحث الأول : أهل العذر .

المبحث الثاني : إذن الوالدين .

المبحث الثالث : حكم السفر والجهاد منفرداً ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم بعث الرجل وحده سرية .

المطلب الثاني : حكم سفر الرجل وحده .

المبحث الرابع : الخدعة في الحرب .

المبحث الخامس : عدد غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم .

المبحث السادس : الصف والتعبئة عند القتال .

المبحث السابع : الدعاء عند القتال .

المبحث الثامن : الأولوية والرايات ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : عقد الأولوية في الجهاد .

- المطلب الثاني : عقد الرايات في الجهاد .
- المبحث التاسع : الشعارات في الجهاد .
- المبحث العاشر : صفة سيف الرسول صلى الله عليه وسلم .
- المبحث الحادي عشر : حكم الفطر عند القتال .
- المبحث الثاني عشر : الخروج عند الفرع .
- المبحث الثالث عشر : الثبات عند القتال .
- المبحث الرابع عشر : آلات الحرب ، وفيه ثلاثة مطالب :
- المطلب الأول : السيف .
- المطلب الثاني : الدرع .
- المطلب الثالث : الممغر .
- المبحث الخامس عشر : الخيل ، وفيه ستة مطالب :
- المطلب الأول : فضل الخيل .
- المطلب الثاني : ما يستحب من الخيل .
- المطلب الثالث : ما يكره من الخيل .
- المطلب الرابع : الرهان والسبق .
- المطلب الخامس : حكم نزو الحمر على الخيل .
- المطلب السادس : كراهية الأجراس على الخيل .
- المبحث السادس عشر : الاستفتاح بصعاليك المسلمين .
- المبحث السابع عشر : القيادة الحريية ، وفيه أربعة مطالب :
- المطلب الأول : صفات القائد الحربي .
- المطلب الثاني : واجبات القائد الحربي .
- المطلب الثالث : حقوق القائد الحربي .
- المطلب الرابع : حدود طاعة القائد الحربي .
- المبحث الثامن عشر : معاملة البهائم .
- المبحث التاسع عشر : علامة بلوغ الصبي ، ومتى يفرض له ؟
- المبحث العشرون : أثر الدين على الشهيد .
- المبحث الواحد والعشرون : دفن الشهداء .

- المبحث الثاني والعشرون : الشورى .
- المبحث الثالث والعشرون : فداء جيف المشركين .
- المبحث الرابع والعشرون : التحيز في القتال .
- المبحث الخامس والعشرون : دفن القتيل في مقتله .
- المبحث السادس والعشرون : تلقي الغائب .
- المبحث السابع والعشرون : الفبيء .

خاتمة : ذكرت فيها خلاصة فقه الترمذي وأهم النتائج التي توصلت إليها مع بعض التوصيات .

فهارس : ذيلت هذه الرسالة بفهارس تسهل للقارئ البحث عن المعلومات ، ففهرست للآيات والأحاديث والمواضيع الفقهية للترمذي ، وللأعلام المترجم لهم ، وغيرها من الفهارس .



٣٣٧٩

ج- منهج البحث .

أما منهجي في البحث فكان على النحو التالي :

- (١) دراسة فقه الإمام الترمذي من خلال تراجمه وأحاديثه سواء المنصوص عليها ، أو التي أشار إليها بقوله : وفي الباب .
- (٢) الاحتفاظ بتسلسل الأبواب كما أوردها الترمذي ، ومحاولة استنباط مناسبة كل باب بالذي قبله .
- (٣) ذكر تراجم المحدثين المعاصرين للإمام أو السابقين له ، لكل مسألة ترجم لها ، وذلك لتوضيح تأثير الترمذي بهم ، خاصة شيخه البخاري .
- (٤) أفراد كل باب بمبحث ، أو جمع الأبواب التي تتعلق بموضوع واحد تحت مبحث كالقيادة الحربية والخيال أو غيرهما ، مع الاحتفاظ بتبويب الترمذي ووضع كل باب تحت مطلب .
- (٥) تخريج أحاديث الأبواب ، مع الاكتفاء بالصحيحين أن وجدت فيهما أو في أحدهما ، أو عزوها لغيرهما من الأصول ، ودراسة أسانيدھا ، والاستشهاد بحكم العلماء المحققين في هذا الفن .
- (٦) ذكر الشاهد من الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله وفي الباب ، وعزو هذه الأحاديث إلى مصادرها ، مع الاكتفاء بالكتب الستة إن وجد فيها ، أو ذكر أقوال بعض العلماء فيها كابن حجر والهيتمي إن لم يكن في أحد الستة .
- (٧) نقل كلام الترمذي كما هو ، سواء كان حكمه على الأحاديث ، أو نقله لأقوال العلماء ، أو جرحه أو تعديله لبعض الرواة .
- (٨) توثيق نقول الترمذي لأقوال العلماء ، واعتماد المصادر الشخصية لكل عالم أن وجدت ، كالموطأ والأم ، أو الرجوع للمصادر القديمة كالسير و معالم السنن أو غيرهما إن لم توجد .
- (٩) شرح الغريب إن وجد .
- (١٠) ذكر حكم الترمذي لكل مسألة ترجم لها ، أو ذكرها في ثنايا الباب ، وكان منهجي في استنباط حكمه كالآتي :

آ- تقدم ما نص عليه صراحة سواء في الترجمة أو في الباب أو ذكر الإجماع عليه .

ب- فإن لم ينص التمسست ما يرجح قوله :

فأقدم ما استشهد به من حديث مع إشارته لأحاديث آخر في الباب ما لم ينص على خلافه ، ثم انظر هل أيد ذلك بتقديمه لأقوال العلماء على أقوال المخالفين ، كقوله : وعليه أهل العلم ، أو جمهور أهل العلم ثم يعقب بأقوال المخالفين ، أو يهملها ، وانظر في ظاهر ترجمته ، ثم التمس مراد الترمذي من ذلك .

(١١) دراسة كل مسألة ترجم لها الترمذي أو أشار إليها في الباب ، دراسة مقارنة ، مع الاكتفاء بالمذاهب الأربعة .

(١٢) إثبات الآيات القرآنية بالرسم العثماني ، مع ذكر السورة والآية في الحاشية .

(١٣) تقدم دراسة عامة لفقه الترمذي في كتبه الثلاثة (السير ، وفضائل الجهاد ، والجهاد) في التمهيد من هذه الرسالة .

(١٤) ذكر مقدمة في أول كل فصل ، موضحاً فيها المنهج العام للترمذي في هذا الكتاب ، ودراسة هذا المنهج في ترتيبه للأبواب .

(١٥) اعتمدت طبعة كمال الحوت ، مع مقارنتها مع الطبعات الأخرى ، وإضافة الزيادات أن وجدت مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية ، ومقارنة ترتيب الأبواب في كل الطبعات .

(١٦) ترجمت لغالب الرواة والأعلام ، واعتمدت في الرواة كتاب التأريخ للبخاري لأن الترمذي اعتمد كثيراً على شيخه البخاري في الحكم عليهم ، مع الاعتماد على تهذيب الكمال للزمري ، والتهذيب والتقريب لابن حجر ، وذلك في الثقات من الرواة ، أما المتكلم فيهم فأضيف ميزان الاعتدال مع ما سبق ، إذ في المراجع المذكورة خلاصة كلام علماء الجرح والتعديل ، وقد أضيف غيرهم بحسب ما يقتضيه الحال .

(١٧) اكتفي في التوثيق بالمراجع المعتمدة ككتب الصحابة في الترجمة لهم ، أو المراجع المعتمدة في توثيق آراء المذاهب .

(١٨) في كل مبحث ، تخريج أحاديث الباب وعزوا أحاديث الباب المشار إليها ، أبدأ بشرح الغريب ، ثم أعقب بمناسبة الباب ، ثم ابحت مذهب الترمذي ، وأختتم بدراسة موجزة للمذاهب الأربعة .

(١٩) قد أضيف بعض المسائل في ثانيا البحث بحسب ما تقتضيه الحاجة .

د- شكر وتقدير .

إن مما أدبنا به ديننا الحنيف أن نذكر لكل ذي فضل فضله ، ونشكره عليه وندعو له بالخير إن لم نقدر على مكافأته ، وفي هذا المقام أشكر كل من له الفضل عليّ في إتمام هذا البحث بالتوجيه والتذكير والدعاء وغير ذلك مما أعاني على الكتابة والتمام ، سواء كان مباشرة أو بواسطة ما كتبوه ودونوه ، وأسأل الله أن يجزيهم عني وعن المسلمين خير الجزاء .

وأخص بالشكر فضيلة أستاذي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد الذي تفضل مشكوراً — رغم ظروفه الصحية وكثرة مشاغله — بقبوله أن يكون موجهاً لي في رسالتي وأعاني على تقديم خطة البحث ، وعلى ما قام به من نصحي وتوجيهي وإرشادي ، فجزاه الله عني كل خير .

وأشكر قسم الدراسات المسائية العليا بجامعة أم القرى على تسهيل كتابتي للبحث ، وأسأل الله لنا التوفيق والسداد والصلاح في جميع أمورنا .

وأشكر بعد شكر الله تعالى والذي الكريمين اللذين كان لهما الفضل — بعد الله — في وصول كل خير لي فأشكرهما على حسن توجيههما وحسن رعايتهما وصادق دعائهما لي وأسأل الله جل وعلا أن يجزل لهما الأجر والثوبة ، وأن يغفر لهما كما ربياني صغيراً ، وأن يمدّهما بالصحة والعافية في الدنيا والآخرة إنه على كل شيء قدير .

وأختتم هذه المقدمة كما ابتدأته بحمد الله وشكره والثناء عليه ، وأسأله أن يعفو عن تقصيري ويغفر لي وإخواني ، ويهدينا وجميع المسلمين إلى أحسن الأخلاق والأقوال والأعمال ، ويرزقنا العلم النافع والعمل الصالح ، أنه ولي ذلك والقادر عليه .

تمهيد : عصر الترمذي ، وسيرته ، ومنهجه الفقهي .

قبل الشروع في دراسة فقه الإمام الترمذي في كتب السير وفضائل الجهاد والجهاد يحسن بي أن ألقى نظرة موجزة عن سيرة الإمام وعقيدته وأصول فقهه .

وسأجعلها في أربعة مباحث :

المبحث الأول : عصر الترمذي .

المبحث الثاني : سيرته الذاتية : اسمه ونسبه ومولده وصفاته الخلقية ، وطلبه للعلم ورحلته وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته ، ووفاته .

المبحث الثالث : عقيدته .

المبحث الرابع : فقهه وأصول فقهه .

ولن أطيل الكلام في هذا المبحث ، خاصة المبحث الأول ، وذلك لأنه سبق بحثه في الرسائل السابقة لسنن الترمذي .

المبحث الأول : عصر الترمذي .

المطلب الأول : الحالة السياسية والاقتصادية في عصر الترمذي .

عاش الإمام الترمذي في نهاية عصر القوة وبداية عصر الضعف للدولة العباسية ، ويؤرخ المؤرخون أول عصر الضعف عام ٢٤٧هـ ، وبهذا يكون الترمذي قد جاوز الثلاثين ، وشرع في رحلاته العلمية .

وتتميز هذا العصر بكثرة الاضطرابات السياسية ، وخروج بعض الولايات عن الخلافة كاللولة الطاهرية ، ثم الصفارية والسامانية ، كما قامت أيضاً حركة الزنج والبابكية الإباحية ، إضافة إلى ذلك سيطر العسكر على الخلافة فأصبح الخليفة لعبة في أيدي العسكر ، وأصبح الحكم بالسيف لا بالرأي ، والتنفيذ بالسوط لا بالحكمة ، والناس يجبرون على الخضوع سواء أكان حقاً أم باطلاً^١ .

و كنتيجة لهذه الاضطرابات السياسية ، توقفت الفتوحات ، فنضب أكبر مورد من موارد الدولة المالية ، الجهاد ، وأخذ بعض الخلفاء التبذير في الموارد المالية في الإنفاق على العسكر مما أثقل كاهل الدولة ، فقرضت الضرائب والخراجات على المسلمين ، وشدد عليهم ، حتى أصبحت مصادرة الأموال من أهم مصادر الخليفة^٢ .

شاهد الترمذي كل ذلك خلال رحلاته ، وسمع ما حدث لإمام أهل السنة أحمد بن حنبل^٣ ، وشاهد ما حدث لشيخه البخاري^٤ ، فكان لها الأثر البالغ في نفسه ، فانكف عن الدنيا وعن

^١ - التأريخ الإسلامي لمحمد شاكر ١٣/٦ .

^٢ - تاريخ عصر الخلافة العباسية ص ١١١-١١٥ .

^٣ - عندما نقلت علوم الفلسفة والمنطق إلى المسلمين زمن المأمون ، تأثر بها بعض المسلمين ، فظهر الاعتزال ، وتقرب المعتزلة من الخلفاء فأقنعوهم أن ما يرونه هو مذهب أهل السنة والجماعة ، وبما قالوا به القول بأن القرآن مخلوق ، وعمدوا إلى امتحان الناس وإكراههم على القول بذلك ، فأخفى أكثر علماء أهل السنة تكفير من قال بذلك ، وجهر به آخرون كمحمد بن نوح ، وأحمد بن حنبل ، رحمهم الله وجاهروا بتكفير من قال بذلك فأوذوا في ذلك وكانت العاقبة للإمام أحمد ورفعت عنه المحنة زمن المتوكل ، واستحق أن يلقب بإمام أهل السنة والجماعة . (سير أعلام النبلاء ١١/٢٣٢-٢٦٤ ، تأريخ بغداد ٤٣٥/٤ ، تهذيب التهذيب ٧٢/١)

^٤ - محنة البخاري تكمن في حسد الأقران ، وذلك أنه بعد أن علا شأن البخاري في العلم ودخل نيسابور انصرف الناس إليه ، وكان تيار الاعتزال قد خفت ، وظهر أهل السنة ، وكان الذهلي هو محدث نيسابور ، فلما رأى فضل البخاري عند الناس حسده ، وعمد إلى امتحانه بالقول بخلق القرآن ، وكان البخاري يقول أن أفعال العباد مخلوقة ، فألزمه من هذا القول أن لفظ القرآن مخلوق ، ورماه بالبدعة ، فخرج البخاري من نيسابور متجهاً إلى بلده بخاري ، لكن الذهلي وشى به إلى حاكمها ، فخرج البخاري إلى بلده خرتك ومكث بها حتى وافته المنية . (سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٣ ، تأريخ بغداد ٥/٢ ، مقدمة الفتح ص ٥١٧)

السلطين ، فلم يكن له جهوده ضد المنحرفين عن شرع الله ، هذا مع ما جبل عليه الترمذي من الزهد والأعراض عن الدنيا الإقبال على الآخرة ، فاقصر على نشر السنة ، ولعل هذا يفسر لنا بكاءه حتى أضر .

المطلب الثاني : الحالة العلمية في عصر الترمذي .

يعتبر القرن الثالث الهجري عصر العلم وبخاصة علم السنة ، فقد كان هذا العصر أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث واحفلها بعلومه وأنشطها في التأليف ، فكان منهم أصحاب الكتب الستة ، والترمذي منهم ، فوضعوا القواعد المدونات الأساسية في علم السنة ، وكل من أتى بعدهم لم يخرج عن دائرتهم^١ .

^١ - جامع الأصول ١/١٦ ، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص ٤ ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي د. السباعي ص ١٠٥ .

المبحث الثاني : سيرة الإمام الترمذي الذاتية وصفاته الخلقية .

المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده .

أولاً : اسمه .

محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ^١ بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمي البُوغي التُّرمذي
الضَّرير .^٢

هكذا نسبه في أكثر الروايات ، وهو المعتمد ، وحكي في نسبه قولان آخران :

الأول : محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن شَدَّاد .^٣

الثاني : محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن السَّكَن .^٤

ثانياً : كنيته .

اشتهر بأبي عيسى .

ثالثاً : نسبه .

(١) السُّلَمي : نسبة إلى بني سُلَيْم مصغراً ، قبيلة من عَيْلان .

(٢) البُوغي : نسبة إلى بوغ : قرية من قرى تَرْمُذ ، نسب إليها لوفاته فيها .

(٣) الترمذي : نسبة إلى تَرْمُذ ، بلدة تقع في جهة الشمال من نهر جيحون
شمال إيران .^٥

^١ - سورة : بفتح السين المهملة وإسكان الواو . (الأنساب للسمعاني ٣٣٥/٢ ، التقريب ١٢١/٢ ، مقدمة أحمد شاکر لسنن الترمذي ٧٧/١)

^٢ - الأنساب للسمعاني ٣٣٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٣ (١٣٢) ، تهذيب الكمال ١٣٣/١٧ ، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ، التقريب ١٢١/٢ ، مقدمة أحمد شاکر لسنن الترمذي ٧٧/١ ، تحفة الأحوذی ٢٣٩/١ .

^٣ - الأنساب للسمعاني ٣٣٥/٢ ، مقدمة أحمد شاکر لسنن الترمذي ٧٧/١ ، تحفة الأحوذی ٢٣٩/١ .

^٤ - سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٣ (١٣٢) ، تهذيب الكمال ١٣٣/١٧ ، مقدمة أحمد شاکر لسنن الترمذي ٧٧/١ ، تحفة الأحوذی ٢٣٩/١ .

^٥ - معجم البلدان ٦٠٤/١ .

^٦ - معجم البلدان ٣١/٢ ، الروض المعطار ١٣٢/١ ، دائرة المعارف الإسلامية ٢٢٣/٥ .

رابعاً : مولده .

لم يذكر المؤرخون سنة ولادة الترمذي على التحديد ، لكنهم اتفقوا على تأريخ وفاته ، وعلى أنه مات وقد بلغ السبعين ، ولهذا استنبط بعضهم أنه ولد في حدود سنة عشر ومائتين .^١

خامساً : هل ولد الترمذي أعمى ؟

اختلف العلماء هل ولد الإمام الترمذي أعمى^٢ ، أم ولد بصيراً ثم أضر في آخر عمره ؟ والصحيح أنه ولد بصيراً ثم أضر في آخر عمره بعد أن حفظ وصنف التصانيف ، وهو ما رجحه الذهبي^٣ وابن كثير^٤ وابن حجر^٥ وغيرهم^٦ ، والدليل على ذلك :
أولاً : أنهم رَوَوْا أنه ذهب إلى شيخ يسأله سماع أحاديث كتبها عنه بالرواية بالواسطة ، فلما لقي الشيخ وأجابه لذلك ، لم يجد الترمذي أجزاء الحديث مما أغضب المحدث ، فحدثه بها الترمذي من حفظه .^١

^١ - سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ ، محمد بن قاسم جاسوس في شرحه على الشمائل ٤/١ ، سليمان الجمل في شرحه على الشمائل ص ١٤ .

^٢ - ومن قال به جاسوس في شرحه على الشمائل ٤/١ .

^٣ - هو الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله ، التركماني الأصل ، الدمشقي ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ، الشافعي ، ولد بدمشق عام ٦٧٣ هـ ، سمع بالشام ، ومصر ، والحجاز ، وأضر قبل موته بيسير ، صنف التصانيف الكثيرة منها : تاريخ الإسلام ، وميزان الاعتدال ، والعبر في خبر من غير ، والمغني في الضعفاء ، وسير أعلام النبلاء ، وغيرها ، توفي بدمشق عام ٧٤٨ هـ . (طبقات الشافعية للسبكي ١٠١/٩ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٢٧٣/١ ، وفات الوفيات ٣٧٠/٢ ، البداية والنهاية ٢٥٥/١٤)

^٤ - هو الحافظ ، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البصري الأصل الدمشقي ، الشافعي ، ولد ببصرى عام ٧٠١ هـ ، ثم رحل إلى دمشق ، وأخذ عن المزني وابن تيمية الحفيد ولازمه وأحبه ، وبرع في الفقه والتفسير وعلل الرجال ، وصنف الكثير منها : البداية والنهاية ، وكتاب الهدى والسنن في أحاديث المسانيد والسنن ، وتفسير القرآن العظيم ، والتكميل في معرفة الثقة والضعفاء والمجاهيل ، وغيرها ، توفي بمصر عام ٧٧٤ هـ ودفن عند شيخه ابن تيمية . (الدرر الكامنة ٢١٨/١ (٩٤٥) ، ذيل تذكرة الحفاظ للدمشقي ٣٨/٥ ، الشذرات ٢٣١/٦ ، البدر الطالع ١٠٢/١ (٩٥)) .

^٥ - هو أبو الفضل ، شهاب الدين ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناي العسقلاني ، المصري ، الشافعي ، الحافظ ، قاضي القضاة ، ولد بمصر سنة ٧٧٣ هـ وأخذ عن العراقي والبلقيني وابن الملقن وغيرهم ، بلغت مصنفاته أكثر من مائة وخمسين منها : فتح الباري والإصابة في تمييز الصحابة وتهذيب الكمال والتقريب وغيرها ، توفي عام ٨٥٢ هـ بمصر . (ذيل العبر ص ٣٨٥ ، الشذرات ٢٧٠/٧ ، البدر الطالع ٦١/١ ، مقدمة الفتح والتقريب)

^٦ - سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ ، البداية والنهاية ٦٧/١١ ، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ، التقريب ١٢١/٢ ، مقدمة أحمد شاكر لسنن الترمذي ٧٧/١ ، تحفة الأحوذى ٢٤٣/١ .

ثانياً : ما ذكره الحافظ عمر بن علك ، وهو ممن أدرك الترمذي ، أن الترمذي
أضر في آخر عمره .^٢

ثالثاً : قول الترمذي : وما كان فيه من العلل في الأحاديث والرجال والتأريخ فهو
ما استخرجته من كتب التأريخ ...^٣ . قلت قوله (ما استخرجته) فيه دلالة على أنه قد قرأ كتب
التأريخ بنفسه ، وهو دليل على أنه كان بصيراً ، وإن احتمل خلافه .

المطلب الثاني : حياته العلمية .

أولاً : تلقيه العلم ورحلاته .

لم تحدد المصادر متى بدأ الترمذي طلب العلم ، ولكن الذي يظهر من خلال النظر في
ترجمته أنه ابتداء طلب العلم بعد العشرين من عمره ، ولهذا فاته السماع من طائفة من الكبار ،
كان سنه يحتمل السماع منهم ، لكنه سمع منهم بواسطة^٤ . والظاهر أنه بدأ رحلته في طلب العلم
عام (٢٣٤هـ) بعد أن بلغ ما يقارب خمس وعشرين سنة ، بدليل أن أقدم شيوخه وفاة كان
محمد بن عمرو السواق البلخي (توفي عام ٢٣٦هـ) .

فخرج إلى خراسان والعراق والحرمين ، وسمع العلم ممن رأى وجمع فأوعى ، لكنه لم يدخل
الشام ولا مصر ، ولذا يقع حديثهم له بترول عن رجال لو رحل لسمع منهم ، كهشام بن عمر
وأمثاله ، فإنه حدث عنهم بالواسطة .^٥

ونوزع في دخوله بغداد ، ف قيل : لو دخلها لسمع من أحمد بن حنبل ، ولذكره الخطيب
في تاريخه ، والصحيح أنه دخلها بعد موت أحمد بن حنبل ، لسماعه بها من جماعة منهم ماتوا
بعد الإمام^٦ .

^١ - سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ ، تذيب التهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ، مقدمة أحمد شاکر لسنن الترمذي ٧٧/١ ، تحفة
الأحوذی ٢٤٣/١

^٢ - سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ ، تذيب التهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ، مقدمة أحمد شاکر لسنن الترمذي ٧٧/١ ، تحفة
الأحوذی ٢٤٣/١

^٣ - كتاب العلل الصغير ٦٩٣/٥ .

^٤ - كعلي بن المديني (المتوفى سنة ٢٣٤هـ) ، ومحمد بن عبد الله بن نمير الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٤هـ) .

^٥ - تذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ ، سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ ، البداية والنهاية ٦٧/١١ ، تذيب التهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ،
التقريب ١٢١/٢ ، مقدمة أحمد شاکر لسنن الترمذي ٧٧/١ ، تحفة الأحوذی ٢٤٣/١ .

^٦ - منهم : الحسن ابن الصباح ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن إسحاق الصغاني

وكون الخطيب لم يذكره لا يلزم ذلك عدم دخوله لها ، فقد فاتته خلق كثير ممن دخلوا
بغداد لم يذكرهم في تاريخه .^١

ثم رجع الترمذي بعد رحلته نحو بلده فدخل بخارى ونيسابور ، ولزم البخاري بها زمناً
، وقد تأهل لمساءلته ومناقشته ، فانتفع به انتفاعاً عظيماً .
وبالبلاد التي دخلها هي :

خراسان	البصرة	الكوفة	واسط
مكة	المدينة	الري	بغداد.

ثانياً : شيوخه .

عاش الترمذي في العصر الذهبي لعلم السنة ، فعاصر أئمة الحديث ، وتلمذ على أيديهم ،
وتفقه على إمامهم الإمام الحجة محمد بن إسماعيل البخاري ، فسمع من خلق كثير . منهم
البخاري وأبو زرعة الرازي والدارمي وناقشهم ، وقابل مسلماً وأبا داود وأخذ عنهم وأخذوا عنه.
وقد قسم بعض المعاصرين شيوخ الترمذي إلى ثلاث طبقات^٢ :

الأولى : من لهم تقدم في السماع من الشيوخ كقتيبة بن سعيد ، من كبار العاشرة ، وهي
الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري .

الثانية : طبقة تلي هؤلاء في السن والإسناد ، وهم عامة شيوخه الذين روى عنهم ،
كأحمد بن منيع البغوي ، وغيره .

الثالثة : وهي من شيوخ الطبقة الحادية عشرة ، كالحسن بن أحمد بن أبي شعيب .

^١ - وقد جزم بدخوله بغداد ابن نقطة في مستدركه على الإكمال .

^٢ - الدكتور نور الدين عتر ، رسالة دكتوراه بعنوان: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته وبين الصحيحين ص ٢٤ .

وفيما يلي جدول بأسماء بعض شيوخ الترمذي^١

اسم الراوي	بلده	وفاته	طبقة
محمد بن عمرو السواق	بلخ	٢٣٦	الأولى من شيوخ
محمود بن غيلان	مرو	٢٣٩	الإمام الترمذي
قتيبة بن سعيد	المدينة	٢٤٠	
علي بن حجر السعدي	مرو	٢٤٤	
أحمد بن منيع البغوي	بغ ثم بغداد	٢٤٤	الثانية من شيوخ
عمرو بن علي الفلاس	البصرة	٢٤٩	الإمام الترمذي
هناد بن السري	الكوفة	٢٤٤	
نصر بن علي الجهضمي	البصرة	٢٥٠	
محمد بن إسماعيل البخاري	فارس ثم بغداد	٢٥٥	الثالثة من شيوخ
مسلم بن الحجاج القشيري	بخارى	٢٥٦	الإمام الترمذي
عبيد الله أبو زرعة الرازي	ونيسابور	٢٦٢	
	نيسابور		

ثالثاً : علومه .

كان لتلقي الترمذي العلم على أيدي كبار المحدثين ، أثره الواضح في تكوين شخصيته الترمذي العلمية ، فلم يكن بالقلد المحض ، بل كان يناقش ، ويستقل برأيه ، ويخالف حتى شيخه البخاري إذا ترجح لديه الدليل ، والمستقرء لجامعه يرى ذلك بوضوح في ترجيحه في أحكامه . وقد برز الإمام الترمذي في علوم الإسلام المتنوعة ، ومنها :

^١ - الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته وبين الصحيحين (رسالة دكتوراه لنور الدين عتر) ص ٢٦ .

أ- علم الحديث .

أوتي فيه حظاً كبيراً من حفظ أسانيده ومتونه والمعرفة باختلاف وجوهه وجمع أبوابه وتمييز صحيحه من سقيمه ، فصحيح وحسن وضعف ، بل كان أول من عرف الحسن ، وكتابه (الجلمع) أعظم شاهد له بذلك ، دال على سعة اطلاعه مع فهم ثاقب ومعرفة دقيقة .

ب- علم علل الحديث .

بلغ فيه الذروة القصوى ، فكان إماماً فيه ، ويعتبر من القلة العارفين به المدركين لمراميّه ، يدل على ذلك ما صنّفه فيه ، وكان كثير الإعتماد فيه على شيخه البخاري .

ج- علم الجرح والتعديل ومعرفة الرجال .

سبق بيان مكانة الترمذي في معرفة الحديث وعلله ، ولم يكن يتم له ذلك لولا تمكنه من معرفة أحوال الرواة (وفياتهم وكناهم وأنسابهم ومعرفة ثقاتهم وضعفائهم) ، وجامعه مليء بالشواهد على ذلك .

د- علم الفقه .

يعتبر جامع الترمذي ديواناً للآراء الفقهية لمجموعة من أئمة الفقه والحديث ، وهذا يدل على سعة معرفته بمذاهب الفقهاء ، وما جرى عليه العمل ، وإطلاعه على مذاهب الصحابة والتابعين . وقد أكثر في جامعه من النقل عن كبار العلماء والمحدثين الأوائل كمالك والشافعي والأوزاعي وإسحاق وأحمد وغيرهم ، وقل ما ينقل عن أصحاب الرأي تأثراً بشيخه البخاري .

رابعاً : مؤلفاته .

اشتهر أبو عيسى بتصانيفه حتى سمي (صاحب التصانيف)^١ ، وقد امتازت مؤلفاته بالعلم الغزير وسهولة العبارة ووضوح المقصد ، حتى أن القارئ لا يحتاج لشرح لعباراته ، وبعد التتبع ظهر من مؤلفاته :

^١ - الأنساب للسمعاني ٢/٣٣٥ ، تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٣ ، تهذيب الكمال ١٧/١٣٣ ، تهذيب التهذيب ٩/٣٨٧ ، مقدمة أحمد شاكر على سنن الترمذي ١/٩٠ .

- ١- الجامع : وهو المشهور بـ (السنن) ، وهو أشهر كتبه وأدلها على علمه ، وأحد الأصول الستة المعتمدة ، وله فضائل كثيرة ، وهو مطبوع متداول ، غني عن التعريف .
- ٢- العلل : وهو مصنف مفرد يطلق عليه اسم (العلل الكبير) ، وهو غير العلل الملحق بآخر كتابه (الجامع) ، وهذا الكتاب وصلنا بترتيب القاضي أبي طالب ، وهو كتاب عظيم الفائدة ، كثير المنفعة ، مطبوع ومحقق في رسالة علمية .
- ٣- الشمائل : وهو صفات النبي صلى الله عليه وسلم ، مطبوع متداول وعليه شروحات كثيرة .
- ٤- أسماء الصحابة : مطبوع .^١
- ٥- كتاب الزهد : (المفرد) قال ابن حجر : ولم يقع لنا .^٢
- ٦- التاريخ .^٣
- ٧- الأسماء والكنى .^٤
- ٨- كتاب في الآثار الموقوفة ، أشار إليه الترمذي في آخر الجامع .^٥

خامساً : تلاميذه .

حدث عنه : أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي ، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي ، وأحمد بن علي بن حسونه المقرئ ، حماد بن شاكر الوراق ، و (راوي الجامع) أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، ومكي بن نوح ، والهيثم بن كليب ، وغيرهم .^٦

^١ - البداية ٦٦/١١ .

^٢ - تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ .

^٣ - الفهرست لابن النديم ص ٣٨٤ ، هداية العارفين للبغدادي ١٩/٢ .

^٤ - تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ .

^٥ - ٦٩٣/٥ ، حيث قال بعد أن ذكر أسانيده في نقل المذاهب : (وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف) .

^٦ - سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ ، البداية والنهاية ٦٧/١١ ، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ، مقدمة أحمد شاكر لسنن الترمذي ٧٧/١ ، تحفة الأحوذى ٢٤٣/١ .

المطلب الثالث : وفاته ومناقبه وثناء العلماء عليه .

أولاً : وفاته .

ذكر الجمهور أنه توفي بترمذ بلده^١ ، ولكن السمعاني نص في نسبة الترمذي من كتابه ، وتبعه ابن الأثير^٢ ، على أنه توفي في بوع من قرى ترمذ ، على ستة فراسخ من ترمذ . ويجمع بين القولين بأن بوع من قرى ترمذ ، فمن ذكر ترمذ عمم ، ومن ذكر بوعاً خص وحدد .
والصحيح^٣ أن وفاته كانت ليلة الإثنين في الثالث عشر من رجب سنة (٢٧٩هـ)^٤ ، بعد أن خلف علماً نافعاً ، وكتباً قيمة ، نسأل الله أن يتغمده برحمته وإن يسكنه جنات الفردوس الأعلى.

ثانياً : مناقبه وثناء العلماء عليه .

كان الترمذي مشهوراً بالصلاح والاستقامة ، على مرتبة عالية من الورع والاحتياط لدينه ، زاهداً في حطام الدنيا ، معرضاً عنها ، حريصاً على بث العلم ونشره ، شديد الخشية من الله تعالى فكان كثير البكاء حتى عمي بسبب ذلك .

وكان قوي الحافظة ، حاضر الذهن ، يضرب به المثل في الحفظ والضبط ، حدث عن نفسه أن أحد الشيوخ ألقى عليه أربعين حديثاً من غرائب حديثه امتحاناً له . قال الترمذي : (فقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قرأ ، ما أخطأت في حرف . فقال : ما رأيت مثلك) .^٥

وقال عنه البخاري : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي .

وقال السمعاني : إمام عصره بلا مدافعة ، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث .

وقال المزي : أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين .

وقال عنه الذهبي : الحافظ العَلَم البارِع ، وقال : ثقة مجمع عليه .^٦

^١ - وفيات الأعيان ٤٠٧/٣ ، نكت الخميان ص ١٧٠ ، تذكرة الحفاظ ٦٣٥/٢ .

^٢ - الأنساب ٤٦/٢ ، وابن الأثير هو علي بن محمد ، شقيق صاحب جامع الأصول ، قاله في كتابه (الباب ١/١٧٤) .

^٣ - انظر الخلاف والترجيح في مقدمة أحمد شاكر لسنن الترمذي ٩١/١ .

^٤ - تذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ ، سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ ، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ، التقريب ١٢١/٢ ، مقدمة أحمد شاكر لسنن الترمذي ٧٧/١ .

^٥ - تذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ ، سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ ، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ .

^٦ - الأنساب للسمعاني ٣٣٥/٢ ، تذكرة الحفاظ ص ٦٣٣/٢ ، تهذيب الكمال ١٣٣/١٧ ، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ، مقدمة أحمد شاكر على سنن الترمذي ٩٠/١ .

وقد شد ابن حزم الأندلسي فزعم أن الترمذي (مجهول)^١ ، واتفق العلماء على رد مقالته كالذهبي وابن حجر ، حكموا عليه بعدم اطلاعه على مصنفات الترمذي . والعذر لابن حزم أن كتب الترمذي لم تكن دخلت الأندلس في عهده أو قبله .^٢

^١ - قلت : لم أجد في المخطوط ما نقله عنه ابن كثير في بدايته (٦٧/١١) بتجهيل الترمذي . أما ما نقل عنه في كتاب الإيصال ، فلم أعتز على مخطوطة هذا الكتاب .

^٢ - ميزان الاعتدال ٢٨٩/٦ ، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ .

المبحث الثالث : عقيدة الإمام الترمذي .

ليس المقصود بهذا المبحث بيان إسلام الترمذي من عدمه ، فهذا لا يخفى على مسلم . وإنما المقصود هل كان الترمذي من أهل السنة والجماعة ، أم أنه تأثر بأقوال بعض المذاهب العقدية المنحرفة ، كالمرجئة والقدرية وأشباههم .

فنقول : أهل الحديث أشد المسلمين تمسكاً بالكتاب والسنة ، وآثار الصحابة والتابعين ، وقد ذكرنا أنهم كرهوا التأليف في الفقه حتى أن إمامهم أحمد بن حنبل لم يدون فقهه ، ولهذا اتجهوا إلى تأليف المسانيد والجوامع والسنن ليردوا على مخاليفهم في العقيدة أو الفقه أو الكلام ، بالكتاب والسنة والأثر . وقد عقد الترمذي عدة كتب من جامعته في مسائل العقيدة :

فعقد كتاب القدر وضم فيه المرجئة والقدرية ، وعقد كتب الفتن وصفة القيامة ، والجنة ، والنار ، فترجم فيها ، على مذهب أهل السنة والجماعة ، لأشراط الساعة والشفاعة ، والصراط والحشر وغيرها من المسائل ، ثم عقد كتاب الإيمان وقال فيه بزيادة والإيمان ونقصه على مذهب أهل السنة والجماعة ، ولم يترجم لمسألة خلق القرآن أو العلو ، وعلى كل حال فهو تلميذ البخاري تلميذ إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل .

قال شيخ الإسلام : من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال ، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم . فإن المنازع لهم لا بد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقاً أخرى : مثل المعقول ، والقياس ، والرأي ، والكلام والنظر ، والاستدلال ، والحاجة ، والمجادلة ، والمكاشفة ، والمخاطبة ، والوجد ، والذوق ، ونحو ذلك . وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوفها وخلاصتها ... وكذلك الشافعي ، وإسحاق ، إنما نبِلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة . وكذلك البخاري وأمثاله إنما نبِلوا بذلك.^١

^١ - الفتاوى الكبرى ٩/٤ - ١١ .

المبحث الرابع : فقهه وأصول فقهه .^١

المطلب الأول : فقه الإمام الترمذي .

اشتهر عن المحدثين كراحتهم للفقه التقديري والقياس وتدوينهما ، ومحبتهم للآثار . ولما كان لهم آراؤهم في العقيدة والفقه التي يخالفون فيها بعض الفقهاء والمتكلمين ، اتجهوا إلى تأليف الجوامع والسنن للتعبير عن تلك الآراء^٢ ، ولم يتفقوا على منهج واحد في التأليف بل كان لكل منهم منهجه الخاص ، سواء في الشروط ، أو المقدمات ، أو الترتيب ، أو المنهج الفقهي المتبع في مؤلفه .

فاشترط الشيخان الصحة في أحاديثهما ، وتوسع الباقون .

ومنهم من ذكر مقدمة ضمن مؤلفه كمسلم شرح فيها منهجه ومقصده من كتابه ، أو ذكرها في كتاب آخر كأبي داود في رسالته لأهل مكة .

وأما الترتيب فاختلف بحسب مراد المؤلف ، فأصحاب السنن أرادوا تدوين أحاديث الأحكام فبدؤوا بالعبادات ثم بالمعاملات ، كأبي داود والنسائي ، وإن كان بعضهم جعل مقدمة في وجوب اتباع السنة والاقتداء بالصحابة كالدارمي وابن ماجه . وأما أصحاب الجوامع كالبخاري والترمذي فأرادوا أعم من ذلك فدونوا في الأحكام والسيرة والعقيدة وغيرها ، واتبع كل منهم في ترتيبه منهجاً خاصاً به فقدم البخاري الوحي والعلم ، وأخرهما الترمذي ، وهكذا .

أما المنهج الفقهي ، فكانوا على أقسام :

القسم الأول : من اقتصر على الترجمة وإيراد النصوص مع إغفال آراء العلماء وأشار برأيه

في تراجمه ، كالنسائي وابن ماجه وأبي داود في الغالب حيث لا ينقل إلا عن أحمد وقلمه يناقش .

القسم الثاني : من جعل فقهه في تراجمه واستدل على ذلك بالنصوص النبوية في

الأبواب ، واستأنس بالآثار ضمن تراجمه ، وهذا صنيع البخاري .

^١ - هناك رسالتان علميتان قيمتان لنيل درجة الدكتوراه ، الأولى في المحدثين بصفة عامة واتجاهاتهم الفقهية بعنوان : الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث للدكتور : عبد المجيد محمود ، والثانية في الترمذي ومقارنته بالشيخين بعنوان : الإمام الترمذي وموازنة بين جامعه والصحيحين للدكتور : نور الدين عتر ، وقد استفدت منهما كثيراً في تحرير فقه الترمذي .

^٢ - الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص ٢٩٢ .

القسم الثالث : من خلط النصوص بالآثار ضمن أبوابه ، وهؤلاء : إما أن يصرح برأيه ويناقش المخالف كمالك في الموطأ ، أو يكتفي بإيراد النصوص والآثار كعبد الرزاق وابن أبي شبة دون تعليق .

نظر الترمذي إلى جهود المحدثين السابقين والمعاصرين له ، وإلى اختلاف آراء العلماء ، سواء المحدثين ، أو الفقهاء ، ففكر في كتاب ينقل فيه آراء الفقهاء مع بيان أدلتهم ، ورأي المحدثين في هذه الأدلة من حيث الصناعة الحديثية ، والتي هي في الغالب مناط الخلاف بين الفقهاء ، فصنع الجامع الذي كان بحق خلاصة ما قبله من العلوم ، وكان منهجه العام فيه كالتالي :

١- شرطه :

وقد بين في مقدمته التي سماها العلل الصغير شرطه ، وهو أن كل حديث أخرجه في جامعه معمول به إلا حديثين .^١ فشرطه أوسع من شرط البخاري ومسلم ، فهو لم يشترط الصحة من جهة الصناعة الحديثية ، وإنما اشترط العمل به ، وهو في الواقع أخذ بالغاية من علم الحديث وهو صحة الاحتجاج بالحديث ، ولعل في هذا رداً على من يدعي وجود أحاديث موضوعة في جامعه ، فالترمذي يحتج بأخذ العلماء المتقدمين بهذه الأحاديث ثم يعضدها بالشواهد المصرح بها أو المشار إليها في الباب .

٢- علوم الحديث :

ما استخرجه من كتب التاريخ ، أو ناظر به شيخه البخاري .^٢

٣- المنهج الفقهي :

بين في علة الصغير الدافع لتأليف هذا الكتاب ، فقال : وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث ، لأننا سئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس . ثم ذكر أنه فعل ذلك إقتداءً بمن قبله من السلف كمالك وهشام بن حسان ، وغيرهم ، وذكر الأسانيد لأراء الفقهاء التي نقلها في جامعه^٣ ، فهو لا ينقل رأي علم إلا

^١ - سنن الترمذي ٦٩٣/٥ . والحديثان هما :

الأول : حديث ابن عباس : (جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ) . وهو عند المصنف برقم (١٨٧) من كتاب الصلاة ، وعند مسلم برقم (٧٠٥) من كتاب صلاة المسافر وقصرها .

الثاني : حديث : (مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُ) . أخرجه المصنف برقم (١٤٤٤) من كتاب الحدود ، ونقل الإجماع على نسخ القتل .

^٢ - سنن الترمذي ٦٩٣/٥ .

^٣ - سنن الترمذي ٦٩٣/٥ و٦٩٤ .

مسنداً ، ولعل هذا يبين عدم نقل الترمذي لأكثر من قول للفقهاء في المسألة ، فلعله لم يبلغه ذلك مسنداً ، أو بسند يطمئن إليه قلب المصنف .

فهو جامع لأراء العلماء السابقة وخاصة المحدثين منهم ، ثم يرجح بعد ذلك ما يراه هو .

والخلاصة : أن الترمذي لم يكن فقط جامعاً للنصوص كالنسائي وابن ماجه ، أو للآثار كابن أبي شيبة ، أو لفقهاء المصنف فقط كالبخاري ، بل جمع بين ذلك كله ، وزاد عليه بذكر علل الحديث ، ولهذا قال بعضهم^١ : جامع الترمذي انفع من الصحيحين ، وذلك لبيان علل الحديث ، فجمع الترمذي بين الآثار ، وأقوال الفقهاء ، وعلل الحديث ، ثم أنه يناقش ويرجح ، ويترجم بتراجم دالة على مذهبه الفقهي في كثير من المواضع.

وسنبحث فقه الترمذي في كتب (السير ، وفضائل الجهاد ، والجهاد) من جامعته ، من وجهين (منهجه في تراجمه وأبوابه ، ومنهجه في بحث الأحكام ونقل المذاهب) :

الوجه الأول : منهج الترمذي في التراجم والأبواب .

ترتيب الكتب والأبواب في أي مصنف له دلالة الواضحة على عمق فقه المؤلف وملكوته الفقهية ، وقد كان للترمذي عمق بعيد في ترتيبه للأبواب قد لا يدرك من أول نظرة للكتاب ، وسنناقش تراجم الترمذي من حيث أنواعها ، ومن حيث ترتيبها .

أولاً : منهج الترمذي في صياغة التراجم .

باستقراء جامع الترمذي نجد أن تراجمه تنقسم إلى ثلاثة أنواع تراجم ظاهرة ، ومستنبطة ومرسلة :

النوع الأول : التراجم الظاهرة .

غالب تراجم الترمذي واضحة ومختصرة ، ووثيقة الصلة بما عنونت له ، مجردة من الإضافات والآراء ، ولهذا كان جامع الترمذي أسهل الكتب من ناحية التراجم^٢ . وهذا النوع من التراجم تتنوع أساليب الترمذي فيه ، فنجد منها :

^١ - مقدمة سنن الترمذي لأحمد شاكر ٨٧/١ .

^٢ - الاتجاهات الفقهية ١٤٦-١٨٤ ، العرف الشاذي ٦/١ .

١- الترجمة بصيغة خبرية عامة :

فيترجم بعبارة تحتمل عدة أوجه ، ويحدد الترمذي مراده بما يذكره في حديث الباب ، وهذه هي الغالبة في تراجمه . ومثالها :

قوله : (ما جاء في الحلف) وأخرج فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : (أَوْفُوا بِحِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ يَعْنِي الْإِسْلَامَ إِلَّا شِدَّةً وَلَا تُحَدِّثُوا حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ)^١
وقوله : (ما جاء في التسليم على أهل الكتاب) وأخرج فيه حديث أبي هريرة : (لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ وَالتَّصَارِيءَ بِالسَّلَامِ وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصِيْقِهِ)^٢
وغيرها من التراجم ، فالترجمة تحتمل أكثر من حكم ، كالحل والحرمة أو الكراهية ، ولكن حدد ذلك بالنص .

وفائدة هذه التراجم الإعلام الإجمالي بمضمون الباب ، ثم يدرك القارئ المعنى المقصود .^٣

٢- الترجمة بصيغة خبرية خاصة :

فيترجم بعبارة تحدد مقصوده من الباب ، دون تطرق احتمال ، وفائدة هذا النوع أن المؤلف قائل به مختار له إن كانت المسألة خلافية . ومثالها :

قوله : (ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان) وأخرج فيه حديث ابن عمر : (أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتُولَةً فَأَنكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ)^٤ ثم ذكر اختلاف العلماء في ذلك .

وقوله : (ما جاء في أخذ الجزية من المجوس) وذكر فيه حديث بجاله بن عبدة قال : كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزَاءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَلَى مَنَازِرَ فَجَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ انْظُرْ مَجُوسَ مَنْ قَبْلَكَ فَخُذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ)^٥

^١ - يأتي تخريجه في بابهِ .

^٢ - يأتي تخريجه في بابهِ .

^٣ - هدي الساري مقدمة الفتح ٩/١ .

^٤ - يأتي تخريجه في بابهِ .

^٥ - يأتي تخريجه في بابهِ .

٣- الترجمة بصيغة الاستفهام .

فيترجم بعبارة من عبارات الاستفهام ، ليشحذ ذهن القارئ على ما يأتي بعد ذلك في الباب من النفي أو الإثبات من النصوص ، وقد يترجم بذلك :

٣-١- إما لكون مسألة الباب موضع اختلاف تحتاج إلى بحث وترجيح ، ومثاله :

قوله : (بَاب مَنْ يُعْطَى الْفَيْءُ) وأخرج فيه حديث ابن عباس : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ وَكَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيَدَاوِينَ الْمَرْضَى وَيُحْذِنُ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَأَمَّا بِهِمْ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ بِهِمْ)^١ ، ثم نقل خلاف العلماء في الرضخ .

وقوله : (بَاب هَلْ يُسْهَمُ لِلْعَبْدِ) وأخرج فيه حديث عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قَالَ : (شَهِدْتُ حَيَّيرَ مَعَ سَادَتِي فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَلَّمُوهُ أَنِّي مَمْلُوكٌ قَالَ فَأَمَرَ بِي فَقَلَدْتُ السِّيفَ فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْثِيِّ الْمَتَاعِ)^٢ .

٣-٢- وإما يعبر بالاستفهام في الترجمة على مسألة هي موضع اتفاق بين العلماء ، ويقصد إثارة الانتباه لمعرفة دليل هذه المسألة ، أو أن هناك تفصيلاً فيها للعلماء ، أو للاحتمال في دليلها ، ومثاله :

قوله : (بَاب مَا جَاءَ مَنْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ) وأخرج فيه حديث البراء :
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ جَيْشَيْنِ وَأَمَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَلَى الْآخَرِ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ فَقَالَ إِذَا كَانَ الْقِتَالُ فَعَلِيٌّ قَالَ : فَافْتَحَ عَلِيٌّ حِصْنًا فَأَخَذَ مِنْهُ جَارِيَةً فَكَتَبَ مَعِيَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشِي بِهِ فَقَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَ الْكِتَابَ فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ ثُمَّ قَالَ : مَا تَرَى فِي رَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قَالَ قُلْتُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ وَإِنَّمَا أَنَا رَسُولٌ فَسَكَتَ)^٣ فلا خلاف في صفات القائد ، وإنما أراد التنبيه على دليلها .

^١ - يأتي تخريجه في بابه .

^٢ - يأتي تخريجه في بابه .

^٣ - يأتي تخريجه في بابه .

٤ - اقتباس الترجمة من حديث الباب .

فيترجم بلفظ الحديث كله أو بعضه ، ليرشد القارئ أنه قائل به^١ ، ومثاله :
قوله : (ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه) وأخرج فيه حديث أبي قتادة :
(مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ .)^٢

٥ - تعديد الأبواب للدلالة على التدرج في تشريع الحكم .

كأن يعقد بابين للمنسوخ والناسخ ، ومثاله :
قوله : (ما جاء في قبول هدايا المشركين) وأخرج فيه عليّ عن :
(النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ كِسْرَى أَهْدَى لَهُ فَقَبِلَ وَأَنَّ الْمُلُوكَ أَهْدَوْا إِلَيْهِ فَقَبِلَ مِنْهُمْ .)^٣

ثم عقب عليه بقوله (باب في كراهية هدايا المشركين) وأخرج فيه حديث عياض بن حمار أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم هدية له أو ناقة .
فقال النبي صلى الله عليه وسلم أسلمت قال لا قال فإني نهيته عن زبد المشركين .)^٤

ثم قال : (قوله إني نهيته عن زبد المشركين يعني هداياهم . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقبل من المشركين هداياهم وذكر في هذا الحديث الكراهية واحتمل أن يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم .)^٥

فقد أشار الترمذي على نسخ القبول بقوله : واحتمل أن يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم .

^١ - الإمام الترمذي بين جامعته والصحيحين ص ٢٧٩ .

^٢ - يأتي تخريجه في بابه .

^٣ - يأتي تخريجه في بابه .

^٤ - يأتي تخريجه في بابه .

^٥ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب في كراهية هدايا المشركين ١١٩/٤ .

النوع الثاني : التراجم الاستنباطية .

الأصل في التراجم أن تطابق مضمون أبوابها ، لكن قد يسلك طريق الاستنباط
لأمور منها :

أ- الوصول للقارئ إلى نتيجة لا تدل عليها أحاديث الباب بصورة مباشرة ، فيترجم
للقارئ بترجمة توجهه نحو الحكم المراد بإعمال فكره .

ب- عدم وجود نصوص تفي بشروطه التي ارتضاها ، فيترجم للحكم ، ويذكر أحاديث
في معنى الباب .

ج- شحذ ذهن القارئ لتمرينه على الاستنباط .

والترمذي له في ذلك باع طويل ، ومن هذه التراجم :

١- أن تتضمن الترجمة حكماً زائداً على مدلول الحديث لوجود ما يدل على هذا الحكم
من طريق آخر ، ومثاله :

قوله : (ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين) وأخرج فيه حديث أَبِي ثَعْلَبَةَ
الْحُسَيْنِيِّ قَالَ :

سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ فَقَالَ أَنْقَوْهَا غَسْلاً وَاطْبُخُوا
فِيهَا .) وفي رواية (إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلٍ كِتَابٍ نَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ .) ^١

فالحديثان ليس فيهما لفظ المشركين ، بل أهل الكتاب والمجوس فعمم الحكم على المشركين ، إما
لعلة التحريم وهي عدم التوقي عن النجاسات وهي عامة في الجميع ، أو لأن الله تعالى سَمَّى أَهْلَ
الكتاب مشركين .

٢- دلالة الترجمة بطريق اللزوم .

فتطابق الترجمة مع مضمون الباب بطريق اللزوم ، وهو كثير في جامعه ،
ومثاله :

قوله (ما جاء في خروج النساء في الحرب) وأخرج فيه حديث أَنَسٍ قَالَ :
(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِأُمَّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ يَسْقِينَ
الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى .) ^١

^١ - يأتي تخريجه في باب .

ووجه مطابقة الحديث للباب أنه إذا جاز خروج النساء مع النبي صلى الله عليه

وسلم في غزواته جاز خروجهن في الجهاد من بعده .

وقوله : (ما جاء من يُستعمل على الحرب) وأخرج فيه حديث البراء :

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ جَيْشَيْنِ وَأَمَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي

طَالِبٍ ... ثُمَّ قَالَ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ...)^٢

ووجه مطابقة الترجمة للباب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً على الجيش وأخبر أنه يحب الله ورسوله وهما يحبانه ، فينبغي أن يكون أمير الجيش من أولياء الله .

٣- الترجمة بترجمة قد تظهر بدهية ، أو مكررة ولكن بعد البحث والتقصي يظهر أن له مقصوداً من وراء ذلك ، ومثاله :

قوله : (ما جاء فيمن يستشهد وعليه دين) وأخرج فيه حديث أبي قتادة :

(فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ إِلَّا الدِّينَ .)^٣

فقد كرر الترجمة للدين هنا مع أنه قد ذكر في كتاب الجهاد أثر الدين على الشهيد في باب

ثواب الشهداء وأخرج حديث أنس : (الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ خَطِيئَةٍ ، إِلَّا الدِّينَ .)^٤

فلماذا كرر مسألة الدين ؟ بعد البحث يتبين أن الترمذي ساق حديث أبي قتادة بعد أبواب الإمام

(أي أمير الجهاد) فترجم لأثر على الدين على الشهيد بصفة عامة أولاً ، ثم كرر الترجمة أثناء

الكلام على حقوق وواجبات أمير الجيش ، وهذه إشارة منه إلى أن على الإمام قضاء دين الشهيد

كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم قائد الجيش الإسلامي .

وهذه المسلك قد أكثر منه الترمذي وربطه بمناسبة الباب بما قبله ، ويأتي بيان ذلك في

منهج الترمذي في ترتيبه للأبواب .

^١ - يأتي تخريجه في بابه .

^٢ - يأتي تخريجه في بابه .

^٣ - يأتي تخريجه في بابه .

^٤ - يأتي تخريجه في بابه .

٥- أن يترجم بكلام ويستشهد بحديث يعيدي المعنى في الظاهر عن سياق الأبواب ، ولكن بعد التأمل يتبين خلاف ذلك ، ومثاله :

قوله: (ما جاء في السرايا) وأخرج فيه حديث ابن عباس :

(خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ ، وَلَا يُغْلِبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ .)^١

فالترمذي أورد هذا الباب ضمن أبواب الغنيمة ، وظاهره أنه لا علاقة له بالغنيمة ، ولكن بعد البحث يظهر أن الترمذي أراد أن يترجم للفتنة من الجيش تخرج فتغنم هل يسهم لها أو لا ، وفيه خلاف بين أهل العلم .

النوع الثالث : التراجم المرسلة .

وهي التي أرسلت فلم تذكر ، واكتفى فيها بقوله (باب ، و) (باب منه)

وقد استخدم الترمذي هذا المسلك مرتين في كتاب السير ، ولم يستخدمه في الكتابين الآخرين ، وهما :

الأول : قوله : (باب ما جاء في الدعوة قبل القتال) ، ثم قال بعده : (باب) وأخرج فيه حديث : (إِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَوْ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا .)^٢

والباب له علاقة بما قبله ، فالمقصود دعوة الكفار ، ولهذا يجب التأكد من علمهم بالإسلام بدعوتهم قبل القتال ، لكن إذا كان هناك علامة أو شعيرة تدل على إسلامه فلا يدعوا ولا يقتلوا ، فقد علم وبان إسلامهم .

والثاني : قوله : (ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان) ، ثم قال بعده : (باب) وأخرج فيه حديث أبي هريرة : (إِنِّي كُنْتُ أَمْرُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فُلَانًا وَفُلَانًا بِالنَّارِ وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا .)^٣

^١ - يأتي تخرجه في بابيه .

^٢ - يأتي تخرجه في بابيه .

^٣ - يأتي تخرجه في بابيه .

فالحديث متعلق بما قبله وذلك في معاملة الأسرى ، فاستثنى منها التعذيب بالنار .
وبهذا يتضح أن الترمذي في كتابه السير يعقد باباً مرسلاً متعلقاً بالذي قبله ، سواء به مباشرة
كالأول ، أو بأصل الموضوع كالثاني .

ثانياً : منهج الترمذي في ترتيب الكتب والأبواب .

أولاً : ترتيب الترمذي للكتب المتضمنة أحكام وفضائل الجهاد .

المصنفون في السير من المحدثين على قسمين :

القسم الأول : ألف في الجهاد والسير وفي المغازي ، وهم أصحاب الجامع ، ومن هؤلاء من جمع السير والجهاد تحت كتاب واحد ، وأفرد المغازي كالبخاري حيث قال (كتاب الجهاد والسير) ، ومنهم من لم يستعمل لفظ السير البتة كعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة .

القسم الثاني : اقتصر على أحكام الجهاد وفضائله دون ذكر المغازي لأنهم قصدوا الأحكام الفقهية فقط ، وهم أصحاب السنن ، مع اختلاف بينهم في الترتيب والتبويب .

فأبو داود ذكر كتاب الجهاد وكتاب الفتي والخراج ولم يستعمل لفظ السير ومثله ابن ماجه إلا أنه جعل كتاب الفتي والغنيمة تحت كتاب الجهاد ، أما النسائي فقد جعل أبواب فضائل الجهاد تحت كتاب الجهاد وأبواب أحكام الجهاد تحت كتاب السير مع أفراد أحكام الخيل بكتاب مستقل .

أما الترمذي فقد ابتدع منهجاً جديداً ، لم يسبق إليه ، فقد قسم الكلام على الجهاد على ثلاثة كتب :

الكتاب الأول : سماه كتاب السير ، وضمنه الأبواب المتعلقة بأحكام الجهاد المختلف فيها ، في الغالب ، كالدعوة إلى الإسلام قبل القتال ، وتوزيع سهمان الغنيمة ، وغيرها .

الكتاب الثاني : سماه فضائل الجهاد ، وضمنه الأبواب المتعلقة بفضائل الجهاد ، والنفقة في الجهاد ، والرمي والحرس ، وغيرها .

الكتاب الثالث : وهذا تفرد به الترمذي عن غيره من المحدثين ، واختلفت النسخ في اسمه ، فبعضهم سماه كتاب ، وبعضهم سماه أبواب ، وضمنه أبواباً تتعلق ببعض الأحكام التي لا خلاف فيها ، كالكذب في الحرب والرخصة لأهل الأعذار ، أو بعض سنن المعركة كاللدعاء والصف عند اللقاء ، والألوية وغيرها .

قلت : ما فعله كثير من المحدثين من ضم كتاب الجهاد مع فضائل الجهاد أو عقد كتابين أحدهما للفضائل والآخر لأحكام الجهاد أولى من فعل الترمذي من حيث الترتيب والتنسيق ،

وعلى كل حال فإن بين كثيراً من الأبواب في كتاب السير وكتاب الجهاد تشابهاً كبيراً واتحاداً في الموضوع ، وكان من الأولى وضعها في مكان واحد ، ومثال ذلك :

- ١- باب فداء جيف المشركين ، وضعه الترمذي في كتاب السير بعد بابي دفن الشهيد والشورى ، وهو متعلق بما ترجم له في معاملة الأسرى في كتاب السير.
- ٢- باب الساعة التي يستحب فيها القتال ، وضعه في كتاب السير بعد باب فتح مكة وأنه لا تغزى ، وهو متعلق بالتجهيز للقتال ، وكان الأولى وضعه في كتاب الجهاد عند ترجمته للتعبة والدعاء عند القتال ، والألوية والرايات والشعارات ، والفطر والثبات عند القتال لتقارب الموضوع.
- ٣- باب ما جاء ما قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : إن هذه لا تغزى بعد اليوم ، وباب ما جاء في الطيرة ، وضعهما في كتاب السير ، وهما أقرب لما ترجم له في كتاب الجهاد ، فكان الأولى وضعهما هناك .

ثانياً : ترتيب الترمذي للأبواب من كل كتاب .

سبق أن قدمنا الكلام على ترتيب الترمذي للكتب بصورة عامة ، وأما أسلوب الترمذي في ترتيبه للأبواب ضمن كل كتاب فكان موقفاً فيه ، وهذه بعض أساليب الترمذي العامة في ترتيبه للأبواب :

- ١- عقد عدة أبواب عن موضوع واحد (كإحكام القتال ، أو الغنيمة ، أو الإمامة) في موضع واحد ويتسلسل منطقي ، ثم ينتقل إلى موضوع آخر ، وهكذا .
- ٢- يعقد أبواباً في مسائل مختارة ضمن الكلام عن موضوع ما ، ثم يورد باباً ضمن هذه الأبواب في الظاهر لا علاقة له بالموضوع ، ولكن بعد التحري يتبين مراده ، ومثاله الترجمة للانتفاع بآنية المشركين ضمن أبواب الغنيمة ، وبعد الترجمة لحكم الإسهام لأهل الذمة ، فالظاهر أنه لا مكان لآنية المشركين هنا ، لكن بعد البحث يتبين أن مراد الترمذي هو حكم استعمال آنية أهل الذمة أن خرجوا للقتال مع المسلمين أو غنمها المسلمون منهم ، وسيأتي تفصيل ذلك في مقدمة كل كتاب.
- ٣- كالسابق ، لكن بعد البحث يتبين أن الترمذي أراد الكلام عن مسألة لكن لما يصح عنده حديث فيها اكتفى بإيراد هذه الترجمة ضمن الكلام على الموضوع ، وليشدد

ذهن القارئ في البحث عن مراد المصنف كما فعل في باب السرايا ، وسيأتي شرحه هناك.

٤- يحتتم كل كتاب بباب ويكون مراده فيه التعقيب على ما سبق بيانه في الكتاب ، ويربط ذلك برابط تربوي ، ففي كتاب السير ختم بباب وصية الرسول صلى الله عليه وسلم في القتال ، وذكر في الباب حديثاً اشتمل على غالب الأحكام التي سبق أن ترجم لها ، وكان مراده القول أن هذه الأحكام وصية نبيكم فحافظوا على وصيته ، وهكذا في كتابي فضائل الجهاد ، والجهاد ، ويأتي بيان ذلك.

٥- الربط المتسلسل بين الكتب ، فيبدأ كل كتاب بباب له علاقة بآخر باب بالكتاب الذي سبقه .

فبدأ كتاب فضائل الجهاد ببيان فضل الجهاد وهذا له علاقته بوصية الرسول صلى الله عليه وسلم الجامعة في الجهاد ، ثم شرع في بيان فضائل الجهاد.

وبدأ كتاب الجهاد بباب أهل الأعذار بعد أن ختم كتاب الفضائل باب فضل المرباط ، فذكر من له عذر بترك المرباطة ثم شرع في بقية الأبواب .

أما الترتيب التفصيلي لأبواب كل كتاب ، فسيأتي بيانها في مقدمة كل كتاب .

ثالثاً : تأثر الترمذي في تراجمه بمن سبقه من المحدثين .

بعد دراسة تراجم كتب الجهاد لسنن الترمذي ، اتضح أنه كان متأثراً بمن سبقه من المحدثين ، فغالب المسائل التي ترجم لها قد سبقه إليها المحدثون ، لكنه مع ذلك انفرد بتراجم قليلة ، ويمكن تقسيم تراجمه على الآتي :

١- اقتباس الترجمة من ترجمة أطول منها ، وهذا ما فعله مع شيخه البخاري .

٢- نقل الترجمة كما هي نصاً ، وهذا ما فعله مع الدارمي والبخاري .

٣- التفرد بتراجم لم يسبق إليها .

٤- الترجمة بنفس المعنى مع اختلاف اللفظ ، وهذا في بقية التراجم.

وفيما يلي جدول يبين بعض تراجمه مقارنة بتراجم الدارمي والبخاري .

الترمذي	البخاري	الدارمي
الدعوة قبل القتال	دعوة اليهود... والدعوة قبل القتال	
الحلف	الإخاء والحلف	
الدعاء عند القتال		الدعاء عند القتال
أخذ الجزية من المجوس	باب الجزية... أخذ الجزية... والمجوس والعجم	أخذ الجزية من المجوس
بيعة النبي صلى الله عليه وسلم		بيعة النبي صلى الله عليه وسلم
فضل الجهاد	فضل الجهاد والسير	فضل الجهاد
فضل من مات مرابطاً		فضل من مات مرابطاً
فضل الغبار في سبيل الله		فضل الغبار في سبيل الله
أي الأعمال أفضل		أي الأعمال أفضل
البيات والغارات		الغارة والبيات
النهي عن وطء الحبالى من سرايا		النهي عن وطء الحبالى
من قتل قتيلاً فله سلبه		من قتل قتيلاً فله سلبه
النهي عن قتل النساء والصبيان		النهي عن قتل النساء والصبيان
المغفر	المغفر	
سجدة الشكر		سجدة الشكر
من يُعطى الفيء	لم يترجم بهذا اللفظ إلا الترمذي ، وقد ترجم بمعناه بقية الحديث	
التحريق والتخريب	ترجم المحدثون بالتحريق ، وانفرد الترمذي بالترجمة للتخريب	

الوجه الثاني : منهج الترمذي في بحث الأحكام .

عندما نشأ الفقه الإسلامي كان هناك مدرستان : مدرسة أهل الرأي بالعراق ، ومدرسة أهل الحديث بالمدينة ، وقد سبق ذكر تأثر مدرسة أهل الحديث بالآثار وكرههم للقياس والفقه التقديري ، ولهذا كانت مصنفاتهم تقتصر على النصوص مع بعض الآثار مع تعبير موجز عن آرائهم الفقهية من خلال تراجمهم .

وقد مرت هذه المدرسة بمراحل ، ففي أول الأمر كان مؤسسها الإمام مالك بن أنس رحمه الله يجمع بين الحديث والآثار وفقه المذاهب ، خاصة في الرد على أهل الرأي ، في موطنه ويصرح برأيه الفقهي ، ثم جاء من بعده ابن أبي شيبة والذي اقتصر على النصوص والآثار دون تصريح برأيه ، ثم البخاري وهو بدوره جعل فقهه في تراجمه ونقل الآثار إلى التراجم بخلاف سابقه وأفرد الأبواب للنصوص لأنه اشترط صحة ما يخرج ، وكان من مقاصد البخاري في جامعه إبراز رأيه الفقهي ولهذا كان يقطع الحديث ويكرره في أكثر من موضع تبعاً للاستدلال به ، واقتصر مسلم على جمع الروايات في موضع واحد دون العناية بإبراز رأيه الفقهي ، ثم جاء الترمذي فجمع بين سابقه :

١- فجمع بين مذهب مالك وابن أبي شيبة والبخاري في الآثار والتراجم ، فجعل فقهه في تراجمه وأبوابه .

٢- وجمع بين مذهب البخاري ومسلم في جمع الطرق في موضع واحد ، والترجمة لها بترجمة تدل على فقهه .

٣- وزاد على من سبقه بأن عرض مذاهب العلماء وناقش ورجح ، هذا من الناحية الفقهية ، وأما من الناحية الحديثية فقد سبق بيانه .

هذا وقد تنوع عمل الترمذي في بحثه للإحكام إلى أربعة أنواع :

أولاً : الاعتماد على الترجمة .

ثانياً : بيان عمل العلماء بالحديث .

ثالثاً : الترجيح بين المذاهب .

رابعاً : التفريع على مسألة الباب بأحكام مستخرجة منها .

أولاً : الاعتماد على الترجمة .

فيعد الترمذي باباً ، بلفظ يدل على رأيه الفقهي في المسألة ، ثم يروى حديثاً للدلالة على ذلك ، دون نقل كلام أهل العلم ، أو ما جرى عليه العمل .

ويفعل هذا إذا كان :

١- إذا كان الحكم أمراً ظاهراً متفقاً عليه لدى العلماء ، ومثاله :

قوله : (باب ما جاء في الخمس) وأخرج فيه حديث ابن عباس :

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ قَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ أَمْرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ .)

فلم يتعرض لأقوال أهل العلم لأن المسألة محل إجماع^١ .

٢- أن يغفل أقوال العلماء في بعض المسائل الخلافية ، اكتفاء بعنوان الباب للدلالة على

الحكم الذي ذهب إليه ، ومثاله :

قوله : (باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب) وأخرج فيها حديث
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ :

(لَئِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ .)

ورواية :

(لأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا .)

فلم ينقل الترمذي شيئاً من كلام أهل العلم ، مع العلم أن المسألة فيها تفصيل ، وستأتي في بابها إن شاء الله تعالى .

٣- أن يكفي بعنوان الباب للدلالة ولا ينقل كلام العلماء ، إذا كان من فضائل الأعمال

، وهذا فعله في كتاب فضائل الجهاد ، فليراجع هناك .

ثانياً : بيان عمل الأئمة ومذاهبهم .

هذا ما لم يسبق إليه الترمذي ، فهو بحق أول من عرض مذاهب الأئمة ، وناقشها .

كما أنه لا ينقل رأي أحد من الأئمة إلا مسنداً^١ . فكان جامعهم بحق ذخيرة لطلبة العلم وبخاصة لبعض المذاهب المنقرضة ، ونموذجاً في التوثيق عند نقل الأقوال ، والاستدلال والترجيح ، والتلذذ

^١ - مراتب الإجماع لابن حزم ١١٤ ، الإفصاح ٢٢٦/٢ .

مع كلام أهل العلم ، فلا يوجد فيه جرح أو انتقاص لأحد من المسلمين إلا ما كان من بيان حل بعض الرواة بما تقضيه الأمانة العلمية والدفاع عن السنة وبيان صحيحها من دخیلها .

وقد كان للترمذي في نقل الآراء الفقهية لعلماء المسلمين طرق :

الطريق الأول : النقل بصورة إجمالية ، وهذا غالب ما يفعله إذا نقل عن الصحابة أو التابعين ، وقد يفعله مع المتأخرين ، فيقول (وأصحابنا ، أو أصحاب الحديث) ولكنه قليل بالنسبة للأول .
فيقول : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .^٢

الطريق الثاني : أن ينص على القائل بذلك ، وهذا على قسمين :
الأول : قليل ، وهو التنصيص على الصحابي أو التابعي : كنقله لقول عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب .

قال : وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال : لا توطأ حامل حتى تضع .^٣
وقال : وهذا الحديث على ما قال ابن المسيب النقل من الخمس .^٤
الثاني : كثير ، وهو النقل عن المحدثين والمتأخرين ، وقد أكثر في النقل عن : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن المبارك ، وإسحاق بن راهويه .
الطرق الثالث : وهو الإشارة فقط ، وغالباً يقوله في حق المخالفين لما ذهب إليه .
كقوله في باب الدعوة قبل القتال بعد أن نقل وجوب الدعوة قبل القتال عن بعض الصحابة ، قال : وقال بعض أهل العلم : لا دعوة اليوم^٥ ، أو قوله : قال بعض أهل الكوفة^٦ .

١- أسانيد الترمذي في نقل أقوال الأئمة :

نص الترمذي في علله الصغير ، على أسانيده في النقل عن ستة أئمة هم :
مالك ، والثوري ، والشافعي ، وابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق .

^١ - أما ما نقله عن الصحابة فهو من المعلقات ، ولعله لم يبلغه مسنداً ، أو اعتمد على إسناده في كتابه الموقوفات ، أو أخذه عن غيره من المحدثين كمالك والبخاري وابن أبي شيبة .

^٢ - كتاب السير : باب ما جاء فيمن قتل قتيلاً فله سلبه ١١٢/٤ .

^٣ - كتاب السير : ما جاء في كراهية وطء الحبال من السبايا ١١٣/٤ .

^٤ - كتاب السير : باب في النفل ١١١/٤ .

^٥ - ١٠٢/٤ .

^٦ - كما في حديث (٤٦٦ و٤٧٢) من كتاب الصلاة .

وبعد دراسة إجمالية لهذه الأسانيد ، تبين لي صحتها وصحة الأخذ بها ، فالترمذي له عن كل إمام أكثر من إسناد بل أنه قد يبين ما نقله في هذا السند (كقوله : وما كان فيه من أبواب الصوم فهو ...) ، وبعض الأسانيد قد يكون رواته من مرتبة صدوق ، ولكن غالب الرواة من الثقات .

وقد استدرك بعضهم^١ على الترمذي ما يلي :

١- أنه ينقل أقوالاً عن الأئمة قد رجعوا عنها ، كنقله لأقوال الشافعي القديمة.

٢- أنه نقل عن الأئمة من طريق رجال ليسوا عمدة في تدوين المذاهب .

٣- أنه نقل أقوالاً مخالفة لمذاهب الذين نقل عنهم .

قلت : وفيما قالوه فيه نظر ، لما يلي :

١- ما نقله أقوال الشافعي ليس عيباً ، بل هذا ما بلغه عن الشافعي ، خصوصاً إذا

تذكرنا أن الترمذي لم يدخل مصر ، وغالب أقوال الشافعي الجديدة كانت بمصر .

٢- قولهم أنه نقل عن أصحاب ليسوا عمدة في تدوين المذهب ، فليس في محله إذ أنه

لم يقصد تدوين المذاهب ، وإنما جمع أقوال بعض الأئمة .

٣- أما نقله لأقوال مخالفة لمذاهب المشهور عنهم ، فيرد أن المذاهب لم تتمخض

وتستقر في عصر الترمذي ، بل كانت في مهدها ، فلم يقصد نقل ما اشتهر أو استقر

عليه المذهب ، وعلى كل فقد أسند ومن أسند فقد أحال .

ب- نقل الترمذي للإجماع .

يعتبر جامع الترمذي من أقدم المصادر في حكاية الإجماع ، وله في نقل الإجماع

أساليب وألفاظ تدل على فقهه ، وقد تتبع عبارات الترمذي في جامعته ، فوجدتها على

مراتب ، غاية الدقة في التعبير :

الأول : التصريح بالإجماع ، وقد يصرح بالإجماع عن عامة الصحابة ، أو عن أهل العلم

منهم ، أو عن أهل العلم عامة ، فيقول : أجمع الصحابة ، أو أجمع أهل العلم من الصحابة ، أو

أجمع أهل العلم . وقد صرح بالإجماع ثمان مرات في جامعته^٢ .

^١ - تحفة الأحوذى ١٨٤ و ٤٧/٢ ، فتح الباري ١١١/٩ باب من جعل عتق الأمة صداقها ، الإمام الترمذي وموازن بين جامعته والصحيحين ص ٣٥٧ .

^٢ - الأحاديث (١٣٩ و ٢٧٧ و ٥٠٣ و ٥٤٨ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ١٣٨٦ و ١٥٠٨) :

الثاني : حكاية الإجماع ، وله في ذلك درجات ، وهي على الترتيب في القوة :

١- قوله (ولا نعلم في ذلك خلاف بين أهل العلم) أو ما يقارب هذه العبارة ، وقد ذكرها إحدى عشر مرة في جامعه^١ ، منها واحدة في موضوع رسالتي ، قال في باب نكت البيعة : (وعلى ذلك الأمر بلا اختلاف)^٢ .

٢- قوله : (والعمل على هذا عند عامة أهل العلم) ، وقد يضيف إلى ذلك أهل العلم من الصحابة ، أو بلا خلاف نعلمه ، وقد حكى ذلك ستة عشر مرة في جامعه^٣ .

٣- قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم)^٤ أو (اختاره أهل العلم)^٥ أو (رآه أهل العلم)^٦ وأكثر من استعمال العبارة الأولى ، وقد يخص بذلك الصحابة فيقول : أهل العلم من الصحابة ، أو يعمم ، وهذه ذكرها أكثر من تسعين ومائة مرة في جامعه ، وهي على مراتب :

١- أن لا يذكر خلاف فهذا حكاية عن الإجماع .

ب- أن ينقل عمل من خالف لا قوله ، كنقله كراهية الوصال في الصيام ، ثم نقل عن ابن الزبير الوصال^٧ ، فالمخالف عنده عمله شاذ لا يلتفت إليه .

ج- أن ينقل الخلاف بعد ، فهذا عنده تضعيف للمخالف ، فهو قريب من الشاذ .

ثالثاً : الترجيح بين المذاهب .

البخاري جعل جامعه لبيان رأيه الفقهي ، بينما نجد الترمذي قصد بجامعه بيان آراء أقوال العلماء في بعض المسائل الفقهية ، مع أدلتها والمعمول به من هذه الأدلة ، إلا أنه لا يترك أكثر المسائل دون ترجيح ، وله في ذلك طرق :

^١ - الأحاديث (١٥ و ١٣٤ و ٢٥١ و ٢٨١ و ٧٨٧ و ١١١٠ و ١١٢٦ و ١١٤٧ و ١٣٧٥ و ١٤٤٤ و ٢٦٢٦) .

^٢ - ١٢٨/٤ .

^٣ - الأحاديث (١٥ و ٤٤ و ١١٣ و ١١٤ و ١٣٣ و ١٣٤ و ٣٥١ و ٦٣٣ و ٧٠٥ و ١١٠٧ و ١١١٨ و ١١٢٤ و ١١٢٦ و ١٤٤٤ و ٢٠٩٥ و ٢١٢٢) .

^٤ - كما في الأحاديث (١٨ و ٢٥٢ و ٦٩٩ و ١١٠٢ و ١٣٦١ و ١٣٨٠ و ١٥٦٥ و ١٤٩٧) وغيرها .

^٥ - الأحاديث (١٠٤ و ١٥٥ و ١٩٨ و ٢٦٠ و ٦٩٩ و ٨٩٧) .

^٦ - حديث (٥٠٦) .

^٧ - حديث ٧٧٨ من كتاب الصيام .

الطريق الأول : الترجيح بظاهر الحديث .

وهو أن يرجح الترمذي الحكم في مسألة لقوة مستندها من السنة على مستند القول المخالف ، وتكون دلالة النص ظاهرة ، فيكتفي بذلك في الترجيح ، وهو الغالب من فعله ، ولا غرابة فهو محدث وسبق بيان أن أهل الحديث يقدمون النص والأثر على غيره من المرجحات كالقياس والعلة المستنبطة ، ومثاله :

قوله : (ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب) وأخرج حديث عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : (لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ)

فأخذ الترمذي بظاهر النص ولم يلتفت إلى غيرها من النصوص وقدمه عليها ، مع العلم أنه هناك نصوصاً في بقاء أهل الكتاب خارج الحجاز من الجزيرة.^١

وقوله : (باب في التحريق والتخريب) وأخرج حديث عُمَرَ :

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ ...) الحديث ، فلم يلتفت إلى أثر أبي بكر رضي الله عنه في النهي عن ذلك ، وقدم ظاهر النص عليه .

الطريق الثاني : الترجيح بالتفقه في الحديث .

وهو أقل عند الترمذي من الطريق الأول ، وهو أن يحكم بالرجحان للمذهب المختار عنده بالاستدلال الاستنباطي من النصوص والمحكمة بالرأي ، تقوية له ، أو توهيناً له . ومثاله :

قوله : (باب من يُعْطَى الْفِيء) وأخرج فيه حديث ابْنِ عَبَّاسٍ :

(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ وَكَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيَدَاوِينَ الْمَرْضَى وَيُحْدِثِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ بِسَهْمٍ .)

ثم قال : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ ، وَ قَالَ بَعْضُهُمْ : يُسَهَّمُ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَأَسْهَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْرٍ وَأَسْهَمَتْ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَوْلُودٍ وَلَدَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَسْهَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنِّسَاءِ بِخَيْرٍ وَأَخَذَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَيُحْدِثِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ يَقُولُ يُرْضَخُ لَهُنَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُعْطَيْنَ شَيْئاً^٢ .

ففسر الحدو بالرضخ وقدمه على الإسهام .

^١ - انظر الأحاديث الأخرى في المسألة في مبحث هذه المسألة .

^٢ - ١٠٧/٤ .

الطريق الثالث : الترجيح بعمل الأئمة وكثرتهم .

وهو كثير عند الترمذي خاصة في المسائل الخلافية ، فيعقد باباً لمسألة ، ويخرج فيه حديثاً أو أكثر ، ثم يؤيد ما ذهب إليه بالنقل عن جمهور الصحابة والعلماء من بعدهم العمل بذلك . والمتبع لجامع الترمذي يجد أنه دائماً يقدم كلام من يوافقه من أهل العلم ، ومثاله : قوله : (باب في سهم الخيل) وأخرج حديث بن عمر :

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ بِسَهْمٍ) . ثم قال : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَأَبْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ قَالُوا لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمٌ^١ .

والمسألة للأحناف فيها كلام لكنه قدم قول الجمهور ، وأهمل قولهم .

رابعاً : التفسير على مسألة الباب بإحكام مستخرجة منها .

وهو أن يعقد باباً لمسألة ، ويخرج فيها حديثاً ، وينقل أقوال العلماء فيها ، ثم يفرع فيذكر مسائل متعلقة بالباب مستنبطة من الحديث ، أو من أصل المسألة ، ومثاله :

قوله : (ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه) وأخرج فيه حديث أبي قتادة :

(مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ) .

وقال : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ . فالباب معقود في بيان استحقاق القاتل سلب قتيله .

لكنه شرع بعد ذلك يفرع في مسائل متعلقة بالسلب فقال : وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ السَّلْبِ الْخُمْسَ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ النَّفْلُ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَهُوَ جَائِزٌ وَلَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا كَثِيرًا فَرَأَى الْإِمَامُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ الْخُمْسَ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ^٢ .

١ - ١٠٥/٤

٢ - ١١٢/٤

المطلب الثاني : أصول فقه الترمذي .

سنناقش هنا مسائل : اتجاه الترمذي الفقهي ، قوله ببعض المسائل الأصولية كالأخذ بالكتاب والسنة ، والإجماع ، والنسخ ، والقياس .

أولاً : اتجاه الترمذي الفقهي .

أهل الحديث كانوا يكرهون الخوض بالرأي ويهابون الفتيا والاستنباط إلا لضرورة لا يجدون منها بد ، وكان أكبر همهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم^١ ، وكان منهجهم هو الأخذ بالكتاب إن كان صريحاً ، فإن احتمل وجوهاً ، فيحكم عليه بالسنة ، فإن لم يوجد في كتاب الله أخذوا بالسنة ، فإن لم يوجد أخذوا بأقوال الصحابة ، ثم التابعين خاصة المحدثين منهم دون التقيد بأهل بلد معين ، فإن لم يجدوا تأملوا في عمومات الكتاب والسنة ، وإيماءاتهما واقتضاء اتحما^٢ . ولا خلاف في انتساب الترمذي إلى أهل الحديث ، ولهذا كان فقهه تبعاً لفقه المحدثين ومذهبه هو مذهب المحدثين ، وهو ما جزم به^٣ شيخ الإسلام ابن تيمية^٤ .

ثانياً : استشهاده بالكتاب والسنة .

الترمذي من أهل الحديث ، أهل النص والأثر ، ولا شك أن الترمذي يقدم الكتاب على غيره ، لكن على خلاف شيخه البخاري ، فإنه لم يستشهد بالكتاب في جامعـه ، وذلك لأن مقصده من تأليف هذا الجامع ، هو بيان الأدلة المعمول بها من السنة عند العلماء ، ولهذا كان جل

^١ - حجة الله البالغة ١/ ٢٧٤ .

^٢ - حجة الله البالغة ١/ ٢٧٧ .

^٣ - مجموع الفتاوى ٤٠/ ٢٠ .

^٤ - هو شيخ الإسلام الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحارثي ثم الدمشقي ولد بمران سنة ٦٦١هـ ، وكان آية في العلم والعمل والجهاد ، ويعتبر من كبار المجتهدين ، توفي بسجن القلعة بدمشق ٧٢٨هـ ، وله مؤلفات كثيرة منها: منهاج السنة النبوية ، الجواب الصحيح ، درء تعارض النقل والعقل ، والفتاوى .
(البداية والنهاية ١٤/ ١٣٢ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٧)

^٥ - هناك رسالة علمية لفضيلة الشيخ د. عبد المجيد محمود عبد المجيد بعنوان : الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث أثبت فيها أن المحدثين لا يتمتعون لمذهب فقهي معين ، وإنما لهم منهجهم المستقل .

اهتمامه بالسنة وبيانها ، وإلا فهو آخذ بالكتاب أولاً ، والأخذ بالسنة آخذ بالقرآن ، إذ السنة ليست إلا شارحه أو مبينة للكتاب .

ثالثاً : هل يقول الترمذي بالإجماع .

سبق أن بينا تصريح الترمذي بالإجماع ، سواء عن الصحابة أو من بعدهم^١ ، وفي هذا دليل على أخذه به .

رابعاً : هل يقول الترمذي بالنسخ .

لا غرابة أن يقول الترمذي بالنسخ ، وهو موجود في القرآن ، وقد عقد الترمذي بابين في مسألة هدايا الكفار ليدلل على نسخ جوازها ، فقال : (باب ما جاء في قبول هدايا المشركين) وذكر حديثاً في جواز ذلك ، ثم عقد بعده باباً وقال فيه : (باب في كراهية هدايا المشركين) وذكر فيه حديثاً في تحريم ذلك ، ثم قال : وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ هَدَايَاهُمْ وَذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْكَرَاهِيَّةُ وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ هَذَا بَعْدَ مَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُمْ ثُمَّ نَهَى عَنْ هَدَايَاهُمْ .
فهذا تصريح منه بالنسخ .

خامساً : قوله بالقياس .

لا شك أن الترمذي من أهل الحديث الذين يتحاشون القياس والعلل المستنبطة ، ولهذا كانوا يعتمدون على النص والأثر كما بيناه سابقاً . والله أعلم .

الفصل الأول : كتاب السير .

وفيه واحد وأربعون مبحثاً :

- المبحث الأول : الدعوة قبل القتال .
- المبحث الثاني : البيات والغارات .
- المبحث الثالث : التحريق والتخريب .
- المبحث الرابع : مشروعية الغنيمة .
- المبحث الخامس : سهم الخيل .
- المبحث السادس : السرايا .
- المبحث السابع : أهل الرضخ ، وفيه مطلبان :
- المطلب الأول : سهم النساء والصبيان .
- المطلب الثاني : سهم العبيد .
- المبحث الثامن : حكم الإسهام لأهل الذمة ، وفيه مطلبان :
- المطلب الأول : حكم الإسهام لمن شارك المسلمين في القتال من الكافرين .
- المطلب الثاني : حكم من حضر من المسلمين بعد القتال ، هل يسهم له ؟
- المبحث التاسع : حكم الانتفاع بآنية المشركين .
- المبحث العاشر : النفل .
- المبحث الحادي عشر : السلب .
- المبحث الثاني عشر : حكم بيع المغنم قبل قسمتها .
- المبحث الثالث عشر : حكم وطاء الحبالى من السبايا .
- المبحث الرابع عشر : حكم طعام المشركين .
- المبحث الخامس عشر : حكم التفريق بين السبي .
- المبحث السادس عشر : الحكم في الأسرى .
- المبحث السابع عشر : حكم قتل النساء والصبيان من الأسرى .
- المبحث الثامن عشر : تحريق الكفار بالنار .
- المبحث التاسع عشر : الغلول .
- المبحث العشرون : حكم خروج النساء إلى الحرب .

- المبحث الواحد والعشرون : هدايا المشركين .
- المبحث الثاني والعشرون : حكم سجدة الشكر .
- المبحث الثالث والعشرون : أمان العبد والمرأة .
- المبحث الرابع والعشرون : الغدر .
- المبحث الخامس والعشرون : حكم النزول على حكم رجل من المسلمين .
- المبحث السادس والعشرون : حكم الحلف .
- المبحث السابع والعشرون : حكم ضرب الجزية على المجوس .
- المبحث الثامن والعشرون : حق الضيافة .
- المبحث التاسع والعشرون : فضل الهجرة الأولى .
- المبحث الثلاثون : البيعة ، وفيه أربعة مطالب :
- المطلب الأول : بيعة النبي صلى الله عليه وسلم .
- المطلب الثاني : حكم نكث البيعة .
- المطلب الثالث : بيعة العبد على الجهاد .
- المطلب الرابع : بيعة النساء .
- المبحث الواحد والثلاثون : عدة البدرين .
- المبحث الثاني والثلاثون : الخمس .
- المبحث الثالث والثلاثون : حكم النهبة .
- المبحث الرابع والثلاثون : حكم التسليم على أهل الكتاب .
- المبحث الخامس والثلاثون : حكم المقام بين المشركين .
- المبحث السادس والثلاثون : إخراج الكفار من جزيرة العرب .
- المبحث السابع والثلاثون : تركة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- المبحث الثامن والثلاثون : غزو مكة المكرمة .
- المبحث التاسع والثلاثون : الأوقات التي يستحب فيه القتال .
- المبحث الأربعون : الطيرة .
- المبحث الواحد والأربعون : وصية الرسول صلى الله عليه وسلم في القتال .

أولاً : التعريف :

لغة : السَّيرُ: جمع سيرةً ، بالكسر :وهي السَّنة ، والهيئةُ ، والميرةُ والطريقة ، سواءً كانت خيراً أو شراً . يقال فلان محمود السيرة أو مذموم السيرة . والسَّيرة فعلة بكسر الفاء فتكون لبيان هيئة السير وحالته .

والأصل في السَّيرِ : السَّيرُ : وهو الذهاب ، من سارَ يَسِيرُ سَيْراً ومَسيراً وتَسياراً^١ .
والمقصود بالسَّير هنا : أمور الغزو ، وسميت هذه الأمور بهذا الاسم لما أن معظم هذه الأمور هو السَّيرُ إلى العدو^٢ .

وقد استعملت في السير المعنوي كقولهم في عمر بن عبدالعزيز: سار فينا بسيرة العُمَريين ، وغلب اسم السَّير في السنة الفقهاء على الجهاد ، وعند غيرهم على المغازي^٣ .
وشرعاً : المقصود بالسَّير : الجهاد وأحكامه .

قال الكاساني^٤: السيرة في اللغة تستعمل في معنيين:

الأول: الطريقة يقال هما على سيرة واحدة أي طريقة واحدة .

الثاني : الهيئة قال تعالى : " سَتُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى " ° ، أي هيئتها فاحتمل

تسمية هذا الكتاب كتاب السير لما فيه من بيان طرق الغزاة وهيئاتهم مما لهم وعليهم^٦ .
وقال النووي^٧ : والمقصود : الكلام في الجهاد وأحكامه^٨ .

^١ - لسان العرب ٣٨٩/٤ ، القاموس ١١٩/٢ ، مختار الصحاح ص ٢٩٦ .

^٢ - طلبه الطلبة ص ١٤٣ .

^٣ - فتح القدير ٤١٧/٥ .

^٤ - هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ، من كبار علماء الحنفية ، توفي بحلب سنة ٥٨٧هـ ، من مصنفاته : السلطان المبين في أصول الدين ، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . (الفوائد البهية ص ٥٣ ، معجم المؤلفين ٧٥/٣)

^٥ - طه ٢١ .

^٦ - بدائع الصنائع ٩٥/٧ .

^٧ - هو الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحواري الشافعي ، ولد سنة ٦٣١هـ بنوى ، نبغ في العلم رغم قصر حياته ، وكان مثلاً في الصلاح والورع ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، توفي بالقدس في رجب سنة ٦٧٦هـ ، له مؤلفات كثيرة منها: شرح صحيح مسلم ، وروضة الطالبين ، والمجموع شرح المذهب ولم يكمله ، وإرشاد طلاب الحقائق . (طبقات الشافعية الكبرى ١٦٥/٥)

^٨ - روضة الطالبين ٤٠٦/٧ .

وقال ابن حجر : أطلق ذلك على أبواب الجهاد لأنها متلقاة من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته^٩.

ومنهم من عرفة : بأنه العلم الذي يبحث في علاقات المسلمين بالأمم الأخرى (أي : سيرة المسلمين في غيرهم من الأمم من حربيين ومعاهدين ومستأمنين وأهل ذمة)^{١٠}.
والتعريف المختار : أن علم السير : هو العلم الذي يبحث في تنظيم العلاقة بين المسلمين والأمم الأخرى في حال السلم والحرب .

ثانياً : شرح منهج الترمذي في كتاب السير .

ترجم الترمذي بثمانية وأربعين باب في هذا الكتاب ، وكان منهجه في هذا الكتاب على النحو التالي :

أحوال الجهاد : إما أن تكون بقتال الكفار ، وما ينتج عن ذلك من غنيمة وأسرى . وإما بترك قتال الكفار لأمان ، أو صلح ، أو حلف ، أو جزية .

فبدأ الترجمة بأربعة أبواب في أحكام القتال ، ثم بواحد وعشرين باب في الغنيمة ، ثم بسبعة أبواب في ترك قتال الكفار .

ثم ألحق بعد ذلك خمسة عشر باباً ، في مسائل متفرقة ، كالبيعة ، وأحكام أهل الكتاب ، وغيرها .

وإليك بيان ذلك :

أ- أحكام القتال ، وذكر فيها أربعة أبواباً ، تتعلق بثلاث مسائل :

المسألة الأولى : حكم الدعوة للإسلام قبل القتال ، ثم عقب باب لم يسمه وذكر فيه حديث (إذا سمعتم مؤذناً ...) ، أراد منه الإشارة إلى أنه لا تلزم الدعوة إذا كان هناك دليل على إسلام القوم كالأذان والمسجد ، ويقاس عليه غيره .

المسألة الثانية : حكم البيات والغارات ، وذكره بعد باب الدعوة قبل القتال ، وذلك أنه منع البيات لأنه يقتضي عدم الدعوة قبل القتال ، وهو يقول بوجوبه .

لكنه أدرج حديث الإقامة بالعرصات ثلاثاً في هذا الباب ، ولو جعله في الباب الذي يليه ليختتم به الكلام على القتال ، أو لو جعله في كتاب السير ، لكان أولى .

^٩ - الفتح ٦ / ٦ .

^{١٠} - المشروعية في النظام الإسلامي ، د. مصطفى كمال وصفي ص ٢٨٠ .

المسألة الثالثة : التحريق والتخريب ، وموضعه منطقي ، إذ بدأ بالدعوة ، ثم البيات ، ثم ختم بالتحريق ، الذي يكون في الغالب بعدهما .

ب- الغنيمة ، ذكر فيها إحدى وعشرين باباً ، ضمنها عدة مسائل تتعلق بالغنيمة ، جعلها في ثلاثة أجزاء رئيسة ، هي : توزيع الأموال ، ثم الأسرى ، وبعض فروع أحكام الغنيمة :
١- توزيع الأموال :

ذكر فيها مشروعية الغنيمة ، وسهم الراجلة والفارس ، ثم أهل الرضخ من النساء والصبيان ، وأفرد العبيد والمشركون كل واحد باب ، ثم بوب في آنية المشركون ليقول إذا خرجوا مع المسلمين هل يجوز استعمال آنيتهم ؟ ثم للنفل ، وعقب عليه بالسلب .
٢- الأسرى :

فترجم للتفريق بين السبي ، ثم للخيار في المقاتلة منهم بين القتل والفداء والمن ، ثم استثنى من القتل النساء والصبيان ، وختم بالنهي عن تحريقهم .
٣- بعض فروع أحكام الغنيمة :

فترجم للنهي عن بيع المغنم قبل قسمتها ، ثم وطء السبايا وخص الحبالى منهن ، ثم الغلول ، وقبول هدايا المشركون .
وترجم لجواز أكل طعام الكتائبين .
وختم الكلام على القتال والغنيمة بباب في سجدة الشكر ، حمداً لله على إنعامه بالنصر ، ورد الفضل إليه في ذلك .

ج- التوقف عن القتال : إما لصلح ، أو أمان ، أو لحلف ، أو لضرب جزية .

١- الأمان : فترجم للأمان ، وخص أمان العبد والمرأة ليدلل على جواز أمان الحر ، ثم عقب بالنهي عن الغدر في بابين .

٢- الصلح : وقد يكون الصلح على وقف القتال ، أو عدم ابتدائه :

إما بالتزول على حكم رجل ، وفرع منه حكم قتل الشيوخ والغلمان وعلامة البلوغ التي يبنى عليها جواز قتلهم .

أو يكون الصلح بالدخول في حلف ، وترجم له بالحلف .

٢- ضرب الجزية : وخصه بترجمة لضرب الجزية على المجوس ليدلل على جوازها في أهل الكتاب ، ثم عقب على ذلك بباب في الضيافة ، التي هي من فروع أحكام الجزية .

د- أحكام وفروع متفرقة .

ترجم فيها لأحكام البيعة ، والخمس ، ومعاملة أهل الكتاب ، وبعض الأبواب المتفرقة ، ثم ختم بوصية صلى الله عليه وسلم لأمرء الجيوش ، وهي جامعة لأحكام الجهاد . وإليك بيانها :
١- أحكام البيعة .

لم يفرد الترمذي الأمانة بكتاب كغالب المحدثين ، وإنما اكتفى بخمسة أبواب في مسائل منتقاة من أحكام الأمانة ، وقد قصد بما هنا أمانة الجيش ، ولا يمنع من معناه العام في الولاية العامة .

وقد بدأ الكلام على البيعة بالترجمة لبيعة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقصد بها بيععة أمير الجيش ، ثم عقب بنكت البيعة ، ثم ببيعة العبد ، ثم ببيعة النساء ، وختم الكلام عليه بترجمة ذكية في عدة أصحاب بدر ، وكان مقصده أنه يكفي مثل عدة أصحاب بدر ، أو أصحاب طالوت أن صحة النية والبيعة لإحراز النصر .

٢- الترجمة للخمس .

وترجم فيها لمشروعية الخمس ، ثم عقب بباب في النهبة ، للنهي عن أكل أموال المسلمين العامة .

٣- معاملة أهل الكتاب .

فترجم في ابتدائهم بالسلام ، ثم في حكم المقام بين أظهر المشركين ، ثم لإخراجهم من الجزيرة . وفي نظري أن ذكرهم بعد الترجمة في النهي عن النهبة ، لأن قصة حديث النهبة وقعت في غزوة خيبر (أهل الكتاب) فرأى إلحاق أحكامهم بهذا الباب .

٤- أبواب متفرقة .

فترجم لتركة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأطال فيه ، ولو وضعه في كتاب الإرث كبقية المحدثين ، واكتفى بالشاهد منه (لا نورث) لكان أولى .

ثم ترجم في غزوة مكة ، ثم للساعات التي يستحب فيها القتال ، ثم للطيرة ، ولو ذكره في كتاب الجهاد ، لكان أولى .

ثم ختم كتاب السير ، بالترجمة لوصية الرسول صلى الله عليه وسلم لأمرأء جيوشه ، وهي وصية جامعة لأحكام الجهاد ، وأراد بذلك الإشارة إلى أن هذه الأحكام وصية لأمرأء الجيوش الإسلامية إلى يوم القيامة .

ثالثاً: ذكر بعض الملاحظات على منهج الترمذي على ترتيبه في الأبواب .

سوف اقتصر هنا على مناقشة الترمذي في منهجه في ترتيب الأبواب ، أما اختيار بعض المسائل دون بعض ، فلا يمكن إلزام الترمذي بما لم يذكره ، فمعروف أن المحدثين يكتفون بذكر بعض المسائل بخلاف الفقهاء الذين يجتهدون في حصر كل المسائل المتعلقة بالبواب .

وقد كان منهج الترمذي في هذا الكتاب بصفة عامة : الكلام على أحكام القتال ، ثم الغنيمة ، ثم الأحوال التي يترتب عليها التوقف عن القتال ، ثم ألحق بعد ذلك جملة من الأبواب المتفرقة . لكنه مع ذلك كان يورد أبواباً ، أو أحاديث ضمن أبواب في مواضعها نظر ، وإليك بيانها :

١- حديث قدوم الأشعرين بخير ، ذكره في باب الإسهام لأهل الذمة ، أو المشركين إذا شاركوا المسلمين في القتال ، ولا علاقة للحديث بالبواب ، وكان الأولى ذكره ، بعد باب الإسهام للعبد .

٢- باب خروج النساء في الحرب ، ذكره ضمن الكلام على الغنيمة ، وكان الأولى ذكره في كتاب الجهاد .

٣- أبواب البيعة ، كان الأولى ذكرها في كتاب الجهاد ، إذ ليس فيها موضع خلاف ، ولم ينقل أقوال العلماء في ذلك .

٤- باب الخمس ، وباب النهبة ، كان من الأولى ذكرها ضمن أبواب الغنيمة ، لا تأخيرها بعد أبواب البيعة .

٥- أبواب معاملة أهل الكتاب ، كان من الأولى ذكرها ضمن كتاب الجهاد ، أو ضمن أبواب الأسرى .

٦- باب تركة النبي صلى الله عليه وسلم ، كان الأولى ذكره ضمن أبواب الغنيمة ، كما لا داعي للإطالة فيها ، وكان يكفي ذكر الشاهد فقط .

٧- أبواب غزو مكة ، و الساعة التي يستحب فيها القتال ، والطيرة ، كان الأولى ذكره في كتاب الجهاد كما هو ظاهر منهجه .

المبحث الأول : الدعوة قبل القتال .

الهدف من الجهاد هو إزالة العوائق أمام الدعوة وبسط حكم الله في الأرض وإخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد فبين للناس محاسن الإسلام وأنه فرض على كل الناس الدخول فيه وأن الله لا يقبل غيره :

قال تعالى : " وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ " ^١.

وإذا أمكن إزالة هذه العوائق بالطرق السلمية فإن هذه الطرق السلمية تقدم على القتال ، ولهذا شرع دعوة الكفار للإسلام قبل القتال ، وقد ناقش العلماء مسألة دعوة الكفار قبل قتالهم وأطالوا النقاش فيها سواء الفقهاء أو المحدثون ، ومنهم الترمذي رحمه الله الذي ترجم ^٢ لهذه المسألة بقوله : (باب ما جاء في الدعوة قبل القتال) وأورد فيه حديث سلمان الفارسي ^٣ رضي الله عنه من طريق عطاء بن السائب عن أبي البخري : " أَنَّ جَيْشًا مِنْ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ أَمِيرَهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ حَاصِرُوا قَصْرًا مِنْ قُصُورِ فَارِسَ فَقَالُوا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَا تَنْهَدُ إِلَيْهِمْ قَالَ : دَعُونِي أَدْعُهُمْ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُوهُمْ ، فَأَتَاهُمْ سَلْمَانُ فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ فَارِسِيٌّ تَرَوْنَ الْعَرَبَ يُطِيعُونَنِي فَإِنْ أَسْلَمْتُمْ فَلَكُمْ مِثْلُ الَّذِي لَنَا وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَا ، وَإِنْ أَبِيْتُمْ إِلَّا دِينَكُمْ تَرَكْنَاكُمْ عَلَيْهِ وَأَعْطَوْنَا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ . قَالَ وَرَطَّنَ إِلَيْهِمْ بِالْفَارِسِيَّةِ وَأَنْتُمْ غَيْرُ مَحْمُودِينَ ، وَإِنْ أَبِيْتُمْ نَابِذْنَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ . قَالُوا : مَا نَحْنُ بِالَّذِي

^١ - آل عمران ٨٥ .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٠٢/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب دعوة اليهودي والنصراني وعلى ما يقاتلون عليه وما كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر والدعوة قبل القتال) ٣١٨/٣ ، وأبو داود بقوله (باب في دعاء المشركين) ٢١٣/٧ ، والنسائي بقوله (الدعوة قبل القتال) و (إلى ما يدعون) ١٧١/٥ و ١٧٢ الكبرى ، والدارمي بقوله (باب في الدعوة إلى الإسلام قبل القتال) ١٥٠/٢ ، وعبد الرزاق في مصنفه بقوله (باب دعاء العدو) ٢١٥/٥ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في دعاء المشركين عند الحرب) ١٧٧/٢ ، وأبو بكر بن أبي شيبة بقوله : (في دعاء المشركين قبل أن يقاتلوا) و (من كان يرى أن لا يدعوهم) ٦٤٤/٧ ، والبيهقي بقوله (باب دعاء من لم تبلغه الدعوة من المشركين وجوباً ودعاء من بلغته نظراً) و (باب جواز ترك دعاء من بلغته الدعوة) السنن الكبرى ١٣/١٧ و ٤١٩ .

^٣ - هو أبو عبد الله ، ويقال سلمان الخير ، أصله من أصبهان ، وقيل من رامهرمز ، شهد الخندق ولم يتخلف عن مشهد بعدها ، مات سنة أربع وثلاثين . (أسد الغابة ت ٢١٥٠ ، الاستيعاب ت ١٠١٩ ، التاريخ الكبير ٤/١٣٥ ، تاريخ بغداد ١٦٣/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٦٦-٢٢٨ ، تهذيب الكمال ٥٢٣ ، تهذيب التهذيب ٤/١٣٧)

^٤ - اسمه : سعيد بن فيروز ، أبو البخري : بفتح الموحدة و المثناة بينهما معجمة : كوفي ، ثقة ثبت ، فيه تشيع قليل ، كثير الإرسال ، مات سنة ثلاث وثمانين . (الجرح ٤/٥٤ ، تهذيب الكمال ٧/٢٨٧ ، التقريب ١/٣٦٢)

نُعْطِي الْجَزِيَّةَ وَلَكِنَّا نُقَاتِلُكُمْ . فَقَالُوا : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَا تُنْهَدُ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ : لَا . فَدَعَاهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى مِثْلِ هَذَا . ثُمَّ قَالَ : انْهَدُوا إِلَيْهِمْ . قَالَ : فَتَنْهَدْنَا إِلَيْهِمْ فَفَتَحْنَا ذَلِكَ الْقَصْرَ .^١

(قَالَ : وَفِي الْبَابِ^٢ عَنْ بُرَيْدَةَ ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ ، وَأَبْنِ عُمَرَ^١ ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ^٢ ، وَحَدِيثُ سُلَمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، وَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا

^١ - حسن لغیره ، أخرجه أحمد من ثلاث طرق كلها عن عطاء بن السائب عن أبي البختری (٤٤٤، ٤٤١، ٤٤٠/٥) (٢٣٢٢٢ و ٢٣٢٢٥)، وسعيد بن منصور في سننه (٢٤٧٠) وهو عند المصنف برقم (١٥٤٨) وأعله بالانقطاع بين سلمان وأبو البختری، ويتفرد عطاء به ، ثم حكم عليه بالحسن لشواهد التي أشار إليها بقوله وفي الباب ، وضعفه الألباني (صحيح الترمذي ١٠٣/٢) .

ونقل العراقي اعتراضين على تحسين الترمذي للحديث :

الأول : أن الحديث معضل لا منقطع ، وذلك لأن أبا البختری لم يرو القصة عن سلمان لا بالنعنة ولا بنحوه ، وإنما ذكره فقط دون رواية عنه .

الثاني : تفرد عطاء به وقد اختلط بآخره ، وأبو عوانة الراوية عنه قد سمع منه في الحالين ، ولا يحتاج بمثله . ثم أجاب عنه :

أولاً : ثبوت رواية أبي البختری عن سلمان ، عند أحمد (٤٤١/٥) (٢٣٢٢٢) ، فلم يسقط منه إلا رجل واحد وبذلك ينتفي الإعضال.

ثانياً : أنه قد تابع أبا عوانة كل من حماد بن زيد ، وإسرائيل ، وعلى بن عاصم (٤٤١/٥) (٢٣٢٢٢) ، وقد سمع منه حماد قبل الاختلاط . وإنما حسنه لشواهد المذكورة في الباب . (شرح العراقي لسنن الترمذي : شرح الباب : الوجه الثالث)

^٢ - حديث بريدة رضي الله عنه مطولاً وفيه : " إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ... فادعهم إلى ثلاث ... ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ... " أخرجه أحمد (٣٥٢/٥) (٢٢٥٢١) ، ومسلم : كتاب الجهاد : باب تأمير الإمام الأمراء وصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها (٥٥/١٢) (١٧٣١) ، والترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في وصيته صلى الله عليه وسلم (١٦١٧) (١٣٨/٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين (٣٧/٣) (٢٦١٢) ، والنسائي : كتاب السير : إلى ما يدعون (١٧٢/٥) (٨٥٨٦) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب في وصية الإمام (٩٥٣/٢) (٢٨٥٨) ، والدارمي (٢٤٤٤ و ٢٤٤٧) .

وحديث النعمان بن مقرن رضي الله عنه ، كحديث بريدة ، ففي رواية سفيان ، قال : قال علقمة : فذكرت هذا الحديث لمقاتل بن حيان ، فقال : حدثني مسلم وهو ابن هيصم عن النعمان بن مقرن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث سليمان بن بريدة : مسلم (٥٥/١٢) (١٧٣١) ، وأبو داود بعد حديث بريدة السابق ، وكذا ابن ماجه .

حديث ابن عمر رضي الله عنه ، وفيه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون) ، أخرجه أحمد (٤٨٢٢ و ٤٨٥٨) ، والبخاري : كتاب العتق : باب من ملك العرب رقيقاً (١٧٠/٣) (٢٥٤١) ، ومسلم : كتاب الجهاد : باب تأمير الإمام الأمراء وصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها (٥٣/١٢) (١٧٣٠) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين (٤٢/٣) (٢٦٣٣) .

يَقُولُ : أَبُو الْبَخْتَرِيِّ لَمْ يُدْرِكْ سَلْمَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا^٢ ، وَسَلْمَانُ مَاتَ قَبْلَ عَلِيٍّ ، وَقَدْ ذَهَبَ
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا وَرَأَوْا أَنْ يُدْعَوْا قَبْلَ
الْقِتَالِ ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^٤ : قَالَ : إِنْ تُقَدَّمَ إِلَيْهِمْ فِي الدَّعْوَةِ فَحَسَنٌ يَكُونُ ذَلِكَ
أَهْيَبَ^٥ ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^٦ : لَا دَعْوَةَ الْيَوْمِ ، وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا أَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَدًا يُدْعَى^٧ ،
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^٨ : لَا يُقَاتِلُ الْعَدُوَّ حَتَّى يُدْعَوْا إِلَّا أَنْ يَعْجَلُوا عَنْ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ بَلَّغَتْهُمْ
الدَّعْوَةُ^٩ .

وحديث ابن عباس: (ما قاتل النبي صلى الله عليه وسلم قوماً حتى يدعوهم) ، أخرجه أحمد (٢٠٥٤ و ٢١٠٦) ، والدارمي
: كتاب السير : باب الدعوة إلى الإسلام قبل القتال (١٥٠/٢) (٢٤٤٤) ، وعزاه الهيثمي في الزوائد (٣٠٤/٥) لأحمد وأبي
يعلى والطبراني بأسانيد وقال : رجال أحدها رجال الصحيح .

^١ - هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أبو عبد الرحمن ، ولد بعد البعثة بثلاث سنين ، واستصغر يوم
بدر ، وهو ابن أربع عشرة سنة ، وهو أحد المكثرين من الصحابة ، والعبادة ، وكان أشد الناس اتباعاً للأثر ، مات آخر سنة
ثلاث وسبعين . (أسد الغابة ت ٣٠٨٢ ، الاستيعاب ت ١٦٣٠ ، الإصابة ١٥٥/٤ ت ٤٨٥٢)

^٢ - هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل المحبرة
بثلاث سنين ، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن ، فكان يسمى البحر ، والخير ، لسعة علمه ، وقال
عمر : لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عشرين منا أحد ، مات سنة ثمان وستين بالطائف ، وهو أحد المكثرين من الصحابة ،
وأحد العبادة من فقهاء الصحابة . (أسد الغابة ت ٣٠٣٧ ، الاستيعاب ت ١٦٠٦ ، الإصابة ١٢١/٤ ت ٤٧٩٩)

^٣ - هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة ،
من السابقين الأولين ، أول من أسلم من الصبيان ، وأحد العشرة ، مات في رمضان سنة أربعين ، وهو يومئذ أفضل الأحياء
من بني آدم بالأرض ، بإجماع أهل السنة ، وله ثلاث وستون سنة . (أسد الغابة ت ٣٧٨٩ ، الاستيعاب ت ١٨٧٥ ،
الإصابة ٤٦٤/٤ ت ٥٧٠٤)

^٤ - هو الإمام أبو يعقوب : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ، أبو محمد بن راهويه المروزي ، أحد أئمة المسلمين ، ثقة
حافظ مجتهد ، أخذ عن ابن المبارك وابن عينة ووكيع وغيرهم ، وأخذ عنه قرينه الإمام أحمد بن حنبل وابن معين والبخاري
ومسلم وغيرهم ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسر ، مات سنة ثمان وثلاثين بنيسابور ، وله اثنان وسبعون . (الجرح
٢٠٩/٢ ، التاريخ الكبير ٣٧٩/١/١ ، تهذيب الكمال ١٠/٢-١٩ ، سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١ ، تهذيب التهذيب
١٩٢/١ ، التقريب ٧٨/١)

^٥ - وهو قول ابن عباس وسلمان في الباب وفعل عمر وعلي رضي الله عنه وسعيد بن المسيب والحسن البصري وعمير بن
عبد العزيز وقتادة (انظر : المدونة ٣/٣ ، مصنف عبد الرزاق ٢١٧/٥ ، مصنف أبي بكر ابن شعبة ٦٤٥/٧ ، المغني ٢٩/١٣ ،
بداية المجتهد ٢٨٣/١ ، الفتح ١٢٧/٦)

^٦ - منهم نافع والحسن وإبراهيم النخعي . (مصنف عبد الرزاق ٢١٧/٥ ، مصنف ابن أبي شعبة ٦٤٦/٧ ، معرفة السنن
والآثار ٤٨/٧ .

^٧ - المغني ٣٠/١٣

^٨ - معرفة السنن والآثار ٤٨/٧ ، رحمة الأمة ٣٨٢ ، فتح الباري ١٢٧/٦ .

^٩ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب الدعوة قبل القتال ١٠٢/٤ .

أولاً : شرح الغريب :

(أَلَا نُنْهَدُ إِلَيْهِمْ)

نهد : أي نهض ، ونهد القوم لعدوهم ، إذا صمدوا له وشرعوا في قتاله .^١

(فَلَكُمْ مِثْلُ الَّذِي لَنَا وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَا)

أي لكم مثل الذي لنا من الغنيمة والفيء ، وعليكم مثل الذي علينا من أحكام الإسلام .^٢

(عَنْ يَدِ)

أي عن يد مواتية مطيعة غير ممتنعة^٣ ، والمقصود عن ذلة واستسلام .

(وَرَطَنَ)

التراطن : كلام لا يفهمه الجمهور ، والعرب تخص بها غالباً كلام الأعاجم^٤ ، والمعنى هنا : أنه تكلم معهم بالفارسية .

(نَابَذْنَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ)

أي كاشفناكم وقتلناكم بعد أعلامنا لكم بذلك^٥ ، والمقصود : أننا ندعوكم أولاً إلى الإسلام أو إعطاء الجزية والدخول تحت الحكم الإسلامي ، فإن أبيتم ، أعلننا الحرب عليكم .

ثانياً : مناسبة الباب .

^١ - النهاية ١٣٤/٥ ، شرح العراقي : شرح الباب : الوجه الرابع.

^٢ - تحفة الأحوزي ١١٢/٥ ، عون المعبود ١٩٤/٧ .

^٣ - النهاية ٢٩٤/٥ .

^٤ - النهاية ٢٣٣/١ .

^٥ - النهاية ٧/٥ .

ابتدأ الترمذي كتاب السير بالترجمة للدعوة قبل القتال ، لأنه أول أمر يشرع فعله قبل لقلء العدو ، أما فضائل الجهاد والسنن المتعلقة بالسفر والجيش ، فقد أخرها في كتابها .

ثالثاً : مذهب الترمذي :

الظاهر أن الترمذي يرى وجوب الدعوة قبل القتال مطلقاً وذلك لما يأتي :

أولاً : استشهاده بحديث سلمان وتحسينه له وإشارته فقط إلى الأحاديث الأخرى بقوله وفي البلب ، مع أن فيها أحاديث صريحة وصحيحة في جواز القتال قبل الدعوة .

ثانياً : نقله عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم وجوب الدعوة قبل القتال مطلقاً .

ثالثاً : تعقيبه بحديث المزني (في الباب الذي يليه) ، قال فيه الشوكاني : أن فيه الأخذ بالأحوط في أمر الدعاء لأنه كف عنهم في تلك الحال مع احتمال أن لا يكون ذلك على الحقيقة^١ .

رابعاً : تعقيبه بباب البيات والغارات واستشهاده بحديث أنس الذي لا يرى جواز البيات والغارات ، فكان حكمه متناسباً مع حكمه في الدعوة قبل القتال إذ لا يمكن دعوة العدو مع تبييتهم والإغارة عليهم .

رابعاً : مذاهب العلماء :

اختلف العلماء في الدعوة قبل القتال على ثلاثة أقوال :

القول الأول : وجوب الدعوة مطلقاً سواءً بلغتهم الدعوة أم لم تبلغهم وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وعمر بن عبدالعزيز والحسن^٢ وقتادة^٣ وقول لمالك^٤ والمالكية على المشهور من المذهب^٥ .

قال الدردير^١ : ودعوا وجوباً للإمام ثلاثة أيام ، بلغتهم الدعوة أم لا ، ما لم يعاجلونا بالقتال ، قال الدسوقي^٢ : (وهذا هو المشهور)^٣ .

^١ - نيل الأوطار (٢٥٧/٧) .

^٢ - هو الإمام أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، ولد سنة ٢١هـ ، وكان من إجلاء التابعين وكبرائهم علماء وعملاً ، ثقة كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة ، توفي سنة ١١٠هـ ، وقد قارب التسعين . (تهذيب الكمال ٩٥/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٥٣/٢ ، التقريب ٢٠٢/١)

^٣ - المدونة ٢/٢ ؛ جواهر الإكليل ٢٥/١ ؛ المغني لابن قدامة ٢٩/١٣ ؛ ٣٠ ؛ فتح الباري ١٢٧/٦ .

^٤ - منح الجليل ٧١٣/٢

^٥ - المدونة ٣٤٢/٢ ؛ منح الجليل ٧١٣/٢ ؛ جواهر الإكليل ٢٥٢/١

وقال الشنقيطي : يجب أن يدعى الكفار إلى الإسلام قبل الشروع في قتالهم حيث لم تبلغهم الدعوة ، بل ولو بلغتهم على المشهور ، وتكرر لهم ثلاثة أيام ^٤ .

القول الثاني : لا تجب دعوة من بلغته الدعوة مطلقاً وهو قول الحسن ^٥ وإبراهيم ^٦ بن إسحاق ^٧ ورواية لمالك ^٨ وأحمد بن حنبل ^٩ .

القول الثالث : تجب دعوة من لم يبلغه الإسلام ، فإن انتشر الإسلام ، وظهر كل الظهور ، وعرف الناس لماذا يدعون ، وعلى ماذا يقاتلون ، والدعوة مستحبة تأكيداً للإعلام والإنذار ، وليست بواجبة ، وهو مذهب الشافعي ^{١٠} ، وقول الجمهور من الحنفية ^{١١} والشافعية ^{١٢} والحنابلة ^{١٣} . قال ابن الهمام ^{١٤} : فإن لم تبلغهم الدعوة فهو على سبيل الوجوب.... فإن كانت بلغتهم لا تجب ولكن تستحب ^١ .

^١ - هو أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الأزهرى الشهير بالدردير ، ولد سنة ١١٢٧ ، وتوفي سنة ١٢٠١ ، من مصنفاته أقرب المسالك لمذهب مالك ، والشرح الكبير لمختصر خليل . (معجم المؤلفين ٦٧/٢)

^٢ - هو الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، عالم مشارك في الفقه والكلام والنحو والبلاغة والمنطق وغيرها ، ولد بدسوق من قرى مصر ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٢٣٠ هـ ، وله مصنفات منها : حاشية على شرح الدردير لمختصر خليل ، حاشية على شرح التفتازاني في البلاغة ، حاشية على مغني اللبيب في النحو . (معجم المؤلفين لعمر كحالة ٢٩٢/٨)

^٣ - الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٧٦/٢

^٤ - تبين المسالك ٤٢٧/٢ .

^٥ - الخراج لأبي يوسف ٢٠٧ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٤٧/٧ .

^٦ - هو إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البنانى : بضم الموحدة ثم نون ، مولاهم ، أبو إسحاق الطالقاني ، نزيل مرو ، وربما نسب إلى جده ، صدوق ، يُعرب ، من التاسعة ، مات سنة ١١٥ هـ . (تهذيب الكمال ٣٩/٢ ، تهذيب التهذيب ، التقريب ١٠٣/١ ، ٥٢/١)

^٧ - مصنف عبد الرزاق ٢١٧/٥ .

^٨ - المدونة ٢/٢ ؛ المتقى ١٦٨/٣ ؛ جواهر الإكليل ٢٥٢/١ . وهناك قول لمالك : أن من قربت داره قوتل بدون دعوة لاشتجار الإسلام ومن بعدت داره فالدعوة أقطع للشك . (تحفة الأحوزي ١٥٥/٥)

^٩ - المغني لابن قدامة ٣٠٤٢٩/١٣ .

^{١٠} - رحمة الأمة ٣٨٢ ؛ فتح الباري ١٢٧/٦ .

^{١١} - بدائع الصنائع ١٠٠/٧ ؛ البناية على الهداية حاشية على الفتح ٤٢٩٤٢٨/٥ ؛ حاشية الرد المحتار ١٢٩/٤ .

^{١٢} - المجموع ٢٨٥/١٩ ، تحفة المحتاج بحاشية العبادي ٢٤٢/٩ .

^{١٣} - كشف القناع ٤٠/٣ .

^{١٤} - هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين ، الشهير بابن الهمام ، الحنفي ، من مشائخ والده ، ومن تلاميذه ابن أمير حاج الحلبي ، من مصنفاته فتح القدير شرح الهداية ، توفي سنة ٨٦١ هـ . (الفوائد البهية ص ١٨٠)

وقال النووي : لا يقاتل من لم تبلغه الدعوة حتى يدعو إلى الإسلام ، وأما من بلغتهم الدعوة ، فيستحب أن يعرض عليهم الإسلام ، ويدعوهم إليه ، ويجوز بياقهم بغير دعاء .^٢

وقال البهوتي^٣ : (ويسن الدعوة) أي دعوة الكفار إلى الإسلام (قبل القتال لمن بلغته) أي الدعوة ، قطعاً لحجته (ويحرم) القتال (قبلها) أي الدعوة (لمن لم تبلغه) الدعوة . وقيد (ابن القيم وجوبها) أي الدعوة لمن تبلغه (واستجابها) لمن بلغته (عما إذا قصدتهم) أي الكفار (المسلمون . أما إذا كان الكفار قاصدين) المسلمين بالقتال (فللمسلمين قتالهم من غير دعوة ، دفعاً عن نفوسهم وحريمهم)^٤.

الأدلة :

أدلة أصحاب القول الأول :

أولاً : الكتاب .

فمن الكتاب : قوله تعالى : " وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً " ^٥ ، وقوله تعالى : " أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَيَّ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ " ^٦ . وغيرها من آيات الإنذار.

ووجه الدلالة : أن الله تعالى قدم الدعوة والإنذار كما في الآية الأولى على العذاب ، والقتال نوع من العذاب بدليل قوله تعالى : (فَاتْلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ) ^٧ ، فدل على وجوب الدعوة قبل القتال ^٨.

ثانياً : السنة .

^١ - فتح القدير ٤٢٨/٥ ؛ ٤٢٩ .

^٢ - روضة الطالبين ٤٤٠/٧ .

^٣ - هو الشيخ منصور بن يونس بن صلاح الدين بن إدريس البهوتي ، ولد سنة ١٠٠٠ هـ ، من كبار علماء الحنابلة ومحققي المذهب ، من مشائخه يحيى بن موسى الحجاوي ، ومن تلاميذه محمد المرداوي ، من مصنفاته : كشف القناع ، ودقائق أولي النهى لشرح المنتهى ، والروض المربع ، توفي سنة ١٠٥١ هـ . (النعت الأكمل ص ٢١٠ ، معجم المؤلفين ٢٢/١٣)

^٤ - كشف القناع ٤٠/٣ .

^٥ - الإسراء ١٥ .

^٦ - النمل ٣١ .

^٧ - التوبة ١٤ .

^٨ - العناية شرح الهداية ، بحاشية فتح القدير ٤٢٨/٥ ، المقدمات الممهدة ٣٥٢/١ .

- ١- عن ابن عباس أنه قال : ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط إلا دعاهم^١ .
- ٢- عن سليمان بن بريدة^٢ عن أبيه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية^٣ أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً.... ثم قال : وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال ، فآيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم....) الحديث^٤ .
- ٣- حديث سهل بن سعد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال يوم خيبر : يا رسول الله نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : (انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه فوالله لأن يهدي بك رجل واحد خير لك من حمر النعم)^٥ .
- ٤- عن معاذ بن جبل^٦ رضي الله عنه حينما بعثه إلى اليمن قال : (إنك تأتي قوماً أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله) الحديث^٧ .

ووجه الدلالة :

إن الأحاديث صريحة الدلالة في اعتبار الدعوة شرطاً في جواز قتال الكفار^٨ .

- ١ - أخرجه أحمد ٢١٠٦ ، الدارمي ٢٤٤٤ ، والحاكم وصححه ١٥/١ ، والطحاوي ٢٠٧ ، وعزاه الهيثمي لأحمد وأبي يعلى والطبراني وقال : رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ٣٠٤/٥) ، والبيهقي ٤١٩/١٣ ، والزيلعي في نصب الراية ٣٧٨/٣ .
- ٢ - سليمان بن بريدة بن الحُصيب الأسلمي ، المروزي ، قاضياً ثقة ، من الثالثة ، مات ١٠٥ هـ ، وله ٩٠ سنة . (تهذيب الكمال ١٦/٨ ، تهذيب التهذيب ١٧٤/٤ ، التقريب ٣٨٣/١)
- ٣ - السرية طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمئة تبعث إلى العدو ، وجمعها سرايا ، سموا بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم . (النهاية لابن الأثير ٣٦٣/٢ ، المصباح المنير ٢٧٥/١)
- ٤ - صحيح : أخرجه أحمد ٣٥٨، ٣٥٢/٥ ، (٢٢٥٢١ و ٢٢٤٦٩) ، ومسلم كتاب الجهاد والسير : باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ... (١٧٣١) ، وأبو داود كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين (٢٦١٢) ، وأبن ماجه : كتاب الجهاد (٢٨٥٨) ، والدارمي : كتاب السير : باب في الدعوة إلى الإسلام قبل القتال (٢١٦/٢) .
- ٥ - البخاري : كتاب المغازي : باب غزوة خيبر (٩٢/٥) (٤٢١١) .
- ٦ - هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري ، الخزرجي ، أبو عبد الرحمن ، من أعيان الصحابة ، شهد بدرًا وما بعده ، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن ، مات بالشام ، سنة ١٨ هـ على المشهور . (أسد الغابة ت ٤٩٦٠ ، الاستيعاب ت ٢٤٤٥ ، الإصابة ت ٨٠٥٥)
- ٧ - أخرجه البخاري : كتاب الزكاة : باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد على الفقراء حيث كانوا (١٤٩٦) ، ومسلم : كتاب الإيمان وشرائع الإسلام : باب الدعاء إلى الشهادتين (١٠٧٦) .
- ٨ - فتح الباري ٥٤٦/٧ .

مناقشة الأدلة .

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول من وجهين :

الوجه الأول : حمل الأمر في الأدلة السابقة على الاستحباب وذلك لمعارضتها أو تخصيصها بأحاديث أخرى^١.

الوجه الثاني : أن أحاديث الدعوة كانت في أول الإسلام وقد نسخت بعد ظهور الإسلام بأحاديث الإغارة^٢، قال أحمد : كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا إلى الإسلام قبل أن يُحارب، حتى أظهر الله الدين وعلا الإسلام ، ولا أعرف أحداً يُدعى ، قد بلغت الدعوة كل أحد^٣.

أدلة أصحاب القول الثاني :

أولاً : السنة .

- ١- عن ابن عون قال كتبت إلى نافع ، فكتب إلي : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون^٤ ، وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية حدثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش)^٥.
- ٢- عن أسامة بن زيد^٦ رضي الله عنهما : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عهد إليه فقال : أغر على أبنائي صباحاً وحرّق)^٧.

^١ - المغني ٣٠/١٣ ، فتح الباري ٥٤٦/٧ .

^٢ - بداية المجتهد ٢٨٣/١ .

^٣ - المغني ٣٠/١٣ .

^٤ - أي غافلون . النهاية لابن الأثير ٣٥٥/٣

^٥ - متفق عليه : أخرجه البخاري كتاب العتق : باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب ... (٢٥٤١) ، ومسلم كتاب الجهاد والسير : باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام ... (١٧٣٠) .

^٦ - هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي ، الأمير أبو محمد وأبو زيد ، صحابي مشهور ، أمير جيش الشام ، ملئ سنة أربع وخمسين ، وهو ابن خمس وسبعين بالمدينة . (أسد الغابة ت ٨٤ ، الاستيعاب ت ٢١ ، الإصابة ت ٨٩)

٣- قتل كعب بن الأشرف^٣ ، وابن أبي الحقيق^٤ غيلة .

ووجه الدلالة :

أن رسول الله أغار ، والغارة لا تكون مع دعوة^٥ ، قال الحافظ : وفيه (أي قتل كعب) جواز قتل المشرك بغير دعوة إذا كانت الدعوة العامة قد بلغت^٦ .

أدلة أصحاب القول الثالث :

ذهب أصحاب القول الثالث إلى التوفيق والجمع بين الأحاديث فحملوا أحاديث الدعوة على من لم تبلغه الدعوة وحمل أحاديث الإغارة على من قرب من المسلمين وبلغته الدعوة وقالوا لا يصار إلى القول بالنسخ إلا إذا تعذر الجمع بين الأدلة ، وأما ادعاء التخصيص فلا دليل عليه ، وأما الاستحباب فاحتياطاً للدماء وقطعاً للحجة^٧ .

الراجع :

هو ما ذهب إليه الجمهور من وجوب الدعوة قبل القتال ، واستحبابها لمن بلغته ، جمعاً بين الأدلة ، وأخذاً بالقاعدة الأصولية : إعمال الأدلة أولى من إهمال أحدها^٨ .
قال أبو بكر بن المنذر : هو قول جمهور أهل العلم ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه ، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الأحاديث^٩ .

١ - أبني على وزن حبلى قيل موضع بفلسطين وقيل اسم قبيلة ، وحزم ابن قدامة بأنها قرية من أرض الكرك في أطراف الشام . (انظر المغني ١٣/١٤٧ ، فتح القدير ٥/٤٢٩ ، معجم البلدان ١/١٠١) .

٢ - أخرجه أبو داود : كتاب الجهاد : باب في الحرق في بلاد العدو (٢٦١٦) من حديث عروة عن أسامة وفيه صالح بن أبي الأخضر ضعيف الحديث ، يعتبر به ، من السابعة التقريب (١/٤٢٦) ، ورواه من هذه الوجه أيضاً ابن ماجه كتاب الجهاد : باب التحريق بأرض العدو (٢/٦٨٤) ، والطحاوي في المعاني ٣/٢٠٨ .

٣ - متفق عليه : البخاري (٤٠٣٧) وانظر الفتح ٧/٣٩٠-٣٩٥ ، ومسلم (١٨٠١) ، وللقصة زوائد عند أبي داود : كتاب الجهاد : باب العدو يؤتى على غرة ، وابن سعد ٢/٣٢٢ ، وابن هشام ٣/٧٩ ، والواقدي ١/١٨٤-١٩٣ .

٤ - أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب قتل أبي رافع ... (٤٠٣٩) وانظر الفتح ٧/٣٩٥-٤٠٠ ، وعبد الرزاق ٥/٤١٠-٤٠٧ ، وابن سعد ٢/٩١ ، وابن هشام ٣/٣٨٠ ، والواقدي (١/٣٩١-٣٩٥) وزيادتهم على البخاري .

٥ - فتح القدير ٥/٤٢٩ .

٦ - فتح الباري ٧/٣٩٥ .

٧ - بداية المجتهد ١/٢٨٣ ، فتح القدير ٥/٤٢٩ ، المغني ١٣/٣٠ .

٨ - الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٣٥ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٢٨ .

واختلف العلماء في تكرار الدعوة قبل الشروع في القتال ، فذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب تكرارها ثلاثة أيام ، ولا يجوز بدء القتال إلا في اليوم الرابع ما لم يعاجلونا بالقتال، أو يكون الجيش قليلاً ، وذهب الشافعية إلى تخير الإمام بحسب المصلحة^٢.

^١ - الإقناع ٤٥٩/٢.

^٢ - الخراج ص ١٩١ ، الأموال ص ١٣٦ ، منح الجليل ٧١٣/١ ، المواق ٣٥٠/٣ ، حاشية الدسوقي ١٧٦/٢ .

خامساً : باب لم يترجم له .

أردف الترمذي بباب لم يترجم له^١ وأخرج فيه حديث عصام المزني^٢ قال : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَوْ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ :
إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا .^٤
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

أولاً : شرح الغريب .

(جَيْشًا)

الجيش : الجند ، أو السائرون لحرب وغيرها .^١

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٠٢/٤ ، وقد ترجم له النسائي بقوله (باب بما يؤمرون) الكبرى ٢٦٠/٥ ، وأبو بكر ابن أبي شيبة في مصنفه بقوله (من قال إذا سمعت الأذان فأمسك عن القتال) ٦٤٧/٧ .

^٢ - هو عصام المزني ، صحابي ، ليس له إلا هذا الحديث . (أسد الغابة ت ٣٦٦٧ ، الاستيعاب ت ٢٠٥٣ ، الإصابة ٤١٣/٤)

^٣ - يأتي تعريفها في بابها .

^٤ - حسن لغيره : أخرجه أحمد برقم (١٥٢٨٧) ٤٤٨/٣ ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين (٢٦٣٥) وسكت عنه ، والنسائي في الكبرى ص ١١٩ ، وسعيد بن منصور في سننه (٢٣٨٥) ، وعزاه الهيثمي للطبراني و البزار وحسن إسناده (مجمع الزوائد ٣٢٥/٥ و ٢١٠/٦) ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ص ١٨٤ ، وهو عند المصنف برقم (١٥٤٩) وقال : غريب .

قلت : لكن يشهد له حديث أنس في البخاري " كان رسول الله صلى الله عليه إذا غزا قوماً لم يغر حتى يصبح ، فلن سمع أذاناً أمسك.... " برقم (٢٩٤٣) ، فالحديث حسن لغيره .

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبته بما قبله أن يجب الامتناع عن قتال العدو ، إذا أجابوا الدعوة بصريح القول ، أو إذا حققتم علامة فعلية أو قولية من شعائر الإسلام ، كبناء المساجد ، أو سماع صوت أذان .

المبحث الثاني : الْبَيَاتِ وَالْغَارَاتِ .

البيات : من بيت الأمر : دبره ليلاً ، و تبیت العدو : هو أن يغار عليه في الليل من غير أن يعلم فيؤخذ بغتة دون تمييز بين أفرادهم ، وهو البيات .^١

والغارة : من أغار على القوم غارةً وإغارةً : أي دفع عليهم الخيل وأسرع عليهم في العدو ، والغارة اسم من الإغارة .^٢

قد يكون من المصلحة أن يباغت الإمام بجيشه العدو ، وفي الليل تكون المباغتة أشد فتكاً بالعدو وأجدي للمسلمين ، لكن يشترط لهذه المباغتة سبق الدعوة إليهم كما هو الحال في غزواته وسيرته صلى الله عليه وسلم إذ لم يغز قوماً قبل بلوغهم الدعوة العامة .

وقد ترجم ^٣ الترمذي رحمه الله لهذه المسألة بقوله : (باب في البيات والغارات) وأورد فيه

حديثين :

الحديث الأول : عن أنس رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ أَتَاهَا لَيْلاً ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَوْماً بَلِيلَ لَمْ يُغِرْ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُصْبِحَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتْ يَهُودُ بِمَسَاحِيهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَافَقَ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ الْخَمِيسُ^٤ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْبَرَ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ (فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ) .^٥

^١ - النهاية لابن الأثير ١/١٧٠ ، القاموس المحيط : مادة البيت ١/١٩٣ ، الفتح ٦/١٧٠ .

^٢ - النهاية ٣/٣٩٤ ، لسان العرب ٥/٣٦ ، القاموس المحيط ٢/١٨٦ .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير ٤/١٠٢ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان و الذراري) ٤/٣٤٥ ، وأبو داود بقوله (باب في البيات) ٧/٢١٥ ، وأبن ماجه بقوله (باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان) ٢/٩٤٧ ، النسائي بقوله (الغارة والبيات) و (وقت الغارة) الكبرى ٥/١٧٧ و ١٧٨ ، وعبد الرزاق بقوله (باب البيات) ٦/٢٠٢ ، وأبو بكر بن أبي شيبة بقوله (في الإغارة عليهم وتبیتهم بالليل) ٧/٦٤٦ ، والبيهقي بقوله (باب الاحتياط في التبيت و الإغارة كيلا يصيب مسلمين بجهالة) السنن الكبرى ١٣/٤٢٠ ، معرفة السنن والآثار ٧/١٣ .

^٤ - هو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري ، الخزرجي ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خدمه عشر سنين ، صحابي مشهور ، مات سنة اثنتين ، وقيل ثلاث وتسعين ، وقد جاوز المائة . (طبقات ابن سعد ٧/١٧ ، أسد الغابة ت ٢٥٨ ، الاستيعاب ت ٨٤ ، الإصابة ١/٢٧٦ ، تهذيب الكمال ٢/٣٣٠ ، تهذيب التهذيب ١/٣٣١ ، التقريب ١/١١١) .

^٥ - قرى ابن العربي في العارضة تصحيح وافي (عارضة الأحوذى ٧/٣٧) .

^٦ - قال الحافظ : إن لفظ (والخميس) مدرج من رواية عبد الوارث عن أنس (الفتح ١/٥٧٤ ، حديث ٢٩٤٥) .

(قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْعَارَةِ بِاللَّيْلِ وَأَنْ يُبَيَّنُوا^٢ وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ^٣ . وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : لَا بَأْسَ أَنْ يُبَيَّنَ الْعَدُوَّ لَيْلًا ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَافَقَ مُحَمَّدٌ الْخَمِيسَ يَعْنِي بِهِ الْجَيْشَ^٦)^٧

أولاً شرح الغريب :

(بِمَسَاحِيهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ)

المساحي : جمع مسحاة وهي المجرقة من الحديد، من آلات الحرب ، وميمه زائدة من السحو بمعنى الكشف والإزالة لما يكشف به الطين عن وجه الأرض^٨ .
والمكاتل : جمع مكئل بكسر الميم ، وهو الزنبيل الكبير ، أو القفة الكبيرة التي يحول فيها التراب وغيره ، يسع خمسة عشر صاعاً^٩ .

^١ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب دعاء النبي الناس إلى الإسلام والنبوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ٣٢٥/٤ (٢٩٤٥) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب غزوة خيبر (١٣٦٥) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٥٠) ، وقال : حسن صحيح .

^٢ - وهو رواية لمالك ، وقول حبيب بن مسلمة والشافعي وسفيان الثوري والبخاري (المدونة ٢/٢ ، الأم ٢٥٢/٣ ، مصنف عبد الرزاق ٢٠٣/٦ ، الفتح ١٧٠/٦ ، معرفة السنن والآثار ١٤/٧) .

^٣ - وهو قول عمر بن عبد العزيز ورواية لمالك (السمدونة ٢/٢ ، مصنف عبد الرزاق ٢٠٣/٦ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٤٧/٧) .

^٤ - مسائل أبي داود (ص ٢٣٧) ، المغني ١٣/١٤٠ .

^٥ - لم أجد من نقله عنه .

^٦ - ذكر الحافظ أن تفسير الخميس بالجيش من تفسير عبد العزيز الراوي^{١٠} عن أنس أو من دونه (في رواية البخاري برقم ٣٧١) الفتح ٥٧٤/١ .

^٧ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب في البيات والغارات (١٠٣/٤) .

^٨ - النهاية ٣٢٩/٤ ، القاموس ٣٧٧/٤ ، الفتح ٥٣٥/٧ .

^٩ - النهاية ١٥٠/٤ ، القاموس ٦٠٧/٣ ، الفتح ٥٣٥/٧ .

(الْخَمِيسَ)

سمي خميساً لأنه خمس أقسام : مقدمة ، ومؤخرة ، و ساقه ، وقلب ، وجناحان . وقيل من تخميس الغنيمة ، وتعقبه الأزهري بأن الخمس إنما ثبت بالشرع ، وقد كان أهل الجيش يسمون الجيش خميساً فبان أن القول الأول أولى .^١

(بِسَاحَةِ قَوْمٍ)

الساحة : الناحية : وفضاء بين دور الحي .^٢

قال الطيبي : (وإذا نزلنا بساحة قوم) جملة مستأنفة بيان لموجب خراب خير . وقوله الله أكبر : فيه معنى التعجب من أنه تعالى قدر نزولهم بساحتهم بعد أن أنذروا ثم صبحهم وهم غافلون عن ذلك .^٣

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبة الباب بما قبله أنه قال بوجوب الدعوة قبل القتال ، والغارة بالليل لا يمكن الدعوة قبلها ، ولهذا أتى به بعد الترجمة للدعوة قبل القتال لينبه عليها لتعلقها بموضوع الدعوة قبل القتال .

الثالث : مذهب الترمذي .

الذي يظهر لي أن الترمذي لا يرى جواز البيات قبل الدعوة وذلك لما يلي :

أولاً : استشهاده بحديث أنس الصريح في عدم جواز الغارة والبيات ، بلفظ (لم يغر عليهم حتى يصبح) .

ثانياً : قول الترمذي (وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل وأن يبيتوا) مشعر بأن الأصل عنده هو عدم جواز ذلك .

ثالثاً : اختلاف منهج المحدثين عن الترمذي في الترجمة لهذه المسألة واستشهادهم بأحاديث صريحة في الجواز ، فعبد الرزاق^٤ استدلل بقتل ابن أبي الحقيق وكعب ابن الأشرف ، وابن أبي شيبة^١

^١ - النهاية ٧٩/٢ ، القاموس ٣٣٤/٢ ، الفتح ٥٧٤/١ ، عارضة الأحوزي ٣٧/٧ .

^٢ - القاموس ٣١٥/١ .

^٣ - شرح الطيبي ٢٦٩٩/٨ .

^٤ - هو الإمام الحافظ ، عبد الرزاق بن همام ، أبو بكر الحميري مولا هم ، الصنعاني ، عالم اليمن ، ثقة ، عمي في آخر عمره فغير ، وكان يتشيع ، ارتحل إلى الحجاز والشام والعراق ، حدث عن ابن جريج ومعمر وعكرمة والأوزاعي والثوري ومالك ،

يستشهد بالغارة على بني المصطلق وعلى أُبني ، والبخاري يذكر حديثين في إقرار النبي صلى الله عليه وسلم بجواز ذلك ، وأبو داود يستشهد بحديث سلمة " فَيَتَنَاهَم نَقْلَهُمْ " ^٢ ، بينما يستشهد الترمذي بحديث أنس الذي ظاهره تحريم أو كراهة ذلك .

رابعاً : ترجمته لذلك بترجمة عامة تحتل الجواز والتحريم ، ولم يحزم بالترجمة لوجود الخلاف فيها ، وميله إلى خلاف الأكثرية .

رابعاً : مذاهب العلماء .

تبعاً لاختلاف العلماء في حكم الدعوة قبل القتال ، اختلفوا في البيات والغارات فذهب الجمهور من الحنفية ^٢ والشافعية ^٤ والحنابلة ^٥ إلى جواز تبيت العدو والإغارة عليهم وهو قول الشافعي وأحمد وابن المنذر ^٦ .

قال الشافعي ^٨ : إن رواية أنس (كان لا يغير حتى يصبح) ليس بتحريم للإغارة ليلاً أو نهاراً ، لكن احتياطاً من أن يؤتوا من كمين أو من حيث لا يشعرون وقد تختلط الحرب إذا أغاروا ليلاً فيقتل بعض المسلمين بعضاً كما في قطع رجل أحدهم في قتل ابن عتيك ^١ .

وعنه ابن عينة وابن راهويه والمديني وأحمد ، من مصنفاته المصنف ، مان سنة ٢١١هـ . (التاريخ الكبير ١٣٠/٦ ، سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٩ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٦٦)

^١ - الإمام العلم الحافظ ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن القاضي بن أبي شيبه ، العبسي ، مولا هم ، الكوفي ، صاحب المسند والمصنف ، من أقران أحمد بن حنبل ، سمع من شريك القاضي وابن المبارك وابن عينة ، و عنه أبو زرعة والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم ، ولم يرو عنه الترمذي ، من مصنفاته : المصنف في الأحاديث والآثار ، المسند ، التفسير ، ملئت في محرم سنة ٢٣٥هـ . (الجرح والتعديل ١٦٠/٥ ، تاريخ بغداد ٦٦/١٠ ، تذكرة الحفاظ ١٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٢٢/١١)

^٢ - وظاهر مذهب الحديث جواز البيات .

^٣ - بدائع الصنائع ١٠٠/٧ ، فتح القدير ٤٢٩/٥ .

^٤ - نهاية المحتاج ٦٤/٨ ، حاشية العبادي على تحفة المحتاج ٢٤٢/٩ ، حاشية البجيرمي ٢٥٤/٤ .

^٥ - الفروع ٢٠٩/٦ ، الإنصاف ١٢٦/٤ ، كشف القناع ٤٧/٣ .

^٦ - هو الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، مجتهد عارف باختلاف العلماء ، من مصنفاته : الإشراف على اختلاف العلماء ، الإجماع . (طبقات الفقهاء ص ١٠٨ ، معجم المؤلفين ٢٢٠/٨)

^٧ - الأم ٢٥٢/٣ ، المغني ١٤٠/١٣ أو مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (٢٣٧) ، الإقناع ٤٦٠/٢ .

^٨ - هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، ينتهي نسبه إلى عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولد بغزة سنة ١٥٠هـ ، وتلقى العلم بمكة والمدينة ، وهو إمام المذهب الشافعي ، من شيوخه الإمام مالك بن أنس ، ومن تلاميذه : الإمام أحمد ، وإبراهيم الكلي وغيرهم ، له مآثر جليلة ومناقب عظيمة ، توفي بمصر في رجب سنة ٢٠٤هـ ، من مؤلفاته : الأم ، والرسالة ، وجامع العلم .

قال الكاساني : و لا بأس بالإغارة والبيات عليهم ^٢ .

وقال النووي : ويجوز بياتهم بغير دعاء ^٣ .

وقال المرداوي ^٤ : (ويجوز تبئيت الكفار) بلا نزاع ^٥ .

وذهب المالكية إلى التفصيل :

فقال القرافي ^٦ : من وجبت دعوته لا يجوز تبئيته ، ومن تستحب دعوته يكره تبئيته ، ومن أبيضت أبيح إلا أن يخشى اختلاط المسلمين بالليل ، وقد كرهه مالك ^٧ .

الأدلة :

استدل العلماء بنفس الأدلة التي سبقت في مبحث الدعوة قبل القتال ، فلتراجع هناك.

^١ - الأم ٢٥٢/٣ : معرفة السنن والآثار ١٦/٧ .

^٢ - بدائع الصنائع ١٠/٧ ، فتح القدير ٤٢٩/٥ .

^٣ - روضة الطالبين ٤٤١/٧ ، نهاية المحتاج ٦٤/٨ ، حاشية العبادي ٢٤٢/٩ ، حاشية البجيرمي ٢٥٤/٤ .

^٤ - هو علي بن سليمان بن أحمد بن محمد الدمشقي الحنبلي ، ويعرف بالمرداوي نسبة إلى مولده بمراد بلفسطين سنة ٨١٧هـ ، فقيه ، محدث ، أصولي ، توفي بالقاهرة سنة ٨٨٥هـ ، من مصنفاته : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، وتحرير المنقول في تمهيد علم الأصول ، والتنقيح المشيع . (البدر الطالع ٦٦٤/١ ، معجم المؤلفين ١٠٢/٧)

^٥ - الإنصاف ١٢٦/٤ ، الفروع ٢٠٨/٦ ، كشف القناع ٤٧/٣ ، المغني ١٤٠/١٣ .

^٦ - هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي المالكي ، المشهور بالقرافي ، ولد سنة ٢٦٢هـ ، كان إماماً في الفقه ، والأصول ، والتفسير ، توفي بمصر سنة ٦٨٤هـ ، من مصنفاته : الذخيرة في الفقه ، التنقيح في أصول الفقه ، الاستغناء في أحكام الاستثناء . (الديباج المذهب ص ٦٢ ، معجم المؤلفين ١٥٨/١)

^٧ - المدونة ٣/٢ ، الذخيرة ٤٠٣/٣ .

مسألة : الإقامة ثلاثاً على أرض العدو بعد الفوز.

بعد أن استشهد بحديث أنس رضي الله عنه في مسألة البيات ، عقب بمسألة الإقامة بعرضات العدو بعد الفوز عليهم^١ ، وذكر حديث أبي طلحة^٢ رضي الله عنه :
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بَعْرَصَتِهِمْ ثَلَاثًا .
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^٣ .
وفي الحديث دليل على أنها تشرع الإقامة بالمكان الذي ظهر به المسلمون^٤ .

أولاً : شرح الغريب .
(أَقَامَ بَعْرَصَتِهِمْ)

العرضات : جمع عرصة ، بفتح المهملتين ، وهي كل موضع واسع لا بناء فيه .^٥

ثانياً : مناسبة الباب .

ذهب العراقي إلى أن الترمذي سها في نقله لحديث أبي طلحة هذا ، وإنما أراد نقل حديثه ،
وفيه : (حتى إذا كان عند السحر وذهب ذو الضرع إلى ضرعه ، وذو الزرع إلى زرعه ، أغار
عليهم ...)^٦ ، فنقل حديثه في الإقامة ثلاثاً بالعرصة ، أو أنه أراد به شيئاً خفي علينا .^٧

^١ - لم يترجم الترمذي لهذا الحديث ، بينما ترجم له البخاري بقوله (باب من غلب على العدو فأقام على عرصتهم ثلاثاً)
٣٦٣/٤ ، وأبو داود بقوله (باب في الإمام يقيم عند الظهور على العدو بعرضتهم) ٢٥٨/٧ ، والنسائي بقوله (قدر المقام
بعرصة العدو بعد الغلبة) ١٩٩/٥ الكيرى .

^٢ - هو زيد بن سهل الأسود بن حرام الأنصاري النجاري ، أبو طلحة ، مشهور بكنيته ، من كبار الصحابة ، شهد العقبة و
بدرًا وما بعدها ، وهو أحد النقباء ، وقال أبو زرعة : عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين سنة . (أسد الغابة: ت
٦٠٣٦ ، الاستيعاب : ت ٣٠٩٦ ، الإصابة ١٩٤/٧ ، تهذيب الكمال ٤٦٣/٦ ، تهذيب التهذيب ٣٥٨/٣ ، التقريب
٣٢٨/١) .

^٣ - أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب من غلب على العدو فأقام على عرصتهم ثلاثاً ٣٦٣/٤ (٣٠٦٥) ، وزاد
البخاري " ليال " .

^٤ - نيل الأوطار ٢٩٤/٧ .

^٥ - النهاية لابن الأثير ٢٠٨/٣ ، الفتح ٢٠٩/٦ .

^٦ - عزاه الهيثمي للطبراني ، وقال : رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١٤٩/٦) .

^٧ - شرح الترمذي للعراقي : شرح الباب : الوجه الثالث .

قلت : ويمكن القول أن من دعا الكفار وقاتلهم أو بيّتهم ثم ظهر عليهم ، استحب له الإقامة ثلاثاً والإقامة لا تكون إلا بعد القتال والفوز ، فناسب أن يأتي به بعد الدعوة قبل القتال ومتعلقاتها كاليات ، ولم ير أفراده بباب مستقل لوضوحه .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي مشروعية الإقامة بالعرصات ثلاثاً ، وذلك لاستشهاده بالحديث وتصحيحه له .

رابعاً : الحكمة من الإقامة ثلاثاً :

قال الحافظ: قال المهلب : حكمة الإقامة لإراحة الظهر والأنفس . وقال ابن الجوزي^١ : إنما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الأحكام وقلة الاحتفال فكأنه يقول : من كانت فيه قوة منكم فليرجع إلينا . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون المراد أن تقع ضيافة الأرض التي وقعت فيها المعاصي بإيقاع الطاعة فيها بذكر الله وإظهار شعار المسلمين . قال العيني : ولأن الغنيمة فيها تقسم . قال الحافظ: ولا يخفى أن محله إذا كان في أمن من عدو طارق، وإذا كان ذلك في حكم الضيافة ، ناسب أن يقيم عليها ثلاثاً ، لأن الضيافة ثلاثة^٢ .

^١ - الإمام أبو الفرج : عبد الرحمن بن علي بن محمد بن محمد ، البغدادي ، يتصل نسبه بأبي بكر الصديق رضي الله عنه ، الحنبلي ، الواعظ ، الحافظ المفسر ، صاحب التصانيف ، ولد سنة ١١٥ هـ تقريباً ، له أكثر من مئتين وخمسين مصنف منها : المغني في التفسير اختصره في زاد المسير ، والفنون ، وعيون الحكايات ، والضعفاء ، والمنتظم في التاريخ ، وتلبس أبليس ، وذم الهوى ، مات سنة في رمضان سنة ٥٦٧ . (سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١ ، الذيل لابن رجب ٣٩٩/١)

^٢ - فتح الباري ٢١٠/٦ عمدة القاري ٣١٠/١٤ .

المبحث الثالث : التحريق والتخريب

الإسلام دين بناء لا هدم ، سواء للعقول ، أو الأجسام والجمادات ، لكن قد يحتاج إلى بعض الهدم والتخريب ، الذي ليس مقصوداً لذاته ، ولكن لتحقيق مقصود أعظم منه ، وهو إدخال الكفار في دين الله ، عن طريق إغاثتهم بتدمير بعض ممتلكاتهم ، ولا يعد هذا وحشية وإرهاباً ، فإن الكفر بالله هو عين الوحشية والإرهاب ، وقد ترجم الترمذي لذلك بقوله (باب في التحريق والتخريب) وذكر فيه حديث نافع^٢ عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير^٣ وقطع ، وهي البويرة^٤ ، فأنزل الله تعالى :

"مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ"^٥.

(وفي الباب^٦ عن ابن عباسٍ وهذا حديث حسن صحيح ، وقد ذهب قوم من أهل العلم إلى هذا ولم يروا بأساً بقطع الأشجار وتخريب الحصون^١ . وكره بعضهم ذلك^٢ وهو قول

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٠٣/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب حرق الدور والنخل) ٣٤٧/٣ ، و أبو داود بقوله (باب في الحرق في بلاد العدو) ١٩٧/٧ ، والنسائي بقوله (إحراق نخيلهم وقطعها) و ١٨١/٥ الكيرى ، وابن ماجه بقوله (باب التحريق بأرض العدو) ٩٤٨/٢ ، والدارمي بقوله (باب في تحريق النبي صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير) ١٥٤/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب في عقر الشجر بأرض العدو) ١٩٨/٥ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في الحريق وقطع النخل) ٢٤٢/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (من رخص في التحريق في أرض العدو وغيرها) ٦٥٩/٧ ، والبيهقي بقوله (باب قطع الشجر و حرق المنازل) ٣٦٩/١٣ السنن الكبرى و معرفة السنن والآثار ١٨/٧ .

^٢ - نافع بن أبي عبد الله المدني ، مولى ابن عمر ، قيل أصله من المغرب وقيل من نيسابور وقيل من سبي كابل ، وقيل اسم أبيه هرمز وقيل كاوس ، ثقة ثبت فقيه ، مشهور ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك . (تهذيب الكمال ٣٢/١٩ ، التقريب ٢٣٩/٢) .

^٣ - كانت غزوة بني النضير بعد بدر الكبرى ، وكان سببها أن بني النضير أرادت قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحرضت قريش على قتاله ، فحاصروهم صلى الله عليه وسلم ، وأجلاهم إلى خيبر والشام . (مغازي الراقي ٣٦٣/١ ، سيرة ابن هشام ٢٦٧/٣ ، السيرة النبوية د. أحمد رزق الله ص ٤١٧-٤٢٣)

^٤ - الحشر ٥ .

^٥ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب حديث بني النضير (٢٨/٥) (٤٠٣٢) ، وفي كتاب التفسير : (الجلاء) الإخراج من أرض إلى أرض (٣٦٤/٦) (٤٨٨٤) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب جواز قطع أشجار الكفار و تحريقها (١٧٤٦) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٥٢) ، وقال : حسن صحيح .

^٦ - حديث ابن عباس رضي الله عنه ، وفيه : (قَالَ : اللَّيْنَةُ النَّخْلَةُ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ قَالَ : اسْتَزَلُّوهُمْ مِنْ حُصُونِهِمْ ، قَالَ : وَأَمَرُوا بِقَطْعِ النَّخْلِ فَحُكَّ فِي صُدُورِهِمْ فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ قَطَعْنَا بَعْضًا وَتَرَكْنَا بَعْضًا فَلَنَسَّأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ لَنَا فِيْمَا قَطَعْنَا مِنْ أَجْرٍ وَهَلْ عَلَيْنَا فِيْمَا تَرَكْنَا مِنْ وَزْرِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا) ، أخرجه الترمذي : كتاب التفسير : باب ومن سورة الحشر (٣٨٠/٥) (٣٣٠٣) ، والنسائي : كتاب التفسير : سورة الحشر (٤٨٣/٦) (١/١١٥٧٤) الكيرى .

الأوزاعي^٣ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَنَهَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ يُزِيدُ أَنْ يَقْطَعَ شَجَرًا مُثْمِرًا أَوْ يُخَرِّبَ عَلَمًا وَعَمِلَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ^٤ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا بَأْسَ بِالتَّحْرِيقِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَالثَّمَارِ^٥ . وَقَالَ أَحْمَدُ : وَقَدْ تَكُونُ فِي مَوَاضِعَ لَا يَجِدُونَ مِنْهُ بُدًّا فَأَمَّا بِالْعَبَثِ فَلَا تُحَرِّقُ^٦ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : التَّحْرِيقُ سُنَّةٌ إِذَا كَانَ أَنْكَى فِيهِمْ^٧ .^٨

أولاً : شرح الغريب .

(البُيُوتَةُ)

^١ - وهو قول عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر وأبو حنيفة والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأحمد وابن المنذر . (المذونة ٨/٢ ، الأم ١٤١/٣ ، شرح مسلم للنووي ٧٦/١٢ ، الإقناع ٤٦٦/٢ ، المغني ١٤٦/١٣ ، فتح الباري ١٧٩/٦ ، معرفة السنن والآثار ١٩/٧) .

^٢ - وهو رواية عن أبي بكر الصديق والليث والأوزاعي وأبو ثور . (شرح مسلم للنووي ٧٦/١٢ ، المغني ١٤٦/١٣ ، فتح الباري ١٧٩/٦)

^٣ - اسمه : عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ، أبو عمرو ، إمام أهل الشام وفقه مجتهد صاحب مذهب مستقل ، ثقة جليل ، من السابعة ، أخذ عن عطاء ومكحول والزهري ، وأخذ عنه مالك بن أنس وشعبة والثوري ، مات ببيروت مرابطاً سنة سبع وخمسين . (الجرح والتعديل ١٨٤/١-٢١٨ ، التأريخ الكبير ٣٢٦/١/٣ ، الطبقات الكبرى ٤٨٨/٧ ، سير أعلام النبلاء ج ٦ ، البداية والنهاية ١١٥/١٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٩٨/١ ، تهذيب الكمال ٣١١/١١ ، التقريب ٥٨٤/١)

^٤ - رواه البيهقي : كتاب السير : باب من اختار الكف عن القطع والتحريق ، ونقل عن أحمد إنكاره ، وعن الشافعي : أن أبا بكر اختار ترك القطع لما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أن بلاد الشام تفتح على المسلمين ، لا أنه رآه محرماً ، لأنه قد حضر تحريق بني النضير . (السنن الكبرى ٣٧٥/١٣) .

^٥ - هو يزيد بن أبي سفيان بن حرب ، الأموي القرشي ، أمير الشام وأخو معاوية ، من فضلاء الصحابة ومن مسلمة الفتح ، وكان يسمى يزيد الخير ، أمره أبو بكر أحد أمراء الأجناد ، ثم أمره عمر على دمشق رضي الله عنهم أجمعين . (الاستيعاب ت ٢٨١٠ ، أسعد الغابة ت ٥٥٥٧ ، الطبقات لابن سعد ١٠ ، البداية والنهاية ٩٥/٧ ، الإصابة ٥١٦/٦ ، التقريب ٣٢٥/٢)

^٦ - معرفة السنن والآثار ١٩/٧-٢٣ ، بداية المجتهد ٢٨٢/١ .

^٧ - الأم ١٤١/٣ ، معرفة السنن والآثار ١٩/٧ .

^٨ - الإنصاف ١٢٨/٤ .

^٩ - المغني ١٤٦/١٣ .

^{١٠} - سنن الترمذي : كتاب السير : باب في التحريق والتخريب ١٠٤/٤ .

بالموحدة مصغر بؤرة وهي الحفرة ، وهو موضع منازل بني النضير اليهود بالمدينة ، مكان معروف بين المدينة وبين تيماء^١ ، وهي من جهة قبلة مسجد قباء إلى جهة الغرب ، ويقال لها أيضاً البويلة باللام بدل الراء^٢ .

(لينة)

أي من نخلة ناعمة ، ولا يختص بنوع منه دون نوع^٣ .
والحكمة من تحريق النخيل أو قطعه : إما ليتسع المكان للقتال ، أو لإغاظة العدو وكتبهم ،
أو لهما معا^٤ .

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبة الباب بما قبله ظاهرة ، حيث ذكر حكم الدعوة قبل القتال ثم البيات والغارات وهي نوع من القتال ، ثم عقب بترجمة التحريق والتخريب الذي يحدث أثناء وبعد القتال ، فناسب الإتيان به هنا .

ثالثاً : مذهب الترمذي :

الظاهر أن الترمذي يذهب إلى جواز التخريب والتدمير^٥ ، إذا أنكى العدو واحتيج إليه ،
لما يلي :
أولاً : ترجمته لذلك بما يحتمل الجواز .

^١ - واحة ومدينة ٥٠٠ كلم غرب حائل و ٣٦٠ كلم شمال المدينة . (دليل الخليج : ج ج لوريمر ، ترجمة المكتب الثقافي بقطر ١٣٩٢)

^٢ - معجم البلدان ٦٠٧/١ ، الفتح ٣٨٧/٧ .

^٣ - معجم مفردات القرآن للراغب ص ٥١٢ ، وذكر القرطبي أكثر من عشرة أقوال في تحديد نوعها من النخيل (الجامع لأحكام ٨/١٨) ، والراجح ما ذكره الراغب ، لأن المقصود كتبهم وإرغامهم على الاستسلام بغض النظر عن نوع نخيلهم أي كان .

^٤ - معالم السنن بحاشية مختصر أبي داود للمنذري ٤١٩/٣ ، شرح الترمذي للعراقي : شرح الباب الوجه الرابع .

^٥ - وهو مذهب البخاري ، وقد استشهد بنفس حديث البخاري في تحريق نخل بني النضير ، قال الحافظ في الفتح : ثم ذكر حديثين ظاهرين فيما ترجم له ، وهو ظاهر مذهب المحدثين إلا عبد الرزاق فظاهر مذهبه التوقف حيث أورد حديث نخل بني النضير ثم عقبه بأثر أبي بكر رضي الله عنه وعدة آثار عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالنهي عن عقر الشجر (فتح الباري ١٩٧/٧) .

ثانياً : استشهاده بحديث صحيح ، نص في الجواز .

ثالثاً : تقديمه لنقل العلماء المجيزين لذلك .

رابعاً : أما نقله لنهي أبي بكر رضي الله عنه ، ونقله الإجماع عليه ، فيحمل على إذا ظن المسلمون أنه يعود إليهم ، ولا يحتاجون إلى تحريقه أو هدمه في القتال ، بدليل أنه نقل الخلاف فيه إذا لم يحتاج إلى تحريقه .

رابعاً : مذاهب العلماء :

تحرير محل الخلاف :

الشجر والزرع ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما تدعو الحاجة إلى إتلافه فيجوز، وحكى ابن قدامة الإجماع على ذلك^١.

الثاني : ما يتضرر المسلمون بإتلافه فيحرم^٢.

الثالث : ما عدا ذلك ، اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : الوجوب إن تحققت به نكاية العدو ولم ترج منفعته للمسلمين .

وبه قال المالكية^٣.

قال الدردير : (قوله والمذهب ما قدمناه) أي من وجوب التخريب وما معه إذا كان فيه إنكاء ولم يرج بقاء الشجر والزرع والعقار للمسلمين وما قاله ابن رشد^٤ من الندب فهو ضعيف^٥.

^١ - المغني ١٣/١٤٦ ، الإنصاف ٤/١٢٧ .

^٢ - المغني ١٣/١٤٦ ، الإنصاف ٤/١٢٧ .

^٣ - التفريع ١/٣٥٧ ، البيان والتحصيل ٢/٥٤٨ ، الذخيرة ٣/٤٠٧ ، منح الجليل ١/٧١٦ . قلت : فصل المالكية الحكم في التحريق والتخريب لذيوار العدو تبعاً للنكاية بالعدو ورجاء بقاء المنفعة من متاع ومال العدو للمسلمين : فقالوا بالوجوب إذا أنكى العدو ولم ترج منفعته للمسلمين ، وقال بالجواز في حالتين أي إذا أنكى ورجيت منفعته أو لم ينك ولم ترج منفعته للمسلمين ، وبالتحريم في الحالة الرابعة أي إذا لم ينك ولم ترج منفعته . وهي مذكورة ضمن أقوال المذاهب .

^٤ - هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجدل) ، المالكي ، ولد بقرطبة سنة ٤٥٠هـ ، وتلقى العلم على فقهاء الأندلس وعلمائها ، ويعتبر من كبار علمائها ، توفي بقرطبة سنة ٥٢٠هـ ، من مصنفاته : البيان والتحصيل ، والمقدمات الممهدة .

(الدياج المذهب ص ٢٧٨ ، شجرة النور الزكية ص ١٢٩)

^٥ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٢/١٨٠ .

المذهب الثاني : الجواز مع اشتراط الحاجة إليه أو عدم غلبة الظن على الظفر بهم .
وبه قال مالك^١ والشافعي^٢ وابن المنذر^٣ والحنفية^٤ والمالكية في حالة^٥ والشافعية^٦ والمشهور من مذهب الحنابلة^٧ .

قال في كتر الدقائق : (ونحاربهم بنصب المجانيق وحرقتهم وغرقهم وقطع أشجارهم وإفساد زروعهم) وقيده في الفتح بأن لا يغلب الظن على ظفرنا بهم وإلا كره^٨ .
قال الدسوقي : (و) جاز (تخريب) لديارهم (وقطع نخل وحرق) لزروعهم و أشجارهم (إن أنكى) أي كان فيه نكاية لهم أي إغاية ورجيت للمسلمين (أو) لم ينك و) لم ترج (فالجواز في صورتين^٩ .

قال النووي : ويجوز إتلاف بنائهم و شجرهم لحاجة القتال والظفر بهم وكذا أن لم ترج حصولها لنا فإن رجي ندب الترك . ثم قال الرملي : وكره الفعل حفظاً لحق الغائمين^{١٠} .
وقال المرداوي : (وفي جواز إحراق شجرهم وزرعهم وقطعه روايتان) الأولى يجوز وهو المذهب . وفي حاشية الروض المربع : اتفقوا على جواز قطع الشجر وتـخريب العامر عند الحاجة إليه^{١١} .

المذهب الثالث : التحريم .

وبه قال الأوزاعي والليث وأبو ثور^{١٢} ، إلا إذا لم يقدر عليهم إلا به ، وهو رواية للحنابلة^١ ، وعند المالكية إذا لم ينك العدو ورجيت بقاؤها للمسلمين .

١ - المدونة ٨/٢ .

٢ - الأم ١٤١/٣ .

٣ - الإقناع ٤٦٥/٢ و ٤٦٦ .

٤ - البحر الرائق ٨٢/٥ ، فتح القدير ٤٣١/٥ ، حاشية الرد المحتار على الدر المختار ١٢٩/٤ .

٥ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٨٠/٢ .

٦ - نهاية المحتاج ٦٤/٨ ، تحفة المحتاج بحاشية العبادي ٢٤١/٩ .

٧ - الإنصاف ١٢٧/٤ و ١٢٨ ، الفروع ٢٠٩/٦ ، كشف القناع ٤٨/٣ .

٨ - البحر الرائق ٢٨٥ ، فتح القدير ٤٣١/٥ .

٩ - حاشية الدسوقي ١٨٠/٢ .

١٠ - نهاية المحتاج ٦٦/٨ .

١١ - الإنصاف ١٢٧/٤ ، حاشية الروض المربع ٢٧٠/٤ .

١٢ - المغني ١٤٦/١٢ ، فتح الباري ١٧٩/٦ .

قال الدسوقي : وإن لم تنك ورجيت وجب الإبقاء^١ .

قال المرداوي : الأخرى لا يجوز إلا أن لا يقدر عليهم إلا به أو يفعلونه بنا^٢ .

سبب الخلاف : سبب الخلاف هو مخالفة فعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد حرق نخل بني النضير وقال أبو بكر لا تقطعن شجراً ولا تخربن عامراً ، فمن ظن أن أبا بكر علم النسخ أو اختصاص بني النضير به قال بقوله إذ لا يظن بأبي بكر مخالفته لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن اعتمد فعله ولم ير قول أحد ولا فعله حجة عليه قال بتحريق الشجر^٤ .

الأدلة :

أدلة أصحاب القول الأول :

هو الأخذ بالقاعدة الفقهية ما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب^٥ . وذلك أن النكايه في العدو قد توجب للظهور عليهم ، فيجب كل ما فيه نكايه بهم .

أدلة أصحاب القول الثاني :

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ)^٦ .

ثانياً : السنة .

حديث الباب وقد سبق ذكره .

^١ - الإنصاف ١٢٧/٤ ، كشاف القناع ٤٩/٣ .

^٢ - حاشية الدسوقي ١٨٠/٢ .

^٣ - الإنصاف ١٢٧/٤ .

^٤ - بداية المجتهد ٢٨٢/١ .

^٥ - القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٨١ .

^٦ - الحشر ٥ .

ووجه الدلالة : أن رسول الله قد علم أن نخل بني النضير له ، ولكنه قطع وحرّق ليكون ذلك نكاية لهم ووهناً فيهم حتى يخرجوا عنها ، فدل على جواز فعل ذلك .^١

ثالثاً : المعقول :

١- إن تحريق شجرهم وتخريب عامرهم فيه نكاية بهم وكسر لشوكتهم وما كان كذلك فهو جائز .^٢

٢- إن إتلاف بعض المال لصالح باقيه مصلحة جائزة شرعاً ، مقصودة عقلاً .^٣

أدلة أصحاب القول الثالث :

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى :

(وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ)^٤ .

ووجه الدلالة : أن الله تعالى أخبر أن إهلاك الحرث والنسل بدون حاجة من صفات المنافقين ثم أخبر أنه لا يحب ولا يأمر بالفساد ، ولفظ (الفساد) مقترن بأل الاستغراقية ، فشمّل كل أنواع الفساد والتخريب ، والتحريق دون حاجة من الفساد في الأرض ، فدل على عدم جوازه دون حاجة .^٥

قلت : وعموم الآية مخصوص بالجهاد . والقتل والتخريب لكبت العدو وإرغامه على الاستسلام ضرب من الجهاد ، فالآية خارج محل النزاع .

ثانياً : السنة .

^١ - الجامع لأحكام القرآن ٦/١٨ .

^٢ - بدائع الصنائع / ١٠٠ ، حاشية الرد المختار ١٢٩/٤ ، نهاية المحتاج ٦٦/٨ ، المغني ١٤٢/١٣ .

^٣ - الجامع لأحكام القرآن ٦/١٨ .

^٤ البقرة ٢٠٥ .

^٥ - التفسير الكبير للرازي ١٧٠/٥ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤/٣ ، فتح القدير للشوكاني ٢٢٨/١ .

ما روي عن علي رضي الله عنه قال : كان نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيشاً من المسلمين إلى المشركين قال : " انطلقوا باسم الله " فذكر الحديث وفيه : " ولا تعقرون شجرة إلا شجرة يمنعكم قتالاً أو يحجز بينكم وبين المشركين ... " الحديث ^١ .

ثالثاً : الأثر :

ما روي عن أبي بكر في وصيته ليزيد بن أبي سفيان رضي الله عنهم حين بعثه على جيش الشام وفيه : " ولا تقطعن شجراً مثمراً ، ولا تخربن عامراً ... " ^٢ .

ووجه الدلالة : ظاهر في أنه لا يجوز التحريق والتخريب دون حاجة لنهييه والنهي يقتضي التحريم كما هو مقرر في الأصول ، وهو ما فهمه خليفته الذي أمرنا باتباعه من بعده .

رابعاً : المعقول :

أن التحريق والتخريب فيه إتلاف محض وما كان كذلك فهو ممنوع في الشرع ^٣ .

المناقشة :

نوقشت أدلة أصحاب القول الثالث من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن الحديث ضعيف فلا يصح الاحتجاج به ، ولو سلمنا بصحته فلا ينهض لمعارضة أحاديث صحيحة .

^١ - أخرجه البيهقي وقال : في هذا الإسناد إرسال وضعف ، وهو بشواهد مع ما فيه من الآثار يقوي والله أعلم . السنن الكبرى ٣٨٦/١٣ باب من ترك قتل من لا قتل فيه من الرهبان والكبير وغيرهما من كتاب السير .

^٢ - أخرجه مالك : كتاب الجهاد : باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ٣٥٨/٢ ، سعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب ما يؤمر به الجيش إذا خرجوا ١٤٨/٢ (٢٣٨٣) ، و عبد الرزاق : كتاب الجهاد : باب عقر الشجر بأرض العدو ١٩٩/٥ ، وابن أبي شيبة : كتاب الجهاد :

باب من ينهي عن قتله في دار الحرب ٦٥٥/٧ ، والبيهقي : كتاب السير : باب من ترك قتل من لا قتال فيه ٣٨٣/١٣ .

^٣ - المغني ١٤٠/١٣ و ١٦٠ ، فتح القدير ٤٣١/٥ .

الوجه الثاني : أن أبا بكر إنما نهي جيوشه عن ذلك لأنه علم أن تلك البلاد ستفتح فأراد إبقاءها على المسلمين^١.

الوجه الثالث : إننا لا نسلم بكون التحريق إتلافاً محضاً ، بل من أجل مصلحة شرعية ، وهي النكاية بالعدو ، وإحراق الشجر ، وإن كان فيه ضرر إلا أن إعاقته للمجاهدين أشد ضرراً فجاز فعله دفعاً لأضرار الضررين.

الراجح:

الراجح والله أعلم هو قول الجمهور وهو القول بجواز التحريق والتخريب بقدر الحاجة لما فيه من النكاية بالعدو وإضعاف روحهم المعنوية وإرغامهم على الاستسلام ، وقد أباح الله تعالى قتل الأنفس وهي أعظم حرمة من الشجر والأرض ، وأما وصية أبي بكر رضي الله عنه فهي ولو سلمنا بعدم تأويلها لا تعدو أن تكون قول صحابي ، ولا يصح معارضة الكتاب والسنة بما هو دونهما من قول صحابي أو غيره^٢.

^١ - أحكام القرآن للحصاص ٥٧٤/٣ ، فتح القدير ١٧٩/٦ ، السنن الكبرى ٣٧٥/١٣ ومعرفة السنن والآثار ٢١/٧ .

^٢ - إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٤٢ ، أصول الفقه لوهبة الزحيلي ١١٧٥/٢ .

المبحث الرابع : مشروعية الغنيمة

التعريف :

لغة : المَغْنَمُ والغَنِيمُ والغَنِيمَةُ والغَنَمُ بالضم : الفَيء ، وهي الربح والفضل^١ والفوز بالشيء بلا مشقة ، وغنم بالكسر ، والفَيء : الغنيمة^٢ ، وغنمت الشيء (أغنمه) (غنماً) أصبته (غنيمَةً) و (مغنماً) والجمع (الغنائم)^٣ .

شرعاً :

عرفها الحنفية : بأنها ما نيل من أهل الشرك عنوة والحرب قائمة^٤ . أو : اسم للمأخوذ من أهل الحرب على سبيل القهر والغلبة^٥ .

وعرفها المالكية : بأنها هي المال الذي غنمه المسلمون من الكفار بالقهر والغلبة. وقال ابن عرفة : الغنيمة ما كان بقتال أو بجيـث يقاتل عليه^٦ .

وعرفها الشافعية : فقال النووي : والمال المأخوذ من أهل الحرب قهراً غنيمة^٧ . أو مال حصل من كفار بقتال وإيجاف^٨ .

وعرفها الحنابلة : بأنها ما أخذ من مال حربي قهراً بقتال وما الحق به (كفدية وهدية حربي لأمير الجيش وما أخذ من صاحبها بقوة الجيش)^٩ .

قلت : ويظهر من هذه التعاريف اتفاقها في شرطين^{١٠} :

الأول : كونها أموال كفار محاربين فخرج بذلك أموال البغاة والمحاربين وأهل الذمة وأموال المسلمين التي استولى عليها الكفار ، وما ملك بشراء .

^١ - مغني المحتاج ٩٩/٣ ، كشف القناع ٧٧/٣ .

^٢ - القاموس المحيط (مادة الغنم) ١٢٣/٤ .

^٣ - المصباح المنير (مادة غنمت) ٤٥٤ .

^٤ - البناءة على الهداية ٤٥٦/٥ ، الدر المختار ١٣٧/٤ .

^٥ - بدائع الصنائع ١١٧/٧ .

^٦ - شرح حدود ابن عرفة ٢٢٩/١ ، تبين المسالك ٤٥٣/٢ .

^٧ - نهاية المحتاج ٧٢/٨ .

^٨ - مغني المحتاج ٩٩/٣ .

^٩ - كشف القناع ٧٧/٣ ، شرح منتهى الإرادات ١١٠/٢ .

^{١٠} - شرح حدود ابن عرفة ٢٢٩/١ ، كشف القناع ٧٧/٣ .

الثاني : كونها أخذت بالقهر والغلبة فخرج بذلك ما جلوا عنه خوفاً وفرعاً
وهو الفياء وسيأتي إن شاء الله .
وخلاف فيما عدا ذلك كالمهدية وتأتي في مبحثها إن شاء الله .

قلت : النفس البشرية مهما أوتيت من الإيمان لابد أن تنزعها نوازع حب الدنيا ، وعلى رأسها حب المال ، وأن تنال بعض أجر عملها في الدنيا ، وقد كانت الأمم من قبلنا إذا جاهدوا في سبيل الله جمعوا ما غنموا فیرسل الله عز وجل عليها النار فتحرقها ^١ ، لكن من رحمة الله بهذه الأمة أن حل عنها الآصار التي كانت على الأمم السابقة وأثابها أجرها في الدنيا والآخرة ، فعن أبي هريرة أنه قال " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مثل المجاهد في سبيل الله - والله أعلم بمن يجاهد في سبيله - كمثل الصائم القائم . وتوكل الله للمجاهد في سبيله إن توفاه أن يدخله الجنة أو يرجعه سالماً مع أجر أو غنيمة " ^٢ .

وقبل الشروع في بيان من له حق في الغنيمة وبيان نصيب كل منهم أراد الترمذي أن يثبت مشروعية الغنيمة أصلاً فترجم لذلك بقوله (باب ما جاء في الغنيمة) ^٣ وأورد فيه حديثين :

الحديث الأول: عَنْ سَيَّارٍ ^١ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ^٢ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

^١ - أخرجه أحمد (٢١٦٣٢) ، تهذيب الكمال (٢٤٥/٨) ، وفيه علتان : الأولى : محمد بن عبيد المحاربي ، قال النسائي : لا بأس به ووثقه ابن حبان وقال الحافظ : صدوق (تهذيب الكمال ٣٧/١٧ ، التقريب ١١٠/٢) . الثانية : سيار الأموي الشامي ، وثقه ابن حبان والذهبي ، وقال الحافظ : صدوق (يهذيب الكمال ٢٤٥/٨ ، التقريب ٤٠٧/١) ، وذكره الحافظ في التلخيص ٢٣٠/١-٢٣٤ ، وصححه الألباني (صحيح الترمذي ١٠٤/٢ ، الأرواء برقم ٢٨٥ و ١٥٢ ، والمشكاة الطبعة الثانية برقم ٤٠٠١) .

قلت : أما الشاهد من الحديث (أحلت لي الغنائم) فمتفق عليه ، أخرجه البخاري : كتاب فرض الخمس : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " أحلت لكم الغنائم " (٣٨١/٣) (٣١٢٤) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة (١٧٤٧) .

وأما الشق الأول منه فلم يخرج سوى أحمد والمزي وفي سنده سيار . وأما معنى الحديث ففي الصحيحين في مواضع كثيرة .

^٢ - البخاري : كتاب الجهاد : باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله (٢٧٨٧) .

^٣ - ترجم له البخاري بقوله (أحلت لكم الغنائم وقال تعالى : " وعدكم الله مغائم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه) وهي للامة حتى يبينه النبي صلى الله عليه وسلم (٣٨١/٤) ، وابن ماجه بقوله (باب قسمة الغنائم) (٩٥٢/٢) ، وعبد الرزاق بقوله (باب لمن الغنيمة) (٣٠٢/٦) ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في قسمة الغنائم) (٢٧٥/٢) ، وابن أبي شيبة بقوله (ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الغنائم أحلت لنا) (المصنف ٦٨٠/٧ ، والدارمي بقوله (باب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا) (١٥٥/٢) .

إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَنِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ . أَوْ قَالَ أُمَّتِي عَلَى الْأُمَمِ ، وَأَحَلَّ لِي الْغَنَائِمَ .^٣

(وَفِي الْبَابِ ٤ : عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي ذَرٍّ ٥ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ٦ ، وَأَبِي مُوسَى ٧ ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَسَيَّارٌ هَذَا يُقَالُ لَهُ سَيَّارٌ مَوْلَى بَنِي
مُعَاوِيَةَ . وَرَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ ٨ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَحِيرٍ ٩ وَغَيْرُ وَاحِدٍ)^١

^١ - سيار القرشي الأموي مولاهم ، الدمشقي ، سكن البصرة ، صدوق من الثالثة ، قيل اسم أبيه عبد الله . (تهذيب الكمال ٢٤٥/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٥٧/٤ ، التقريب ٤٠٧/١) .

^٢ - اسمه : صُدِّيّ بالتصغير ، ابن عجلان بن الحارث ، أبو أُمَامَةَ الباهلي ، صحابي مشهور ، سكن الشام ، ومات بها ، سنة ست وثمانين .

(أسد الغابة ت ٢٤٩٧ ، الاستيعاب ت ١٢٤٢ ، الإصابة ٣/٣٣٩ و ١٦/٧ ، تهذيب الكمال ٩٣/٩ ، تهذيب التهذيب ٣٦٩/٤ ، التقريب ٤٣٧/١ و ٣٥٨/٢) .

^٣ - صححه ابن العربي : عارضة الأحوزي ٤٢/٧

^٤ - حديث علي رضي الله عنه ، وفيه : " وَأَعْطِيَتْ مِفْتَاحَ الْأَرْضِ " أخرجه أحمد (٨٩/١) (٧٦٣) و (١٥٨/١) (١٣٦١)

وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، وفيه : " وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمَ أَكْلُهَا " أخرجه أحمد (٢٢٢/٢) (٧٠٦٨)

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، أخرجه أحمد (٢٥٠/١) (٢٢٥٦) و (٣٠١/١) (٢٧٤٢)

وحديث أبي موسى رضي الله عنه ، بلفظ : " أُعْطِيَتْ خُمْسٌ وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمَ " أخرجه أحمد (٤١٦/٤)

وحديث أبي ذر رضي الله عنه ، بلفظ : " أُعْطِيَتْ خُمْسٌ ... " أخرجه أحمد (١٤٥/٥) (٢٠٧٩٢) ، والدارمي : كتاب السير

: باب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا (٢٤٦٧)

^٥ - أبو ذر الغفاري الصحابي المشهور ، اسمه جندب بن جنادة على الأصح ، وقيل بُرَيْد ، بموحدة ، مصغراً أو مكبراً ، واختلف في أبيه ، فقيل جندب ، أو عشرقه ، أو عبد الله ، أو السكن ، تقدم إسلامه فقبل كان رابع الإسلام وقيل كان خامسه ، وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرأ ، ومناقبه كثيرة جداً ، مات سنة اثنتين وثلاثين . (أسد الغابة ت ٥٨٦٩ ، الاستيعاب ت ٢٩٨٥ ، الإصابة ٧/١٠٤ ، تهذيب الكمال ٢١/٢١٣-٢١٦ ، تهذيب التهذيب ٩٩/١٢ ، التقريب ٣٩٥/٢) .

^٦ - هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم السهمي ، أبو محمد ، أحد السابقين المكثرين من الصحابة ، وأحد العبادة الفقهاء ، مات في ذي الحجة ليالي الحرّة على الأصح ، بالطائف على الراجح . (أسد الغابة ت ٣٠٩٢ ، الاستيعاب ت ١٦٣٦ ، الإصابة ت ٤٨٦٥ ، التقريب ٥١٧/١)

^٧ - هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ، بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة ، أبو موسى الأشعري ، صحابي مشهور ، أمره عمر ثم عثمان ، وهو أحد الحكمين بصفين ، مات سنة خمسين وقيل بعدها . (أسد الغابة ت ٣١٣٧ ، الاستيعاب ت ١٦٥٧ ، الإصابة ٤/١٨١ ، تهذيب الكمال ١٠/٤٢٥ ، تهذيب التهذيب ٥/٣١٨ ، التقريب ٥٢٣/١) .

^٨ - هو سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المعتمر البصري ، نزل في التيم ، فنسب إليهم ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ١٤٣هـ ، وله ٩٧ سنة . (تهذيب الكمال ٨/٦٨ ، تهذيب التهذيب ٤/١ ، التقريب ٣٨٧/١)

^٩ - هو عبد الله بن بحير : بفتح الموحدة وكسر المهملة ، ابن ريسان : لفتح الراء وسكون التحتانية ، أبو وائل القاص ، الصنعاني ، وثقه ابن معين واضطرب فيه كلام ابن حبان . (ميزان الاعتدال ٤/٦٢ ، تهذيب الكمال ١٠/٣٣ ، تهذيب التهذيب ٥/١٥٣ ، التقريب ٤٧٩/١)

الحديث الثاني عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^٢ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً ، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ .^٣

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

أولاً : شرح الغريب .

(جَوَامِعُ الْكَلِمِ)

أي أنه كان كثير المعاني قليل الألفاظ .^٤

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم لبعض أحكام القتال ، شرع في بيان بعض أحكام ما ينتج من القتال وهو الغنيمة ، فناسب أن يبدأ بباب في مشروعيتها .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي مشروعية الغنيمة ، ولم ينقل أقوال أهل العلم ، واكتفى بالترجمة وذكر بعض الأحاديث في ذلك ، وذلك لوضوح حكمها عنده ، فهي مشروعة بالإجماع .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في الغنيمة ١٠٤/٤ .

^٢ - أبو هريرة الدوسي الصبحي ، الجليل ، حافظ الصحابة ، اختلف في اسمه واسم أبيه ، أشهرها عبد الرحمن بن صخر ، قدم المدينة في غزوة خيبر ، مات سنة ٥٩ ، وقيل قبل قبلها ، وله ٧٨ سنة . (تجريد أسماء الصحابة ٢/٢٠٩ ، الإصابات ١٠٦٨٠)

^٣ - أخرجه مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٢١ و ٥٢٣) ، والشاهد منه أخرجه البخاري أيضاً في : كتاب فرض الخمس : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أحلت لكم الغنائم (٣٨١/٤) (٣١٢٢) .

^٤ - النهاية ٢٩٥/١ .

رابعاً : الأدلة على مشروعية الغنيمة .

الغنيمة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى :

(وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^١ .

قال القرطبي^٢ : لما بين الله عز وجل حكم الخمس وسكت عن الأربعة الأخماس ، دل ذلك على أنها ملك للغنائم ... وهذا ما لا خلاف فيه بين الأمة ولا بين الأئمة^٣ .

وقال تعالى : (لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)^٤ .

قال الرازي^٥ : التقدير قد أبحث لكم الغنائم . وقال العراقي فهذا ظاهر في أنه حينئذ أحلت له الغنائم^٦ .

قلت : أخرج أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤوس قبلكم . كانت تنزل النار من السماء فتأكلها . لأن يوم بدر أسرع الناس في الغنائم . فأنزل الله عز وجل : (لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا)^٧ .

^١ - الأنفال ٤١ .

^٢ - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي ، المالكي ، اعتنى بالتفسير ، توفي بمصر سنة ٦٧١هـ ، من مصنفاته : الجامع لأحكام القرآن ، والتذكار في أفضل الأذكار ، والتذكرة . (الدياج المذهب ص ٣١٧)

^٣ - الجامع لأحكام القرآن ١٠/٧ .

^٤ - الأنفال ٦٨ و ٦٩ .

^٥ - هو محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي ، ينعت بابن خطيب الري ، أخذ عن أبيه وعن الكمال السمعاني ، شافعي المذهب ، توفي سنة ٦٠٦هـ ، له مصنفات كثيرة منها : المحصول في علم الأصول ، وتفسير مفاتيح الغيب ، وتأسيس التقديس وغيرها . (طبقات الشافعية الكبرى ٢٤٩/٣)

^٦ - مفاتيح الغيب ١٦٢/١٥ ، طرح الشريب ٢٤٩/٧ .

^٧ - أخرجه أحمد (٢٥٢/٢) ، و الترمذي : كتاب التفسير (٣٠٨٥) ، والنسائي : كتاب التفسير (٣٥٢/٦) (٢/١١٢٠٩)

ثانياً :السنة .

أحاديث:

منها حديثا الباب ، وهما ظاهرا الدلالة في مشروعية الغنيمة .

قال ابن العربي : والغنيمة نافلة ، لأنها زيادة فيما أحل لهذه الأمة مما كان محرماً على غيرها ، ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أحلت لي الغنائم " ^١ .

ومنها حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " غزا نبي من الأنبياء فقال لقومه لا يتبعني رجل ... فلم تحل الغنائم لأحد من قبلنا ذلك بأن الله رأى عجزنا وضعفنا فطيها لنا " ^٢ .

قلت : الحديث واضح في جواز الغنائم لنا ، قال العراقي شارحاً لهذا الحديث : فيه إباحة الغنائم لهذه الأمة وأنها مختصة بذلك ^٣ .

ثالثاً : الإجماع .

أجمع المسلمون على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بإيجاف الخيل والركاب فهو غنيمة عينه وعروضه ^٤ .
قال ابن العربي ^٥ : حكم الله في الغنيمة بحكمه فأعطى خمسها لغير من أخذها وأبقى سائرها لمن غنمها ^٦ .

^١ - أحكام القرآن ٣٧٥/٢ ، والحديث سبق تخريجه في الباب .

^٢ - متفق عليه ، أخرجه البخاري : كتاب فرض الخمس : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " أحلت لكم الغنائم " (٣٨١/٣)(٣١٢٤) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة (١٧٤٧) .

^٣ - طرح الثريب ٢٤٩/٧ .

^٤ - رحمة الأمة ٣٨٤ ، أحكام القرآن للقرطبي ١٠/٧ .

^٥ - هو القاضي أبو بكر : محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي ، الأشبيلي ، من كبار علماء الأندلس ، ولد سنة ٤٦٨هـ بأشبيلية ، ورحل إلى مصر والشام وبغداد ومكة ، برع في الفقه والأصول والحديث وتبحر في التفسير ، وتوفي سنة ٥٤٣هـ بمدينة فاس ، من مصنفاته : العواصم من القواصم ، وعارضة الأحوذى ، وأحكام القرآن ، والقبش شرح الموطأ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، وغيرها . (الدياج المذهب ص ٢٨١ ، الأعلام للزركلي ٢٣٠/٦)

^٦ - عارضة الأحوذى ٤٣/٧ .

المبحث الخامس : سهم الخيل

ترجم له الترمذي بقوله (باب في سهم الخيل) ، وذكر فيه حديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

قَسَمَ فِي التَّقْلِ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ بِسَهْمٍ .^٢

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ أَحْضَرَ^٣ نَحْوَهُ .
وَفِي الْبَابِ^٤ : عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ^٥ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ أَبِي عَمْرَةَ^٦ عَنْ أَبِيهِ^١ ، وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ
عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٠٥/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب ما جاء في سهم الراحل والفارس) ٤٩٠/٩
و (باب سهام الفرس) ٢٩٦/٣ ، وأبو داود بقوله (باب في سهام الخيل) ٢٨٧/٧ ، والنسائي بقوله (باب سهام الخيل
(٤٣/٣ الكبرى ، ومالك بقوله (باب القسم للخيل في الغزو) ٣٦٤/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب السهام للخيل)
١٨٣/٦ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في سهام الرجال والخيل) ٢٧٧/٢ ، و (باب من قال لا سهم لأكثر من
فرسين) ٢٨١/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في الفارس كم يقسم له ؟ من قال : ثلاثة أسهم) (من قال : للفارس سهمان)
في الرجل يشهد بالأفراس كم يقسم منها ؟) ٦٦١/٧ و ٦٦٣ و ٦٦٥ ، والبيهقي بقوله (باب سهام الخيل) ٣٠٣/١٣ السنن
الكبرى ، و (باب سهم الفارس) و (باب من قال لا يسهم إلا لفرس واحد) ١٣٤/٥ و ١٣٨ معرفة السنن والآثار .

^٢ - متفق عليه . أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب سهام الفرس (٢٩٦/٣) (٢٨٦٣) و كتاب المغازي : باب
غزوة خيبر (٣٩٠٣) ، و مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب كيفية الغنمة بين الحاضرين (١٧٦٢) ، وهو عند المصنف برقم
(١٥٥٤) .

^٣ - هو سليم : بالتصغير ، بن أخضر البصري ، ثقة ظابط ، من الثامن ، مات سنة ١٨٠ هـ . (تهذيب الكمال
٤٧٣/٧ ، تهذيب التهذيب ١٦٤/٤ ، التقريب ٣٨٠/١)

^٤ - حديث مجمع بن جارية رضي الله عنه ، مطولاً وفيه : (فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى الراحل سهماً " أخرجه
أحمد (٤٢٠/٣) (١٤٩٢٣) و أبو داود كتاب الجهاد : كتاب الجهاد باب فيمن أسهم له سهماً (٧٦/٣) (٢٧٣٣) .
وحديث ابن أبي عمرة عن أبيه ، وفيه : (فأعطى كل إنسان منا سهماً وأعطى للفارس سهمين) ، أخرجه أحمد
(١٣٨/٤) (١٦٦٠٣) ، و أبو داود : كتاب الجهاد : كتاب الجهاد : باب في سهام الخيل (٧٦/٣) (٢٧٣١) .

وحديث ابن عباس وفيه : (أنه قسم لثمانين فرساً يوم حنين سهمين سهمين) أخرجه الدارقطني في السنن
(٥١/٤) (٤١٢٨) ، والطبراني نقله عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٤١/٥) .

^٥ - هو مُجَمِّعُ بْنُ جَارِيَةَ ابن عامر الأنصاري ، الأوسي المدني ، صحابي جمع القرآن ، وكان أبوه ممن اتخذ مسجد الضرار ،
مات في خلافة معاوية . (أسد الغابة ت ٤٦٨٠ ، الاستيعاب ت ٢٣٣٤ ، الإصابة ت ٧٧٤٩)

^٦ - هو عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري ، شيخ لمالك ، قال ابن عبد البر : نسبته إلى جده ، وهو عبد الرحمن بن عبد الله
بن أبي عمرة ، يعني أنه ابن أخي الذي قبله ، من الخامسة . وثقة ابن حبان ، وقال الحافظ : مقبول . (تهذيب الكمال
٣١٩/١١ ، تهذيب التهذيب ٢٤٣/٦ ، التقريب ٥٨٥/١)

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ^٢، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^٣ وَالْأَوْزَاعِيِّ^٤ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ^٥ وَابْنِ الْمُبَارَكِ
وَالشَّافِعِيِّ^٦، وَأَحْمَدُ^٧ وَإِسْحَاقُ^٨ قَالُوا: لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ وَلِلرَّاجِلِ
سَهْمٌ^٩.

أولاً: شرح الغريب .

(التَّغْل)

التَّغْل بالتحريك الغنيمة ، وجمعه أنغال .^{١٠}

(لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ)

السَّهْمُ في الأصل واحد السهام التي يضرب بها في الميسر ، وهي القداح ، ثم سُمِّيَ به ما
يفوز به الفالج سهمه ، ثم كثر حتى سمي كل نصيب سهماً ، ويجمع السهم على أسهم ، وسِهَامٌ ،
وسُهْمَانٌ .^{١١}

والمقصود أنه أعطى الفارس سهمين غير سهم الراجل ، فيصير للفارس ثلاثة أسهم .^١

^١ - هو أبو عمرة الأنصاري التَّجَّارِي ، صحابي ، قيل اسمه رشيد ، وقيل بشر ، وقيل أسامه ، وقيل عمرو ، وقيل ثعلبة ،
ذكره ابن إسحاق في البدرين ، ومات في خلافة علي رضي الله عنهم أجمعين . (أسد الغابة ت ٦١٣٦ ، الاستيعاب ت
٣١٤٧ ، الإصابة ١٠٣٠٤ ، تهذيب الكمال ٣١٨/١١ ، التقريب ٤٤٣/٢)

^٢ - وهو قول عمر بن الخطاب وعلي وسعد ابن أبي وقاص أبي موسى الأشعري والحسن وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين و
حبيب بن أبي ثابت ومكحول ومجاهد والثوري والأوزاعي وأهل الشام والليث وإسحاق وأبو ثور وابن أبي ليلى ومالك
والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد . وحكى الإجماع العثماني في رحمة الأمة . (مصنف عبد الرزاق ١٨٣/٥ ، مصنف ابن
أبي شيبة ٦٦١/٧ ، الإقناع ٤٨٧/٢ ، المحلى ٣٣١/٧ ، المغني ٨٥/١٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/٨ ، رحمة الأمة
٣٨٥) .

^٣ - أحكام القرآن للخصاص ٧٦/٣ ، الإقناع ٤٨٧/٢ ، المغني ٨٥/١٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/٨ ، رحمة
الأمة ٣٨٥ .

^٤ - أحكام القرآن للخصاص ٧٦/٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/٨ ، رحمة الأمة ٣٨٥ ،

^٥ - المدونة ٣٢/٢ ، الموطأ : كتاب الجهاد باب القسم للحيل والغزو (٣٦٤/٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/٨ .

^٦ - معرفة السنن والآثار ١٣٥/٥ ، رحمة الأمة ٣٨٥ .

^٧ - مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ٢٣٩ ، المغني ٨٥/١٣ ، الإنصاف ١٧٤/٤ .

^٨ - المغني ٨٥/١٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/٨ .

^٩ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب في سهم الخيل (١٠٥/٤) .

^{١٠} - النهاية ٩٩/٥ .

^{١١} - النهاية ٤٢٩/٢ ، لسان العرب ٣٠٩/١٢ ، القاموس ٩١/٤ .

ثانياً : مناسبة الباب .

أنه بعد أن بين مشروعية الغنيمة بدأ بسهم الرجال المقاتلة ، ، وهم أول وأهم المقاتلة ،
فناسب أن يقدمه على غيره من الأبواب .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

مذهب الترمذي هو أن للفارس ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفرسه ، وللراجل سهماً
واحداً ، لما يلي :

أولاً : استشهاده بحديث ابن عمر وهو نص في المسألة .

ثانياً : نقله أن ذلك هو قول أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم .^٢

ثالثاً : عدم نقله للمخالفين ، وهذا إشارة منه إلى إهمال الأقوال المخالفة ، وأخذه بنص
الحديث .

قلت : وفي ترجمته بـ (سهم الخيل) ، إشارة منه إلى أنه لا يسهم لغير الخيل ، كالإبل
والبغال . والله أعلم .

رابعاً : مذاهب العلماء .

وقد تضمن هذا الباب مسألتين : الأولى : حكم سهم الراجل ، والثانية : حكم سهم
الفارس .

فأما سهم الرجل ، فاتفق العلماء على أن نصيب المجاهد من الغنيمة إذا كان يقاتل راجلاً
سهماً واحداً^٣ ، ثم اختلفوا بعد ذلك في نصيبه إذا كان يقاتل على فرس على قولين :

^١ - فتح الباري ٨٠/٦ حديث ٢٨٦٣ .

^٢ - وهو ظاهر مذهب شيخه البخاري وكذلك مسلم إذ استشهدا بنفس الحديث ، وهو مذهب مالك ، وظاهر قول عبد
الرزاق وابن منصور وابن أبي شيبة والبخاري وأبي داود ، وكان النسائي أصرحهم في الترجمة حيث قال : باب سهم الخيل .
الموطأ ٣٦٤/٢ ، مصنف عبد الرزاق ١٨٣/٥ - ١٨٧ ، وابن منصور ٢٧٧/٢ - ٢٧٩ ، وابن أبي شيبة ٦٦١/٧ - ٦٦٣ ،
البخاري ٢٩٦/٣ ، أبو داود ٢٨٧/٧ - ٢٩١ ، النسائي ٤٣/٣ .

^٣ - الإقناع ٤٨٧/٢ ، المغني ١٣/ ، رحمة الأمة ٣٨٥ .

القول الأول : للفارس سهمان، سهم له وسهم لفرسه ، وللراجل سهم .

وهو رواية عن عمر وعلي وأبي موسى رضي الله عنهم^١، وقول الإمام أبي حنيفة^٢ وزفر^٣ والمنذر بن أبي حمصة ورواية عن الحسن^٤، وهو مذهب الحنفية .^٥
قال في الكنز : للراجل سهم ولل فارس سهمان ولو له فرسان .^٦

القول الثاني : للفارس ثلاثة أسهم ، سهم له ، وسهمان لفرسه .

وبه قال عمر بن الخطاب وعلي وسعد بن أبي وقاص أبو موسى الأشعري و الحسن وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين و حبيب بن أبي ثابت^٧ و مكحول^٨ و مجاهد^٩ والثوري والأوزاعي وأهل الشام والليث وإسحاق وأبو ثور^{١٠} وابن أبي ليلى ومالك^{١١} والشافعي وأحمد^{١٢}، و أبو يوسف^{١٣} ومحمد^{١٤}، والجمهور من المالكية^{١٥} والشافعية^{١٦} والحنابلة^{١٧} والظاهرية .

^١ - فتح الباري ٨١/٦ .

^٢ - هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه ، إمام المذهب الحنفي ، ولد سنة ٨٠هـ ، وهو من إجلاء علماء السلف وفقهائهم ، تتلمذ على حماد بن أبي سليمان وأخذ عن الشعبي والزهري وعطاء وغيرهم ، وله مناقب كثيرة ، توفي ببغداد في شعبان سنة ١٥٠هـ . (الجواهر المضيئة ٤٩/١ ، وفيات الأعيان ٣٩/٥)

^٣ - هو زفر بن الهذيل بن قيس ، من أصحاب الإمام أبي حنيفة ، ولد سنة ١١٠هـ ، وتوفي سنة ١٥٨هـ . (طبقات الحنفية ٢٠٧/٢)

^٤ - أحكام القرآن للحصاص ٧٦/٣ ، فتح القدير ٤٨٠/٥ ، البحر الرائق ٩٥/٥ ، شرح مسلم ١٢٠/١٢ .

^٥ - البدائع ١٢٦/٧ ، فتح القدير ٤٨٠/٥ ، البحر الرائق ٩٥/٥ ، حاشية الرد المحتار ١٤٦/٤ .

^٦ - البحر الرائق شرح كتر الدقائق ٩٥/٥ .

^٧ - هو حبيب بن أبي ثابت القرشي الأسدي ، اسم أبيه قيس بن دينار ، وقيل قيس بن هند ، إمام وفقه أهل الكوفة ، اختلف في سمائه من ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ، وحدث عن أنس وزيد بن أرقم وغيرهم ، وأخذ عنه عطاء بن أبي رباح والأعمش والثوري وغيرهم ، توفي سنة ١٢٢هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٨٨/٥)

^٨ - هو مكحول بن أبي مسلم شهراب من سبي كابل ، أبو عبد الله ، عالم أهل الشام ، ثقة كثير الإرسال عن بعض الصحابة كأبي بن كعب ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومائة . (سير أعلام النبلاء ١٥٥/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٨٩/١٠ ، تهذيب الكمال ٣٥٦/١٨)

^٩ - هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج ، المخزومي مولا هم ، المكي ، المقرئ الإمام المفسر ، روى عن ابن عباس ، وروى عنه أيوب السخيتاني ، ثقة من الثالثة ، مات سنة ١٠٢ عن ثلاث وثمانين سنة . (سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٢/١٠)

^{١٠} - هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي ، أبو ثور الفقيه ، أخذ الفقه عن الشافعي ، توفي سنة ٢٤٠هـ . (طبقات الفقهاء ص ٨٩ ، سير أعلام النبلاء ٧٢/١٢)

قال الدسوقي : (و) يسهم (للفرس مثلاً) سهم (فارسه) للفرس سهمان ولراكبه سهم
كما أن لمن لا فرس له سهم واحد^٩.

قال الشربيني^{١٠} : (وللراجل سهم والفرس ثلاثة) له سهم وللفرس سهمان للإتباع فيهما^{١١}.
قال المرداوي : (ثم يقسم باقي الغنيمة للراجل سهم وللفرس ثلاثة أسهم ، سهم له وسهمان
لفرسه) وهذا بلا نزاع في الجملة^{١٢}.
وقال ابن حزم^{١٣} : وتقسم الأربعة الأخماس الباقية بعد الخمس على من حضر الوقعة أو الغنيمة ،
لصاحب الفرس ثلاثة أسهم له سهم ، ولفرسه سهمان^١.

^١ - هو الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عمرو الأصبحي ، إمام دار الهجرة ، ولد بالمدينة سنة ٩٣هـ ، وهو
إمام المذهب المالكي ، وفضله ومكانته في العلم والورع والزهد مشهورة ، توفي بالمدينة سنة ١٧٩هـ ، من تصانيفه : الموطأ ،
رسالة في الرد على القدرية ، رسالة في الأقضية . (الدياج المذهب ص ١٧)
^٢ - المدونة ٣٢/٢ ، الأم ١٤٤/٣ ، الإقناع ٤٨٧/٢ ، شرح مسلم للنووي ١٢٠/١٢ ، أحكام القرآن للحصاص ٧٦/٣ ،
المغني ٨٦/١٣ ، المحلى ٣٣١/٧ .

^٣ - هو أبو يوسف القاضي : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ، كان هو المقدم من أصحاب الإمام أبي حنيفة ، وأول من وضع
الكتب على مذهب أبي حنيفة ، من مصنفاته : الأمالي ، والخراج ، تولى القضاء ببغداد حتى مات سنة ١٨٣هـ . (الفوائد
البيهية ص ٢٢٥ ، سير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨)

^٤ - هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، ولد بواسط سنة ١٣٢هـ ، ونشأ بالكوفة ، صحب الإمام أبا حنيفة وأخذ عنه
الفقه ، من كبار مجتهدي الأحناف ، وأخذ عنه الشافعي ، توفي سنة ١٨٩هـ ، من مصنفاته : الجامع الكبير ، والجامع
الصغير ، والزيادات ، والحجة على أهل المدينة . (الفوائد البيهية ص ١٦٣ ، طبقات الفقهاء ص ١٣٥)

^٥ - نقل عن أبي يوسف ومحمد في : (بدائع الصنائع ١٢٦/٧ ، فتح القدير ٤٨٠/٥ ، البحر الرائق ٩٥/٥ ، حاشية الرد المحتلو
١٤٦/٤) .

^٦ - التفريع ٣٦٠/١ ، مختصر خليل بشرح جواهر الإكليل ٢٦٢/١ ، الذخيرة ٤٢٥/٣ ، المنتقى ١٩٦/٣ ، تبين المسالك
٤٥٣/٢ .

^٧ - روضة الطالبين ٣٤٠/٥ ، نهاية المحتاج ١٤٧/٦ ، مغني المحتاج ١٠٤/٣ ، حاشية البحر ممي ٢٢٤/٤ .

^٨ - الفروع ٢٣٢/٦ ، الإنصاف ١٧٣/٤ - ١٧٥ ، كشف القناع ٨٨/٣ .

^٩ - حاشية الدسوقي ١٩٣/٢ .

^{١٠} - هو شمس الدين محمد بن محمد الشربيني الخطيب ، كان فقيهاً ، مفسراً ، متكلماً ، أجمع أهل مصر على صلاحه ووصفه
بالعلم والعمل والزهد والورع ، توفي سنة ٩٧٧هـ ، من مصنفاته : مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، والسراج المنير ،
والفتح الرباني ، (شذرات الذهب ٣٨٤/٨ ، معجم المؤلفين ٢٦٩/٨)

^{١١} - مغني المحتاج ١٠٤/٣ .

^{١٢} - الإنصاف ١٧٣/٤ .

^{١٣} - هو الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأموي ينتهي نسبه إلى صخر بن حرب بن أمية ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ
، وكان حافظاً عالماً لعلوم الحديث والفقه ، شاعراً أديباً ، اعتمد على مذهب داود بن علي الظاهري ، توفي في رجب سنة

سبب الخلاف^٢: هو اختلاف الآثار ومعارضة القياس للآثر :

فالآثار حديث ابن عمر: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لرجل وفرسه ثلاثة أسهم سهمان للفرس وسهم لراكبه " والآثر المعارض له عن مجمع بن جارية وفيه: " فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى الراجل سهماً " .

وأما القياس المعارض لظاهر حديث ابن عمر فهو أن يكون سهم الفرس أكبر من سهم الإنسان .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول :

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ)^٣.

ووجه الدلالة : أن الله تعالى جعل الأربعة أخماس لهم ولم يخص راجلاً من فارس لأن قوله تعالى (غَنِمْتُمْ) خطاب عام فشمّل جميع الغانمين الراجل والفارس لعدم ورود المخصص^٤.

ثانياً: السنة.

أحاديث كثيرة ذكرها الكمال ابن الهمام في الفتح وضعفها محققه^٥ ، أقواها حديث مجمع بن جارية الأنصاري رضي الله عنه ، وفيه : " فقسمت خير على أهل الحديبية ، فقسمها رسول

٤٧٩هـ ، من مصنفاته : المحلى ، والفصل في الملل والنحل ، ومراتب الإجماع . (سير أعلام النبلاء ١٨/١٨٤ ، وفيات

الأعيان ١٣/٣)

١ - المحلى ٣٣٠/٧ ؛

٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٢٨٨/١ .

٣ - الأنفال ٤١ .

٤ - أحكام القرآن للحصاص ٧٥/٣ ، الجامع لإحكام القرآن للقرطبي ١١/٨ .

٥ - هو عبد الرزاق غالب المهدي .

الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سهماً ، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة ، فيهم ثلاثمائة فارس ، فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى الراجل سهماً ^١ .
والحديث صريح الدلالة في أن للفارس سهمين وللراجل سهم .

ثالثاً : المعقول .

- ١- قياس جهد الفرس على جهد الفارس بجمع أن كل منهما من جنس واحد ، فيكون نصيب الفارس مثلي نصيب الراجل ، سهم له وسهم لفرسه ، وسهم واحد للراجل .
- ٢- تعذر معرفة نصيب الفارس بيقين للاختلاف فيه ، فيرجع إلى سبب ظاهر ، وهو أن للفارس سببين ، النفس والفرس ، وللراجل سبب واحد ، النفس ، فكان استحقاق الفارس مثلي استحقاق الراجل .
- ٣- أن في إعطاء الفارس سهمين والراجل سهم ، تفضيل للبهيمة على المسلم . ٢

المناقشة .

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول بما يلي :

الكتاب .

- ١- إن الآية وأن كانت عامة إلا أنها خصت بالسنة وتأتي في أدلة الجمهور ^٢ .

السنة .

- ١- ضعف سند الحديث لمداره على مجمع بن جارية ، وقد تكلم العلماء فيه كما في الحاشية .
- ٢- على فرض صحته فيمكن تأويله بأن المراد أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به ^١ ، جمعاً بين الأدلة .

^١ - أخرجه أحمد (٤٢٠/٣) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب فيمن أسهم له سهم (٧٦/٣) (٢٧٣٣) ، والحاكم (١٤٣/٢) ، والدارقطني : كتاب السير : (٥٢/٤) ، والبيهقي (٣٠٣/١٣) الكري ، كلهم عن مجمع بن جارية الأنصاري . قال أبو داود : حديث ابن عمر أصح والعمل عليه . وأرى الرهم في حديث مجمع أنه قال ثلاثمائة فارس ، وكانوا مائتي فارس اهـ . وقال الحاكم : هذا حديث كبير صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي . وقال البيهقي : يعقوب بن مجمع شيخ لا يعرف ، فأخذنا بحديث ابن عمر ، ونقل الزيلعي عن ابن القطان قوله : علة الحديث الجهل بحال يعقوب بن مجمع ، ولا يعرف روى عنه غير ابنه اهـ (نصب الراية / ٦٣٢) . وقال الحافظ في التقریب يعقوب بن مجمع : صدوق (١٦٠/٢) .

^٢ - السير الكبير مع شرحه ٣٥/٣ ، فتح القدير ٤٨٤/٥ ، البحر الرائق ٩٥/٥ .

^٣ - الجامع لإحكام القرآن للقرطبي ١١/٨ .

المعقول .

- ١- أن السهام في الحقيقة للرجل وليس للفرس منها شيء ، فلا تفضيل للبهيمة على الرجل . ٢-
- ٢- أن قياس الفرس على الآدمي ، قياس مع الفارق ، لأن أثرها في الحرب أكثر ، وكلفتها أعظم ، فينبغي أن يكون سهمها أكثر . ٣-
- ٣- أنا لا نسلم بتعذر معرفة الفارس للاختلاف فيه ، لأن خبرنا ثابت في الصحيحين ، فلا يعارض بخبر شاذ ضعيف ، بل يجب العمل به وطرح الضعيف .
- ٤- لو سلمنا بالقياس والأدلة العقلية فأثما تبطل لمقابلتها نصوصاً صحيحة ، والنص لا يعارض إلا بنص مثله .

أدلة الجمهور .

أولاً : السنة .

أحاديث منها :

- ١- عن ابن عمر رضي الله عنهما : " قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين ، وللراجل سهماً . وفسره نافع فقال : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم فإن لم يكن له فرس فله سهم " ٤ . ولأبي داود : " أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم : سهماً له وسهمين لفرسه " ٥ .
- ٢- عن أبي رهم^٦ قال : " غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وأخي ومعنا فرسان ، فأعطانا ستة أسهم أربعة أسهم لفرسينا ، وسهمين لنا " ١ .

^١ - المغني ٨٦/١٣ ، الفتح ٨٠/٦ ، نيل الأوطار ٣٢٣/٧ .

^٢ - فتح الباري ٨٠/٦ .

^٣ المغني ٨٦/١٣ .

^٤ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : غزوة خيبر (٤٢٢٨) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين (١٧٦٢) . وهو حدث الباب .

^٥ - أبو داود كتاب الجهاد : باب في سهمان الخيل (٢٧٣٠) ، لكن قال المنذري في إسناده المسعودي ، عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود وفيه مقال ، لكن استشهد به البخاري (المختصر) .

^٦ - هو كلثوم بن الحصين الغفاري ، أبو رهم ، بضم الراء ، صحابي ، مشهور ، ممن بايع تحت الشجرة ، الستخلف على المدينة في غزوة الفتح . (أسد الغابة ت ٥٨٩٩ ، الاستيعاب ت ٣٠٠١ ، الإصابة ت ٩٩٠٧)

٣- عن خالد الحذاء^٢ قال : لا يختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم " ٣.

وغيره من الأحاديث الصريحة الدلالة في أن للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم . ٤.
واعترض: بعضهم بحمل السهم الثالث تنفيلاً جمعاً بين الأحاديث ، ورده الشوكاني . ٥.

ثانياً : الإجماع .

قال ابن قدامة : أنه أجمع عليه فلا يعول على من خالفه . ٦.

قلت : ولا يخفى ما فيه لنقل الخلاف عن جمع من الصحابة وبعض الأئمة إلا أن يقال أن الصحابة الذين قالوا بالخلاف رجعوا عنه ، لكن لم ينقل ذلك .

ومن المعقول: أن الفرس يحتاج إلى مؤنة لخدمتها وعلفها وبأنه يحصل بها من الغناء في الحرب ما لا يخفى . ٧.

الراجع :

هو ما ذهب إليه الجمهور وذلك لصحة أدلتهم وصراحتها في الدلالة وضعف أدلة المخالفين .

قال الشوكاني^١ : وقد تقرر في الأصول أن التأويل في جانب المرجوح من الأدلة لا الراجح ، والأدلة القاضية بأن للفارس وفرسه سهمين مرجوحة لاشك . ٢.

^١ - أخرجه سعيد بن منصور في سننه : كتاب الجهاد (٢/٢٧٨) ، والبيهقي : كتاب قسم الفبي والغنيمة : باب ما جاء في سهم الراجل والفارس (٩/٤٩٤) .

^٢ - هو خالد بن مهران أبو المنازل ، بفتح الميم وقيل بضمها وكسرهما ، البصري ، الحذاء ، سمي كذلك لأنه كان يجلس عندهم ، وقيل لأنه كان يقول اخذْ على هذا النحو ، ثقة يرسل ، من الخامسة . (تهذيب الكمال ١٧٧/٨ ، تهذيب التهذيب ١٢٠/٣ ، التقريب ٢٦٤/١)

^٣ - أخرجه الدار قطني : كتاب السير ٥٣/٤ (٤١٣٩) .

^٤ سبل السلام ١٠٨/٤ .

^٥ - أحكام القرآن ٧٧/٣ ، نيل الأوطار ٣٢٣/٧ .

^٦ - المغني ٨٦/١٣ .

^٧ - المغني ٨٦/١٣ ، نيل الأوطار ٣٢٤/٧ .

المبحث السادس : السَّرَايَا .

التعريف :

لغة : السَّرِيَّة : قطعة من الجيش ، فعيلة بمعنى فاعلة لأنها تسري في خفية ، والجمع (سَرَايَا) و (سَرِيَّاتٌ) مثل عَطِيَّةٍ وَعَطَايَا وَعَطِيَّاتٌ^٣. وقال ابن الأثير : السرية : طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمئة تبعث إلى العدو ، وجمعها السرايا، سموها بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم ، من الشيء السَّرِيّ النفيس ، وقيل لأنها تسري في الليل ويخفى ذهابها وليس بالوجه لأن لام السراء وهذه ياء^٤. وقال إبراهيم الحربي^٥ : هي الخيل تبلغ أربعمئة ونحوها فلذا جعلها خير السرايا فقال خير السرايا^٦، وقال في المحكم : ما بين خمسة أنفس إلى ثلاثمئة ، وقيل هي من الجيش^٧.

وقال محمد بن الحسن في السير : التسعة وما فوقها سرية ، والأربعة وما دونها طليعة^٨. وقد ترجم^٩ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في السرايا) ، وذكر فيه حديث ابن عباسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

^١ - هو الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ولد سنة ١١٧٣ هـ ، وتوفي سنة ١٢٥٠ هـ ، جمع بين علوم كثيرة وصنف فيها ، ومن مصنفاته : فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، ونيل الأوطار شرح أحاديث المنتقى ، والدر النضيد في إخلاص التوحيد . (معجم المؤلفين ٥٣/١١ ، هداية العارفين ٣٦٥/٦)

^٢ - نيل الأوطار ٣٢٣/٧ .

^٣ - المصباح المنير (مادت سرية) ٢٧٥ .

^٤ النهاية في غريب الحديث ٣٦٣/٢

^٥ - هو الإمام الحافظ ، أبو إسحاق : إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي ، البغدادي ، ولد سنة ١٩٨ هـ ، تفقه على الإمام أحمد ، كان إماماً في العلم رأساً في الزهد ، من مصنفاته : غريب الحديث ، مات ببغداد في ذي الحجة سنة ٢٨٥ هـ . (تاريخ بغداد ٢٨/٦ ، سير أعلام النبلاء ٣٥٦/١٣ ، طبقات الحفاظ ١٢٣/٢)

^٦ - دليل الفالحين ٤٠٥/٣ .

^٧ - طرح التثريب ٢٠٣/٧ .

^٨ - البحر الرائق ٨٣/٥ .

^٩ - ترجم له أبو داود بقوله (باب ما يستحب من الجيوش والرفقاء والسرايا) ١٩٢/٧ ، وابن ماجه بقوله (باب السرايا) ٩٤٤/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب السرايا وأردية الغزاة وحمل الرؤوس) ٣٠٦/٥ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في خير الجيوش وخير السرايا وخير الصحابة) ١٥٠/٢ ، والبيهقي بقوله (باب ما يستحي من الجيوش والسرايا) ٥٢٣/١٣ السنن الكبرى .

خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَلَا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ^١ .

(هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا يُسْنَدُهُ كَبِيرٌ أَحَدٌ غَيْرُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ^٢ ، وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا . وَقَدْ رَوَاهُ حِبَانُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ^٣ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

^١ - صحيح : أخرجه أحمد (٢٩٤/١) (٢٦٧٧ و ٢٧١٣) ، و أبو داود : كتاب الجهاد : باب فيما يستحب من الجيوش والرفقاء والسرايا (١٩٢/٢) (٢٦٠٨) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب السرايا (٩٤٤/٢) (٢٨٢٧) ، والدارمي : كتاب السير : باب في الأصحاب والسرايا والجيوش (١٤٩/٢) (٢٤٣٥) ، والحاكم في مستدركه (٦١١/١) (١٦٢١) و (١١٠/٢) ، وابن حبان في صحيحه (الإحسان بترتيب ابن حبان ٧٦/٥) ، وابن خزيمة في صحيحه ١٤٠/٤ وقال محققه إسناده صحيح ، الهيثمي في الجمع (٢٥٨/٥) ، والألباني في الصحيحة ٩٨٦ ، وهو عند المصنف برقم (١٥٥٥) ، وحسنه ، قلت : ورواته ثقات .

قال أبو داود : والصحيح أنه مرسل ، وقال الحاكم : إسناده صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والخلاف فيه على الزهري ، ووافقه الذهبي ، وقال الهيثمي : رواه أبو يعلى وفيه حبان ابن علي وهو ضعيف وقد وثق وبقية رجاله ثقات ، قلت مدار الحديث على جرير بن حازم ، قال الحافظ : جرير بن حازم ثقة اختلط لكن لم يحدث في اختلاطه (التقريب ١٥٨/١) ، وقال أحمد شاكر في حاشية على مختصر المنذري : قال عبد الرحمن بن مهدي : وجرير بن حازم اختلط وكان له أولاد أصحاب حديث فلما أحسوا ذلك منه حجبه فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه ، ثم عقب شاكر فقال : وهذا من أوثق ما يكون في الاحتياط لصحة الرواية . قلت : إسناده صحيح إن شاء الله .

^٢ - هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي ، أبو النضر البصري ، والد وهب ، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، وهو من السادسة ، ومات سنة ٧٠هـ ، بعد ما اختلط ، لكن لم يحدث في اختلاطه . (الجرح والتعديل ١٣٦/١ ، ميزان الاعتدال ١١٧/٢ ، تهذيب الكمال ١٨٧/١ ، تهذيب التهذيب ٦٩/٢ ، التقريب ١٥٨/١)

^٣ - هو : حبان بن علي العنزي ، أبو علي الكوفي ، ضعيف ، من الثامنة ، كان له فقه وفضل ، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ، وله ستون سنة . (التأريخ الكبير ٩٤/١/٤ ، تهذيب الكمال ٦٨٤/١ ، تهذيب التهذيب ١٥٠/١٣ ، التقريب ٢٢٩/١)

^٤ - هو عُقَيْلُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَقِيلٍ ، الْأَيْلِيُّ ، أَبُو خَالِدِ الْأُمَوِيِّ ، مَوْلَاهُمْ ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ الشَّامَ ثُمَّ مِصْرَ ، مِنَ السَّادَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ . (التأريخ الكبير ٨٨/١/٢ ، الجرح والتعديل ٢٧٠/٣ ، تأريخ بغداد ٢٤٩/٨ ، تهذيب الكمال ٩٧/٤ تهذيب التهذيب ١٤٩/٢ ، التقريب ١٨٢/١)

^٥ - هو عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي للمدني ، أبو بكر ، شقيق سالم ، ثقة من الثالثة ، مات سنة ١٠٦هـ . (تهذيب الكمال ٢١٥/١٢ ، تهذيب التهذيب ٢٥/٧ ، التقريب ٦٣٥/١)

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ^١ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا .^٢

أولاً : شرح الغريب .

(خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ)

الصحابة بفتح الصاد المهملة جمع صاحب ، وهو المعاشر ، قال في المصباح : صَحْبَتُهُ ، وأصحابته فأنا صاحب والجمع صَحْبٌ و أصحاب وصحابة ، وصُحْبَان ، وصِحَاب ، وقال الأزهري : ومن قال صاحب وصحب مثل فاره وفره^٣ .

(وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ)

قال ابن رسلان^٤ : والظاهر أنه المراد التحديد بالأربعمائة ، ألا ترى إلى خير السرايا وهي عدة أهل بدر ثلاثمائة وبضعة عشر ، وكذا عدة أصحاب طالوت حين عبروا النهر وما جاوز معه إلا مؤمن ، فعليه خير السرايا ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة ومن أربعمائة إلى خمسمائة هـ . قال ابن علان : وفيه بعد لأن المراد به بيان أحسن مراتب عدد السرية ، وأقل من هذا العدد لا يجري مجراه ، وما فوقه زيادة على الحاجة وفضل ما ذكر لأمر خارجي لا ينافي التحديد في الحديث^٥ .

(وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ)

^١ - الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث ، المصري ، ثقة ثبت فقيه ، أمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان ، سنة خمس وسبعين . (التقريب ٤٨/٢)

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في السرايا ١٠٦/٤ .

^٣ - لسان العرب ٥٢٠/١ ، القاموس المحيط ١٢٢/١ ، المصباح المنير ص ٣٣٣ .

^٤ - هو أحمد بن حسين بن علي بن يوسف بن رسلان ، الرملي ، الشافعي ، يعرف بابن رسلان ، ولد برملة بفلسطين سنة ٧٧٣هـ ، عالم مشارك في بعض العلوم ، ، برع في الفقه ، من مصنفاته : شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول ، شرح ملحّة الأعراب ، شرح صحيح البخاري ، مات بالقدس في شعبان سنة ٨٤٤هـ .

(معجم المؤلفين ٢٠٤/١)

^٥ - دليل الفالحين شرح رياض الصالحين ٤٠٦ و ٤٠٥/٣ .

ظاهر هذا أن هذا الجيش خير من غيره من الجيوش ، سواء كان أقل من أو أكثر ، ولكن الأكثر إذا بلغ إلى اثني عشر ألفاً لم يغلب من قلة وليس بخير من أربعة آلاف وإن كانت تغلب من قلة كما يدل على ذلك مفهوم العدد ^١ .

(وَلَا يُغَلَّبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ)

أي لأجل قلة ، بل لسبب آخر من عجب بكثرة أو تزيين شيطان لهم أمراً نشأ عنهم خذلهم أو نحو ذلك ^٢ .

قلت : وفي هذا إشارة إلى أن النصر والهزيمة ترتبط بعوامل أخرى غير الكثرة على الأعداء ، هذه العوامل سماها العلماء عوامل النصر والهزيمة ، ونذكرها فيما يلي بإيجاز :
أولاً : إخلاص النية لله تعالى وأن يكون القتال لرفع كلمته ، لا لوطنية أو حمية أو ليرى مكانه أو للحصول على حطام الدنيا .

ثانياً : الإيمان والعمل الصالح والتوكل عليه سبحانه وتعالى وطلب المدد منه لا من غيره .

ثالثاً : الشورى وعدم التراع .

رابعاً : الاستغاثة بالله وكثرة الدعاء والذكر .

خامساً : إسناد القيادة لأهل الإيمان .

سادساً : تقوى الله تعالى ورسوله في السر والعلن والسلم والحرب ، ورفع الظلم والعدل بين المسلمين ومع الأعداء ، والإحسان إلى الضعفاء والاستنصار بدعائهم ، واجتناب كل ما يسخط الله تعالى .

سابعاً : الصبر عند اللقاء والتوبة من الذنوب والالتجاء إليه سبحانه ^٣ .

ثانياً : مناسبة الباب .

قد يقول قائل : هذه الترجمة كان من الأولى الإتيان بها في كتاب فضائل الجهاد ، فلماذا أوردها الترمذي ضمن كتاب السير ، أهو سهو منه رحمه الله ؟ أم خطأ من النساخ ؟ قلت كلا الأمرين محتمل ، لكن الأولى من ذلك أخذ الأمر على ظاهره ومحاولة فهم مراد الترمذي من

^١ - نيل الأوطار ٢٧٠/٧ .

^٢ - دليل الفالحين شرح رياض الصالحين ٤٠٦/٣ .

^٣ - الأحكام السلطانية للماوردي ٤٣-٦٩ ، الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ٣٩-٥١ ، الحكمة في الدعوة إلى الله (رسالة ماجستير للباحث سعيد بن وهف القحطاني ٥٣٥-٥٤٧) .

ذلك ، وقد ظهر لي والله تعالى أعلم أنه أراد أن يترجم شيئاً في حكم السرية تخرج بإذن الإمام أو بدونه هل يسهم لها في كل حال أم يشترط إذن الإمام ، ولما لم يصح عنده في ذلك دليل ، ترجم لذلك ترجمة عامة تحتل كلا الأمرين (أي فضل السرية أو حكم الإسهام لها) ثم وضع هذه الترجمة بعد باب الإسهام للراجلة والفارس ، والسرية مكونة من راجلة وفرسان أو من أحدهما ، فناسب الإتيان بها عقب ترجمة الإسهام للخيل . يدل على ذلك أن بعض من سبقه من المحدثين قد ترجم لهذه المسألة في موضع مقارب لموضع ترجمة الترمذي لكن لم يذكروا إلا آثاراً ، كعبد الرزاق بقوله (باب العسكر يرد على السرايا والسرايا ترد على العسكر)^١ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب في العمل فيما أصابت السرية)^٢ ، وأبي بكر بن أبي شيبة بقوله (في السرية تخرج بغير إذن الإمام فتغنم)^٣ .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الذي يظهر لي أن الترمذي يرى الإسهام للسرية تخرج من المعسكر ، مطلقاً ، سواء أكان بإذن الإمام أو بغير إذنه ، بدليل :
 أولاً : إدراجه لهذا الترجمة ضمن الكلام على الغنمة .
 ثانياً : ذكره لها بعد ترجمة الإسهام للرجل المقاتل .
 ثالثاً : تعقيبه لذلك بترجمة لأهل الرضخ (أهل الفياء) ، فكأنه يقول : ما سبق يسهم لهم ، وما يلي يرضخ لهم ، والله أعلم .

رابعاً : مذاهب العلماء .

الرجل أو السرية ، إذا دخلوا أرض العدو ، إما أن يدخلوا بإذن الإمام أو بدون إذنه ، وفي كلا الحالتين ، إما أن يكون لهم منعة ، أو لا يكون لهم منعة ، فهذه أربع حالات :

الحالة الأولى : أن يخرج الرجل أو السرية إلى أرض العدو بإذن الإمام ، ويكون لهم منعة .
 فما غنموه ، غنيمة للجيش تخمس بالاتفاق .^٤

^١ - المصنف : كتاب السير ١٦١/٥ .

^٢ - السنن ٢٥٥/٢ .

^٣ - المصنف ٦٧٠/٧ .

^٤ - البحر الرائق ٩٩/٥ ، حاشية الدسوقي ١٩٣/٢ روضة الطالين ٣٤٣/٥ ، الإنصاف ١٥٢/٤ .

الحالة الثانية : أن يخرج الرجل أو السرية إلى أرض العدو بدون إذن الإمام ، ويكون لهم منعة.

فقال الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في المشهور بتخميس ما غنموه .
وفي رواية للحنابلة أن ما غنموه فيء .

الحالة الثالثة : أن يخرج الرجل أو السرية إلى أرض العدو بإذن الإمام ، وليس لهم منعة .
فقال الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة ، بتخميسه .
وذهب المالكية إلى أنه له ، فلا يخمس .

وحجة المالكية أنه لم يستند إلى الجيش ولم يتقو به ، فهو حق خاص به ، لا حق للجيش فيه.^١
وحجة الجمهور أن إذن الإمام يلزم نصرته ، فكان ذلك وهيبة الجيش عوناً له ، وهو الراجح .

الحالة الرابعة : أن يخرج الرجل أو السرية إلى أرض العدو بدون إذن الإمام ، وليس لهم منعة.

فاختلف العلماء في حكم ما غنموه على ثلاثة أقوال :
القول الأول : أن ما غنموه حق خاص بهم ، فلا يخمس .
وبه قال الحنفية والمالكية .

والحجة لهم :

- ١ - قياس ما غنموه على السرقة بجامع الاختلاس في كل ، ولا يصح قياسه على الغنيمة لأن الغنيمة تؤخذ قهراً وغلبة ، وليس ذلك في حال الرجل والرجلان ، فافترقا .
- ٢ - أن الإمام لا يجب عليه نصرتهم ، لأنه لو خذلهم ، لم يكن فيه توهين للجيش ، فلهذا لم يجب تخميس ما غنموه.^٢

^١ - حاشية الدسوقي ١٩٣/٢ .

^٢ - البحر الرائق ٩٩/٥ ، حاشية الدسوقي ١٩٣/٢ .

القول الثاني : أن ما غنموه ، غنيمة ، يجب تخميسها ، وبه قال الشافعية .

القول الثالث: أن ما غنموه فيء ، وبه قال الحنابلة ، وكأنهم عاقبوهم جزاء مخالفتهم أمير الجيش ، وتعريض المسلمين للعدو ، فكان عقابهم مصادرة ما غنموه .

قال ابن نجيم^١ : والحاصل أن الداخل بإذن الإمام يخمس ما أخذه مطلقاً ، وبغير إذنه : فإن كان ذا منعة خمس وإلا لا .^٢

وقال الدسوقي : (و) الغانم (المستند للجيش) إذن له الوالي في الخروج أو لا (كهو) أي كالجيش فيما غنم في غيبته ، فيقسم بينه وبين الجيش (وإلا) يستند في غنيمته للجيش أي لم يتقو به بل كان مستقلاً بنفسه (فله) ما غنمه .^٣

وقال النووي : ولو غزت طائفة بغير إذن الإمام فغنمت ، خمس على المذهب ، وبه قطع الجمهور . وحكى ابن كج وجهاً : أنه لا يخمس ، وهو باطل .^٤

وقال المرداوي : فإن دخل قوم لا منعة لهم دار الحرب بغير إذنه فغنموا فغنيمتهم فيء (هذا المذهب .^٥

مسألة : فائدة تخصيص الأربعة :

قال الغزالي^٦ : المسافر لا يخلو عن رحل يحتاج إلى حفظه و عن حاجة يحتاج إلى التردد فيها ، ولو كانوا ثلاثة لكان المتردد في الحاجة واحداً فيتردد في السفر بلا رفيق ، فلا يخلو عن ضيق

^١ - هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد المصري الشهير بابن نجيم ، الحنفي ، فقيه ، أصولي ، أخذ عن البلقيني ، توفي سنة ٩٧٠هـ ، من مصنفاته : البحر الرائق شرح كتر الدقائق ، شرح منار الأنوار في الأصول ، الأشباه والنظائر . (التعليقات السننية على القوائد البهية ص ١٣٤ ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٣/١٣٧ ، معجم المؤلفين ٤/١٩٢)

^٢ - البحر الرائق ٥/٩٩ .

^٣ - حاشية الدسوقي ٢/١٩٣ .

^٤ - روضة الطالبين ٥/٣٤٣ .

^٥ - الإنصاف ٤/١٥٢ .

^٦ - هو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي ، الشهير بأبي حامد الغزالي ، ولد سنة ٤٥٠هـ ، وأخذ عن إمام الحرمين الجويني ، توفي بطوس سنة ٥٠٥هـ ومن مصنفاته : الوجيز في الفقه ، والمستصفى في أصول الفقه ، و تحافت الفلاسفة ، وإحياء علوم الدين . (طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٠١ ، طبقات ابن هداية ص ٧٩)

القلب لفقد الأنيس ، ولو تردد اثنان كان الحافظ للرحل وحده فلا يخلوا عن الخطر وعن ضيق القلب ، فإذا ما دون الأربعة لا يفي بالمقصود ، والخامس زيادة بعد الحاجة ^١ .
وقال ابن علان : ويصح أن تكون للعهد أي خير أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة ويراد بهم الخلفاء الأربعة والأول أقرب ^٢ .
قال الشوكاني : فيه دليل على أن خير الصحابة أربعة أنفار ، وظاهره أن ما دون الأربعة من الصحابة موجود فيها أصل الخير من غير فرق بين السفر والحضر ^٣ .
لكن يشكل عليه ^٤ :

١ - حديث عمرو بن شعيب ^٥ عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب " ^٦ .

قال الشوكاني : ظاهره أن ما دون الثلاثة عصاة ، لأن معنى قوله شيطان : أي عاص ، لكن قال الطبري : هذا الزجر زجر أدب وإرشاد لما يخشى على الواحد من الوحشة والوحدة وليس بحرام ^٧ .

٢ - حديث ابن عمر : " لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب بليلى وحده " .

وفيه التحذير من السير منفرداً .

ورد بأنه ثبت في الصحيح أن الزبير انتدب وحده ليأتي للنبي صلى الله عليه وسلم بخبر بني قريظة ^٨ ، لذا قال ابن المنير ^٩ : السير لمصلحة الحرب أخص من السفر فيجوز السفر للمنفرد ضرورة

^١ - إحياء علوم الدين ٢/٢٥٢ .

^٢ - دليل الفالحين شرح رياض الصالحين ٣/٤٠٥ .

^٣ - نيل الأوطار ٧/٢٦٩ .

^٤ - انظر تحريجهما في كتاب الجهاد .

^٥ - هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ١١٨ هـ . (تهذيب الكمال ١٤/٢٤٤ ، تهذيب التهذيب ٨/٤٨ ، التقريب ١/٧٣٧)

^٦ - أخرجه مالك في الموطأ : كتاب الجامع (١٨٣١) ، وأحمد (٦٧٠٩ و ٦٩٦٨) ، وأبو داود : كتاب الجهاد (٢٦٠٧) ، والترمذي : كتاب الجهاد (١٦٧٤) .

^٧ - نيل الأوطار ٧/٢٦٩ .

^٨ - البخاري : كتاب الجهاد : باب السير وحده (٢٩٩٧) .

^٩ - هو علي بن محمد بن منصور الجذامي ، الأسكندري ، أبو الحسن ، زين الدين ابن المنير ، المحدث ، ولد سنة ٦٢٩ هـ ، من مصنفاته : شرح الجامع الصحيح للبخاري ، المتوارى عن تراجم البخاري ، مات يوم عيد الأضحى سنة ٦٩٥ هـ .

والمصلحة التي لا تنتظم إلا بالإفراد كإرسال الجاسوس والطليعة والكرامية لما عدا ذلك .
ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة عند الأمن ، وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة وقد
ثبت في المغازي بعث جماعة منفردين منهم حذيفة^١ ونعيم بن مسعود^٢ وغيرهم .

قال الشوكاني : وعلى هذا فوجود أصل الخير في سائر الأسفار غير سفر الحرب ونحوه إنما
هو في الثلاثة دون الواحد والاثنين والأربعة خير من الثلاثة كما يدل الحديث^٣ .

قلت : والذي يظهر لي والله أعلم أن الحديث يدل على سفر غير الحرب ، أما من خرج
بمجاهد في سبيل الله فإن الحكم بالكرامية والحرمة أو الجواز يدور مع المصلحة العامة لجيش
المسلمين بحسب الحال ، فقد يتعين على أحد أفراد الجيش السفر لوحده أو مع أقل من ثلاثة ليأتي
بخبير العدو أو لغير ذلك ، وقد يحرم عليه السفر وحيداً إذا خيف من ضرر ذلك على المسلمين ،
وذلك لأن الله تعالى اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم فالمجاهد يسأل الشهادة ولا يخاف الموت
، والأصل تقدم المصلحة العامة على الخاصة.

قال ابن العربي : وأما فضل الأربعة فأما أول الزايد على حد الكثرة باتفاق ، وهي الثلاث
مائة ، وكذلك في الجيوش ، وأما تفضيل الاثنى عشر ألفاً فلأن أفضل الجيوش أربعة آلاف وأقل
التضعيف مرتان فإذا كانت ثلاثاً كان في حد الكثرة فضمنت له النصرة بصحة النية ، وهو كان
مدد النبي صلى الله عليه وسلم أو نحوه^٤ .

(معجم المؤلفين ٢٣٤/٧)

١ - حذيفة بن اليمان ، واسم اليمان ، حُسِّلَ بمهملتين مصغراً مفتوحة ، ويقال جسل بكسر ثم سكون ، صحابي جليل من
السابقين ، استشهد بأحد ، ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين . (الاستيعاب ت ٥١٠ ، أسد الغابة ت
١١١٣ ، طبقات ابن سعد ١٥/٦ و ٣١٧/٧ ، الإصابة ٣٩/٢ ، تهذيب الكمال ١٩١/٤ ، التقريب ١٩٢/١) .

وقصة انتداب النبي صلى الله عليه وسلم حذيفة ليأتيه بخير قريش في غزوة الأحزاب مشهورة (انظر صحيح مسلم
: كتاب الجهاد : غزوة الأحزاب (١٧٨٨) ، وفتح الباري ٤٦٩/٧ ، والمستدرک ٣١/٣ ، وابن هشام ٣٢٢/٣ ، وكشف
الاستار ٣٣٥/٢ - ٣٣٦ ، ومجمع الزوائد ١٣٦/٦)

٢ - نعيم بن مسعود بن عامر بن أنيف ، بنون وفاء ، مصغراً ، الأشجعي ، صحابي مشهور ، قتل في وقعة الجمل .
(الاستيعاب ت ٢٦٦٥ ، أسد الغابة ت ٥٢٨١ تهذيب الكمال ١٤٤/١٩ ، تهذيب التهذيب ٤١٦/١٠ ، التقريب
٢٥١/٢) .

أسلم نعيم بن مسعود في ليالي الخندق فعرض نفسه على النبي صلى الله عليه وسلم لتكليفه بأي أمر يريد منه ، فأمره أن يخذل
بين بني قريظة وغطفان .

(انظر (ابن هشام ٣٣١/٣ بإسناد معلق ، الواقدي ٤٨٠/٢ - ٤٨٣ ، عبد الرزاق في مصنفه ٣٦٨/٥ مرسلًا عن ابن المسيب
، ومراسيله قوية ، والبيهقي في الدلائل ٤٠٤/٣ عن الزهري مرسلًا ، وابن كثير في البداية ١٢٧/٤) .

٣ - فتح الباري ١٦١/٦ ، نيل الأوطار ٢٦٩/٧ .

٤ - عارضة الأحوذى ٤٤/٧ .

المبحث السابع : أهل الرضخ.

الرضخ : لغة : العطاء القليل .^١

وشرعاً : هو عطاء دون السهم لمن لا سهم موكول تقديره للإمام .^٢

وقد ترجم الترمذي لأهل الرضخ بثلاث تراجم مستقلة ، فترجم للنساء والصبيان بترجمة واحدة (سماء أهل الفيء) ، وترجم للعبد ثم لأهل الذمة .
وقد جعلت ترجمتي أهل الفيء والعبيد تحت مبحث واحد لإتفاق أقوال الفقهاء فيها ، وأفردت أهل الذمة بمبحث مستقل .

المطلب الأول : سهم النساء والصبيان

الله تعالى من حكمته أن جعل من خلقه الذكر والأنثى ، وأودع في كل جنس خصائصه ، فجبل الرجل على القوة والشجاعة ولذلك فرض عليه القيام بالأعمال الصعبة وطلب الرزق وفرض عليه الجهاد لنشر الدين وإبلاغه للناس ومقابل هذا الجهد كان من عدله أن من عليه بالغنمة ، أما المرأة فجبلها على العطف والحنان وأودع فيها خاصية الصبر مما يعينها على الحمل والسهر على المولود ولذلك جعل أجر عملها في بيتها وتربيتها لأبنائها أفضل مما سوى ذلك ، بل صلاحها في بيتها أفضل من أدائها في المسجد ، ومن حكمته أنه لم يفرض عليها الجهاد طلباً لسترها . لكن لو جاهدت وكانت بعيدة وفي مأمن من أيدي الكفار فأن لها الرضخ بحسب جهدها لكن لا يبلغ أجر الرجل الذي دفع مهجته رخيصة في سبيل الله ، فكان الأجر على قدر التضحية وهذا من كمال عدله وحكمته في خلقه.

وقد بوب^٣ له الترمذي بقوله (بَاب مَنْ يُعْطَى الْفَيْءَ) وأورد فيه حديث يزيد بن هُرْمُزٍ^١ أَنَّ نَجْدَةَ الْحُرُورِيِّ^٢ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو

^١ - القاموس المحيط ٣٥٨/١ ، المصباح المنير ٢٢٨ .

^٢ - حاشية الرد المختار ١٤٧/٤ ، حاشية الدسوقي ١٩٢/٢ ، مغني المحتاج ١٠٥/٣ ، شرح منتهى الإرادات ١١٤/٢ .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٠٦/٤ ، وقد ترجم له وأبو داود بقوله (باب المرأة والعبد يحذيان من الغنمة) ٢٨٤/٧ ، والنسائي (رد النساء) و (غزوة النساء) ٢٧٧-٢٧٨ الكبرى ، وابن ماجه بقوله (باب العبد والنساء يشهدون مع المسلمين) ٩٥٢/٢ ، والدارمي بقوله (باب في سهام العبيد والصبيان) ١٥٧/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب سهام المولود) المصنف ١٨٨/٦ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب العبد و المرأة يحضران الفتح) و (باب ما جاء في سهام النساء) ٢٨٣/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في النساء والصبيان هل يسهم لهم من الغنمة شيء) ٦٦٧/٧ ، والبيهقي (باب العبيد والنساء والصبيان يحضرون الوقعة) ٣٠٤/١٣ السنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار ٥٣٦/٦ .

بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ إِلَيْكَ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ وَكَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيَدَاوِينَ الْمَرْضَى وَيُحْذِنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ بِسَهْمٍ.^٢

(وَفِي الْبَابِ^٤: عَنْ أَنَسٍ ، وَأُمِّ عَطِيَّةَ . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ^٦ ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^٧ وَالشَّافِعِيِّ^٨ .
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَهَّمُ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ^٩ .

^١ - هو يزيد بن هرمز المدني ، مولى بني ليث ، أبو عبد الله ، وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح ، وهو والد عبد الله ، ثقة من الثالثة ، مات على رأس المائة . (التاريخ الكبير ٣٦٧/٢/٤ ، تهذيب الكمال ٣٩٢/٢٠ ، تهذيب التهذيب ٣٦٩/١١ ، التقريب ٣٣٣/٢)

^٢ - من رؤوس الخروية ، قتل سنة ٧١ هـ . (البداية والنهاية ٣٢١/٨)

^٣ - صحيح : أخرجه أحمد (٢٢٤/١ و ٢٨٤/٧) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم (١٨١٢) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في المرأة والعبد يحذان من الغنيمة (٢٧٢٥) وسكت عنه ، والنسائي (١٢٨/٧) ، وابن الجارود في المتقى ص ٤١٠ (١٠٨٥) .

^٤ - حديث أنس رضي الله عنه ، وفيه : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِأُمَّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا فَيَسْقِيَنِ الْمَاءَ وَيَدَاوِينَ الْجُرْحَى) أخرجه مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب النساء الغازيات يُرْضَخُ لَهُنَّ وَلَا يُسَهَّمُ وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ صِبْيَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ (١٩٦/٥) (١٨٠٩) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في النساء يغزون (١٨/٣) (٢٥٣١) ، والترمذي (١٥٧٥) ، وفيه :

وحديث أم عطية رضي الله عنها ، وفيه : (غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَخْلَفَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ وَأَدَاوِي الْجُرْحَى وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى) أخرجه أحمد (٨٤/٥) (٢٦٧٥٥) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب النساء الغازيات يُرْضَخُ لَهُنَّ وَلَا يُسَهَّمُ وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ صِبْيَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ (١٩٩/٥) (١٨١٢) ، والدارمي : كتاب الجهاد : باب في النساء يغزون مع الرجال (١٤٦/٢) (٢٤٢٧) .

^٥ - هي نُسبية ، بالتصغير ، ويقال بفتح أولها ، بنت كعب ، ويقال بنت الحارث ، أم عطية الأنصارية ، صحابية مشهورة ، قيل أنه غزت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات ، سكنت البصرة . (أسد الغابة ٧٥٤٢ ، الاستيعاب ٣٦٤٦ ، طبقات ابن سعد ٤٥٥/٨ ، الإصابة ٤٣٧/٢ ، تهذيب الكمال ٤٣٦/٢٢ ، تهذيب التهذيب ٤٨٢ ، التقريب ٦٦١/٢)

^٦ - وهو قول ابن عباس و ابن المسيب و الزهري و الثوري و أبو حنيفة و الليث و إسحاق و أبو ثور و مالك و الشافعي و أحمد و ابن المنذر (المدونة ٣٣/٢ ، الأم ١٤٦/٣ و ١٦٥ ، مصنف عبد الرزاق ٢٢٧/٦ ، المحلى ٣٣٣/٧ ، شرح مسلم للنووي ٢٦٢/١٢ ، الإقناع ٤٨٧/٢ ، المغني ٩٢/١٣ ، نيل الأوطار ٣٢٠/٧) .

^٧ - المحلى ٣٣٣/٧ ، شرح مسلم للنووي ٢٦٢/١٢ ، المغني ٩٣/١٣ .

^٨ - الأم ١٤٦/٣ و ١٦٥ ، شرح مسلم للنووي ٢٦٢/١٢ .

^٩ - وهو رواية عن عمر رضي الله عنه (مصنف ابن أبي شيبة ٦٦٧/٦)

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَأَسْهَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْرٍ وَأَسْهَمَتْ أُمُّهُ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ .
 قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَأَسْهَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنِّسَاءِ بِخَيْرٍ وَأَخَذَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ ^١ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا .
 وَمَعْنَى قَوْلِهِ : وَيُحْذَيْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ يَقُولُ يُرْضَخُ لَهُنَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُعْطَيْنَ شَيْئًا ^٢ . ^٣

أولاً : شرح الغريب .
 (ويُحْذَيْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ)

يُحْذَيْنَ : من حذى ، والحُذَايَةُ : وهو القسمة من الغنيمة ^٤ ، وقد فسرهُ الترمذي بالرضخ من الغنيمة ، وهو كما قال .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم الترمذي للمقاتلة من الرجال سواء الفارس منهم أو الراجل ، ثم لمجموعة الرجال كالسرية ، ناسب أن يترجم للنساء والصبيان .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الظاهر هو قوله بالرضخ للصبي والمرأة ^٥ ، لما يلي :

أولاً : قوله في الترجمة (من يعطى الفيء) ، ولم يقل (من يسهم) ، كما في الباب السابق .

ثانياً : استشهاده بحديث ابن عباس ، وتفسيره للحدو بالرضخ .

ثالثاً : نقله أن العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وتقديمه على القول المخالف ..

^١ - الأم ٣١١/٧ ، الرد على سير الأوزاعي ٣٧ ، معالم السنن ٤٩/٤ ، عمدة القاري ١٤/١٦٧ ، المحلى ٣٣٤/٧ ، بداية المجتهد ٢٨٧/١ ، المغني ٩٥/١٣ ، معرفة السنن والآثار ٥٣٧/٦ ، نصب الراية ، نيل الأوطار ٧/٣٢٠ .

^٢ - النووي في شرح مسلم ٢٦٢/١٢ .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب من يعطى الفيء ١٠٦/٤ .

^٤ - القاموس المحيط ٣٤٢/٤ .

^٥ - وهو ظاهر قول أبي داود وابن ماجه ، ولم يجزم به ابن منصور ولا ابن أبي شيبة ومال عبد الرزاق إلى الإسهام .

رابعاً : مذاهب العلماء .

أجمع العلماء على أنه يسهم للراجل سهم واحد^١ ، واختلفوا في النساء والصبيان هل يسهم لهم أم يرضخ لهم على ثلاثة أقوال :

القول الأول:

لا يُسهم لهم بل يُرضخ لهم ، ويُعطون من الغنيمة دون تقدير بحسب ما يراه الإمام ، لكن لا يبلغ سهماً كاملاً .

وبه قال ابن عباس و ابن المسيب و الزهري والثوري وأبو حنيفة والليث و إسحاق وأبو ثور ورواية لمالك والشافعي وأحمد وابن المنذر^٢ وابن العربي من المالكية^٣ وهو قول الجمهور من الحنفية^٤ والشافعية^٥ والحنابلة^٦ والظاهرية.

قال الكمال ابن الهمام : ولا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الإمام^٧ .

وقال النووي : والعبد والصبي والمرأة والذمي إذا حضروا فلهم الرضخ وهو دون سهم يجتهد الإمام في قدره ومحلله الأخماس الأربعة في الأظهر^٨ .

وقال المرداوي : (ويرضخ لمن لا سهم لهم وهم العبيد والنساء والصبيان) بلا نزاع ، ولا يبلغ بالرضخ للراجل سهم راجل ولل فارس سهم فارس^٩ .

وقال ابن حزم : ولا يسهم لامرأة ولا لمن لم يبلغ . قاتلاً ، أو لم يُقاتلاً ، وينفلان دون سهم راجل^{١٠} .

١ - حكى الإجماع : ابن المنذر في الإقناع ٤٨٧/٢ ، ابن قدامة في المغني ٩٢/٣ ، والعثماني في رحمة الأمة ٣٨٥ .

٢ - المدونة ٣٣/٢ ، الأم ١٤٦/٣ و ١٦٥ ، مصنف عبد الرزاق ٢٢٧/٦ ، المحلى ٣٣٣/٧ ، الإقناع ٤٨٧/٢ ، المغني ٩٢/١٣ ، نيل الأوطار ٣٢٠/٧ .

٣ - عارضة الأحوذى ٤٥/٧ .

٤ - بدائع الصنائع ١٢٦/٧ ، فتح القدير ٤٩٠/٥ ، البحر الرائق ٩٦/٥ و ٩٧ ، حاشية الرد المحتار ١٤٧/٤ .

٥ - روضة الطالبين ٣٣٠/٥ ، نهاية المحتاج ١٤٨/٦ .

٦ - المغني ٩٢/١٣ - ٩٥ ، الفروع ٢٣١/٦ ، الإنصاف ١٧٠/٤ - ١٧٢ ، كشف القناع ٨٦/٣ .

٧ - فتح القدير ٤٩٠/٥ .

٨ - منهاج الطالبين بشرح مغني المحتاج ١٠٥/٣ .

٩ - الإنصاف ١٧٠/٤ .

١٠ - المحلى ٣٣٣/٧ .

القول الثاني : لا رضح لمن لا سهم له . وهو قول مالك^١ ومذهب المالكية^٢.

وقال الدسوقي : (لا ضدهم) من عبد وكافر ومجنون وصبي وغائب (ولو قاتلوا إلا الصبي ففيه إن أجيز) من الإمام (وقاتل) وهو مطبق للقتال (خلافا ولا يرضخ) أي لا يعطى (لهم) أي لمن لا يسهم له من الأضداد المتقدمة^٣.

القول الثالث : يسهم للمرأة . وهو فعل عمر وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم وقول الأوزاعي^٤ ، واشترط أن تقاتل في قول آخر له ولا بن يونس وابن حبيب^٥ من المالكية^٦.

سبب الخلاف : هو تشبيه المرأة بالرجل في كونها إذا غزت لها تأثير في الحرب أم لا ، فمن رآهن ناقصات عن الرجال أوجب لهن دون حظ الغائمين ، أي الرضح^٧.

الأدلة

أدلة الجمهور :

أولاً : السنة .

١ - حديث الباب وروايات أخرى عن ابن عباس بنفس المعنى ذكرها الجحد ابن تيمية^٨ في المنتقى ، وهي نص في أنه لا يسهم للصبيان والمرأة ولكن يرضخ لهم^٩.

١ - المدونة ٣٣/٢ ، الموطأ ١٧٩/٣ ، شرح مسلم للنووي ٢٦٢/١٢ .

٢ - شرح الدردير مع حاشية الدسوقي ١٩٢/٢ ، المنتقى ١٧٨/٣ و ١٨٠ ، جواهر الأكليل ٢٦١/١ .

٣ - حاشية الدسوقي ١٩٢/٢ .

٤ - المحلى ٣٣٤/٧ ، المغني ٩٣/١٣ .

٥ - هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي ، العباسي الأندلسي ، القرطبي المالكي ، أبو مروان ، فقيه مذهب المدنيين ، ولد سنة ١٨٠ هـ ، مؤرخ نساب أديب نحوي مشارك ، توفي بالاندلس سنة ٢٣٨ هـ ، من مصنفاته : غريب الحديث ، حروب الإسلام ، طبقات الفقهاء والتابعين ، والواضحة في السنن والفقه . (سير أعلام النبلاء ١٦٩/٨)

٦ - شرح مسلم للنووي ٢٦٢/١٢ ، المنتقى ١٧٩/٣ ، الذخيرة ٤٢٩/٣ .

٧ - بداية المجتهد ٢٨٧/١ .

٨ - هو الإمام عبد السلام بن عبد الله بن الخضر الحارثي ، مجد الدين أبو الثركات ، شيخ الحنابلة ، ولد سنة ٥٩٠ هـ ، من مصنفاته المنتقى من أحاديث المصطفى ، مات بجران سنة ٦٥٢ هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٩١ ، الذيل لابن رجب ٢٤٩/٢)

٩ - نيل الأوطار ٣١٩/٧ .

٢- عن عائشة رضي الله عنهما قالت : استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال :
" جهادكن الحج " ^١.

ووجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر أن النساء لسن من أهل القتال ، والغنيمة لا تعطى إلا للمقاتل فدل على أنه لا يسهم لهن ، ولكن يرضخ لهن للحديث السابق ^٢.

ثانياً : المعقول .

- ١- إنما يستحق الغنيمة من ثبتت فيه صفات الكمال ومنها الذكورية والاستطاعة ، و المرأة أنثى وضعيفة يستولي عليها الخور فلا تصلح للقتال ، فلا تستحق السهم ولكن يرضخ لها للأثر ^٣.
- ٢- قياس المرأة على العبد بجامع أن كلاهما ليس من أهل القتال ، والعبد لا يسهم له فكذا المرأة ^٤، ولكن يرضخ لها اتباعاً للأثر .
- ٣- أن الصبيان غير مكلفين فلا يجب عليهم الجهاد ، والبلوغ شرط في صفات الكمال لاستحقاق الغنيمة ، فلا يسهم لهم ولكن يرضخ لهم اتباعاً للأثر ^٥.

أدلة أصحاب القول الثاني :

أولاً : المعقول .

فقالوا أن الغنيمة لا يستحقها إلا من توفرت فيه صفات الكمال وهي ست منها الذكورية والبلوغ والاستطاعة وهذه الصفات غير متوفرة في المرأة إلا الصبي إذا استطاع وأذن له الإمام ففيه رواية ^٦.

أدلة أصحاب القول الثالث :

^١ - أخرجه البخاري : كتاب الجهاد : باب جهاد النساء (٢٨٧٥) .

^٢ - المغني ٩٤/١٣ .

^٣ - المنتقى ١٧٩/٣ ، المغني ٩٤/١٣ .

^٤ - المنتقى ١٧٩/٣ .

^٥ - المحلى ٣٣٤/٧ .

^٦ - المنتقى ١٧٩ و ١٧٨/٣ .

أولاً : السنة.

حديث حشر بن زياد^١ عن جدته^٢ وفيه : " حتى إذا فتح الله عليه خير أسهم لنا كما أسهم للرجال " ^٣.

حديث سهلة بنت عاصم^٣ أنها ولدت يوم خير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تساهلت ثم ضرب لها بسهم فقال رجل من القوم : أعطيت سهلة مثل سهمي ^٤.

٣- وعن مكحول وخالد بن معدان^٥ قالا : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس لفرسه سهمين ، ولصاحبه سهماً ، فصار له ثلاثة أسهم ، وللراجل سهماً ، وأسهم للنساء والصبيان ^٦.

ثالثاً : الأثر.

١- ما روى سفيان بن وهب الخولاني^٧ قال : قسم عمر بين الناس غنائمهم فأعطى كل إنسان ديناراً ، وجعل سهم المرأة والرجل سواء ^٨.

٢- ما روى سعيد بن منصور^٩ في سننه أن أبا موسى أسهم في غزوة تستر لنسوة معه ^{١٠}.

^١ - هو حشر بن زياد الأشجعي ، أو النخعي ، من الثالثة ، مقبول . (التاريخ الكبير ١١٨/٣ ، الجرح والتعديل ١٣١٨/٣ ، تهذيب الكمال ٥٣٩/٤ ، تهذيب التهذيب ٣٧٧/٢ ، التقريب ٢٢١/١)

^٢ - أخرجه أحمد (٢٦٥٥٢) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب المرأة والعبد يحدان من الغنيمة (٢٧٢٦)

^٣ - هي سهلة بنت عاصم بن عدي الأنصارية ، زوجة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ، أسهم لها يوم خير . (أسد الغابة ت ٧٠٢٨ ، الاستيعاب ت ٣٤٣٧ ، الإصابة ت ١١٣٥٣)

^٤ - أخرجه سعيد بن منصور في سننه كتاب الجهاد : باب ما جاء في سهمان النساء (٢٨٣/٢) .

^٥ - هو خالد بن معدان الكلاعي الحمصي ، أبو عبد الله ثقة عابد ، يرسل كثيراً ، مات سنة ١٠٣ هـ ، وقيل بعد ذلك . (تهذيب الكمال ١٦٧/٨ ، تهذيب التهذيب ١١٨/٣ ، التقريب ٢٦٣/١)

^٦ - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الجهاد : باب في النساء والصبيان هل لهم من الغنيمة شيء (٦٦٧/٧) ، الخلفي ٣٣٤/٧ وقال مرسل ، والبيهقي كتاب السير (٣٠٥/١٣) وقال منقطع وابن عباس موصول صحيح فهو أولى .

^٧ - هو سفيان بن وهب الخولاني ، أبو أيمن ، له صحبة ، ولي إمرة إفريقية زمن عبد العزيز بن مروان . (أسد الغابة ت ٢١٢٩ ، الاستيعاب ت ١٠١٣ ، الإصابة ت ٣٣٤٣)

^٨ - - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الجهاد : باب في النساء والصبيان هل لهم من الغنيمة شيء (٦٦٧/٧) .

وهذه الأحاديث تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أسهم للنساء وطبقه الصحابة من بعده ، فدل على ثبوت استحقاق المرأة سهمها من الغنيمة .

ثالثاً : المعقول .

قياس المرأة على الرجل بجامع الإنسانية في كل ، وقد أسهم للخيال بالاتفاق ، فالمرأة من باب أولى ^٣ .

المناقشة :

نوقشت أدلة أصحاب القول الثالث بما يلي :

١- إن هذه الأحاديث ضعيفة الإسناد لا تقوم بها حجة فضلاً عن معارضتها لحديث ابن عباس الصحيح . فحديث حشر قال الخطابي : إسناده ضعيف لا تقوم به حجة ^٤ . وحديث سهلة فإن فيه : أنها ولدت فأعطاها لها ولولدها فبلغ رخصهما سهم رجل ولذلك الرجل الذي قلل : أعطيت سهلة مثل سهمي . ولو كان هذا مشهوراً من فعله صلى الله عليه وسلم ما عجب منه ^٥ .
وأما حديث مكحول وخالد بن معدان فمنقطع .

٢- وأما آثار الصحابة فلو سلم بصحتها فلا تقاوم النص لأن فعل الصحابي لا يعارض النص ، ولا يعارض النص إلا بمثله .

^١ - هو الإمام الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة ، الخراساني ، المكي ، أبو عثمان المروزي ، من المتقنين الأثبات ، سمع مالكاً والليث وأبا عوانة ، وعنه الأثرم ومسلم وأبو داود ، صاحب السنن ، مات بمكة سنة ٢٢٧هـ . (الجرح والتعديل ٣/ ٥١٦ ، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٨٦ ، تذكرة الحفاظ ٥/ ٢)

^٢ - سنن سعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب ما جاء في سهمان النساء (٢٨٣/ ٢) .

^٣ - المحلى ٧/ ٣٣٤ .

^٤ - معالم السنن ٤/ ٤٩ .

^٥ - المغني ١٣/ ٩٤ . قلت : فيه حشر بن زياد : مقبول ، وقال في التهذيب : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حزم والقطان : مجهول وتبعهم الذهبي ، وقال : عبد الحق لم يرو عنه إلا رافع . (ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠٩ ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٥ ، التقريب ١/ ٢٢١)

ولكن يجمع بين الأحاديث بحمل الإسهام للنساء على الرضخ^١. وكذلك فعل الصحابة يحمل على الرضخ.

٣- أما القياس فهو قياس فاسد :

أولاً: لمقابلته النص .

ثانياً : أن السهم ليس للفرس بل لمالكه .

الراجع :

الراجع هو قول الجمهور وهو أن الصبي والمرأة إذا حضرا القتال لا يسهم لهما ولكن يرضخ لهما اتباعاً للسنة وجمعاً بين الأحاديث ، ففي القول بعدم الرضخ لهما أو الإسهام لهما إهمال لحديث ابن عباس الصحيح ، وإعمال الأدلة أولى من إهمال أحدها أو بعضها ، والله أعلم .

^١ المغني ٩٤/١٣ ، نيل الأوطار ٣١٩/٧ .

مسألة :

اختلف العلماء من أين يخرج الرضخ :

القول الأول: إخراج من أصل الغنيمة وهو مذهب الحنفية ووجه للشافعية والحنابلة .

القول الثاني : إخراج من أربعة أخماس الغنيمة ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة .

القول الثالث : إخراج من خمس الخمس وهو وجه عند الشافعية والحنابلة.

القول الرابع : إخراج من الخمس وهو مذهب المالكية ^١.

^١ - حاشية الرد المختار ١٤٧/٤ ، حاشية الدسوقي ١٩٢/٢ ، مغني المحتاج ١٠٥/٣ ، شرح منتهى الإرادات ١١٤/٢ ، الإنصاف ١٧٠/٤ .

المطلب الثاني : سهم العبيد .

بوب له الترمذي بقوله : (باب هل يسهم للعبد)^١ وأورد فيه حديث عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي
اللَّحْمِ^٢ قَالَ :

شَهِدْتُ خَيْرَ مَعَ سَادَتِي فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَلَّمُوهُ أَنِّي
مَمْلُوكٌ . قَالَ : فَأَمَرَ بِي فَقُلِدْتُ السِّيفَ فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْثِيِّ الْمَتَاعِ ،
وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقِيَّةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ ، فَأَمَرَنِي بِطَرَحِ بَعْضِهَا وَحَبْسِ بَعْضِهَا .^٤

(وَفِي الْبَابِ ° : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يُسَهَّمُ لِلْمَمْلُوكِ ، وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُ بِشَيْءٍ ، وَهُوَ
قَوْلُ الثَّوْرِيِّ^٦ وَالشَّافِعِيِّ^٧ وَأَحْمَدُ^٨ وَإِسْحَاقُ^٩ .)

^١ - ترجم أبو داود بقوله (باب المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة) ٢٨٤/٧ ، وابن ماجه بقوله (باب العبيد والنساء يشهدون
مع المسلمين) ٩٥٢/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب سهم العبد) ٢٢٦/٦ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب سهم العبد إذا
قاتل) ٢٨٢/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (العبد أسهم له شيء إذا شهد الفتح) (من قال : للعبد والأجير سهم) ٦٦٦/٧ ،
والبيهقي بقوله (باب العبيد والنساء والصبيان يحضرون الوقعة) ٣٠٤/١٣ ، السنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار ٥٣٦/٦ .

^٢ - هو عمير مولى أبي اللحم الغفاري ، صحابي مشهور شهد خيبر ، وعاش إلى نحو السبعين . (أسد الغابة ت ٤٠٥٤ ،
الاستيعاب ت ١٩٩٥ ، الإصابة ٦٠٧/٤ ، تهذيب الكمال ٤٢٢/١ ، تقريب التهذيب ٤٣٢ ، تقريب التقريب ٧٥٦/٢) .

^٣ - أبي اللحم : هو عبد الله بن عبد الملك بن عبد الله ، صحابي مشهور ، استشهد بخين ، وإنما سمي أبي اللحم لأنه كان يلبي
أن يأكل اللحم . (سنن أبي داود حديث رقم (٢٧٢٧) ، أسد الغابة ١ ، الاستيعاب ١٣٧ ، الإصابة ١٦٧/١ ، تهذيب
التهذيب ١٤٧٢ ، تقريب التقريب ٥٠/١)

^٤ - إسناده صحيح : أخرجه أحمد (٢٧٩١٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة
(٢٧٢٧) وسكت عنه ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين (٩٥٢/٢) (٢٨٥٥)
، والدارمي : كتاب السير : باب في سهام العبيد والصبيان (١٥٧/٢) (٢٤٧٠) ، وابن حبان (الموارد ١٦٦٩) ، والحاكم في
مستدركه (٤٧٥/١) (١٢٢٤) ، وابن الجارود في المنتقى ص ٤١١ برقم (١٠٨٧) ، وصححه الألباني في صحيح الترمذي
(١٠٦/٢) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٥٧) ، وقال : حسن صحيح ، قلت : ورجاله ثقات .

^٥ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وفيه : (و سألت عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم ، إذا حضروا
البأس . فإنهم لم يكن لهم سهم معلوم . إلا أن يحذيان من غنائم القوم) أخرجه أحمد (٣٤٩/١) (٣٢٦٤) ، ومسلم :
كتاب الجهاد والسير : باب النساء الغاريات يُرْضَخُ لَهُنَّ وَلَا يُسَهَّمُ وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ صِبْيَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ (١٩٧/٥) (١٨١٢)
وغيرهما ، وفي رواية عند أحمد (١٩٦٧) و(٢٩٣٢) .

^٦ - شرح مسلم للنووي ٢٦٢/١٢ ، المغني ٩٣/١٣ .

^٧ - الأم ٣ / ١٦٢ ، شرح مسلم للنووي ٢٦٢/١٢ ، معرفة السنن والآثار ٥٣٦/٦ .

^٨ - مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ٨٢٨/٢ ، المغني ٩٤/١٣ .

^٩ - المغني ٩٣/١٣ .

أولاً : شرح الغريب .
(خُرْثِي الْمَتَاعِ)

الخُرْثِي : بالضم ، أثاث البيت ومتاعه ، أو أردأ المتاع والغنائم.^١

(فَأَمَرَنِي بِطَرْحِ بَعْضِهَا وَحَبْسِ بَعْضِهَا)

قال المباركفوري : أي بإسقاط بعض كلماتها التي تخالف القرآن والسنة وإبقاء بعضها التي ليست كذلك ، وفيه دليل على جواز الرقية من غير القرآن والسنة بشرط أن تكون خالية عن كلمات شركية وعما منعت الشريعة.^٢

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم للمقاتلة الأحرار من المسلمين ، ناسب أن يترجم للمقاتلة العبيد من المسلمين ، فترجم بالسهم للعبيد .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

لا يرى الترمذي الإسهام للعبد ، إذا قاتل أو حضر القتال ، وإنما يرضخ له ، بدليل :
أولاً : ترجمته للإسهام للعبد بصيغة الاستفهام ، لينبه القارئ على دليله في المسألة .
ثانياً : استشهاده بحديث نص في الرضخ للعبد ، وتصحيحه له .
ثالثاً : نقله أنه قول بعض العلماء ، وإهماله لأقوال المخالفين .

رابعاً : مذاهب العلماء .

العلماء المتقدمين ، لهم في المسألة ثلاثة أقوال :

القول الأول : الرضخ : وهو قول عمر وابن عباس وسعيد ابن المسيب والزهري والثوري ومالك والثوري والشافعي وإسحاق^٣ .
والحجة في هذا القول حديث الباب .

^١ - النهاية لأبن الأثير ١٩/٢ ، القاموس المحيط ٢٢٤/١ .

^٢ - تحفة الأحوذى ١٢٦/٥ .

^٣ - مصنف عبد الرزاق ٢٢٧/٦ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٦٦/٧ ، الخلى ٣٣٢/٧ ، المغني ٩٣/١٣ ، نيل الأوطار ٣٢٠/٧ .

القول الثاني :يسهم له : وهو قول الأوزاعي و عمر بن عبد العزيز والحكم ومحمد بن سيرين والحسن و إبراهيم النخعي^١ و أبو ثور وعمرو بن شعيب و الظاهرية^٢ ، واشترط الأوزاعي أن يجيئوا بغنيمة أو يكون لهم غناء^٣.

والحجة في هذا القول :

ما روي عن الأسود بن يزيد^٤ أنه شهد فتح القادسية عبيد فضرب لهم سهامهم^٥.
قياس العبد على الحر بجامع حرمة الدين والغناء فوجب أن يسهم له كالحر^٦.

القول الثالث : لا يسهم له ولا يرضخ : وهو قول مالك^٧.

ووجه هذا القول : أن منافع العبد مستحقة لغيره استحقاقاً عاماً ، ولأن العبد من جملة الأموال التي تحمي ويقاقل عنها فلا يستحق سهماً بقتال ولا بغيره^٨.
قال النووي : وهذان المذهبان (أي الثاني والثالث) مردودان بهذا الحديث الصحيح الصريح (أي حديث الباب)^٩.

وأقوال المذاهب : في هذه المسألة كما في مسألة الصبي والمرأة ، فالجمهور على أنه لا يسهم بل يرضخ له ، والمالكية قالوا لا يسهم ولا يرضخ له .
لكن اشترط الحنفية أن يقاقل العبد لأنه دخل لخدمة المولى فأشبهه التاجر^١

^١ - هو الإمام إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي ، أحد أئمة التابعين وفقهاء الكوفة ، توفي سنة ٩٦هـ وقيل غيرها .
وفيات الأعيان ٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٢٠/٤

^٢ - سنن سعيد بن منصور ٢/٢٨٣ ، مصنف ابن أبي شيبة ٧/٦٦٦ ، بداية المجتهد ١/٢٨٦ ، شرح مسلم للنووي ١٢/٢٦٢ ، المحلى ٧/٣٣٢ .

^٣ - المغني ١٣/٩٣ ، عمدة القاري ١٤/١٦٧ ، نيل الأوطار ٧/٣٢٠ .

^٤ هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، أبو عمرو أو عبد الرحمن ، مخضرم ، ثقة مكثر فقيه ، من الثانية ، مات سنة ٧٥هـ .
(تهذيب الكمال ٣/٢٣٣ ، تهذيب التهذيب ١/٣٤٣ ، التقريب ١/١٠٢)

^٥ - ذكره ابن قدامة في المغني ولم أجده .

^٦ - المحلى ٧/٣٣٢ ، بداية المجتهد ١/٢٨٦ ، المغني ١٣/٩٣ .

^٧ - المدونة ٢/٣٣ ، الموطاء ٢/٣٦١ ، شرح مسلم للنووي ١٢/٢٦٢ ، نيل الأوطار ٧/٣٢٠ .

^٨ - المنتقى ٣/١٧٩ .

^٩ - شرح مسلم ١٢/٢٦٢ .

سبب الخلاف : هو هل الخطاب (أي في آية الغنيمة) يتناول الأحرار والعبيد معاً أم لا ^٢.

المراجع :

الذي يظهر لي من حديث عمير أن العلة في الإسهام هي معرفة القتال بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم اختبر عميراً فقلده السيف حتى يرى هل يحسن استخدامه أم لا مع علمه أنه مملوك ، فلما رآه يجره خلفه ، علم صلى الله عليه وسلم أنه لا يحسن ، فلم يعدله بمن يحسن القتل ولكن رضى له لمشاركته في المعركة .

فالحكم يدور مع العلة (معرفة القتال) وجوداً وعدماً ، فمن كان يحسن القتال أسهم له ، ومن لا فلا . وإنما لم يختبر الأحرار لأن معرفة القتال كانت من صفاتهم ، والله أعلم .

^١ - فتح القدير ٤٩١/٥ ، البحر الرائق ٩٧/٥ .

^٢ - بداية المجتهد ٢٨٦/١ .

المبحث الثامن : حكم الإسهام لأهل الذمة .

ذكر الترمذي تحت هذا الباب مسألتين ، منفصلتين :

الأولى : تتعلق بالمشركون الذين شاركوا المسلمين في القتال هل يُسهم لهم .

الثانية : فيمن لحق بالمسلمين ، ولم يشارك في القتال ، هل يُسهم له .

وقد جعلت كل مسألة تحت مطلب .

المطلب الأول : حكم الإسهام لمن شارك المسلمين في القتال من الكافرين .

الله عز وجل اشترى من المؤمنين أنفسهم يقاتلون في سبيله فيقتلون ويقتلون ، ووعدهم بإحدى الحسنيين ، وجعل الجهاد ذروة سنام الإسلام ، فالأصل في المؤمنين أن يدفعوا مهاجمهم رخيصة في سبيل الله ، إذ البيع قد تم ، ولا خيار ، فينبغي على المسلمين أن يعدوا العدة لإعلاء كلمة الله تعالى ويجهلوا في تحصيل ذلك حتى لا يحتاجوا العون من العدو . لكن لو دعت الحاجة إلى الاستعانة بالمشركون فهل يجوز الاستعانة بهم في قتال الكفار ، خلاف بين أهل العلم .

فذهب الحنفية والحنابلة في الصحيح من المذهب والشافعية ما عدا ابن المنذر ، وابن حبيب من المالكية إلى جواز الاستعانة بغير المسلمين عند الحاجة ^١ .

واشترط الشافعية والحنابلة أن يعرف الإمام حسن رأيهم في المسلمين ، ويأمن خيانتهم ، وصرح الشافعية أن يكثر المسلمون بحيث لو خان المستعان بهم وانضمت فرقنا الكفر أمكن المسلمين مقاومتهم جميعاً . وذهب المالكية ، عدا ابن حبيب ، وابن المنذر من الشافعية إلى تحريم الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد ^٢ .

قلت : والذي يظهر لي أنه يجب على المسلمين الاعتماد على أنفسهم والعمل لذلك والجهاد في سبيله بالمال والنفس والله كفيل بنصر عباده وإعلاء كلمته إن هم صدقوه قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ " ^٣ .

^١ - المدونة ٤٠/٢ ، الأم ١٦٧/٣ ، المبسوط ٣٣/١٠ ، فتح القدير ٤٩٣/٥ ، ابن عابدين ١٢٨/٤ ، الحطاب ٣٥٢/٣ ،

نهاية المحتاج ١٤٨/٦ ، مغني المحتاج ٢٢١/٤ ، الفروع ٢٠٥/٦ ، الإنصاف ١٤٣/٤ ، كشف القناع ٦٣/٣ .

^٢ - المدونة ٤٠/٢ ، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٧٨/٢ ، جواهر الإكليل ٢٥٤/١ ، الإقناع ٤٨٨/٢ .

^٣ - محمد ٧ .

ويشترط في الاستعانة بهم شروط:

١ - الحاجة إليهم .

٢ - الأمن من الضرر (العسكري والسياسي و الاقتصادي وغير ذلك) ،

وقلما يتوفر .

٣ - أن لا يكون لهم كيان مستقل ، بل قلة مندمجة في صفوف المسلمين ، كما

هو الحال في صفوان بن أمية رضي الله عنه ^١ .

لكن لو استعين بالمشركون فهل يسهم لهم من المغنم أو يرضخ لهم ، خلاف بين

أهل العلم.

وقد ترجم ^٢ له الترمذي بقوله (بَاب مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ هَلْ يُسْهِمُ

لَهُمْ) ، وذكر فيه حديث عائشة :

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى بَدْرٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ ، لَحِقَهُ
رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَذْكُرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَنَجْدَةً . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَسْتَ
تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ قَالَ لَا قَالَ ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ ^٣ .

(وفي الحديث كلام أكثر من هذا . هذا حديث حسن غريب .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا : لَا يُسْهِمُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَإِنْ قَاتَلُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ
الْعُدُو . ^١

^١ - انظر تفصيل هذه المسألة في : الجهاد وأوضاعنا المعاصرة لحسان عبد المنان المقدسي (١٥٠ - ١٨٨) .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٠٨/٤ ، وقد ترجم له أبو داود بقوله (باب في المشرك هل يسهم له) ٢٨٧/٧ ،
والنسائي بقوله (ترك الاستعانة بالمشركون) ٢٧٩/٤ و (ترك الإمام الاستعانة بالمشرک) ٢٣١/٥ الكبرى ، وابن ماجه بقوله
(باب الاستعانة بالمشركون) ٩٤٥/٢ ، والدارمي بقوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إنا لا نستعين بالمشرک)
١٦١/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في الاستعانة بالمشركون ، من كرهه) و (من غزا بالمشركون وأسهم لهم) ٦٦٠/٧ و ٦٦١ ،
والبيهقي بقوله (باب الرضخ لمن يستعان به من أهل الذمة على قتال المشرکين) ٣٠٦/١٣ .

^٣ - صحيح : أخرجه أحمد (١٤٩ و ٦٨/٦) (٢٤٦٣٢ و ٢٣٨٦٥) ، و مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب كراهية الاستعانة
في الغزو بكافر (١٨١٧) ، و أبو داود : كتاب الجهاد : باب في المشرك يسهم له (٢٧٢٩) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد :
باب الاستعانة بالمشرکين (٩٤٥/٢) (٢٨٣٢) ، والدارمي : كتاب السير : باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم إنا لا
نستعين بالمشرک (١٦١/٢) (٢٤٩٢) ، وقال الهيثمي : رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات (مجمع الزوائد ٣٠٣/٥) ،
وهو عند المصنف برقم (١٥٥٨) وحسنه ، ورجاله ثقات .

^٤ - انظر صحيح مسلم : كتاب الجهاد (١٨١٧) ، وفيه أنه راجع الرسول ثلاثاً كل مرة يسأله " تؤمن بالله ورسوله " فيقول
لا فبرده حتى أعلن إسلامه إذن له بالجهاد .

وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يُسْتَهَمَ لَهُمْ إِذَا شَهِدُوا الْقِتَالَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ .^٢
وَيُرَوَّى عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

أَسْهَمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ قَاتِلُوا مَعَهُ .^٣

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَزْرَةَ بْنِ ثَابِتٍ^٦ عَنْ
الزُّهْرِيِّ بِهَذَا .^٧

أولاً : شرح الغريب .

(بَحْرَةُ الْوَبَرَةِ)

الحرة : هي الأرض ذات الحجارة السوداء ، وتجمع على حرّ ، وجرار ، حرّات ، وحرّين
وإحرّين . وحرة الوبرة : هي موضع على ثلاثة أميال من المدينة .^٨

^١ - وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعي ورواية عن أحمد وابن حزم (الخراج لأبي يوسف ٢١٤ ، شرح
مسلم للنووي ٢٧٤/١٢ ، المغني ٩٧/١٣ ، المحلى ٣٣٥/٧) .

^٢ - وهو قول سعد ابن أبي وقاص والشعبي والأوزاعي والزهري والثوري ورواية عن أحمد وقال ابن قدامة وهو مذهب أهل
الثغور وأهل العلم بالبعوث (شرح مسلم ٢٧٤/١٢ ، المغني ٩٧/١٣ ، المحلى ٣٣٤/٧ ، عمدة القاري ١٦٧/١٤ ، القرطبي
١٣/٨) .

^٣ - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : كتاب الجهاد : باب سهمان أهل العهد ١٨٨/٥ ، وسعيد بن منصور في سننه برقم
(٢٧٨٩ و ٢٧٩٠) ، وابن أبي شيبه في مصنفه : كتاب الجهاد : من غزا بالمشرّكين وأسهم لهم ٦٦١/٧ ، والبيهقي في السنن
الكبرى وأعله بالانقطاع ٣٠٦/١٣ ، وكل الروايات عن الزهري مرسله ، قال الشوكاني : والزهري مراسيله ضعيفة (النيل
٢٥٣٢/٧) ، وضعف الألباني إسناده (ضعيف سنن الترمذي ص ١٨٤) .

^٤ - هو قتيبة بن سعيد بن حمّيل ، بفتح الجيم ، ابن طريف الثقفي ، أبو رجاء ، البغلاني ، بفتح الموحدة وسكون المعجمة ،
يقال اسمه يحيى ، وقيل علي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومائة ، عن تسعين سنة . (التأريخ الكبير ١٩٥/١/٤) ،
تهذيب الكمال ٢٣٦/١٥ ، تهذيب التهذيب ٣٥٨/٨ ، التقريب ٢٧/٢) .

^٥ - هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان ، العنبري ، مولاهم ، أبو عبيدة ، التنوري ، بفتح المثناة وتشديد النون ، البصري ،
ثقة ثبت ، رمي بالقدر ، ولم يثبت عنه ، من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومائة . (التأريخ الكبير ١١٨/٢/٣ ، الجرح والتعديل
٣٨٦/٦ ، تهذيب الكمال ١٣٢/١٢ ، ميزان الاعتدال ٤٣٠/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٤١/٦ ، التقريب ٦٢٥/١) .

^٦ - هو عَزْرَةَ بْنِ ثَابِتٍ بن أبي زيد بن أخطب الأنصاري ، بصري ، ثقة ، من السابعة . قلت : في بعض طبعات الترمذي
تصحيف ، عروة بن ثابت ، والصحيح ما ذكرت ، ولا يوجد أحداً من رواة الستة بهذا الاسم .

(تهذيب الكمال ٣٢/١٣ ، تهذيب التهذيب ١٩٢/٧ ، التقريب ٦٧٢/١)

^٧ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ هَلْ يُسْتَهَمُ لَهُمْ ١٠٨/٤ .

^٨ - النهاية ٣٦٥/١ ، معجم البلدان ٢٨٨/٢ .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم للمقاتلة من المسلمين ، ناسب أن يترجم للمقاتلة من غير المسلمين ، إذا شاركوا المسلمين في قتالهم ، هل يُسهم لهم .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الظاهر أن الترمذي لا يرى الإسهام لأهل الذمة إن قاتلوا مع المسلمين^١ وذلك لما يلي :
أولاً : استشهاده^٢ بحديث عائشة رضي الله عنه ثم تعقيبه على الحديث بقوله (وفي الحديث كلام أكثر من هذا) ، قلت والزيادة عند مسلم أن الرجل أسلم فدل على أنه لا يسهم لمشارك لأن النبي صلى الله عليه وسلم منعه من القتال فضلاً عن الإسهام . حتى لو قاتل لا يسهم له ولذا قال :
ثانياً : تقديمه لهذا القول على القول المخالف ، أي النقل عن أهل العلم أنه لا يسهم لهم وإن قاتلوا.

ثالثاً : إيراده رواية الزهري ، الحجة في قول أنه يسهم له ، بصيغة التمريض .

رابعاً : مذاهب العلماء .

اختلف العلماء في المشرك إذا حضر القتال هل يُسهم له أو يُرضخ له أو لا يُسهم له ولا يُرضخ ، على ثلاثة أقوال .
القول الأول : يرضخ له . وهو مذهب الحنفية^٣ والشافعية^٤ ورواية عند الحنابلة^٥ .

^١ - وهو ظاهر مذهب أبي داود والنسائي وابن ماجه في منع الاستعانة بالمشركون فضلاً عن الإسهام لهم حيث استشهدوا بحديث الباب وصرح النسائي في ترك الاستعانة به . لكن ظاهر مذهب ابن أبي شيبة جواز الإسهام له حيث ترجم بقوله (من غزا بالمشركون وأسهم لهم) وأورد ستة آثار في جواز الإسهام لهم .

^٢ - قلت : لعل مراد الترمذي من ذكر حديث عائشة رضي الله عنها ، الذي هو نص في حكم المشرك ، تحت ترجمة الإسهام للذمي أمرين :

الأول : أن حكم الذمي والمشارك عنده سواء ولذا ترجم بالذمي واستشهد بحديث المشرك الذي هو أعم من الذمي ، وذلك حتى يشمل الحكم الجميع . وهذا واضح ، أي عدم التفريق بين المشرك والكفاي ، في باب حكم الانتفاع بآنية المشركين كما سيأتي .

ثانياً : أن الحديث نص في أنه لا يجوز الاستعانة بالمشارك ، كما في رواية مسلم ، فضلاً عن الإسهام له .

^٣ - بدائع الصنائع ١٢٦/٧ ، فتح القدير ٤٩٠/٥ ، البحر الرائق ٩٦/٥ و٩٧ ، حاشية الرد المحتار ١٤٧/٤ .

^٤ - روضة الطالبين ٣٣٠/٥ ، نهاية المحتاج ١٤٨/٦ .

قال الكمال ابن الهمام : ولا يسهم للملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الإمام^٢.

وقال النووي : والعبد والصبي والمرأة والذمي إذا حضروا فلهم الرضخ وهو دون سهم يجتهد الإمام في قدره ومحلله الأخماس الأربعة في الأظهر^٣.

القول الثاني : يسهم للذمي إذا حضر القتال وقاتل بإذن الإمام . وهو مذهب المالكية والحنابلة^٤
قال الدردير : (وحرّم استعانة بمشرك إلا لخدمة) ثم أنه على المعتمد إذا اختلطوا بالمسلمين في طلائعهم و سراياهم وأذن لهم الإمام وأصابوا مغنماً قسم بينهم وبين المسلمين وما أصاب المسلمين ي خمس دون ما أصابهم فإن خرجوا وحدهم فما أصابوه فهو لهم ولا ي خمس^٥ .
وقال المرداوي : (وفي الكافر روايتان) ... والأخرى يسهم له وهي المذهب^٦.

القول الثالث : لا يسهم له ولا يرضخ له وهو قول ابن حزم في المحلى .
قال : ولا يحضر مغازي المسلمين كافر فإن حضر لم يسهم له أصلاً ولا ينفل قاتل أو لم يقاتل .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول :

أولاً : السنة :

حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : " استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود بني قينقاع فرضخ لهم ، ولم يسهم لهم " ^٧.

^١ - الإنصاف ١٧١/٤ .

^٢ - فتح القدير ٤٩٠/٥ .

^٣ - منهاج الطالبين مع شرحه مغني المحتاج ١٠٥/٣ .

^٤ - كشف القناع ٨٦/٣ .

^٥ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٧٨/٢ .

^٦ - الإنصاف ١٧١/٤ .

^٧ - أخرجه البيهقي وقال تفرد به الحسن بن عمارة وهو متروك ، ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح ، السنن الكبرى ٣٠٦/١٣ ومعرفة السنن ٥٣٨/٦ ، وأقره الزيلعي (نصب الراية ٦٣٩/٣) .

والحديث حجة لو صح لكن قال البيهقي : لم يبلغنا في هذا حديث صحيح^١.

ثانياً : المعقول :

وهو إن الجهاد عبادة والذمي ليس من أهل العبادة ، فلا يستحق السهم ولكن يرضخ له قياساً على المرأة والصبي^٢.

أدلة أصحاب القول الثاني :

أولاً : السنة :

١ - حديث الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا بناس من اليهود

فأسهم لهم " . وهو صريح في الإسهام للكفار إذا قاتلوا مع المسلمين .

٢ - حديث صفوان بن أمية يوم حنين أنه قال : والله ! لقد أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما أعطاني ، وإنه لأبغض الناس إليّ . فما برح يُعطيني حتّى إنه لأحب الناس إليّ^٣.

ووجه الدلالة : أن صفوان أسهم له يوم حنين وهو على شركه . قال ابن قدامة : فأسهم له

وأعطاه من سهم المؤلفة^٤.

ثانياً : المعقول :

وهو قياس الكافر على الفاسق بجامع نقص الدليل ، والفاسق يسهم له بالاتفاق وهو ناقص

الدين ، فكذا الكافر يسهم له إن قاتل^٥.

المناقشة :

نوقشت أدلة أصحاب القول الثالث بما يلي :

^١ - السنن الكبرى ٣٠٦/١٣.

^٢ - الهداية وبجاشيته نصب الراية ٦٣٨/٣ ، معرفة السنن والآثار ٥٣٩/٦ .

^٣ - أخرجه مسلم كتاب الفضائل : باب ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فقال : لا . وكثرة عطائه (٢٣١٣) ،

والترمذي : كتاب الزكاة : ما جاء في إعطاء المؤلفة قلوبهم (٦٦٦) .

^٤ - المغني ٩٧/١٣ .

^٥ - المغني ٩٧/١٣ .

- ١- أما حديث الزهري فمنقطع السند ، لذا قال الشافعي : والحديث المنقطع عندنا لا يكون حجة ^١ ، ولهذا فلا يصلح للاحتجاج به .
- ٢- وأما حديث صفوان فنوقش بأنه إنما أعطى صفوان تأليفاً له رجاء إسلامه لا استحقاقاً نظير قتاله ^٢ . ويشهد لهذا أن المحدثين والفقهاء إنما يذكرون هذا الحديث في كتاب الزكاة لا في باب الغنيمة أو الجهاد.
- ٣- وأما القياس فهو قياس مع الفارق ، إذ الكافر ليس مسلماً أصلاً بخلاف الفاسق فهو مسلم وإن فسق ، فلا يصح القياس .

أدلة أصحاب القول الثالث :

السنة : لحديث : " فلم تحل الغنائم لأحد قبلنا " ^٣ ..
وهو صريح في أن الغنائم لا تحل لغير المسلمين ، ومنهم الذمي (أي الكفار) .

السراج :

السراج هو أنه يرضخ للكافر إذا استعين به على القتال ولا يسهم له ، لأنه وأن كانت علة الإسهام القتال كما قررنا سابقاً ، إلا أنه مخصص بحديث تخصيص الغنائم لهذه الأمة .

^١ - السنن الكبرى للبيهقي ٣٠٦/١٣ .

^٢ - شرح مسلم ١٠٥/١٥ ، تحفة الأحوذى ٢٨٥/٣ .

^٣ - المحلى ٣٣٣/٧ و ٣٣٥ ، والحديث سبق تخريجه في مبحث الغنيمة .

المطلب الثاني : من حضر بعد القتال هل يُسهم له ؟

لم يترجم الترمذي لهذه المسألة بخلاف غيره ^١ ، لكن أورد فيها حديث بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ ^٢ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ :

قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَفَرٍّ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ خَيْرَ فَاسَّهِمَ لَنَا مَعَ
الَّذِينَ افْتَحَوْهَا ^٣ .

(هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : مَنْ لَحِقَ بِالْمُسْلِمِينَ قَبْلَ أَنْ
يُسْهِمَ لِلْخَيْلِ أُسْهِمَ لَهُ ^٤ .

وَبُرَيْدٌ يُكْنَى أَبَا بُرَيْدَةَ وَهُوَ ثَقَّةٌ ^٥ ، وَرَوَى عَنْهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُمَا ^٦)

^١ - ترجم له البخاري بقوله (الغنيمة لمن شهد الوقعة) و (قسمة الإمام ما يقدم عليه ويخبا لمن لم يحضره أو غاب عنه)
٣٨٢/٤ و ٣٨٣ ، وأبو داود بقوله (باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له) ٢٨٠/٧ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما
جاء فيمن أتى بعد الفتح) ٢٨٥/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في القوم يجيئون بعد الوقعة هل لهم شيء) و (من قال : ليس له
شيء إذا قدم بعد الوقعة) ٦٦٨/٧ ، والطحاوي بقوله (باب المدد يقدمون بعد الفراغ من القتال) شرح معاني الآثار
٢٤٤/٣ ، والبيهقي بقوله (باب الغنيمة لمن شهد الوقعة) ٢٩٨/١٣ وفي معرفة السنن بقوله (باب المدد يلحق المسلمين بعد
انقطاع الحرب) ١٤٣/٥ .

^٢ - هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ، قيل اسمه عامر ، وقيل الحارث ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومائة ، وقيل
غير ذلك ، وقد جاز الثمانين . (التاريخ الكبير كنى ٨٦١ و ٨٦٤ ، تهذيب الكمال ٤٧/٢١ الكنى ، تهذيب التهذيب
١٨/١٢ ، التقريب ٣٦٠/٢ الكنى)

^٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب غزوة خيبر (٤٢٣١) ، ومسلم : كتاب فضائل الصحابة : باب
من فضائل جعفر بن أبي طالب و أسماء بنت عميس وأهل سفيتهم رضي الله عنهم (٢٥٠٣) ، وهو عند المصنف برقم
(١٥٥٩) ، وقال : حسن صحيح .

^٤ - للأوزاعي في ذلك روايتان : الأولى : يسهم للمدد مطلقاً (معالم السنن ٤٧/٢٤ ، عمدة القاري ٥٥/١٥) ، الثانية : لا
يسهم له (الرد على سير الأوزاعي ٣٥ ، المغني ٤٢/١٠ ، نيل الأوطار ٢٣٩/٧) .

^٥ - وثقه ابن معين ، والعجلي ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال أيضاً : ليس بذلك ، وقال أحمد : يروي مناكير ، وقال
ابن عدي : روى عنه الأئمة ، ولم يرو عنه أحد أكثر من أبي أسامة ، وأحاديثه عنه مستقيمة ، وهو صدوق ، وأرجو أن لا
يكون به بأس ، وقال الحافظ : ثقة يخطئ قليلاً . (التاريخ الكبير ١٤٠/٢/١ ، الجرح والتعديل ٤٢٦/٢ ، الكامل لابن عدي
٢٤٤/٢ ، تهذيب الكمال ٢٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٣١/١ ، التقريب ١٢٤/١)

^٦ - هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي ، مولاهم أبو محمد الأعور الكوفي ، أحد أئمة الإسلام ، روى عن عمرو بن
دينار والزهري وزيد بن أسلم ، وروى عنه أحمد وإسحاق وابن معين وابن المديني ، قال الشافعي : لولا مالك وابن عيينة
لذهب علم الحجاز ، توفي سنة ١٩٨ هـ ، أخرج له الأئمة الستة . (سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٨ ، تهذيب
الكامل ١٧٧/١١ ، تهذيب التهذيب ١١٧/٤)

أولاً : مناسبة الباب .

يظهر أن الترمذي بعد أن ترجم لحكم الإسهام لجميع أصناف المقاتلة ، سواء مسلمين أو كافرين ، أراد أن يترجم لحكم من لم يقاتل من المسلمين ولم يحضر القتال ، ولكن حضر قبل قسمة الغنائم ، فألحقه بباب أهل الذمة ، ولو جعله بعد الإسهام للعبد لكان أولى ، والله أعلم .

ثانياً : مذهب الترمذي .

الذي يظهر أن الترمذي يرى جواز الإسهام للمدد مطلقاً لما يلي :
أولاً : استشهاده بحديث ألا شعريين دون لفظ (ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرنا) كما في الصحيحين ، ولم يشر إليه بقوله وفي الباب كعادته .
ثانياً : قوله والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وتقديمه لهذا القول على القول المخالف .

رابعاً : مذاهب العلماء .

اتفق العلماء أنهم إذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن للمدد في ذلك حصة ، فإن اتصل المدد بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة في دار الإسلام أو بعد أن أخذوها وقبل قسمتها فاختلفوا على قولين^٣ :

القول الأول : يسهم لهم ما لم تحرز إلى دار الإسلام أو يقسموها .
وبه قال أبو حنيفة وهو مذهب الحنفية^٤ .

قال صاحب البداية : وإذا لحقهم المدد قبل أن يخرجوا الغنيمة إلى دار الإسلام شاركهم فيها^٥ .

القول الثاني : لا يسهم على كل حال .

١ - للأوزاعي في ذلك روايتان : الأولى : يسهم للمدد مطلقاً (معالم السنن ٤٧/٢٤ ، عمدة القاري ٥٥/١٥) ، الثانية : لا يسهم له (الرد على سير الأوزاعي ٣٥ ، المغني ٤٢/١٠ ، نيل الأوطار ٢٣٩/٧) .

٢ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في أهل الذمة يعززون مع المسلمين هل يسهم لهم ١٠٨/٤ .

٣ - رحمة الأمة ٣٨٦ .

٤ - فتح القدير ٤٦٨/٥ .

٥ - الهداية وبجاشيته نصب الراية ٦١٩/٣ .

وهو قول مالك والشافعي وأحمد والجمهور^١.

قال الباجي^٢ : وهذا كما قال أنه لا يسهم إلا لمن شهد القتال ومن لم يشهد لم يسهم له
فمن جاء بعد القتال وإحراز السهم لم يسهم له^٣.

وقال في تبين المسالك : ما غنمه المسلمون بإيجاف غير أرض الزراعة يجعله الإمام خمسة
أقسام على من حضر القتال أو تخلف لصالح الجهاد . قال الشنقيطي شارحاً : أما من لم يحضر
القتال حقيقة أو حكماً فلا يقسم له^٤.

وقال النووي : ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال ، وفيما قبل حيازة المال وجه^٥.

وقال المرداوي : لو لحقهم مدد بعد إحراز الغنمة لم يستحقوا منها شيئاً^٦.

سبب الخلاف :

هو هل سبب ملك الغنمة : الاستيلاء عليها ، أو إحرازها إلى دار الإسلام ، فذهب
الجمهور إلى الأول ، وذهب الحنفية إلى الثاني^٧.

الأدلة

^١ - الموطأ ٣٦١/٢ ، رحمة الأمة ٣٨٧ ، بداية المجتهد ٢٨٧/١ ، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٩٣/٢ ، تبين المسالك
٤٥٨/٢ ، نهاية المحتاج ١٤٦/٦ ، مغني المحتاج ١٠٣/٣ ، المغني ١٠٤/١٣ ، الإنصاف ١٦٥/٤ ، معرفة السنن والآثار
١٤٣/٥ .

^٢ - هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التُّحَيْفِيُّ، الأندلسي ، الباجي نسبة إلى باجة بلدة بإشبيلية ، فقيه متكلم ، أديب
شاعر ، ولد سنة ٤٠٣ هـ ، رحل إلى مكة ودمشق وبغداد والموصل ، ثم عاد بعد ثلاث عشرة سنة ، أخذ عن القاضي
الطبري ، والصيمري ، وأخذ عنه ابن عبد البر وابن حزم ، وغيرهم ، من تصانيفه : المنتقى ، والمعاني في شرح الموطأ ،
والاستيفاء . (الديباج المذهب ٣٧٧/١ ، ترتيب المدارك ٨٠٢/٤)

^٣ - المنتقى ١٨٠/٣ .

^٤ - تبين المسالك ٤٥٣/٢ و ٤٥٧ .

^٥ - مغني المحتاج ١٠٣/٣ .

^٦ - الإنصاف ١٦٦/٤ .

^٧ - المغني ١٠٥/١٣ .

أدلة أصحاب القول الأول :

أولاً : السنة .

١- ما ثبت من إسهام النبي صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضي الله عنه يوم بدر ولم يكن شهدها ، وللاشعرين يوم خيبر^١ .

ثانياً : الأثر .

ما أثر عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى سعد : أن أسهم لمن أتك قيل أن يتفقاً قتلى فارس ، ومن جاء بعد تفقي القتلى فلا شيء له^٢ .

ثالثاً : المعقول .

أن الملك لا يتم للغنائم قبل إحراز الغنيمة بدار الإسلام فجاز أن يشاركهم المدد إذا قام به الدليل^٤ .

المناقشة :

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول بما يلي :

١- أن المشهور من فعله صله الله عليه وسلم عدم القسمة إلا لمن شهد الواقعة ولهذا قال ابن بطلال^٥ : لم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم في غير من شهد الواقعة إلا في خيبر ، فهي مستثناة من ذلك فلا يجعل أصلاً يقاس عليه فانه قسم لأصحاب السفينة لشدة حاجتهم ،

^١ - شرح معاني الآثار ٢٤٤/٣-٢٤٦ ، فتح الباري ٢٥٩/٦ .

^٢ - فقاً : أي تشق وخرج ما فيه ، وتفقاً الدمل والقرح : أي انشق وخرج ما فيه . (مختار الصحاح ٤٥٤ ، المصباح المنير ٤٧٦)

^٣ - أخرجه عبد الرزاق : كتاب الجهاد : باب لمن الغنيمة ، المصنف ٣٠٣/٥ ، وابن أبي شيبة : كتاب الجهاد : باب في القسوم يخيئون بعد الواقعة هل لهم شيء ، المصنف ٦٦٨/٧ ، وسعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب ما جاء في من يأتي بعد الفتح ٢٨٦/٢ ، والبيهقي : كتاب السير : باب الغنيمة لمن شهد الواقعة ٢٨٩/١٣ .

^٤ - فتح القدير ٤٨٦/٥ .

^٥ - هو أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال البكري ، القرطبي ، ثم البلنسي ، ويعرف بان اللجّام ، مالكي المذهب ، توفي سنة ٤٤٩هـ ، من مصنفاته : شرح صحيح البخاري . (الدياج المذهب ١٠٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٧/١٨)

وقال الطحاوي^١: ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم استطاب أنفس أهل الغنيمة بما أعطى الأشعرين وغيرهم^٢.

٢- و أما قصة عثمان فأجيب عنها بأجوبة :

أولها: أن ذلك كان خاصاً به .

ثانيها : أن ذلك حيث كانت الغنيمة كلها للنبي صلى الله عليه وسلم أي قبل فرض الخمس.

ثالثها : على تقدير أن ذلك بعد فرض الخمس فيحمل على أنه إعطاء من الخمس .

رابعها : أن ذلك موكول للإمام حسب ما يراه^٣.

٣- أما أثر فقيه علتان :

الأولى : تفرد به مجالد عن الشعبي مرسلاً .

الثانية : معارضة ما صح عن عمر رضي الله عنه : أن الغنيمة لمن شهد الواقعة^٤.

أدلة أصحاب القول الثاني : السنة والأثر والمعقول .

أولاً : السنة :

حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم

بعد أن فتح خير فقسم لنا ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرنا^٥.

وظاهره أنه لم ينهم لأحد غير أصحاب السفينة ، وهو نص في المدعى ، لكن يعكر عليه

^١ - هو أحمد بن محمد بن سلامة ، أبو جعفر الطحاوي ، من كبار علماء الحنفية ، أخذ عن خاله المزني ، وأخذ عنه الدامغاني ، توفي سنة ٣٢١هـ ، من مصنفاته : معاني الآثار . (الجواهر المضية ٢٧١/١)

^٢ - شرح معاني الآثار ٢٤٤/٣-٢٤٦ ، فتح الباري ٢٥٩/٦ .

^٣ - شرح معاني الآثار ٢٤٤/٣ ، المغني ١٠٥/١٣ ، فتح القدير ٤٦٩/٥ ، فتح الباري ٢٥٩/٦ ، نيل الأوطار ٣٢٩/٧ .

^٤ - هو مجالد ، بضم أوله وتخفيف الجيم ، ابن سعيد بن عمير ، الحمداني ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره ، من صغار السادسة ، مات سنة أربع وأربعين . (التقريب ١٥٩/٢)

^٥ - معرفة السنن والآثار ١٤٣/٥ .

^٦ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : غزوة خير ٩٦/٤ (٤٢٣٣) واللفظ له ، ومسلم

الإسهام لأبي هريرة وأصحابه ، ولهذا جمع بينهما الحافظ ابن حجر بقوله : ويجمع بين هذا وبين الحصر الذي في حديث أبي موسى أن أبا موسى أراد أنه لم يسهم لأحد لم يشهد الوقعة من غير استرضاء أحد من الغانمين إلا لأصحاب السفينة ، وأما أبو هريرة وأصحابه فلم يعطهم إلا عن طيب خواطر المسلمين^١ .

قلت : وفيه نظر ، بل أقرب التأويلات لذلك أن يحمل على ما يراه الإمام فيعطي من يشاء ويجتهد في ذلك بحسب المصلحة ، كما ذهب إليه المالكية .

ثانياً : الأثر .

ما صح عن عمر رضي الله عنه أنه قال : الغنيمة لمن شهد الوقعة^٢ .

ثالثاً : المعقول .

قياس المدد إذا لحق بعد انقضاء الحرب على لحاقه بعد قسمة الغنيمة أو بعد إحرازها بدار الإسلام^٣ .

السراج :

الراجح في نظري أن من قدم من المدد لا يسهم له لصراحة الحديث في ذلك بقوله : ولم يسهم لأحد شهد الفتح غيرنا . إلا أن كان هناك مصلحة عامة تستدعي ذلك فلا بأس . والله أعلم .

^١ - فتح الباري ٥٥٩/٧ .

^٢ - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : كتاب الجهاد : باب لمن الغنيمة (٣٠٣/٥) وقال الحافظ في الفتح : إسناده صحيح ٢٥٩/٦ ، وابن أبي شيبه : كتاب الجهاد : من قال ليس له شيء إذا قدم يعد الوقعة (٦٦٨/٧) ، وسعيد بن منصور في سننه : كتاب الجهاد : باب ما جاء فيمن يأتي بعد الفتح (٢٨٥/٢) ، والبيهقي : كتاب السير : باب الغنيمة لمن شهد الوقعة (٢٨٩/١٣) السنن الكبرى ، ومعرفة السنن والآثار : كتاب قسم الفبيء والغنيمة : باب المدد يلحق بالمسلمين بعد انقطاع الحرب (١٤٣/٥) ، وقال الهيتمي في الزوائد : أخرجه الطبراني ورجاله رجال الصحيح (٣٤٠/٥) .

^٣ - المغني ١٠٥/١٣ .

المبحث التاسع : حكم الانتفاع بآنية المشركين.

بواب^١ له الترمذي بقوله : (باب ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين) وأورد فيه حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه من عدة طرق كلها عنه :

الطريق لأولى : عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ^٢ قَالَ :

سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ ، فَقَالَ : أَنْقُوَهَا غَسَلًا وَاطْبَخُوهَا فِيهَا ، وَنَهَى عَنْ كُلِّ سَبْعٍ وَذِي نَابٍ^٣.

(وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ . وَرَوَاهُ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ^٤ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، وَأَبُو قِلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ^٥ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٠٩/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب آنية المجوس والميتة) ٥٧٦/٦ ، وأبو داود بقوله (باب في استعمال آنية أهل الكتاب) ٢٢٣/١٠ ، وابن ماجه بقوله (باب الأكل في قدور المشركين) ٩٤٤/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (آنية المجوس) و (خدمة المجوس وأكل طعامهم) ١٠٨/٦ المصنف ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما يتقى من طعام العدو وآنيته) ٢٧٣/٢ السنن ، وابن أبي شيبة بقوله (ما قالوا في آنية المجوس والمشرك) ٥٨٨/٧ المصنف ، والدارمي بقوله (باب في الشرب في آنية المشركين) ١٦٢/٢ ، والبيهقي بقوله (باب استعمال أواني المشركين والأكل من طعامهم) ٤٠٨/١٤ السنن الكبرى .

^٢ - هو أبو ثعلبة الخشني ، بضم المعجمة بعدها نون ، صحابي مشهور بكنيته ، قيل اسمه جرثوم ، أو جرثومة ، أو جرهم ، أو لآشير ، أو لاش ، أو لاشق ، أو لاشرمة ، أو ناشب ، أو باشر ، أو عروق ، أو شق ، أو زيد ، أو الأسود ، واختلف في اسم أبيه أيضاً ، مات سنة خمس وسبعين ، وقيل قبل ذلك بكثير ، أول خلافة معاوية ، بعد الأربعين . (أسد الغابة ت ٥٧٥١ ، الاستيعاب ت ٢٩٢٧ ، الإصابة ٥٠/٧ ت ٩٦٧٢)

^٣ - أخرجه المصنف : كتاب الأطعمة : باب ما جاء في الأكل في آنية الكفار (١٧٩٦) ، والبخاري معلقاً : كتاب الذبائح والصيد : باب آنية المجوس ، والميتة ، وقال الحافظ في سنده مقال (فتح الباري ٥٣٨/٩) ، ورواه المصنف من طريق أسماء الرحي عن أبي ثعلبة به ، لكن بلفظ (أهل الكتاب) (حديث رقم ١٧٩٧) ، وقد صرح بانقطاعه فقال : وأبو قلابة لم يسمع من أبي ثعلبة ، وصححه الألباني في صحيح الترمذي ١٠٧/٢ ، وهو عند المصنف برقم (١٥٦٠) ، قلت : الحديث صحيح دون لفظ (قدور المجوس) .

^٤ - هو عائد بن عبد الله ، أو أدريس الخولاني ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، وسمع من كبار الصحابة ، ومات سنة ثمانين ، قال سعيد بن عبد العزيز ، كان عالم الشام بعد أبي الدرداء . (التأريخ الكبير كنى ٨٧ ، تهذيب الكمال ٣٨٤/٩ ، تهذيب التهذيب ٨٥/٥ ، التقريب ٤٦٤/١)

^٥ - هو عمرو بن مرثد ، أبو أسماء ، الرحبي ، الدمشقي ، ويقال اسمه عبد الله ، ثقة ، من الثالثة ، مات في خلافة عبد الملك . (التأريخ الكبير ٣٧٦/٢/٣ ، تهذيب الكمال ٣٢٩/١٤ ، تهذيب التهذيب ٩٩/٨ ، التقريب ٧٤٥/١)

الطريق الثانية : عن أبي إدريس الخولاني عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ
 الْخُسَنِيَّ يَقُولُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ نَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ قَالَ : إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آنِيَتِهِمْ
 فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا .^١
 قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .^٢

أولاً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم الترمذي لحكم الإسهام للمشركين إذا قاتلوا مع المسلمين ، وهذا يقتضي
 خروجهم مع المسلمين ومخالطتهم ، ولو لبعض الوقت . هذه المخالطة قد تستلزم استخدام أواني
 المشركين ، فناسب أن يترجم لحكم استخدام هذه الأواني . وقد تكون الآنية من الغنيمة فما حكم
 استعمالها .

ثانياً : مذهب الترمذي .

الذي يظهر أن الترمذي لا يرى استخدام أواني المشركين^٣ إلا عند الضرورة ، وبعد غسلها
 من النجاسة المحتملة^٤ ، لما يلي :
 أولاً : ترجمته لذلك بصيغة الاستفهام .

^١ - متفق عليه ، أخرجه البخاري كتاب الذبائح والصيد : باب آنية المجوس والميتة (٥٤٩٦) ، ومسلم : كتاب الصيد
 والذبائح وما يؤكل من الحيوان : باب الصيد بالكلاب المعلمة (١٩٣٢) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٦٠) ، وقال : حسن
 صحيح .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين ١٠٩/٤ .

^٣ - ترجم المصنف بلفظ المشركين دون أهل الكتاب أو المجوس كما في الحديث الذي ساقه ، وذلك في نظري لسببين :
 الأول : أن في بعض روايات الحديث لفظ (المشركين) كما عند سعيد بن منصور برقم (٢٧٤٩) ، وعند ابن
 ماجه برقم (٢٨٣١) .

الثاني : أن لفظ المشركين يشمل أهل الكتاب وغيرهم كالمجوس ، قاله الرازي و ابن النوي وابن قدامة . (التفسير
 الكبير ٢٠/١٦ ، المجموع ٢٦١/١ ، المغني مع الشرح الكبير ٨٩/١) .

^٤ - وهو الظاهر من ترجمة البخاري أنه لا يرى استعمال آنية المشركين إلا عند الضرورة ، فهي عنده نجسة ، والدليل على
 ذلك أنه قرنها بالميتة فقال : باب آنية المجوس والميتة ، وهو ظاهر مذهب المحدثين كما هو عند عبد الرزاق وابن منصور وأبو
 داود وابن ماجه ، وأشار ابن أبي شيبة إلى الخلاف دون ترجيح كعاداته .

ثانياً : تفسيره لهذا الاستفهام ، واستشهاده بحديث صحيح ، نص في جواز ذلك ، إذا لم يوجد غيرها ، وبعد غسلها .

ثالثاً : مذاهب العلماء .

لا خلاف بين العلماء في جواز استعمال آنية المشركين للضرورة ، أخذاً بالقاعدة الفقهية : الضرورات تبيح المحظورات^١ . ثم اختلف العلماء بعد ذلك على ثلاثة أقوال .

القول الأول : القول بتحريم استعمالها مطلقاً قبل غسلها ، فلا يجوز استعمالها إلا بعد غسلها ، سواء علمت نجاستها أو لم تعلم .

وهو قول لأحمد^٢ وإسحاق وهو مذهب الظاهرية^٣ .

قال ابن حزم : وتطهير الإناء إذا كان لكتابي من كل ما يجب وعلى كل حال إذا لم يجد غيرها ، سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم^٤ .

القول الثاني : كراهية استعمال أواني المشركين قبل غسلها للشك في نجاستها ، فإن غسلها فلا حرج في استعمالها .

وهو قول الشافعية ورواية عند الحنابلة^٥ ، والقرطبي من المالكية^٦ .

قال في المجموع : يكره استعمال أواني المشركين ، يعني بالمشركين الكفار سواء أهل كتاب وغيرهم واسم المشركين يطلق على الجميع^٧ .

^١ - الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٤ ، شرح القواعد الفقهية للزرقاء ص ١٨٥ .

^٢ - هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، إمام أهل السنة والجماعة ، ومناقبه وورعه وزهده وثباته على الحق مشهور ، إمام المذهب الحنبلي ، ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ ، أخذ عن الشافعي ، وأخذ عنه الأثرم ، توفي سنة ٢٤١ هـ ، من مصنفاته : المسند . (طبقات الحنابلة ١/٤ ، سير أعلام النبلاء ١١/١٧٧)

^٣ - المجموع شرح المذهب ١/٢٦٤ ، المغني مع الشرح الكبير ١/٩٧ و ٩٨ ، المحلى ١/١٠٧ .

^٤ - المحلى ١/١٠٧ .

^٥ - الإنصاف ١/٨٥ .

^٦ - الجامع لإحكام القرآن ٦/٥٣ .

^٧ - المجموع شرح المذهب ١/٢٦٥ .

القول الثالث : الإباحة ما لم تعلم النجاسة . وهو مذهب الحنابلة .
قال المرداوي : (و ثياب الكفار وأوانيهم طاهرة ، مباحة الاستعمال ، ما لم تعلم نجاستها) هذا
المذهب مطلقاً^١ .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول :

أولاً : الكتاب .

قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ " ^٢ .

وجه الدلالة أن النجاسة لغة تشمل النجاسة الحسية والمعنوية ، ولم يرد ما يخص ذلك ،
وبهذا تكون أوانيهم نجسة باستعمالهم أيها ، وحكى الرازي أن الشرب في أواني الكفار كان حلالاً
كما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم ثم نسخ بهذه الآية ^٣ .

ثانياً : السنة .

١ - حديث الباب .

قال الصنعاني^٤ : واستدل به على نجاسة آنية أهل الكتاب ^٥ .

٢ - حديث سلمة الأكوع : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير فهاهم عن لحوم
الحرر الأهلية وأمرهم بكسر آنيته أو غسلها ^٦ .

^١ - الإنصاف ٨٤/١ و ٨٥ .

^٢ - التوبة ٢٨ .

^٣ - التفسير الكبير ٢١/١٦ .

^٤ - هو محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني الصنعاني ، يعرف بالأمير ، محدث فقيه أصولي يجتهد متكلم ، ولد سنة
١٠٩٩ هـ ، وتوفي سنة ١١٨٢ ، من مصنفاته سبل السلام شرح بلوغ المرام ، وتطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد . (معجم
المؤلفين ٥٦/٩)

^٥ - سبل السلام ٤٦/١ .

^٦ - البخاري ١٧٨/٣ ، ومسلم ١٨٥/٥ .

الناقشة :

نوقش استدلال أصحاب القول بالآية الكريمة بأن المقصود بالنجاسة النجاسة في الاعتقاد وحملها على الاستقذار بدليل إباحة نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن ، ومع ذلك فلا يجب من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة^١.

أدلة أصحاب القول الثاني :

السنة : حديث الباب .

ووجه الدلالة : أن الحديث اشتمل على النهي عن استعمال أواني المشركين قبل غسلها ، وأقل أحوال النهي الكراهية ، كما أنهم لا يتورعون عن النجاسة ولا تسلم آيتهم من ذلك ، لكن حمل النهي على الكراهية دون التحريم لعدم تيقن النجاسة^٢.

أدلة أصحاب القول الثالث :

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : " وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ " ^٣ .

ووجه الدلالة : أنه إذ حل طعامهم حلت آيتهم التي يأكلون فيها .

لكن يشكل عليه إذا شربوا فيها الخمر أو لم يتورعوا عن النجاسة .

ثانياً : السنة .

وهو ما ثبت من وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من مزادة مشركة^٤.

وهو نص في المدعى^٥.

ثالثاً : المعقول .

وهو أن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك^١.

^١ - نيل الأوطار ٣١/١ .

^٢ - المجموع ٢٦٣/١ ، المغني مع الشرح الكبير ٩٨/١ .

^٣ - المائدة ٥ .

^٤ - أخرجه البخاري مطولاً : كتاب التيمم : باب الصبيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء (٣٤٤)

^٥ - سبل السلام ٤٧/١ .

الراجع :

هو القول بالكراهية ، وندب غسل آيتهم ، سواء أهل الكتاب أو المجوس أو غيرهم قبل استعمالها ، وهو الأحوط .

قال الحافظ : والحكم في آنية المجوس لا يختلف مع الحكم في آنية أهل الكتاب لأن العلق إن كانت لكونهم تحل ذبائحهم كأهل الكتاب فلا إشكال ، أو لا تحل فتكون الآنية التي يطبخون فيها ويغرفون قد تنجست بملاقاة الميتة ، فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدينون باجتناّب النجاسة وبأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيرها^٢ .

^١ - المغني مع الشرح الكبير ٩٨/١ .

^٢ - فتح الباري ٥٣٨/٩ .

المبحث العاشر : النَّفْل .

تعريفه :

لغة : النَّفْلُ محرّكة : الغنيمة ، والهبة ، والجمع أنْفَالٌ ونَفَالٌ كسبب وأسباب ، ونَفْلَةٌ النَّفْلُ ونَفْلَةٌ وأنْفَلَةٌ : أعطاه إياه ، ونقل الإمام الجند : جعل لهم ما غنموا . والنافلة : الغنيمة والعطية ، وما تفعله مما لم يجب كنافلة الصلاة ، ويقال لولد الولد نافلة ^١ .

شرعاً : تدور تعاريف الفقهاء في تعريف النفل على الزيادة على سهم المقاتل لعمل خاص يقوم به :

فقال الكاساني : هو ما خصه الإمام لبعض الغزاة تحريضاً لهم على القتال ، وسمي نفلاً لكونه زيادة على ما يسهم لهم من الغنيمة ^٢ .

وقال ابن عرفة ^٣ : ما يعطي الإمام من خمس الغنيمة لمستحقها لمصلحة ^٤ .

وقال الشرييني : (زيادة) على سهم الغنيمة (يشترطها الإمام أو الأمير لمن يفعل ما فيه نكاية للكفار) ^٥ .

وقال ابن مفلح ^٦ : النفل هو زيادة على السهم لمصلحة ^٧ .

وقال ابن حجر : تخصيص من له أثر في الحرب بشيء من المال ^٨ .

ويتضح من التعاريف السابقة أن النفل لا يكون إلا بإذن الإمام أو نائبه ، ولا يكون إلا لمقاتل ، وخلاف في موضعه وهو مسألة الباب .

^١ - القاموس المحيط ٦٢٧/٣ ، المصباح المنير ٦١٩ .

^٢ - بدائع الصنائع ١١٦/٧ .

^٣ - هو محمد بن محمد المعروف بابن عرفة الورغمي ، من علماء المالكية بتونس ، توفي سنة ٨٠٣هـ — ، من مصنفاته : المبسوط في الفقه المالكية ، وحدود ابن عرفة . (كشف الظنون ١٥٨٢/٢)

^٤ - شرح حدود ابن عرفة ٢٣٣/١ .

^٥ - مغني المحتاج ١٠٢/٣ .

^٦ - هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي ، ولد سنة ٨١٥هـ ، تفقه على شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكان فقيهاً أصولياً نابغاً في عصره ، توفي بدمشق سنة ٨٨٤هـ ، من مصنفاته : الآداب الشرعية ، والمبدع ، والفسر ، والمقصد الأرشد . (الجواهر المنضد ص ١١٢ ، معجم المؤلفين ١٠٠/١)

^٧ - الفروع ٢٢٩/٦ .

^٨ - فتح الباري ٢٧٦/٦ .

و النفل ثلاثة أقسام :

الأول : نفل البدأة والرجعة وهو الذي أشار إليه المؤلف بحديث عبادة رضي الله عنه .

الثاني : السلب ، ويأتي في الباب التالي .

الثالث : أن ينفل الإمام بعض الجيش ، لبأسه وبلائه ، أو لمكروه تحمله دون سائر الجيش وهذا جائز^١.

قلت : وأشار إليه بحديث ابن عباس رضي الله عنهما .

والحجة في هذا حديث سلمة بن الأكوع عندما أغار المشركون على لقاح النبي صلى الله عليه وسلم ، تبعهم سلمة وقاتلهم ، فمدحه النبي صلى الله عليه وسلم وأعطاه سهم فارس و راجل ، ولم يكن لديه فرس حين ذاك^٢.

أما نفل البدأة والرجعة فقد ترجم^٣ له الترمذي بقوله (باب في النفل) ، و ذكر فيه

حديثين :

الحديث الأول : عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

كَانَ يُنْفِلُ فِي الْبَدَأَةِ الرَّبْعَ وَفِي الْقُقُولِ الثَّلَاثَ .^٤

^١ - المغني ٥٦٥٥/١٣ .

^٢ - أخرجه أحمد (٥٣/٤) ، و مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب غزوة ذي قرد وغيرها (١٤٣٩-١٤٤١) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب السرية ترد على العسكر (٣٧/٢) .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٠/٤ ، وقد ترجم له أبو داود بقوله (باب في النفل) و (باب في نفل السرية تخرج من العسكر) و (الخمس قبل النفل) ٢٩١/٧ ، وابن ماجه بقوله (باب في النفل) ٩٥١/٢ ، ومالك بقوله (جامع النفل في الغزو) و (باب ما جاء في إعطاء النفل من الخمس) ٣٦٠/٢ ، والدارمي بقوله (باب في أن ينفل في البدأة الربع وفي الرجعة الثلث) ١٥٨/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب لا نفل إلا من الخمس ولا نفل في الذهب والفضة) ١٩١/٥ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما يخمس من النفل) و (باب ما لا نفل فيه والعمل به) ٢٦٣/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في النفل متى يكون قبل الزحف أو بعده) و (في الإمام ينفل قبل الغنيمة وقبل أن يقسم) ٦٧٥/٧ ، والبيهقي بقوله (باب الوجه الثاني من النفل) السنن الكبرى ٤٦٢/٩ و معرفة السنن ١٢٣/٥ .

^٤ - حسن : أخرجه أحمد (٣٢٤/٥) (٢٢٢٥٦) ، والدارمي : كتاب السير : باب في أن ينفل في البدأة الربع وفي الرجعة الثلث (١٥٨/٢) (٢٤٨٢) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب النفل (٩٥١/٢) (٢٨٥٢) ، وابن حبان في صحيحه (موارد الظمان ص ٤٠٣ برقم ١٦٧٢) ، والحاكم (١٤٥/٢) (٢٥٩٩) وسكت عنه الذهبي ، وابن الجارود في المستقى : كتاب الجهاد : باب نفل السرايا الخمس بعد ما أصابوا (١٠٧٩) ، و الترمذي في العلل الكبير ص ٦٦٥-٦٦٩ (وقال محققه : وله أكثر من علة : الإرسال ، وعبد الرحمن بن الحارث ، وسليمان بن موسى ، وكلاهما يحتاج لمتابع ، وله شاهد قوي عن طريق حبيب بن

(وفي الباب ^١: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَحَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ ^٢ ، وَمَعْنِ بْنِ يَزِيدَ ^٣ ، وَابْنِ عُمرَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ .

مسلمة الفهري) ، وذكره الحافظ في التلخيص ولم يعقب عليه ١١٨/٣ ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ١٨٤ ، وهو عند المصنف برقم (١٥٦١) وحسنه . قلت : هو حسن إن شاء الله وذلك لشواهده كما مر .

^١ - حديث ابن عباس رضي الله عنه ، وفيه : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ مَنْ فَعَلَ كَذْباً وَكَذْباً فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا وَكَذْباً قَالَ فَتَقَدَّمَ الْفَتَيَانُ وَلَزِمَ الْمَشِيخَةُ ...) أخرجه أبو داود : كتاب الجهاد : باب في النفل (٧٧/٣) (٢٧٣٧) .

وحديث حبيب بن مسلمة رضي الله عنه : " شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربع بعد الخمس في البداية والثلث في الرجعة " أخرجه أحمد (١٦٠١٥٩/٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب فيمن قال : الخمس قبل النفل (٢٧٤٨-٢٧٥٠) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب النفل (٩٥١/٢) (٢٨٥١) ، والدارمي : كتاب السير : باب في أن ينفل في البداية والربع وفي الرجعة الثلث (١٥٨/٢) (٢٤٨٦) ، وابن حبان (١١٨/٥) والحاكم (١٤٥/٢) ، والحميدي (٨٧١) ، والطحاوي (٢٣٩/٣) .

وحديث معن بن يزيد رضي الله عنه ، وفيه : (لَا نَفْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ) أخرجه أحمد (٤٧٠/٣) (١٥٤٣٥) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في النفل من الذهب والفضة ومن أول المغنم (٨١/٣) (٢٧٥٣) ، والطحاوي (٢٤٢/٣) ، والبيهقي في السنن ٤٦٨/٩ .

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وفيه : (بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ قَبْلَ نَجْدٍ فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً فَكَانَتْ سَهْمَانِ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا وَنَفَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا) أخرجه أحمد (١٥٢٨٠/٢) (٤٥٧٩ و ٥١٨٠ و ٥٥١٩ و ٥٢٨٨ و ٥٩١٩) ، والبخاري : كتاب فرض الخمس : باب ومن الدليل على أن الخمس ... (٣٨٧/٤) (٣١٣٤) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال (١٧٤٩ و ١٧٥٠) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في نفل السرية تخرج من العسكر (٢٧٤٦-٢٧٤١) ، والدارمي (٢٤٨٤) ، ومالك (٢٧٩) ، والحميدي (٦٩٤) .

وحديث سلمة رضي الله عنه ، وفيه : (لَمَّا قَرَبْنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَرْنَا أَبُو بَكْرٍ فَشَنَّا الْغَارَةَ عَلَيْهِمْ فَتَقَلَّبْنَا أَبُو بَكْرٍ امْرَأَةً مِنْ فِزَارَةٍ فَاتَتْ بِهَا مِنَ الْغَارَةِ فَقَدِمَتْ بِهَا الْمَدِينَةَ فَاسْتَوْهَبَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَهَبَهَا لَهُ فَقَادَى بِهَا أَنَا سَأً مِنَ الْمُسْلِمِينَ " أخرجه أحمد (٤٦/٤) (٤٦/٤) و (٥١٤٧ و ٤٦/٤) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب التنفيل وفداء المسلمين الأسارى (١٧٥٥) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في الرخصة في المدركين يفرق بينهم (٢٦٩٧) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب فداء الأسارى (٩٤٩/٢) (٢٨٤٦) .

^٢ - هو حبيب بن مسلمة بن مالك بن وهب الفهري القرشي له صحبة ، كان في غزوة تبوك ابن إحدى عشرة سنة ، وكان يسمى (حبيب الروم) لكثرة غزوه لهم . توفي سنة ٤٢ هـ . (أسد الغابة ت ١٠٦٨ ، الاستيعاب ت ٤٨٨ ، طبقات ابن سعد ٤٠٩/٧ ، الإصابة ٢٢/٢ ، تهذيب الكمال ١٣٢/٤ ، تهذيب التهذيب ١٦٧/٢ ، التقريب ١٨٦/١)

^٣ - هو معن بن يزيد بن الأخنس بن حبيب السلمي ، أبو يزيد المدني ، صحابي نزل الكوفة ثم مصر ثم الشام ، وقتل بمرج راطه سنة أربع وستين . (أسد الغابة ت ٥٠٥٤ ، الاستيعاب ت ٢٥٠١ ، الإصابة ١٥١/٦ ، التقريب ٢٠٤/٢)

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَلَامٍ^١
عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .^٢

الحديث الثاني : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقَلَّ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ
الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ .^٣

(قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
أَبِي الزِّنَادِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي النَّقْلِ مِنَ الْخُمْسِ . فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : لَمْ يَلْغُني أَنْ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقَلَ فِي مَغَازِيهِ كُلِّهَا .^٤

وَقَدْ بَلَّغَنِي أَنَّهُ نَقَلَ فِي بَعْضِهَا وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ الْمَعْنَمِ
وَأَخِيرِهِ ، قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقَلَ إِذَا فَصَلَ
بِالرُّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ وَإِذَا قَفَلَ بِالثُّلُثِ بَعْدَ الْخُمْسِ ؟ فَقَالَ : يُخْرِجُ الْخُمْسَ ثُمَّ يَنْقُلُ مِمَّا بَقِيَ وَلَا
يُجَاوِزُ هَذَا .^٥

^١ - هو م مطور الأسود الحبشي ، أبو سلام ، ثقة يرسل ، من الثالثة . (التاريخ الكبير ٥٧/٢/٤ ، تهذيب الكمال
٣٦٧/١٨ ، تهذيب التهذيب ٢٩٦/١٠ ، التقريب ٢١١/٢)

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب في النقل ١١٠/٤ .

^٣ - أخرجه أحمد (٢٤٤١) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب السلاح (٩٣٩/٢) (٢٨٠٨) ، و صحح إسناده الحاكم
ووافقه الذهبي (١٤١/٢) (٢٥٨٨) ، وحسنه الألباني (صحيح الترمذي ١٠٧/٢) وصحيح ابن ماجه ١٣١/٢ . وقد ذكر قصة
تنفيذ هذا السيف مطولة من طريق مصعب بن سعد عن أبيه مسلم : كتاب الجهاد : باب الأنفال (١٧٤٨) ، وأبو داود :
كتاب الجهاد : باب في النقل (٢٧٣٧) .

^٤ - هو عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عبد الله بن ذكوان ، المدني ، مولى قريش ، صدوق ، تغير حفظه لما قدم بغداد ، وكان
فقيهاً ، من السابعة ، ولي خراج المدينة ، فحُجِدَ ، مات سنة أربع وسبعين ومائة ، وله أربع وسبعون سنة . (التاريخ الكبير
٨٤/١/٣ ، تهذيب الكمال ١٨٢/١١ ، تهذيب التهذيب ١٧٠/٦ ، التقريب ٥٩٦/١)

^٥ - الموطأ ٣٦٤/٢ .

^٦ - مسائل الإمام أحمد : برواية ابنه عبد الله ٨٤٩/٢ ، وبرواية أبي داود ٢٣٧ ، المغني ٥٥/١٣ ، الفروع ٢٢٩/٦ ،
الإنصاف ١٤٦/٤ .

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ^١ النَّفْلُ مِنَ الْخُمْسِ^٢ ، قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ كَمَا قَالَ^٣ .^٤

أولاً : شرح الغريب .
(فِي الْبِدْءَةِ الرَّبْعِ وَفِي الْقُقُولِ الثُّلَثِ)

أراد بالبداة ابتداء الغزو ، وبالرجعة القفول منه . والمعنى : كان إذا نهضت سرية من جملة العسكر المقبل على العدو فأوقعت بهم نفلها الربع مما غنمت ، وإذا فعلت ذلك عند عود العسكر نفلها الثلث .

والحكمة من التفريق في العطاء بين البداوة والقفول :

أولاً : شدة الخوف ، ففي البداوة الجيش متجه نحو السرية فهو كالردء لها ، وفيه زيادة في الروح المعنوية ، وفي الرجعة لا ردة للسرية ، لأن الجيش منصرف عنهم ، والعدو مستيقظ كلب .
ثانياً : أن انفراد السرية بعد الرجوع أنكى للعدو لأن فيه دلالة على قوتهم وضعف العدو ففضلوا بحسب شدة مكانتهم من العدو .

ثالثاً : لزيادة المشقة في الرجعة ، فإن الجيش بداية المعركة يكون أنشط منه في القفول .^٥

(تَنْفَلُ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ)

من الانتفال ، أي أخذه زيادة على السهم .^٦

وسمي ذا الفقار لأنه كان فيه حفر صغار حسان ، والمفقر من السيوف : الذي فيه حزوز مطمئنة .^١

^١ - هو : سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي ، أبو محمد ، سيد التابعين ، أحد العلماء الأثبات من الفقهاء الكبار ، من كبار الثانية ، اتفقوا على مراسيله أصح المراسيل ، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين . (تهذيب الأسماء واللغات ٢١٨/١ ، الجرح والتعديل ٦٠/٤ ، تهذيب الكمال ٢٩٧/٧ ، تهذيب التهذيب ٧٧/٤ ، التقريب ٣٦٤/١)

^٢ - الموطأ ٣٦٤/٢ ، المدونة ٣٠/٢ ، الأم ١٤٣/٣ ، مصنف عبد الرزاق ١٩٢/٥ وذكر له رواية من خمس الخمس ، سنن سعيد بن منصور ٢٦٣/٢ ، المغني ٥٣/١٣ .

^٣ - الذي في المغني (٦٠/١٣) أن إسحاق يقول أن النفل من أربعة أخماس الغنيمة ، فعلها رواية أخرى عنه نقلها الترمذي .

^٤ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب في النفل ١١٠/٤ .

^٥ - المغني ٥٥/١٣ ، الخطابي في المعالم بحاشية مختصر السنن ٥٨/٤ ، النهاية في غريب الحديث ١٠٣/١ ، سبل السلام ١١١/٤ ، شرح العراقي لسنن الترمذي : شرح الباب الوجه الخامس .

^٦ - تحفة الأحوذى ١٣٣/٥ ، قوت المغتذي ٣٥٢ .

(وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ)

قال التوربشتي: والرؤيا التي فيه أنه رأى في منامه يوم أحد أنه هز ذا الفقار فانقطع من وسطه ثم هزه هزة أخرى فعاد أحسن مما كان ، وقيل الرؤيا هي ما قال فيه: " رأيت في رويای أني هزرت سيفاً فانقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد ... الحديث " ^٢.

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم لمن يسهم له ، سواء المتفق عليهم أو المختلف فيهم ، شرع في بيان ما يعطيه أمير الجيش لمن قدم جهداً زائداً على الآخرين ، وهو ما يسمى بالنفل ، فبدأ بالنفل للمجموعة من الجيش ، كالسرية ، ثم عقب بعد هذا الباب بباب السلب ، وهذا عكس ما فعله في الأسهم حيث بدأ بالفرد ثم الجمع كالسرية ، وهو بذلك يتأسى بالأسلوب القرآني في الطي والنشر .
وإما ذكره الحديث ابن عباس رضي الله عنهما في تنفل الرسول صلى الله عليه وسلم سيفه يوم بدر ، فلعله أراد الإشارة إلى مسألة استئثار الإمام بشيء من الفيء لنفسه ، وهو نوع من النفل ، فناسب ذكره هنا ، وقد ترجم لها أبو داود بقوله (باب في الإمام يستأثر بشيء من الفيء لنفسه) ، لكن ذكر حديث : (ولا يحل لي من غنائمكم إلا الخمس) ^٣ ، وهو يدل على تحريم ذلك .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

هو القول بالتنفيل من الخمس تبعاً لابن المسيب ، لذا قال : وهذا الحديث على ما قال المسيب : النفل من الخمس ^٤.

^١ - النهاية ٤٦٤/٣ ، شرح العراقي : شرح الباب : الوجه السادس .

^٢ - البخاري (٤٠٨١) فتح الباري ٤٣٣/٧ ، تحفة الأحوذى ١٣٣/٥ .

^٣ - شتنن أبي داود : كتاب الجهاد (٨٢/٣) (٢٧٥٥) .

^٤ - وهو مذهب مالك وعبد الرزاق وترجم له (باب لا نفل إلا من الخمس) ^٤ ، والظاهر من ترجمة البخاري حيث قال : (وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعد الناس أن يعطيهم من الفيء والأنفال من الخمس ...) ^٤ . والظاهر من ترجمة أبي داود أنه يقول بالنفل بعد الخمس .

رابعاً : مذاهب العلماء .

اتفق العلماء^١ على جواز النفل ، واختلفوا في مسائل ثلاث ، وهي : من أي شيء يكون النفل وفي مقداره وهل يجوز الوعد به قبل الحرب ؟^٢ وسأتحدث عن هذه المسائل المختلف فيها

المسألة الأولى : من أي شيء يكون النفل .

اختلف العلماء فيه على مذاهب

المذهب الأول : أن النفل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين .

وبه قال سعيد بن المسيب و مالك وقول للشافعي^٣ ، وهو مذهب المالكية ووجه للشافعية^٤ ، وهو قول الإمام أبي حنيفة والصاحبين ومذهب الحنفية إذا كان النفل بعد إحراز الغنيمة^٥ .

قال ابن عابدين^٦ : وكل ما ورد من النفل بعد القتال فهو محمول عندنا على أنه من الخمس كما بسطه السرخسي^٧ .

قال الدسوقي : (ونفل) الإمام أي زاد (منه) أي من خمس الغنيمة خاصة^٨ .

المذهب الثاني : أن النفل يكون من خمس الخمس وهو حظ الإمام فقط .

وهو القول المشهور عن الشافعي ورواية شاذة عن مالك وهو المذهب عند الشافعية^٩ .

^١ - بداية المجتهد ٢٨٩/١ ، المغني ٥٣/١٣ ، فتح الباري ٢٧٦/٦ ، نيل الأوطار ٣١٢/٧ . وخالف عمرو بن شعيب وخص النفل بالنبي صلى الله عليه وسلم وذهب ابن قدامة إلى أن عمرأ بن شعيب جهل أحاديث النفل ، لذا قال له مكحول حينما أنكر مشروعية النفل ورد حديث حبيب بن مسلمة : شغلك أكل الزبيب بالطائف . انظر المغني ٥٤/١٣ .

^٢ - بداية المجتهد ٢٨٩/١ .

^٣ - الموطأ ٣٦٤/٢ ، المدونة ٣٠/٢ ، بداية المجتهد ٢٨٩/١ ، المغني ٥٥/١٣ ، شرح مسلم للنووي ٨٤/١٢ ، معرفة السنن ١٢٤/٥ .

^٤ - المنتقى ١٩٥/٣ ، جواهر الإكليل ٢٦٠/١ ، حاشية الدسوقي ١٩٠/٢ ، مغني المحتاج ١٠٢/٣ ، نهاية المحتاج ١٤٤/٦ ، فتح الباري ٢٧٦/٦ .

^٥ - فتح القدير ٥٠٠/٥ ، البحر الرائق ٩٩/٥ ، حاشية الرد المحتار ١٥٢/٤ ، شرح معاني الآثار ٢٤٣/٣ .

^٦ - هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين ، ولد بدمشق سنة ١١٩٨ هـ ، وكان فقيهاً أصولياً ، وتوفي بدمشق سنة ١٢٥٢ ، من مصنفاته : حاشية الرد لمختار على الدر المختار ، وعقود اللالك حاشية نسمات الأسفار في الأصول . (معجم المؤلفين ٧٧/٩)

^٧ - حاشية الرد المحتار ١٥٢/٤ .

^٨ - حاشية الدسوقي ١٩٠/٢ .

قال النووي : والأصح أن النفل يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح إن نفل مما سيغنم في هذا القتال^٢.

المذهب الثالث : أن النفل يكون من أربعة أخماس الغنيمة .

وبه قال عمر و حبيب بن مسلمة والحسن و الأوزاعي و محمد بن الحسن وقول للشافعي و أحمد و أبو ثور و أبو عبيد^٣ و ابن المنذر^٤ ، وابن حزم^٥ ، ووجه للشافعية^٦ ، وهو مذهب الحنابلة^٧ و الحنفية قبل الإحراز بدار الإسلام^٨ .

قال الكمال ابن الهمام : ثم محل التنفيل الأربع أخماس قبل الإحراز بدار الإسلام وبعد الإحراز لا يصح إلا من الخمس^٩ .

قال البهوتي : (ثم يعطي الإمام) أو الأمير (النفل بعد ذلك) أي بعد الخمس^{١٠} .

المذهب الرابع : من رأس الغنيمة قبل الخمس .

قاله أبو ثور ، ووجه للشافعية^{١١} .

ووجه أن الإمام إذا أعطاه لما رأى من غناه ومنفعته التي عادت على جميع الغنيمة خمسها وباقيها ، وجب أن يقدم على الكل^١ .

^١ - الأم ١٤٣/٣ ، معرفة السنن والآثار ١٢٤/٥ ، شرح مسلم للنووي ٨٤/١٢ ، نهاية المحتاج ١٤٥/٦ ، مغني المحتاج ١٠٢/٣ ، فتح الباري ٢٧٦/٦ .

^٢ - المنهاج بحاشية المغني ١٠٢/٣ .

^٣ - هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله ، الحافظ المجتهد النحوي ذو الفنون ، ولد سنة ١٥٧هـ ، توفي سنة ٢٢٤هـ وقيل غيرها ، من مصنفاته : الأموال ، والغريب في الحديث ، وغيرها . (سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٠)

^٤ - شرح كتاب السير الكبير ١٤٥/٢ ، المصنف لأبن أبي شيبة ٦٧٦/٦ ، كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم ٣٢٥-٣٣٠ ، شرح مسلم للنووي ٨٤/١٢ ، بداية المجتهد ٢٨٩/١ ، المحلى ٣٤٠/٧ ، المغني ٥٥/١٣ ، مغني المحتاج ١٠٢/٣ ، فتح الباري ٢٧٦/٦ .

^٥ - المحلى ٣٤٠/٧ .

^٦ - روضة الطالبين ٣٢٨/٥ .

^٧ - ، الفروع ٣٢٩/٦ ، الإنصاف ١٤٦/٤ .

^٨ - فتح القدير ٥٠٠/٥ ، البحر الرائق ٩٩/٥ ، حاشية الرد المحتار ١٥٢/٤ .

^٩ - فتح القدير ٥٠١/٥ .

^{١٠} - كشف القناع ٨٦/٣ .

^{١١} - روضة الطالبين ٣٢٨/٥ ، عارضة الأحوذى ٥٤/٧ .

المذهب الخامس : أنه ما شذ من العدو .

قاله السدي^٢ و عطاء . ووجه: أن ما شذ من العدو لم يكن لهم فيه عمل فكان للإمام أن يخص به من أراد^٣ .

سبب الخلاف : لاختلافهم سبيين :

الأول : هو هل بين الآيتين الواردتين في المغام تعارض أم تخيير ؟ أي قوله تعالى : " وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ " ^٤ ، وقوله تعالى : " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ " ^٥ ، فمن رأى الآية الأولى ناسخة للثانية ، قال لا نفل إلا من الخمس أو من خمس الخمس . ومن رأى الآيتين على التخيير ، قال بالنفل من رأس الغنيمة .

الثاني : تعارض الأحاديث ، حديث ابن عمر " نفلهم بغيراً بغيراً " وحديث حبيب بن سلمة في نفل البدأة والرجعة ، فحديث ابن عمر يدل على أن النفل كان بعد القسمة من الخمس وحديث حبيب على عكسه^٦ .

الأدلة

أدلة أصحاب القول الأول :

-
- ^١ - عارضة الأحوذى ٥٤/٧ ، أحكام القرآن لأبن العربي ٣٧٨/٢ .
 - ^٢ - هو أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي الكوفي ، من موالى قريش ، الإمام المفسر ، أخذ عن أنس بن مالك وابن عباس ، وأخذ عنه شعبة والثوري ، صدوق يهيم روى بالتشيع ، من الرابعة ، توفي سنة ١٢٧ . (سير أعلام النبلاء ٢٦٤/٥ ، تهذيب الكمال ١٣٢/٣ ، التقريب ٩٧/١)
 - ^٣ - عارضة الأحوذى ٥٤/٧ .
 - ^٤ - الأنفال ٤١ .
 - ^٥ - الأنفال ١ .
 - ^٦ - بداية المجتهد ٢٨٩/١ .

أولاً : السنة .

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله ابن عمر قبل نجد فغنموا إبلاً كثيرة ، فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ، ونفلوا بعيراً بعيراً^١ .

قال الحافظ: والذي يقرب من الحديث أنه كان من الخمس لأنه أضاف اثني عشر إلى سهمانهم ، فكأنه أشار إلى أن ذلك قد تقرر لهم استحقاقه من الأخماس الأربعة الموزعة عليهم فيبقى النفل من الخمس^٢ .

٢ - حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنه لا يحل لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس " وقال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره الأنفال^٣ .

قال الطحاوي : استحال أن ينفل رسول الله من الأنفال ما كان يكره ، فكان النفل الذي ليس بمكروه هو النفل من الخمس^٤ . وقال الحافظ : فإنه يدل على أن ما سوى الخمس للمقاتلة وظاهره اتفاق الصحابة على ذلك . ثم قال : قال ابن عبد البر^٥ : إن أراد الإمام تفضيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لا من رأس الغنيمة^٦ .

^١ - متفق عليه : أخرجه البخاري كتاب فرض الخمس : باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين (٣١٣٤) ، ومسلم كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال (١٧٤٩) .

^٢ - فتح الباري ٦/٢٧٧ .

^٣ - أخرجه أحمد (٣١٩/٥) ، والنسائي : كتاب الفقه ١٣٢/٧ المحتجى و في كتاب الخمس (٤٦/٣) (٤٤٤١) الكبرى ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده النسائي : كتاب الفقه ١٣٢/٧ المحتجى وفي كتاب الخمس (٤٦/٣) (٤٤٤١) الكبرى ، والطحاوي : كتاب السير : باب النفل بعد الفراغ من قتال العدو ٢٤١/٣ ، وحسن إسنادهما الحافظ : فتح الباري ٦/٢٧٧ .

^٤ - شرح معاني الآثار ٢٤١/٣ .

^٥ - هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي ، حافظ المغرب ولد سنة ٣٦٨هـ ، أخذ عن أبي الوليد الباجي ، وأخذ عنه أبو عبد الله الحميدي وابن حزم ، لم يخرج من الأندلس ، توفي سنة ٤٦٣هـ ، من مصنفاته : التمهيد لما في الموطأ ، والاستذكار . (ترتيب المدارك ٨٠٨/٤ ، الديباج المذهب ٣٦٧/٢ ، سبز أعلام النبلاء ١٥٣/١٨)

^٦ - التمهيد بترتيب فتح المالك للدكتور مصطفى صميده ٢٤٦/٦ ، فتح الباري ٦/٢٧٧ .

ثانياً : المعقول .

أن الخمس معرض لمصالح المسلمين فيصرفه الإمام بحسب المصلحة ، أما الأربع الأخماس فهي حق للغنائم وهي مبنية على المساواة لا يفضل فيه أحد لغناء أو بذل جهد زائد ولا ينقص منه أحد لقلة غناء ولا يصرف منها إلا بإذهم^١ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ)^٢

ووجه الدلالة : أن أربعة أخماس الخمس ليست للإمام بل لمستحقيها كما بينها الله عز وجل ، فلم يبق إلا خمس الخمس ينقل منه الإمام حسب المصلحة .

ثانياً : السنة .

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله ابن عمر قبل نجد فغنموا إبلاً كثيرة ، فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ، ونفلوا بعيراً بعيراً^٣ .

ووجه الدلالة : أنه لو أعطاهم من الأربعة الأخماس التي هي لهم ، لم يكن نفلاً ، وكان من سهمانهم^٤ ، ونقل ابن التين توجيه الحديث فقال : الأول : أن الغنيمة لم تكن أبعة بل كان فيها أصناف أخرى ، فيكون التنفيل وقع من بعض الصنف دون بعض ، ثانيها : أن يكون نفلهم من

^١ - عارضة الأحوذى ٥٤/٧ ، المنتقى ١٩٥/٣ ، الجامع لإحكام القرآن للقرطبي ٢٣٠/٧ .

^٢ - الأنفال ٤١ .

^٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري كتاب فرض الخمس : باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين (٣١٣٤) ، ومسلم كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال (١٧٤٩) .

^٤ - المغني ٥٣/١٣ .

سهمه من هذه الغزاة وغيرها فضم هذا إلى هذا فلذلك زادت العدة ، ثالثها : أن يكون نفل بعض الجيش دون بعض . قال : وظاهر السياق يرد هذه الاحتمالات ^١ .

٢- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل قبل أن تنزل فريضة الخمس في المغنم ، فلما نزلت الآية : " أَتَمَّا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ " ^٢ ترك النفل الذي كان ينفل وصار ذلك إلى خمس الخمس من سهم الله وسهم النبي صلى الله عليه وسلم ^٣ .

ثالثاً : الأثر .

أثر سعيد بن المسيب : كان الناس يعطون النفل من الخمس . قال الشافعي : يريد من خمس النبي صلى الله عليه وسلم ^٤ .

أدلة أصحاب القول الثالث .

السنة .

١- حديث الباب .

قال الشوكاني: فيه دليل على أنه يجب تخميس الغنيمة قبل التنفيل ^٥ .

٢- وفي رواية الزهري عن سالم عن أبيه قال : نفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفلاً سوى نصيبنا من الخمس ^١ .

^١ - فتح الباري ٢٧٦/٦ .

^٢ - الأنفال ٤١ .

^٣ - البيهقي السنن الكبرى : قسم الفياء والغنيمة : باب النفل من خمس الخمس سهم المصالح ٤٦٩/٩ ، معرفة السنن والآثار : كتاب قسم الفياء والغنيمة : الوجه الثاني من النفل ١٢٧/٥ .

^٤ - الأم ١٣٤/٤ ، معرفة السنن والآثار ١٢٤/٥ ، السنن الكبرى ٤٦٣/٩ .

^٥ - نيل الأوطار ٣١٣/٧ .

وهذه الرواية ظاهرة في أن النفل من الأربع الأخماس لا من الخمس أو من خمس الخمس .
قال ابن عبد البر : إن انفردت قطعة فأراد أن ينفلها مما غنمت دون سائر الجيش فذلك من
غير الخمس بشرط أن لا يزيد على الثلث ^٢ .

وفي رواية عقيل بن خالد " والخمس في ذلك كله واجب " ^٣ . قال النووي : وهذا
تصريح بوجوب الخمس في كل الغنائم ^٤ . وقال الشوكاني : فيه دليل على أنه يجب تخميس النفل ^٥ .

٣- حديث معن بن يزيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا نفل إلا
بعد الخمس " ^٦ .

قال أبو الطيب محمد آبادي : ووجه أن ذلك يدل على أن النفل إنما يكون من الأخماس
الأربعة التي هي للغنائم ^٧ .

قال الخطابي ^٨ : أكثر ما روي من الأخبار يدل على أن النفل من الأربعة أخماس ^٩ .

^١ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب فرض الخمس : باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين
... (٣٨٧/٤) (٣١٣٥) ، و مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال (١٧٥٠) واللفظ له .

^٢ - فتح الباري ٢/٢٧٧ .

^٣ - عند مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال (٤٠/١٧٨٤) ، و أبي داود : كتاب الجهاد : باب في نفل السرية تخرج
من العسكر (٢٧٤٣) .

^٤ - شرح مسلم للنووي ١٢/٨٦ .

^٥ - نيل الأوطار ٧/٣١٤ .

^٦ - أخرجه أحمد (٤٧٠/٣) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في النفل من الذهب والفضة من أول مغنم (٢٧٥٣) ،
والطحاوي ٣/٢٤٢ ، والبيهقي في السنن ٩/٤٦٨ ، مشكاة المصابيح (٤٠٠٩) . قال المنذري : في إسناده عاصم بن كليب ،
وقد قال ابن المديني : لا يحتج به إذا انفرد ، وقال أحمد : لا بأس بحديثه ، وقال أبو حاتم : صالح ز وقال النسائي : ثقة .
واحتج به مسلم (المختصر ٤/٦١) ، قال الحافظ : صدوق روي بالإرجاء من الخامسة (التقريب ١/٤٥٩) .

^٧ - عون المعبود ٧/٣٠٧ .

^٨ - هو الإمام الحافظ اللغوي ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي الخطابي ، الشافعي ، أخذ عن القفال
الشاشي ، وأخذ عنه الحاكم وأبو حامد الأسفرائيني ، والمروزي والكرائيسي وغيرهم ، توفي ببست في ربيع الآخر سنة
٣٨٨ هـ ، من مصنفاته : معالم السنن ، وشرح الأسماء الحسنى ، والغنية . (سير أعلام النبلاء ١٧/٢٣ ، طبقات السبكي
٢/٢٨٢)

^٩ - معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٤/٥٥ .

الراجع :

الراجع هو القول بأن النفل من الأربعة أخماس وذلك لقوة أدلتهم وصحة سندها
وصراحتها في الدلالة. أما من قال أنه من الخمس فيرد عليه أن الخمس حق المحتاجين لا الأغنياء ،
فجعله للأغنياء إبطال لحقهم^١. كما أنه معارض لصريح المنصوص .
و أما من قال أن النفل من خمس الخمس فحديث ابن عمر حجة عليهم ، فإن بعيراً على
اثني عشر ، يكون جزءاً من ثلاثة عشر ، وخمس الخمس جزء من خمسة وعشرين ، وجزء من
ثلاثة عشر أكثر من جزء من خمس وعشرين ، فلا يتصور أخذ الشيء من أقل منه . ثم هذا القول
مستنبط محتمل له ولغيره والقول بالنفل بعد الخمس صريح ، فلا يعارض الصريح بالمستنبط^٢. والله
أعلم.

^١ - فتح القدير ٥٠١/٥ .

^٢ - المغني ٥٥٤/١٣ .

المسألة الثانية: مقدار النفل

ثم أن الذين أجازوا النفل ، اختلفوا في مقداره على أقوال :

القول الأول : لا حد للنفل ، بل هو موكول إلى اجتهاد الإمام .
وبه قال الشافعي وقال النخعي يجوز نفل السرية جميع ما غنمت ^١ .

القول الثاني : لا يجوز نفل أكثر من الثلث .
وبه قال مكحول والأوزاعي و أحمد ^٢ . وهو قول الجمهور ^٣ .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : " قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ " ^٤ .

ووجه الدلالة أن الله فوض أمر الأنفال للرسول صلى الله عليه وسلم ، والأمام خليفته ، فيجتهد فيها الإمام ^٥ .

ثانياً : المعقول .

١- أن المراد بالخمس هنا السلب لا الغنائم فينقله الرسول صلى الله عليه وسلم لبعض الناس لمصلحة من المصالح ^٦ .

٢- أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل مرة الربع ، ومرة الثلث كما في حديث حبيب

^١ - الأم ١٤٤/٤ ، معرفة السنن ١٢٥/٥ ، طرح الشريب ٢٥٧/٧ ، فتح الباري ٢٧٧/٦ ، نهاية المحتاج ١٤٥/٦ ، مغني المحتاج ١٠٢/٣ .

^٢ - مسائل أحمد لأبي داود ٢٣٧ ، المغني ٥٥/١٣ ، عون المعبود ٣٠٠/٧ .

^٣ - حاشية الرد المختار ١٥٦/٤ ، الإنصاف ١٤٦/٤ ، فتح الباري ٢٧٧/٦ .

^٤ - الأنفال ١ .

^٥ - التفسير الكبير للرازي ٩٤/١٥ ، فتح الباري ٢٧٧/٦ .

^٦ - التفسير الكبير للرازي ٩٤/١٥ .

بن مسلمة ، ومرة نصف السدس كما في حديث ابن عمر فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الإمام^١ .

المناقشة .

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : الكتاب :

أن الآية منسوخة بقوله تعالى : " وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ " ^٢

ثانياً : المعقول .

أن القول بأنه لا حد لأعلاه مناقض لقولهم بأن النفل من خمس الخمس^٣ . كما أن في القول بذلك قطع حق الباقيين وإبطال للأسهم التي أوجبها الشرع إذ فيه تسوية الفارس بالراجل^٤ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

السنة .

حديث الباب .

قال ابن قدامة^٥ : ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى الثلث فينبغي أن لا يتجاوزه^٦ . وهو الصحيح والله أعلم .

^١ - الأم ١٤٤/٤ ، معرفة السنن والآثار ١٢٥/٥ ، المغني ٥٥/١٣ .

^٢ - الأنفال ٤١ .

^٣ - المغني ٥٥/١٣ .

^٤ - فتح القدير ٥٠٠/٥ و ٥٠١ .

^٥ - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، ولد بجماعيل بالشام سنة ٥٤١هـ ، وهو شيخ الحنابلة في عصره ، توفي سنة ٦٢٠هـ ، من مصنفاته : المغني ، الكافي ، المقنع ، روضة الناظر . (ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١٣٣/٢)

^٦ - المغني ٥٥/١٣ .

المسألة الثالثة : متى يجوز الوعد بالتنفيل .

اختلف العلماء هل يجوز التنفيل قبل الحرب أم لا يجوز ، وسبب خلافهم معارضة مفهوم مقصد الغزو (وهو إحدى الحسنيين) لظاهر حديث حبيب بن مسلمة (الذي هو التنشيط للحرب) ^١ .

فكرهه مالك ^٢ وتبعه المالكية والمشهور عندهم تحريمه ، لأن ذلك يؤدي لفساد نيتهم ^٣ .

وأجازه الحنفية لكن قيدوه بوقت إحراز الغنيمة :

قال الكمال ابن الهمام : ثم محل التنفيل الأربع أخماس قبل الإحراز بدار الإسلام وبعد الإحراز لا يصح إلا من الخمس ^٤ . وسبقت أدلته ^٥ .

وقال الشافعية : أن التنفيل إنما يكون قبل إصابة المغنم أما بعد إصابته فيمتنع ^٦ . وهو ظاهر قول الحنابلة ^٧ .

^١ - بداية المجتهد ٢/٢٩٠ .

^٢ - المدونة ٢/٣٠ .

^٣ - الشرح الكبير للدردير ٢/١٩١ .

^٤ - فتح القدير ٥/٥٠١ .

^٥ - انظر ص ١٥٥ .

^٦ - مغني المحتاج ٣/١٠٢ .

^٧ - المغني ١٣/٥٥٤ و٥٥٥ .

المبحث الحادي عشر : السلب .

تعريفه :

لغة : من سَلَبه سَلْبًا و سَلَبًا : أي اختلسه ، والسَلْبُ بالتحريك : ما يُسلب ، جمعه أسلاب مثل سبب وأسباب، وسَلَبته ثوبه : أي أخذت الثوب منه فهو (سَلِيب) و (مَسْلُوب) ، قال في البارع وكل شيء على الإنسان من لباس فهو (سَلَب) .^١

والسلب هو الشيء الذي يسلبه الإنسان من الغنائم ويتولى عليه^٢ . والاستلاب : الاختلاس وهو ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قرنه مما يكون عليه ومعه من ثياب وسلاح وعدة^٣ .

شرعاً :

قال الحنفية : السلب : هو ثياب المقتول وسلاحه الذي معه ودابته التي ركبها بسرجها وآلاتها وما كان معه من مال في حقبة على الدابة أو على وسطه (وأما) حقبة غلامه وما كان مع غلامه من دابة أخرى فليس بسلب^٤ .

وقال المالكية : هو كل ثوب عليه وفرسه الذي عليه أو كان يمسكه لوجه قتال عليه ، لا ما تجنب أو كان منفلاً عنه^٥ .

وقال الشافعية : هو ثياب القتيل والخف والران^٦ وآلات الحرب كدرع وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا سوار ومنطقة وخاتم معه ونفقة وجنية^٧ تقاد معه في الأظهر ، لا حقبة مشدودة على الفرس على المذهب^٨ .

وقال الحنابلة : (والسلب : ما كان عليه من ثياب وحلي وسلاح ، والدابة بآلتها) يعني التي قاتل عليها . هذا هو المذهب^٩ .

^١ - النهاية ٣٨٧/٢ ، لسان العرب ٤٧١/١ ، القاموس المحيط ١١٠/١ ، مختصر الصحاح ٢٨٢ ، المصباح المنير ٢٨٤ .

^٢ - تاج العروس ٣٠١/١ مادة سلب .

^٣ - لسان العرب ٤٥٤/١ مادة سلب .

^٤ - بدائع الصنائع ١١٥/٧ ، البحر الرائق ١٠١/٥ ، حاشية الرد ١٥٧/٤ .

^٥ - شرح حدود ابن عرفة ٢٣٤/١ .

^٦ - الران : كالحف إلا أنه لا قدم له وهو أطول من الحف (القاموس المحيط : مادة الرين) .

^٧ - الجنيب : الفرس تكون بجانب أختها في القتال فإذا فتر الفرس المركوب تحول المقاتل إلى الفرس المجنوب . (القاموس المحيط : مادة الجنب)

^٨ - منهاج الطالبين بشرح مغني المحتاج ١٠٠/٣ .

الراجع :

بالنظر والتأمل في تعاريف الفقهاء والاستقراء السريع للنصوص يترجح عندي أن التعريف الجامع للسلب هو: ما كان على المقاتل أو معه مما يقع تحت يده وقت القتال . بدليل حديث البراء حيث استكثر عمر ما أخذه من الحلي فدل على جواز أصله ، أما غير ذلك كالذي مع غلامه أو على دابة أخرى فليس من السلب . والله أعلم .

قلت : من الحوافز التي شرعها الله للحث على الجهاد السلب ، وهو على قاعدة الغنم بالغرم^٢ ، فكما أن المقاتل يخاطر بنفسه فاستحق بذلك سلب قتيله .

وقد ناقش الترمذي عدة مسائل في باب السلب منها:

مشروعية السلب ، واستحقاق السلب ، وأثر اليئنة على السلب ، وتخمس السلب .

فترجم لها^٣ بقوله (ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه) وذكر فيه حديث أبي قتادة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ يَتَّةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ .^٤

(قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ^١ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ^٢ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

^١ - الإنصاف ١٥١/٤ .

^٢ - شرح القواعد الفقهية للزرقاء ص ٤٣٧ .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١١/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب من لم يخمس الأسلاب ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس وحكم الإمام فيه) ٣٨٩/٤ ، وأبو داود بقوله (باب في السلب يعطى القتال) و (باب في الإمام يمنع القتال السلب إن رأى والفرس والسلاح من السلب) و (باب في السلب لا يخمس) ٢٧٥/٧ و ٢٧٧ و ٢٧٩ ، وابن ماجه بقوله (باب في المبارزة والسلب) ٩٤٦/٢ ، ومالك بقوله (باب ما جاء في السلب في النفل) ٣٦٣/٢ ، والدارمي بقوله (باب من قتل قتيلاً فله سلبه) ١٥٩/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب السلب والمبارزة) ٢٣٣/٦ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب النفل والسلب في الغزو والجهاد) و (باب القوم يتنازعون في القتل لمن يكون سلبه) ٢٥٦/٢ و ٢٦٦ ، وابن أبي شيبة بقوله (من جعل السلب للقتال) و (في الأمر يأذن لهم في السلب أم لا) ٦٤٨/٧ و ٦٧٧ ، والطحاوي بقوله (باب سلب القتل) ٢٥٥/٣ شرح معاني الآثار ، والبيهقي بقوله (باب السلب للقتال) السنن الكبرى ٤٤٨/٩ و ٢٩٨/١٣ ومعرفة السنن والآثار ٥٢١/٦ .

^٤ - متفق عليه : أخرجه البخاري مطولاً : كتاب فرض الخمس : باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفلة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (٣٩٠/٤) (٣١٤٢) ، و مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القتال سلب القتال (١٧٥١) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٦٢) وقال : حسن صحيح .

وَفِي الْبَابِ^٢: عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ^٤ ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ^٥ ، وَأَنْسٍ^٦ ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ^٧ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ هُوَ نَافِعٌ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ^٨ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^٩ وَغَيْرِهِمْ^{١٠} ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ^١ وَالشَّافِعِيِّ^٢ وَأَحْمَدُ^٣ .

^١ - انظر تخريجه في حديث الباب .

^٢ - هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، نزيل مكة ، ويقال إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق ، صنف المسند ، وكان لازم ابن عيينة ، من رواة مسلم ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين . (الجرح والتعديل ٥٦٠/٨ ، ذيل ميزان الاعتدال ص ١٨٩ ، تهذيب الكمال ٣٣٤/١٧ ، تهذيب التهذيب ٥١٨/٩ ، التقريب ١٤٦/٢)

^٣ - حديث عوف بن مالك وخالد بن الوليد : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ولم يخمس السلب) ، أخرجه أحمد (٢٦/٦ و ٩٠/٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في السلب لا يخمس (٧٢/٣) (٢٧٢١) ، ورواه عوف بن مالك مطولاً وفيه قصة عند أحمد (٢٦/٦ و ٢٧) (٢٣٤٦٧) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القاتل سلب القاتل (١٤٩/٥) (١٧٥٣) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في الإمام يمنع القاتل السلب إن رأى (٧١/٣) (٢٧١٩) .

وحديث أنس رضي الله عنه مطولاً ، وفيه : (من قتل كافراً فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلحتهم) ثم أورد قصة قتادة ، الحديث أخرجه أحمد (٣/١١٤ و ١٢٣ و ١٩٠ و ٢٧٩) (١١٦٩٨ و ١١٧٢١) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب غزوة النساء مع الرجال (١٩٦/٥) (١٨٠٩) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في السلب يعطى للقاتل (٧١/٣) (٢٧١٨) ، والدارمي (٢٤٨٧)

و في رواية : (من يفرّد يدم رجل فقتله فله سلبه) أخرجه أحمد (١٩٨/٣) .

وحديث سمرة رضي الله عنه ، وفيه : (من قتل فله السلب) أخرجه أحمد (١٢/٥) (١٩٦٣١) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب المبارزة والسلب (٩٤٧/٢) (٢٨٣٨) .

^٤ - هو عوف بن مالك الأشجعي ، أبو حماد ، ويقال غير ذلك ، صحابي مشهور ، من مسلمة الفتح ، سكن دمشق ، مات سنة ثلاث وسبعين . (أسد الغابة ت ٤١٣٠ ، الاستيعاب ت ٢٠٢٥ ، الإصابة ٦١٧/٤ ت ٦١١٦)

^٥ - هو سمر بن جندب بن هلال الفزاري ، حليف الأنصار ، صحابي مشهور ، له أحاديث ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين . (أسد الغابة ت ٢٢٤٢ ، الاستيعاب ت ١٠٦٨ ، طبقات ابن سعد ٣٤/٦ ، الإصابة ١٥٠/٣ ت ٣٤٨٨)

^٦ - هو نافع بن عباس ، أبو محمد الأقرع ، المدني ، مولى أبي قتادة ، قيل له ذلك للزومه ، وكان مولى عقيلة الغفارية ، ثقة ، من الثالثة . (التأريخ الكبير ٨٣/٢/٤ ، تهذيب الكمال ٢٠/١٩ ، تهذيب التهذيب ٤٠٥/١٠ ، التقريب ٢٣٨/٢)

^٧ - وهو فعل أبي بكر وأمرائه وقول عمر و سعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك (سنن سعيد بن منصور ٢٥٧/٢-٢٦٠ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٦٤٨/٧-٦٥٠ ، المغني ٦٩/١٣ ، المحلى ٣٣٦/٧ ، فتح الباري ٢٨٥/٦) .

^٨ - وهو قول نافع والنخعي وأبي حنيفة والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وسعيد بن عبد العزيز والليث والشافعي وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد وأبي سليمان وابن المنذر وابن جرير وابن حزم (الرد على سائر الأوزاعي ٤٦ ، شرح السير الكبير ٢٠٣/٢-٢٠٥ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٥٠/٧ ، المحلى ٣٣٦/٧ ، الإقناع ٤٨٣/٢ ، المغني ٦٩/١٣ ، فتح الباري ٢٨٥/٦ ، نيل الأوطار ٢٩٩/٧) .

و قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ السَّلْبِ الْخُمْسَ .^٤
و قَالَ الثَّوْرِيُّ : النَّفْلُ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَهُوَ
جَائِزٌ وَلَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ .^٥
و قَالَ إِسْحَاقُ السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا كَثِيرًا فَرَأَى الْإِمَامُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ الْخُمْسَ
كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ .^٦ (٧)

أولاً : شرح الغريب .
(لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ)

من بان واستبان : فهو واضح معروف ، والمقصود به هنا الحجة الظاهرة على صحة
المدعى ، أي على السلب .^٨

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم للنفل ، ناسب أن يترجم للسلب ، لأن السلب فرع من النفل ، ولهذا قدم
النفل على السلب ، فكأنه من عطف الخاص على العام .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

^١ - الرد على سير الأوزاعي ٤٦ ، المحلى ٣٣٦/٧ . و للأوزاعي رواية أخرى أنه يخمس (عمدة القاري ٦٥/١٥ ، المغني ٦٩/١٣ ، زاد المعاد ٤٩٣/٣) .

^٢ - الأم ١٤٢/٣ و ١٤٣ ، شرح مسلم للنووي ٨٩/١٢ - ٩١ ، معرفة السنن والآثار ١٢٢/٥ . وهناك قول للشافعي بتخمس السلب ضعفه النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح ٢٨٥/٦ .

^٣ - مسائل أحمد لأبي داود ٢٤١ ، المغني ٦٧/١٣ ، الفروع ٢٢٥/٦ ، الإنصاف ١٤٨/٤ . وفي رواية أخرى لا يستحقه إلا بإذن الإمام (نقلها المرادوي في الإنصاف) .

^٤ - وهو قول ابن عباس والأوزاعي و مكحول ومالك وقول ضعيف للشافعي وقال عمر و إسحاق يخمس إذا كثر . (الموطأ ٣٦٣/٢ و ٣٦٤ ، المصنف لابن أبي شيبة ٦٤٨/٧ - ٦٥٠ ، شرح مسلم للنووي ٩٠/١٢ ، المغني ٦٩/١٣) .

^٥ - المغني ٧١/١٣ و ٧٠/١٣ .

^٦ - شرح مسلم للنووي ٩٠/١٢ ، المغني ٦٩/١٣ ، فتح الباري ٢٨٥/٦ .

^٧ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه ١١١/٤ .

^٨ - القاموس المحيط ١٨٨/٤ ، المصباح المنير ص ٧٠ ، طلبة الطلبة ص ٢٤٣ .

الذي يظهر لي أن الإمام الترمذي يرى أن القاتل يستحق سلب قتيله مطلقاً ، سواء أكان من أهل السهم أو من أهل الرضخ ، بشرط أن يكون له بينة على سلبه ، ولا يخمس هذا السلب ،

أما الدليل على أن السلب للقاتل مطلقاً فهو :

أولاً : إيراده ترجمة الباب بصيغة العموم (من قتل قتيلاً فله سلبه) دون تخصيص .

ثانياً : إشارة لأحاديث في الباب يدل ظاهرها على أن السلب للقاتل ، أي كان ، دون تخصيص .

ثالثاً : نقله أن العمل على هذا عند أهل العلم دون ذكر مخالف .

وأما الدليل على أنه يشترط البينة على استحقاق السلب ، فهو :

اختياره رواية الحديث التي فيها لفظ (له عليه بينة) دون سواها من الروايات .

وأما الدليل على أن السلب للقاتل ولا يخمس^١ ، هو :

أولاً : استشهاده بحديث أبي قتادة وإشارته في قوله وفي الباب إلى حديث عوف بن مالك وهو نص في أن السلب لا يخمس .

ثانياً : ظاهر ترجمته للباب فقال (فله سلبه) دون تخصيص بالخمس ، أخذاً بظاهر الأحاديث .

ثالثاً : استشهاده بقول الصحابة ولم يذكر المخالفين منهم وإنما ذكر من بعدهم .

وأما أن القاتل لا يستحق سلبه إلا بإذن الإمام : فليس في كلام الترمذي قول صريح في حكم إذن الإمام بالسلب ، لكن لعل استشهاده بقول الثوري : (النفل أن يقول الإمام من أصاب شيئاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله سلبه فهو جائز وليس فيه الخمس) وعدم تعقيبه عليه . قلت : لعله إقرار منه بذلك ، وإن كان ما فيه والله أعلم .

^١ - وهو قول المحدثين كأحمد والدارمي والبخاري (فتح الباري ٢٨٥/٦) وأبي داود وظاهر كلام سعيد بن منصور وابن ماجه قال ابن حزم وهو قول جميع أصحاب الحديث (المحلى ٣٣٦/٧) .

رابعاً : مذاهب العلماء .

ذكر الترمذي عدة مسائل تتعلق بالسلب ، بعضها تصريحاً ، وبعضها تلميحاً ، وها هي أقوال العلماء فيها :

المسألة الأولى : مشروعية السلب :

لا شك أن الترمذي يقول بمشروعية السلب ولذا أفرد به باب مستقل وأورد فيه حديث صحيح ونقل كلام أهل العلم فيه .

قلت : السلب مشروع بالسنة والإجماع^١ ، وفيه قصة أبي قتادة^٢ وأنه قضى له بالسلب ، وكذلك حديث عوف بن مالك أنه قال لخالد بن الوليد^٣ " أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ؟ قال بلى . ولكني استكثرته " ^٤ . فهذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث صريحة في جواز السلب .

المسألة الثانية : من يستحق السلب :

اتفق العلماء على أن المسلم الذي يسهم له إذا قتل كافراً مباح الدم استحق سلبه ، وأن العاصي كالمخذل لا يستحق شيئاً^٥ ، واختلفوا في من يرضخ له كالعبيد والصبي والمرأة ، فذهب الجمهور إلى استحقيقه للسلب ، وللشافعي قولان .

وحجة الجمهور : عموم الخبر في حديث الباب ، لأن (من) من صيغ العموم فتشمل أهل الرضخ والمقاتلة .

^١ - رحمة الأمة ٣٨٤ .

^٢ - سيأتي تحريجه في هذا المبحث .

^٣ - هو خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو المخزومي ، سيف الله ، أبو سليمان ، من كبار الصحابة ، أسلم بين الحديبية والفتح وكان من أشرف قريش في الجاهلية ، قائد الجيوش الإسلامية في حروب الردة والعراق والشام ، مات سنة ٢١هـ بالشام على الراجح . (أسد الغابة ت ١٣٩٩ ، الاستيعاب ت ٦٢١ ، الإصابة ت ٢٢٠٦)

^٤ - أخرجه مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب استحقيق القاتل سلب القاتل (١٧٥٣) .

^٥ - المعني ٦٩/١٣ ، رحمة الأمة ٣٨٤ .

وحجة من منع : قياس السلب على الإسهام ، فأهل الرضخ لا يسهم لهم فكذلك لا يستحقون السلب .

ورد بقياس السلب على الجعل المتفق عليه ، فما أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم أولى مما أعطاه الأمير^١ .

^١ - روضة الطالبين ٣/٣٣٢ ، المغني ١٣/٦٤ ، أوجز المسالك ٨/٢٨٧ ، مغني المحتاج ٣/١٠١ ، الإنصاف ٤/١٤٨ .

المسألة الثالثة : أثر البينة على استحقاق السلب :

اختلف العلماء في اشتراط البينة على قولين^١ :

أولها : إشتراطها مطلقاً .

وهو قول الشافعي والليث وأحمد و الجمهور وبعض أصحاب الحديث .

والحجة : في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (له عليه بينة) .

ثانيها : عدم إشتراطها مطلقاً .

وهو قول الأوزاعي ومالك وبعض المالكية و وكل بعض المالكية إشتراطها للإمام .

والحجة : في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا قتادة سلبه دون شهادة ولا يمين ، لكن

رد بأنه شهد له الأسود بن خزاعي وعبد الله بن أنيس . وقول الجمهور هو الراجح والله أعلم .

^١ - شرح مسلم للنووي ٩٠/١٢ ، الجامع لإحكام القرآن ٧/٨ ، المتقى للباجي ١٩٢/٣ ، المغني ٧٤/١٣ ، فتح الباري

٢٨٧/٦ ، أضواء البيان ٣٥٤/٣ ، أوجز المسالك لشرح موطأ مالك ٢٨٦/٨ ، نيل الأوطار ٣٠٤/٧ ، سبل السلام ٩٨/٣ .

المسألة الرابعة : إذن الإمام وأثره على استحقاق السلب .

اختلف الفقهاء في إذن الإمام لاستحقاق السلب على قولين :

القول الأول : أن القاتل يستحق سلب قتيله مطلقاً ، إذن الإمام بذلك أم لم يأذن .

وبه قال الأوزاعي والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن جرير^١ وابن المنذر^٢ ورواية لمالك والثوري^٣ ، وهو مذهب الشافعية^٤ والحنابلة^٥ .

قال الشرييني : (السلب) بالتحريك (للقاتل) المسلم سواء أكان حراً أم لا ، ذكراً أم لا ، بالغاً أم لا ، شرطه له الإمام أم لا ، فارساً أم لا^٦ .

قال المرادوي : (وأن قتله المسلم فله سلبه ، وكل من قتل قتيلاً فله سلبه غير مخموس) هذا المذهب بشرطه ، وسواء شرطه له الإمام أم لا ، نص عليه وعليه الأصحاب^٧ .

القول الثاني : أن القاتل لا يستحق سلب قتيله إلا بإذن الإمام .

وبه قال إبراهيم النخعي ومالك وأبو حنيفة والصاحبان والثوري ، ورواية عن أحمد وهو قول الأوزاعي^٨ ، ومذهب الحنفية^٩ والمالكية ، لكن اشترط المالكية أن يأذن الإمام بالسلب بعد القتال لا قبله حتى لا يؤدي إلى فساد نيات المجاهدين^{١٠} .

قال ابن عابدين : (قوله والسلب للكل) أي لكل الجند إن لم ينفل الإمام به للقاتل^{١١} .

^١ - هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري ، ولد سنة ٢٢٤هـ ، إمام المفسرين ، كان شافعي المذهب ثم انفرد بمذهب مستقل ، توفي سنة ٣١٠هـ ، من مصنفاته : جامع البيان في تفسير القرآن ، تأريخ الأمم أحكام شرائع الإسلام . سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٤ ، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٣٠ .

^٢ - الرد على سير الأوزاعي ٤٦ ، الأم ١٤٢/٣ ، مسائل أحمد برواية أبي داود ٢٤١ ، كتاب الأموال لأبي عبيد ٣٢٤ ، الإقناع ٤٨٤/٢ ، المحلى ٣٣٧/٧ ، المغني ٧٠/١٣ .

^٣ - شرح مسلم للنووي ٨٩/١٢ .

^٤ - روضة الطالبين ٣٣٥/٥ ، نهاية المحتاج ١٤٤/٦ .

^٥ - المغني ٧٠/١٣ ، الإنصاف ١٤٨/٤ ، كشف القناع ٧١/٣ .

^٦ - مغني المحتاج ٩٩/٣ .

^٧ - الإنصاف ١٤٨/٤ .

^٨ - المدونة ٢٩/٢ الموطأ ٣٦٤/٢ ، الخراج لأبي يوسف ٢١٤ ، الرد على سير الأوزاعي ٤٧ ، السير الكبير بشرح السرخسي ١٧٠/٢-٢٠٩ ، المغني ٧٠/١٣ ، الأنصاف ١٤٨/٤ .

^٩ - فتح القدير ٥٠١/٥ ، البحر الرائق ١٠١/١ .

^{١٠} - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٩٠/٢ ، جواهر الإكليل ٢٦١/١ ، المنتقى ١٩٠/٣-١٩٧ .

^{١١} - حاشية الرد المختار ١٥٧/٤ .

قال خليل^١ : وتقل منه السلب لمصلحة ولم يجوز أن لم ينقض القتال من قتل قتيلاً فله سلبه ومضى أن لم يبطله قبل المغنم^٢.

سبب الخلاف :

السبب في اختلافهم في استحقاق القاتل سلب قتيله مطلقاً أم بشرط ، هو اختلافهم في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " من قتل قتيلاً فله سلبه " هل هو حكم ؟ وعليه فلا يعم بل يحتاج دائماً إلى تنفيذ الإمام ، أو فتوى ؟ فيكون حكماً عاماً محتاجاً إلى تنفيذ الإمام^٣.

الأدلة :

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : السنة .

حديث أنس رضي الله عنه : " من قتل قتيلاً فله سلبه " ^٤.

ووجه الدلالة : أن الحديث صريح الدلالة على أن القاتل يستحق سلب قتيله وذلك لعموم النص وعدم تخصيصه أو توقفه على شيء سوى القتل ، وهو من القضايا المشهورة عند الصحابة ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ^٥.

ثانياً : المعقول .

قياس السلب على السهم يجمع أن كل منهما لا يحتاج إلى تقدير الإمام واجتهاده ، والسهم لا يفتقر إلى شرط الإمام فكذا السلب ^١.

^١ - هو خليل بن إسحاق الجندي ، من علماء المالكية في مصر ، توفي سنة ٧٤٩هـ ، من مصنفاته المختصر المشهور عند المالكية . (الدياج المذهب ٣٥٧/١)

^٢ - مختصر خليل بشرح جواهر الإكليل ٢٦١/١ .

^٣ - بداية المجتهد ٢٩٠/١ ، زاد المعاد ٤٨٩/٣ و ٤٩٠ ، أضواء البيان ٣٥٢/٢ .

^٤ - سبق تخريجه في هذا المبحث .

^٥ - شرح مسلم للنووي ٥٩/١٢ ، المغني ٧١/١٣ ، أضواء البيان ٣٤٩/٢ .

أدلة أصحاب القول الثاني : الكتاب والسنة والأثر .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : " وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ " ٢ .

ووجه الدلالة : أن السلب غنيمة ، وعموم الآية يقتضي وجوب الغنيمة لجميع الغانمين دون اختصاص بعضهم بها ، فغير جائز أن يختص بشيء منها دون بقية الغانمين إلا أن ينقله الإمام ٣ .

ثانياً : السنة .

١- حديث سلمة بن الأكوع : " من قتل الرجل ؟ قالوا : سلمة بن الأكوع . قال : له سلبه أجمع " ٤

ووجه الدلالة : أن السلب لو كان مستحقاً للقاتل بمجرد القتل لما أحتاج إلى تكرير هذا القول ٥ .

٢- حديث عبد الرحمن بن عوف في مقتل أبي جهل يوم بدر ، فإن فيه أنه عليه الصلاة والسلام قال لمعاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء " بعد ما رأى سيفهما : " كلا كما قتله ، ثم قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو وحده " ٧ .

١ - المغني ٧٢/١٣ .

٢ - الأنفال ٤١ .

٣ - أحكام القرآن للجصاص ٧٠/٣ .

٤ - سبق تخريجه .

٥ - أضواء البيان ٣٥٠/٢ .

٦ - معاذ بن عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام الأنصاري الخزرجي ، السلمي ، شهد العقبة وبدراً ، قطع يده عكرمة بن بي جهل ، مات في زمن عثمان . (أسد الغابة ت ٤٩٦٩ ، الاستيعاب ت ٢٤٥١ ، الإصابة ت ٨٠٦٩)

ومعاذ بن عفراء : هو معاذ بن الحارث بن رفاعه ، الأنصاري ، النجاري ، ابن عفراء ، وهي أمه ، صحابي ، شهد العقبة الأولى وبدراً ، هاش إلى خلافة ، وقيل بعدها ، وقيل بل استشهد في زمن النبوة . (أسد الغابة ت ٤٩٦٢ ، الإصابة ت ٨٠٥٧)

٧ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب فرض الخمس : باب من لم يخمس الأسلاب ... (٣١٤١) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القاتل سلب قتيله (١٧٥٢) .

ووجه الدلالة : أن لو كان القاتل مستحقاً للقاتل لقضى به لهما ^١.

٣- حديث عوف بن مالك قال : قتل رجل من حمير رجلاً من العدو فأراد سلبه فمنعه خالد بن الوليد وكان والياً عليهم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عوف بن مالك فأخبره فقال لخالد : ما منعك أن تعطيه سلبه ؟ قال استكثرت يا رسول الله ، قال ادفعه إليه فمر خالد بعوف فجر بردائه ثم قال عل أنجزت لك ما ذكرت لك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغضب فقال : لا تعطه يا خالد ، هل أنتم تاركون لي أمرائي إنما مثلكم ومثلهم كمثل رجل استرعى إبلاً أو غنماً فرعاها ثم تحين سقيها فأوردها حوضاً فشربت فيه فشربت صفوه وتركت كدره فصفوه لكم وكدره عليهم ^٢.

ووجه الدلالة : أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لا تعطه يا خالد " دليل على أنه لم يستحق السلب بمجرد القتل إذ لو استحقه به لما منعه منه ^٣.

ثالثاً : الأثر .

١- عن شبر بن علقمة قال : بارزت رجلاً يوم القادسية ، فقتلته فأخذت سلبه فبلغ اثني عشر ألفاً ، فأتيت به سعد بن مالك فنفلني إياه ^٤.
ووجه الدلالة : أنه لو كان حقاً له لم يحتج إلى أن ينقله ^٥.

٢- أن عمر بن الخطاب خمس سلب البراء ^١ ، ولو كان حقاً له لم يجوز له أن يأخذ منه شيئاً .

^١ - فتح القدير ٥/٥٠٣ ، أضواء البيان ٢/٣٥٠ .

^٢ - أخرجه أحمد (١٦٣٨١) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القاتل يلب قتيله (١٧٥٣) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في الإمام يمنع القاتل السلب إن رأى ... (٢٧١٩) .

^٣ - أحكام القرآن للحصاص ٣/٧٢ ، أضواء البيان ٢/٣٥٠ .

^٤ - شبر بن علقمة العبدي الكوفي ، له إدراك ، شهد القادسية ، وصحب عمر . (الإصابة ت ٣٩٧٥)

^٥ - أخرجه عبد الرزاق : كتاب الجهاد : باب السلب والمبارزة (٢٣٥/٥) ، وسعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب النفل والغزو في الجهاد : ٢/٢٥٨ ، وابن أبي شيبة : كتاب الجهاد : باب من جعل السلب للقاتل (٦٤٨/٧) ، والبيهقي : كتاب قسم الفبي والغنيمة : باب ما جاء في تخميس السلب (٤٤٨/٩) .

^٦ - المغني ١٣/٧١ .

المنافشة .

أولاً : مناقشة أدلة أصحاب القول الأول .

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول بما يلي

١- السنة : أن جعل السلب للقاتل كان على جهة التحريض على القتال في تلك الواقعة لا نصب الحكم على العموم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لحبيب بن مسلمة : " ليس لك من سلب قتيلك إلا ما طابت به نفس إمامك " ^٢ . ^٣

قلت : والحديث ضعيف كما في تخريجه بالحاوية فلا يقاوم الصحيح .

٢- المعقول : نوقش بأن السهم مأخوذ بنص الآية الكريمة بخلاف السلب مأخوذ بإذن الإمام واجتهاده بدليل ما سيأتي من أدلة الفريق الثاني .

ثانياً : أدلة أصحاب القول الثاني .

نوقشت أدلة أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولاً : السنة .

١- حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اعترض على الاستدلال به بأن غنيمة بدر كانت للنبي صلى الله عليه وسلم بنص الكتاب يعطي منها من شاء ، وقد قسم الجماعة لم يحضروا ، ثم نزلت آية الغنية بعد بدر فقضى عليه الصلاة والسلام للقاتل واستقر الأمر على ذلك ^٤ .

٢- حديث عوف بن مالك أعترض على الاستدلال به من وجوه :

^١ - أخرجه عبد الرزاق : كتاب الجهاد : باب السلب والمبارزة ٢٣٥/٥ ، وسعيد بن منصور في سننه : (٢٥٦/٢) ، (٢٦٩١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٥/٣-٢٣٢ ، والبيهقي : كتاب قسم الفئ والغنمة : باب ما جاء في تخميس السلب (٤٦٠/٩) .

^٢ - ضعيف : أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط ، وفي سننه عمرو بن واقد ، قال عنه الهيثمي : متروك (مجمع الزوائد ٣٣١/٥) ، ورواه إسحاق في مسنده وقال عنه البيهقي : وهذا منقطع بين مكحول ومن وافقه ورواه عن مكحول مجهول ولا حجة في هذا الإسناد (معرفة السنن : كتاب إحياء الموات ٥٢١/٤) ، ونقله الزيلعي في نصب الراية (٦٤٩/٣) .

^٣ - فتح القدير ٥٠٢/٥ .

^٤ - السنن الكبرى للبيهقي ٤٤٩/٩ .

الأول: أنه لعله أعطاه بعد ذلك للقاتل ، وإنما أخره تعزيراً له ولعوف بن مالك على إذابة ولي الأمر (خالد رضي الله عنه) .

الثاني : أن لعله استطاب قلب صاحبه فتركه صاحبه باختياره وجعله للمسلمين ، وكان المقصود استطابة قلب خالد للمصلحة في إكرام الأمراء^١ .

الثالث : أنه نص في أن السلب للقاتل بدون إذن الإمام^٢ .

المراجع :

الذي يظهر لي والله أعلم أن حديث أبي قتادة نص في استحقاق السلب مطلقاً ولا يمكن تأويل النصوص عن ظاهرها دون مبرر ، ولا مبرر هنا ، فتبقى على عمومها . لكن يجمع بينه وبين أدلة أصحاب القول الثاني بأن يقال أن للإمام التصرف في السلب إذا دعت المصلحة العامة إلى ذلك . ومعروف في الشرع أن المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة عند التعارض^٣ .

^١ - شرح مسلم للنووي ٩٧/١٢ .

^٢ - المحلى ٣٣٨/٧ .

^٣ - أصول الفقه الإسلامي ١٢٠٨/٢ .

المسألة الخامسة : تخميس السلب^١.

مذاهب العلماء :

اختلف الفقهاء في تخميس السلب على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن السلب لا يخمس .

وبه قال سعد بن أبي وقاص وعوف بن مالك وخالد بن الوليد رضي الله عنهم والشافعي في المشهور وأحمد وابن المنذر وابن جرير^٢ ، وهو مذهب الحنابلة^٣ والظاهرية^٤ والمشهور من مذهب الشافعية^٥.

قال النووي : ولا يخمس السلب على المشهور^٦.

وقال المرداوي : (وإن قتله المسلم فله سلبه . وكل من قتل قتيلاً فله سلبه غير مخموس) هذا هو المذهب بشرطه^٧.

القول الثاني : أن السلب يخمس .

وبه قال ابن عباس وأبو حنيفة ومالك والأوزاعي والصاحبان ومكحول وسفيان وقول ضعيف للشافعي وأهل الشام^٨ . وهو مذهب الحنفية^٩ والمالكية^{١٠} ووجه عند الشافعية^{١١}.

^١ - المقصود بالتخميس : أن يقسم خمسة أقسام خمسها للإمام وأربعة أخماسها للقاتل .

^٢ - سعيد بن منصور ٢٥٩/٢-٢٦٣ ، معرفة السنن ١١٧/٥-١٢٣ ، الإقناع لابن المنذر ٤٨٢/٢ ، شرح مسلم للنووي ٩٠/١٢ ، المغني ٦٩/١٣ ، المحلى ٣٣٧/٧-٣٤١ ، الجامع لإحكام القرآن ٧/٨ ، زاد المعاد ٤٩٣/٣ و٤٩٤ ، أضواء البيان ٣٥٢/٢ .

^٣ - المغني ٦٣/١٣ ، الإنصاف ١٤٨/٤ ، كشف القناع ٨٤/٣ ، الفروع ٢٢٥/٦ .

^٤ - المحلى ٣٣٥/٧ .

^٥ - روضة الطالبين ٣٣٣/٥ ، نهاية المحتاج ١٤٤/٦ ، مغني المحتاج ١٠١/٣ ، كفاية الأخيار ١٩٩/٢ .

^٦ - منهاج الطالبين مع شرحه مغني المحتاج ١٠١/٣ .

^٧ - الإنصاف ١٤٨/٤ .

^٨ - الموطأ ٣٦٣/٢ و٣٦٤ ، سعيد بن منصور ٢٥٩/٢-٢٦٣ ، شرح معاني الآثار ٢٢٩/٣-٢٣٢ ، معرفة السنن ١١٧/٥-١٢٣ ، شرح مسلم للنووي ٩٠/١٢ ، المغني ٦٩/١٣ ، المحلى ٣٣٧/٧-٣٤١ ، الجامع لإحكام القرآن ٧/٨ ، زاد المعاد ٤٩٣/٣ و٤٩٤ ، أضواء البيان ٣٥٢/٢ .

^٩ - بدائع الصنائع ١١٥/٧ ، فتح القدير ٥٠١/٥ ، البحر الرائق ١٠١/١ .

^{١٠} - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٨٩/٢-١٩٢ ، جواهر الإكليل ٢٥٩/١-٢٦١ ، المنتقى ١٩٠/٣-١٩٨ .

^{١١} - الروضة ٣٣٤/٥ ، نهاية المحتاج ١٤٤/٦ ، مغني المحتاج ١٠١/٣ .

قال السرخسي^١ : فإذا تبين وجوب الخمس فيه (أي في السلب) ثبت أن الباقي منه مقسوم بين الغانمين وما نقل من قوله من قتل قتيلاً فله سلبه كان على سبيل التنفيل منه لا على وجه نصب الشرع^٢.

قال ابن عابدين في تحرير تخميس النفل للسرية : وهذا وإن كان فيه إبطال الخمس عن الأسلاب ، لكن المقصود منه التحريض ...^٣

قال ابن الجلاب^٤ : والغنيمة كلها خمسة ، عينها وعرضها وأسلابها^٥.

القول الثالث : أن السلب يخمس إذا كان كثيراً وإلا فلا ، وبه قال إسحاق^٦.

الأدلة

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : السنة.

ما روى عوف بن مالك وخالد بن الوليد رضي الله عنهما : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ، ولم يخمس السلب " ^٧.

^١ - هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر شمس الأئمة السرخسي ، من كبار علماء الحنفية ، توفي في حدود سنة ٥٠٠هـ — من مصنفاته : المبسوط . (انظر الفوائد البهية ص ١٥٨)

^٢ - المبسوط ٤٩/١ .

^٣ - حاشية الرد المختار ١٥٦/٤ .

^٤ - شيخ المالكية العلامة ، أبو القاسم بن الجلاب ، قيل اسمه عبيد الله بن الحسين بن الحسن ، وقيل محمد بن الحسين ، وقيل الحسين بن الحسن ، تفقه بالقاضي الأجهري ، توفي سنة ٣٧٨هـ ، من مصنفاته : التفريع . (ترتيب المدارك ٦٠٥/٤ ، الديباج المذهب ٤٦١/١)

^٥ - التفريع ٣٥٨/١ .

^٦ - سعيد بن منصور ٢٦٤/٢ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٤٩/٧ ، شرح مسلم للنووي ٩٠/١٢ ، المغني ٦٩/١٣ ، زاد المعاد ٤٩٤/٣ .

^٧ - أخرجه أحمد (٢٣٤٦٧ ، ٢٣٤٧٧) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في السلب يخمس (٦٦/٢) (٢٧٢١) ، وابن حبان في صحيحه (١٢٣/٥) (٤٥٨١) ، والطبراني في الكبير (٨٤/١٨ - ٨٧) ، وابن الجارود في المنتقى : كتاب الجهاد (١٠٧٨) ، وفي سنده إسماعيل بن عياش ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخط في غيرهم (التقريب ٩٨/١) ، لكن قال الحافظ في التلخيص : وهو ثابت في صحيح مسلم في حديث طويل (تلخيص الحبير ١١٠/٣) ، وأنكره عليه الشوكاني في

والحديث صريح في أنه لا يخمس السلب^١. لكن عورض بضعف الحديث ، والكلام عليه في الحاشية^٢.

ثانياً : الأثر .

قول عمر في حديث البراء : " أنا كنا لا نخمس السلب " ، وقول الراوي : وكان أول سلب خمس في الإسلام^٣.

ووجه الدلالة : أن الأثر دل على أن عمل الصحابة رضوان الله عليهم جرى على عدم التخمس ، ولكن اجتهد عمر فيه فيما بعد . وقد خالفه سعد بن أبي وقاص فنقل سير بن علقمة السلب كله^٤.

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : الكتاب .

وهو قوله تعالى : " وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ " .^٥

ووجه الدلالة : أن الآية نص عام في كل مغنوم ومنه السلب ، ولم يستثن منه شيء ، فدللت الآية بعمومها على أن السلب يخمس شأن سائر أموال الغنيمة^٦.

النيل (٢٩٨/٧) وقال أن الشاهد من الحديث ليس في مسلم قلت صحيح ، ووهم الألباني فوافق الحافظ وخطأ الشوكاني وصحح الحديث في الأرواء (٥٥/٥-٥٧) ، قلت : هو في مسلم برقم (١٧٥٣) لكن دون زيادة (ولم يخمس السلب) وهي الشاهد في الحديث كما قال الشوكاني ، لكن أخرجه الطحاوي من طريق صفوان بن عمرو : شرح معاني الآثار : كتب السير : باب الرجل يقتل فتيلاً في دار الحرب هل يكون له سلبه (٢٢٦/٣) ، والبيهقي : كتاب القسم الفيء والغنيمة : باب ما جاء في تخمس السلب (٤٦٠/٩) ، قلت : وأقل درجاته أن يصلح للاحتجاج به ، والله أعلم .

^١ معرفة السنن والآثار ١١٩/٥-١٢٣ ، نيل الأوطار ٣٠٢/٧ ، سبل السلام ٩٨/٤ ، عون المعبود ٢٧٩/٧ .

^٢ - أضواء البيان ٣٥٣/٣ .

^٣ - سبق تخريجه .

^٤ - الأم ١٤٣/٤ ، معرفة السنن والآثار ١٢٢/٥ .

^٥ - الأنفال ٤١ .

^٦ - المغني ٦٩/١٣ ، فتح الباري ٢٨٥/٦ ، أضواء البيان ٣٥٣/٣ ، الجمع المذهب ٣٢١/١٩ .

ثانياً : الأثر .

فعل عمر رضي الله عنه في تخميس سلب البراء^١ ، كما سيأتي في أدلة أصحاب القول الثالث .

ثالثاً : المعقول .

وهو أن السلب غنيمة فوجب فيه الخمس قياساً .

أدلة أصحاب القول الثالث .

فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد روى محمد بن سيرين أن البراء بن مالك بارز مرزبان الزارة بالبحرين فطعنه فدق صُلبه وأخذ سِواريه وسلبه ، فلما صلى عمر الظهر ، أتى أباً طلحة في داره فقال : إنا كنا لا نخمس السلب وإن سلب البراء قد بلغ مالاً وأنا خامسه ، فكان أول سلب خمس في الإسلام سلب البراء وبلغ ثلاثين ألفاً^٢ .

ووجه الدلالة : أن الخلفاء مأمور باتباعهم ، وعمر قد حضر كل المغازي مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يظن به مخالفته لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بدليل ، كما أنه لم يعلم له مخالف من الصحابة ، فدل على تخميس السلب إذا كثر .

المناقشة .

أولاً : مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني .

نوقشت ما استدل به أصحاب القول الثاني من الآية بأن الآية بأن الآية مخصوصة بحديث " من قتل قتيل فله سلبه " إذ أعطاه سلبه دون تخميس^٣ .

^١ - المبسوط للسرخسي ٤٩/١٠ .

^٢ - أخرجه عبد الرزاق : كتاب الجهاد : باب السلب والمبارزة ٢٣٥/٥ ، وسعيد بن منصور في سننه : (٢٥٦/٢) ، (٢٦٩١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٥/٣-٢٣٢ ، والبيهقي : كتاب قسم الفبي والغنيمة : باب ما جاء في تخميس السلب (٤٦٠/٩) .

^٣ - المغني ٧٠/١٣ ، فتح الباري ٢٨٥/٦ .

الرد : رد بأنه لم يقل ذلك إلا يوم حنين لا في غيرها من الغزوات وبدليل أن عمر رضي الله عنه حضر حنين ثم خمس السلب بعد ذلك فدل على اختصاصه بيوم حنين^١ .

ثانياً : مناقشة أدلة أصحاب القول الثالث .

نوقش الاستدلال بأثر عمر رضي الله عنه بأنه لا يعارض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول أحد غيره ، ولو سلم فأن ذلك محمول على المصلحة العامة وهو اجتهد من الإمام .

الراجع :

الذي يترجح لي أن السلب لا يخمس بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخمس سلباً قط ، واتبعه الصحابة رضوان الله عليهم في خلافة أبي بكر وصدرأ من خلافة عمر رضي الله عنهما ، ولعل عمر فعله لما رأى من المصلحة العامة لكثرة سلبه .
قال الصنعاني : وأما تخميس السلب الذي يعطاه القاتل فعموم الأدلة قاضية بعدم تخميسه^٢ .

^١ - المدونة ٢/٢٩ ، الموطأ ٢/٣٦٤ ، شرح معاني الآثار ٣/٢٣٠ ، فتح الباري ٦/٢٨٥ .

^٢ - سبل السلام ٣/٩٨ .

المسألة السادسة : متى يستحق القاتل السلب :

لم يشر الترمذي إلى هذه المسألة لكن اختلف الفقهاء فيها على ثلاثة أقوال^١ :
القول الأول : أن السلب للقاتل مطلقاً حتى ولو كان المقتول منهزماً أو امرأة .
وبه قال أبو ثور و ابن المنذر^٢ .

القول الثاني : أن السلب للقاتل ، ما لم يلتق الزحفان وتمتد الصفوف بعضها إلى بعض .

وبه قال مسروق^٣ ونافع والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز^٤ وأبو بكر بن أبي مریم^٥ .
و يشكل عليه أن أبا قتادة قتل الذي أخذ سلبه في حال التقاء الزحفين^٦ .

القول الثالث : أن السلب للقاتل في كل حال ، إلا أن ينهزم العدو .

وهو قول الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة وهو قول الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود ورواية عن ابن المنذر^٨

واشترط الجمهور لاستحقاق القاتل سلب قتيله شروطاً :

^١ - بداية المجتهد ٢٩٠/١ ، المغني ٦٥/١٣ .

^٢ - الإقناع ٤٨٣/٢ ، المغني ٦٥/١٣ ، فتح الباري ٢٨٧/٦ .

^٣ - هو الإمام مسروق بن الأجدع بن مالك ، أبو عائشة الوادعي الحمداي الكوفي ، سُرق وهو صغير فسمي مسروق ، الفقيه ، تبنته عائشة ، كان شريح يستشير ، صلى خلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، كان أبوه فارس اليمن ، مات ٦٣ هـ .
(سير أعلام النبلاء ٦٣/٤ ، تذكرة الحفاظ ٤٠/١ ، تاريخ بغداد ٢٣٢/١٣)

^٤ - هو الإمام سعيد بن عبد العزيز ابن أبي يحيى ، أبو محمد ، التنوخي ، الدمشقي ، مفتي دمشق ، ولد سنة ٩٠ هـ ، حدث عن مكحول والزهري ونافع ، وعنه الوليد بن مسلم وابن المبارك ووكيع وبقية وغيرهم ، مات سنة ١٦٧ هـ ، جمع الطبراني مروياته في جزء . (سير أعلام النبلاء ٣٢/٨ ، تهذيب التهذيب ٥٩/٤)

^٥ - هو الإمام المحدث أبو بكر بن عبد الله بن أبي مریم ، الغساني الحمصي ، شيخ أهل حمص ، ولد في دولة عبد الملك ، روى عن مكحول ، وعنه بقية وابن المبارك وآخرون . (سير أعلام النبلاء ٦٤/٧ ، تهذيب الكمال ٧٩/٢١)

^٦ - بداية المجتهد ٢٩٠/١ ، المغني ٦٥/١٣ ، فتح الباري ٢٨٧/٦ .

^٧ - المغني ٦٥/١٣ .

^٨ - فتح القدير ٥٠١/٥ ، مغني المحتاج ١٠١/٣ ، المغني ٦٥/١٣ ، الإنصاف ١٤٨/٤ .

الأول : أن يكون المقاتل من المقاتلة الذين يجوز قتلهم لا غيرهم من شيخ فان وامرأة وصبي لم يشاركوا في القتال .

ثانياً : أن يكون في المقتول منعه غير مثخن بالجراح فإن كان مثخنًا بالجراح فليس لقاتله شيء .

ثالثاً : أن يقتله أو يثخنه بجراح تجعله في حكم المقتول .

رابعاً : أن يغرر بنفسه في قتله فأما إن رماه بسهم من صف المسلمين فقتله فلا سلب له ^١.

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : حديث أنس بن مالك قال : "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين من قتل كافراً فله سلبه " .

ووجه الدلالة : أن الحديث يفيد عموم استحقاق السلب لكل قاتل ، لكن يشكل عليه أن هذا العموم مخصوص بعدم إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم ابن مسعود سلب أبي جهل وقد قتله وكلن قد أثخنه غلامان من الأنصار ^٢.

ثانياً : حديث سلمة ابن الأكوع مطولاً وفيه : أنه خرج يشتد وراء رجلاً منهزماً فقتله فنقله النبي صلى الله عليه وسلم سلبه ^٣.

ووجه الدلالة : أن أعطاه سلب القتيل مع أنه قتله منهزماً ، فدل على إعطاء القاتل سلب قتيله مطلقاً ^٤. لكن يشكل عليه أن الذي قتله سلمة كان متحيزاً إلى فئة ^٥.

^١ - المغني ١٣/٦٥-٦٩ ، مغني المحتاج ٣/١٠٠ .

^٢ - فتح الباري ٦/٢٨٧ .

^٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان (٣٠٥١) ، ومسلم :

كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القاتل سلب القتيل (١٧٥٤) .

^٤ - الإقناع ٢/٤٨٣ .

^٥ - المغني ١٣/٦٥ .

أدلة أصحاب القول الثالث .

استدل الجمهور بالسنة :

أولاً : أن ابن مسعود أجهز على أبي جهل فلم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم سلبه ، وإنما قضى بسلبه للغلامين . فدل على أن السلب لمن كف شر المقاتل وعطله عن إيذاء المسلمين ، لا لمن أجهز على جريح مشخن^١ .

ثانياً : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل عقبة بن معيط والنضر بن الحارث صبراً ولم يعط من قتلها سلبهما . وقتل بني قريظة صبراً فلم يعط من قتلهم أسلابهم ، وإنما أعطى السلب من قتل مبارزاً أو كفى المسلمين شره وغرره في قتله ، والمنهزم بعد انقضاء الحرب قد كفى المسلمين شر نفسه ولم يغرر قاتله بنفسه فلم يستحق السلب^٢ .

الراجع .

بعد النظر في الأدلة يترجح لي مما سبق ، والله أعلم ، ما ذهب إليه الجمهور ، وهو القول بأن السلب للقاتل في كل حال ، إلا أن ينهزم العدو ، وذلك لقوة أدلتهم وسلامته من المعارضة.

وهناك مسائل أخرى تتعلق بالسلب كتعدد القاتل ، ومن أين يخرج السلب ، وغيرها تركتها خشية الإطالة ، ولأن الترمذي لم يتطرق إليها .

^١ - المغني ١٣/٦٦ .

^٢ - المغني ١٣/٦٦ .

المبحث الثاني عشر : بيع المغانم قبل أن تقسم

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب في كراهية بيع المغانم حتى تقسم) ، وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري قال :

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَّمَ .^٢
وَفِي الْبَابِ :^٣ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ أَبُو عِيسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

أولاً : مناسبة الباب .

أنه لما بين مشروعية الغنيمة ، ومن يستحقها ، ثم عقب بالنقل ومنه السلب وهما من الغنيمة ، أراد أن يبين عدم جواز التصرف في الغنيمة قبل قسمتها ببيعها أو غيره .

ثانياً : مذهب الترمذي .

ترجمة الترمذي ظاهرة في حكمه بكراهية^٤ بيع المغانم قبل قسمتها، ولهذا :

أولاً : نص في ترجمته على كراهية بيع المغانم حتى تقسم .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٢/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب من قسم الغنيمة في غزوه وسفره) ٣٦٣/٤ ، والنسائي بقوله (باب بيع المغانم قبل أن تقسم) ٤٧/٤ من كتاب البيوع ، وابن ماجه بقوله (باب قسمة الغنائم) ٩٥٢/٢ ، والدارمي بقوله (باب في النهي عن بيع المغانم حتى تقسم) ١٥٧/٢ ، عبد الرزاق بقوله (باب بيع المغانم) ٢٤٠/٦ ، و سعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في قسمة الغنائم) ٢٧٥/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في الغنيمة كيف تقسم) ٦٧٧/٧ ، والبيهقي بقوله (باب قسمة الغنيمة في دار الحرب) ٤٢٨/٩ .

^٢ - صحيح لغيره : أخرجه ابن ماجه : كتاب التجارات : باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها (٧٤٠/٢) (٢١٩٦) ، والدارمي : كتاب السير : باب في النهي عن بيع المغانم حتى تقسم (١٥٧/٢) (٢٤٧٢) ، وفي سننه محمد بن إبراهيم : قال أبو حاتم الرازي : مجهول وكذا الحافظ في التقريب ٥١/٢ . وصححه الألباني في صحيح الترمذي ١٠٨/٢ والمشكاة برقم (٤٠١٥) التحقيق الثاني ، وله شاهد من طريق ابن عباس صححه الحاكم في مستدركه (٤٧/٢) و (١٤٩) (٢٢٧٣) ووافقه الذهبي ، وله شاهد من حديث أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذي بقوله وفي الباب ، لكن في سننه مجهول ، وهو عند المصنف برقم (١٥٦٣) . قلت : الحديث صحيح لغيره إن شاء الله .

^٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المغانم حتى تقسم) ، أخرجه أحمد برقم (٨٧٩٠ ، ٩٧٥٥ ، ٩٥٩٤) (٢٤١/٣) ، وأبو داود : كتاب البيوع : باب في بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها برقم (٣٣٦٩) .

^٤ - الكراهية هنا كراهية تحريم ، لكن ذكر الترمذي الكراهية دون التنصيص على الحرمة لما درج عليه السلف وبخاصة المحدثين من تحاشي الجزم بالحل والتحريم تورعاً منهم رضي الله عنهم أجمعين ، بل كانوا يشددون التكثير على من يفعل ذلك . (انظر الرد على ستر الأوزاعي ٧٢ و ٧٣ ، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري ، رسالة دكتوراه لشيخه فضيلة الدكتور / عبد المجيد محمود عبد المجيد ص ٤١٦ - ٤٢٣)

ثانياً : استشهاده بحديث نص في المدعى .

ثالثاً : مذاهب العلماء .

اتفق العلماء على تحريم بيع الغنائم قبل قسمتها على خلاف في علة النهي ، والسبب في ذلك اختلافهم في ما تعتبر به الغنيمة ملكاً .

فذهب الحنفية والمالكية إلى أن الغنائم لا يستقر ملك الغانمين عليها إلا بعد القسمة . بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم في أسارى بدر : " لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني في هؤلاء الفئة لتركهم له " فلو كان الملك مستقراً قبل القسمة لما قال ذلك لأنهم من حق الغانمين . قلت : وهو الراجح .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الغنائم تملك بنفس الغنيمة . بدليل أن الغنيمة مال مباح فيتحقق الملك بالاستيلاء ووضع اليد عليها ، وقد وجد ذلك حقيقة ^١ .

قال القاضي ^٢ : المقتضى للنهي (النهي عن بيع المغنم حتى تقسم) عدم الملك عند من يرى أن الملك يتوقف على القسمة ، وعند من يرى الملك قبل القسمة المقتضى له الجهل بعين المبيع وصفته إذا كان في المغنم أجناس مختلفة ^٣ .

مسألة : حكم قسمة الغنائم بدار الحرب .

هذه المسألة لم يشر إليها الترمذي ، ورأيت ذكرها بإيجاز لارتباطها بمسألة الباب .

فقسمة الغنائم نوعان :

أولاً : قسمة حمل ونقل .

ثانياً : قسمة ملك .

أما قسمة الحمل : فهي إن عزت الدواب ولم يجد الإمام حمولة يفرق الغنائم على الغزاة ، فيحمل كل رجل على قدر نصيبه إلى دار الإسلام ثم يستردها منهم فيقسمها قسمة ملك وهذه القسمة جائزة بلا خلاف ^١ .

^١ - بدائع الصنائع ١٢١/٧ و ١٢٢ ، حاشية ابن عابدين ١٤١/٤ ، الإنصاف ١٦٢/٤ ، فتح الباري ٦ / ، المقنع بحاشيته ٥٠١/١ .

^٢ - هو القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي ، ولد بسبته سنة ٤٩٦ هـ ، برع في شتى العلوم ، توفي بمراكش سنة ٥٤٤ هـ ، من مصنفاته : إكمال المعلم ، الشفا ، مشارق الأنوار . (الديباج المذهب ص ١٦٨)

^٣ - تحفة الخوذي ١٣٦/٥ .

أما قسمة الملك بدار الحرب : فقد وقع الخلاف فيها بين الفقهاء من حيث الجواز وعدمه ^٢ :

القول الأول : يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب .

وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وابن المنذر وأبي ثور ^٣ ، واستحب قسمتها المالكية ^٤ والشافعية ^٥ وأجازها الحنابلة ^٦ .

لكن اشترط الجمهور لجواز قسمة الغنائم بدار الحرب الأمن من مكر العدو وإلا لزمهم التحول إلى دار الإسلام أو أقرب مكان آمن ^٧ .

القول الثاني : لا يجوز قسمتها في دار الحرب بل تبقى حتى يرجع المسلمون إلى دار الإسلام . وهو مذهب الحنفية ^٨ ورواية عند الحنابلة ^٩ ، لكن قال الحنفية لو قسمها الإمام في دار الحرب نفذت القسمة .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : أنه فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وأمراء سراياه ، كانوا يقسمون ما غنموا ببلاد الحرب ^{١٠} .

^١ - بدائع الصنائع ١٢١/٧ .

^٢ - هذا من حيث الحكم ، أما لو وقعت القسمة فتنفذ بالاتفاق . (رحمة الأمة ٣٨٧)

^٣ - المدونة ١٢/٢ ، الأم ١٤٠/٣ ، المغني ١٠٧/١٣ ، فتح الباري ٤٦٦/٥ .

^٤ - مختصر خليل بشرح جواهر الإكليل ٢٦٣/١ ، الذخيرة ٤٢٤/٣ ، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٩٢/٢ .

^٥ - روضة الطالبين ٣٣٥/٥ ، نهاية المحتاج ٤٦/٢ .

^٦ - الإنصاف ١٦٢/٤ ، الفروع ٢٢٢/٦ .

^٧ - الأم ١٤٠/٣ ، المغني مع الشرح الكبير ٢٦٤/٩ .

^٨ - بدائع الصنائع ١٢١/٧ ، فتح القدير ٤٦٦/٥-٤٧٢ ، البحر الرائق ٩٠/٥ ، حاشية ابن عابدين ١٤١/٤ ، إنبات الإنصاف

في آثار الخلاف لسبط بن الجوزي ٢٣٠ .

^٩ - الإنصاف ١٦٣/٤ .

^{١٠} - الأم ١٤٠/٣ ، المغني ١٠٧/١٣ .

ثانياً : أن قسمتها بدار الحرب أنكى للعدو وأطيب لقلوب المجاهدين ، وهم أولى برخصه^١.

أدلة أصحاب القول الثاني .

المعقول :

أولاً : أن الملك للغنائم لا يثبت قبل الإحراز بدار الإسلام .

ثانياً : نهيه عليه السلام عن بيع الغنيمة في دار الحرب ، والخلاف ثابت ، والقسمة بيع معني فتدخل تحته^٢.

المناقشة .

نوقشت أدلة أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولاً : أن سبب الملك الاستيلاء التام وقد وجد بإثبات اليد عليها كما في المباحات .

ثانياً : أن ملك الكفار قد زال عنها بدليل أنه لا ينفذ عتقهم في العبيد الذين حصلوا في الغنيمة ، ولا يصح تصرفهم فيها ، ولم يزل ملكهم إلى غير مالك ، فعلم زوال ملكهم إلى الغنائم .

ثالثاً : أنه لو أسلم عبد حربي ولحق بجيش المسلمين صار حراً ، وهذا يدل على زوال ملك الكافر وثبوت الملك لمن قهره^٣.

الراجع :

هو قول الجمهور، وهو جواز قسمة الغنيمة بدار الحرب ، وهو الثابت والمشهور من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفعل صحابته من بعده ، ولا بد من اشتراط الأمن من غارة العدو ومكرهم وإلا أجلت قسمتها إلى وقت ومكان آمن ، والله أعلم .

^١ - المغني ١٠٨/١٣ ، الشرح الكبير ١٩٤/٢ ، شرح الزرقاني ١٣٣/٢ .

^٢ - فتح القدير ٤٦٦/٥-٤٧٢ ، حاشية ابن عابدين ٢٣٧/٣ .

^٣ - المغني ١٠٨/١٣ .

المبحث الثالث عشر : حكم وطء الحبالى من السبايا .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في كراهية وطء الحبالى من السبايا) ، وذكر فيه حديث أم حبيبة^٢ بنت عرياض بن سارية أن أباهما أخبرها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن توطأ السبايا حتى يضعن ما في بطونهن^٣.

(قال أبو عيسى : وفي الباب عن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ^٤ ، وَحَدِيثُ عَرِيَّاضٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٢/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستترئها ؟) ٥٨/٣ من كتاب البيوع ، وأبو داود في كتاب النكاح بقوله (باب في وطء السبايا) ٢٤٧/٢ ، والدارمي بقوله (باب في النهي عن وطء الحبالى) ١٥٧/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب عدة الأمة تباع) و (باب عدة الأمة العذراء تباع) و (باب الرجل يقع على حمل ليس منه) ٢٢٥/٧-٢٢٩ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب الجارية تشتري من السي معها ذهب وفضة) وذكر فيه حديث " نهى أن توطأ الحبالى حتى يضعن " ، و (باب ما جاء في سي المحوسيات هل يوطئن) ٢٩١/٢ و ٢٩٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (ما قالوا في الرجل يشتري الجارية وهي حامل أو يصيبها ، ما قالوا في ذلك ؟) كتاب النكاح ٤٣٦/٣ و (في الرجل يطأ الجارية المحوسية من كرهه) و (في الجارية النصرانية واليهودية تكون لرجل يطأها أم لا) ٣١٢/٣ ، والبيهقي بقوله (باب وطء السبايا بالملك قبل الخروج من دار الحرب) ٤٥٤/١٣ السنن الكبرى ، ومعرفة السنن والآثار ٧٧/٧ ، والنووي على صحيح مسلم بقوله (باب تحريم وطء الحامل المسبية) ٢٢/١٠ من كتب النكاح .

^٢ - هي أم حبيبة بنت العرياض بن سارية ، مقبولة ، من الثالثة . (تهذيب الكمال ٤٥٣/٢٢ ، التقريب ٦٦٥/٢)

^٣ - صحيح لغيره : أخرجه أحمد (١٢٧/٤) (١٦٧٠٣) ، وابن حبان في صحيحه (الإحسان في ترتيب ابن حبان (١٢٣/٥) (٤٨٥٣)) ، والطبراني في الأوسط عن ابن عباس وقال الهيثمي رجاله ثقات (مجمع الزوائد ٤/٥) ، والحاكم في مستدركه لكن بلفظ " الحبالى أن يوطئن حتى يضعن ما في بطونهن " وصحح إسناده ، ووافقه الذهبي (١٤٩/٢) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٦٤) ، وفي سنده أم حبيبة ، مقبولة (التقريب ٦٦٥/٢) ، وله شاهد : حسن إسناده الحافظ في التلخيص ٢٧٥/١ ، ورواه الدارمي : كتاب السير : باب النهي عن وطء الحبالى (١٥٧/٢) (٢٤٧٤) وأبي داود : كتاب النكاح : باب في وطء السبايا (٢١٥٧) ، والمصنف : كتاب الأطعمة : باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة (١٤٧٤) ، وصححه الألباني في الصحيحة ٢٣٨-٢٣٩ و الإرواء (٢٤٨٨) .

^٤ - : هو رُوَيْفِعُ ، بالفاء ، ويقال رافع ، ابن ثابت بن السكن بن عدي بن حارثة الأنصاري المدني ، صحابي ، سكن مصر ، وأمره معاوية على طرابلس ، مات سنة ست وخمسين في مدينة برقة . (الإصابة ٤١٦/٢ و ٤١٧ ، تهذيب الكمال ٢٤٥/٦ ، التقريب ٣٠٥/١) .

ب : وحديث رُوَيْفِعِ لَهُ روايات مطولة ومختصرة ، وفيه : (قام فينا يوم حنين فقال : لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماء زرع غيره وأن يصيب امرأة ثيباً من السي حتى يستترئها وأن يبيع مغنماً حتى يقسم ...) ، وأخرجه أحمد (١٠٨/٤ و ١٠٩) (١٦٥٤٤ و ١٦٥٥٥) ، وأبو داود : كتاب النكاح : باب في وطء السبايا (٢٤٨/٢) (٢١٥٨ و ٢١٥٩) ، والترمذي : كتاب النكاح : باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل (١١٣١) ، والدارمي : كتاب السير : باب في وطء الحبالى (٢٤٨٠ و ٢٤٩١) .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنَ السَّبْيِ وَهِيَ حَامِلٌ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ : لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ^١ .
 قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَأَمَّا الْحَرَائِرُ فَقَدْ مَضَتْ السُّتَةُ فِيهِنَّ بِأَنْ أُمِرْنَ بِالْعِدَّةِ . حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ^٢ قَالَ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ^٣ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ . ^٤

أولاً : شرح الغريب .

(توطأ السبايا)

السبايا : جمع سبية ، فعيلة بمعنى مفعولة ، وهي المرأة المنهوبة .^٥

ثانياً : مناسبة الباب .

أن الترمذي بدأ بتحديد من يسهم ومن لا يسهم لهم ، ثم عقب بعد ذلك بالنفل والسلب اللذين ليسا ملكاً لجميع الغانمين ، ثم ذكر بعد ذلك تحريم بيع المغنم قبل قسمتها ، وأهم ما في المغنم السي لتعلقه بالمياه واختلاط الأنساب ، ولتوق المجاهدين إلى الجماع لبعدهم عن أهلهم ، فلذلك أتى به بعد باب بيع المغنم قبل قسمتها وقدمه على غيره لأهميته ، أو أنه أتى به بعد المغنم لأن السبايا جزء من المغنم ، والله أعلم .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي تحريم وطء الجارية المسيية الحامل حتى تضع ، ولذلك لما يلي :

أولاً : ترجمته بكراهية وطء المسيية الحامل .

ثانياً : استشهاده بحيث نص في النهي عن ذلك ، والأصل في النهي التحريم .

^١ - قال أبو يوسف : أن عمر رضي الله عنه لم يأمر أن يوطأ السي من الفبيء في دار الحرب . (الرد على سير الأوزاعي ٧٣)

^٢ - هو علي بن خشرم ، بمعجمتين ، وزن جعفر ، المروزي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سبع وخمسين ومائتين ، أو بعدها ، وقد قارب المائة . (تهذيب الكمال ١٣/٢٦٠ ، تهذيب التهذيب ٧/٣١٦ ، التقريب ٢/٦٩٣)

^٣ - هو عيس بن يونس بن أبي إسحاق ، السبيعي ، أخو إسرائيل ، كوفي نزل الشام مرابطاً ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومائة ، وقيل سنة إحدى وتسعين . (التأريخ الكبير ٣/٤٠٦ ، تاريخ بغداد ١١/١٥٣ ، تهذيب الكمال ١٤/٥٩١ ، تهذيب التهذيب ٨/٢٣٦ ، التقريب ١/٧٧٦)

^٤ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب في ما جاء في كراهية وطء الحبالى من السبايا (١١٣/٤) .

^٥ - ابن الأثير ٢/٣٤٠ .

ثالثاً : نقله الإجماع على ذلك ، بقوله : والعمل على هذا عند أهل العلم .

رابعاً : استشهاده بأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تحريم ذلك .

خامساً : ترجم الترمذي في كتاب النكاح بقوله (باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل) ونقل فيه حديث روي عن بن ثابت " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِ مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ " ، ونقل تحريم أهل العلم وطء الجارية الحامل من غير سيدها ثم أعقبه بباب (ما جاء في الرجل يسي الأمة ولها زوج ، هل يحل له أن يطأها) وذكر فيه حديث سبأيا أوطاس الصريح في جواز وطئهن ^١ .

قلت : خص الترمذي في ترجمته لهذا الباب الحبالي من السبأيا دون غيرهن من السبأيا لسبيين :

الأول : أنه قد ذكر في كتاب النكاح جواز وطء المرأة المسيية و أن كانت متزوجة فأغنى عن إعادة ذلك ^٢ .

الثاني : أنه لا يرى فرقاً بين الكتائية وغيرها من السبي كالجحوس ولذا لم يفصل في الترجمة بل عمم بقوله (السبأيا) دون تخصيص ^٣ .

رابعاً : مذاهب العلماء .

أجمع أهل العلم على تحريم وطء الرجل جاريته، من السبي ، الحامل حتى تضع ما في بطنها ^٤ .

^١ - سنن الترمذي ٤٣٧/٣ و ٤٣٨ .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب النكاح : ما جاء في الرجل يسي الأمة ولها زوج ، هل يحل له أن يطأها ٤٣٨/٣ .

^٣ - وهو ظاهر مذهب المحدثين كعبد الرزاق و ابن منصور والدارمي والبخاري وأبي داود ، وفصل بعضهم في الجحوسيات وعبد الأوثان .

^٤ - الإجماع لابن المنذر ص ٦٠ ، مراتب الإجماع لابن حزم ص ٧٨ .

المبحث الرابع عشر : حكم طعام المشركين .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في طعام المشركين) وأورد فيه حديث سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ^٢ قَالَ : سَمِعْتُ قَبِيصَةَ بْنَ هَلْبٍ^٣ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى فَقَالَ :

لَا يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ ضَارَعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ^٤ .

(قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . سَمِعْتُ مَحْمُودًا^٥ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى^٦ عَنْ إِسْرَائِيلَ^١ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٣/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب) ٣٩٤/٤ ، وأبو داود بقوله (باب في إباحة الطعام بأرض العدو) ٦٥/٣ ، وعبد الرزاق بقوله (باب الطعام يؤخذ بأرض العدو) ١٧٩/٦ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في إباحة الطعام بأرض العدو) ٢٧١/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في الطعام والعلف يؤخذ منه الشيء في أرض العدو) ٦٨٢/٧ ، والدارمي بقوله (باب أكل الطعام قبل أن تقسم الغنيمة) ١٦٢/٢ ، والبيهقي بقوله (باب السرية تأخذ العلف والطعام) و (باب ما جاء في طعامهم وإن كانوا حرباً) ٣١٨/١٣ و ٢١٦/٩ السنن الكبرى ومعرفة السنن ٥٤٤/٦ .

^٢ - هو سَمَاكُ بْنُ حَرْبٍ بْنُ أَوْسَ بْنِ خَالِدٍ الذَّهْلِيُّ الْبَكْرِيُّ الْكُوفِيُّ ، أَبُو الْغُبَرَةِ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً ، صَدُوقٌ ، وَرَوَاتِهِ عَنْ عِكْرَمَةَ خَاصَةً مُضْطَرِبَةٌ ، وَقَدْ تَغَيَّرَ بِأُخْرِهِ ، فَكَانَ رِمَا تَلْقَنَ . (التَّأْرِيخُ الْكَبِيرُ ١٧٣/٢/٢ ، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ١٢٠٣/٤ ، تَارِيخُ بَغْدَادَ ٢١٣/٩ ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٢٨/٨ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٢٣٢/٤ ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٣/٣٢٦ ، التَّقْرِيبُ ٣٩٤/١ ، الْكَوَاكِبُ النَّوَارُ ٢٣٧ ص)

^٣ - هو قَبِيصَةُ بْنُ الْهَلْبِ ، وَاسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عَدِيِّ بْنِ قَنَاةَ الطَّائِي الْكُوفِيُّ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ . قَالَ الذَّهَبِيُّ : بِمَجْهُولٍ ، وَقَالَ الْحَافِظُ : مُقْبُولٌ . (التَّأْرِيخُ الْكَبِيرُ ١٧٧/١/٤ ، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ٧١٦/٧ ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٢٢١/١٥ ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٤٦٦/٥ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٥٠/٨ ، التَّقْرِيبُ ٢٦/٢) .

وَأَبُوهُ صَحَابِيُّ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ قَنَاةَ الْهَلْبِ وَاسْمُهُ يَزِيدُ لَأَنَّهُ كَانَ أَقْرَعَ فَمَسَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ فَصَارَ هَلْبٌ أَيْ كَثِيفُ الشَّعْرِ (أَسَدُ الْغَابَةِ ت ٥٤٠٣ ، الْإِسْتِيعَابُ ت ٢٧٤٨ ، الْإِصَابَةُ ٤٣٢/٦) .

^٤ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ : أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣٦/٥ وَ ٢٥٣/١٢) (٢١٤٥٨ وَ ٢١٤٧٠) ، وَأَبُو دَاوُدَ : كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ : بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ التَّقْدَرِ مِنَ الطَّعَامِ (٣٥١/٣) (٣٧٧٨) وَسَكَتَ عَنْهُ وَلَمْ يَتَّعِبْهُ الْمُنْذَرِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ : كِتَابُ الْجِهَادِ : بَابُ الْأَكْلِ فِي قُدُورِ الْمُشْرِكِينَ (٩٤٤/٢) (٢٨٣٠) ، وَحَسَنُ الْأَلْبَانِيِّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ١٠٩/٢ . وَهُوَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ بِرَقْمٍ (١٥٦٥) وَحَسَنُهُ ، وَذَكَرَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَسَانِيدَ ، الْأَوَّلُ وَالثَّانِي مِنْهُمَا عَنْ سَمَاكٍ عَنْ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ ، وَالثَّلَاثُ : عَنْ سَمَاكٍ عَنْ مُرِّيٍّ .

^٥ - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَفْلَانَ ، الْعَدَوِيُّ مَوْلَاهُمْ ، أَبُو أَحْمَدَ الْمُرُوزِيُّ ، نَزَلَ بِبَغْدَادَ ، ثَقَّةٌ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ . (التَّأْرِيخُ الْكَبِيرُ ٤٠٤/١/٤ ، تَارِيخُ بَغْدَادَ ٨٩/١٣ ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٧٨/١٧ ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٦٤/١٠ ، التَّقْرِيبُ ١٦٤/٢)

^٦ - هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي الْمُخْتَارِ ، بَاذِمُ الْعَبْسِيِّ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، ثَقَّةٌ ، كَانَ يَتَشَبَّهُ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : كَانَ أَثْبَتَ فِي إِسْرَائِيلَ مِنْ أَبِي نَعِيمٍ ، وَاسْتَصْغَرَ فِي سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثَةِ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَالَ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ^٢ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ مُرِّي بْنِ قَطَرِيٍّ^٣ عَنْ عَدِيِّ
بْنِ حَاتِمٍ^٤ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلُهُ^٥ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الرَّخْصَةِ فِي
طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ^٦ .

أولاً: شرح الغريب . (لا يَتَخَلَّجَنَّ)

الاختلاج من الحركة والاضطراب ، أي لا يتحرك في قلبك شيء من الشك
والريبة . قال التوريشي : (لا يَخْتَلِجَنَّ) يروى بالخاء المهملة وبالحاء المعجمة فمعناه لا يدخلن
قلبك منه شيء فإنه مباح نظيف . وقال في الجمع : والمعنى لا تتحرج ، فإنك إن فعلت ذلك
ضارعت فيه النصرانية فإنه من دأب النصارى وترهيبهم . وقال الطيبي : أي لا يدخلن في قلبك
ضيق وحرَج لأنك على الحنيفية السهلة السمحة ، فإنك إذا شددت على نفسك بمثل هذا
شابهت فيه الرهبانية فإن ذلك دأبهم وعاداتهم^٧ .

على الصحيح . (التاريخ ٤٠١/١/٣ ، تهذيب الكمال ٢٧١/١٢ ، ميزان الاعتدال ٢١/٥ ، تهذيب التهذيب ٥٠/٧ ،
التقريب ٦٤٠/١)

^١ - هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّيِّعِي الهمداني ، أبو يوسف الكوفي ، ثقة تكلم فيه بلا حجة ، من السابعة ،
مات سنة ستين ومائة ، وقيل بعدها . (التاريخ الكبير ٥٦/٢/١ ، الجرح والتعديل ٣٢٠/٢ ، تاريخ بغداد ٢٣/٧ ، تهذيب
الكمال ١٠٠/٢ ، ميزان الاعتدال ٣٦٥/١ ، تهذيب التهذيب ٢٦١/١ ، التقريب ٨٨/١)

^٢ - هو وهب بن جرير بن حازم بن زيد ، أبو عبد الله الأزدي ، البصري ، ثقة ، من التاسعة . مات سنة ست ومائتين . (
التاريخ الكبير ١٦٩/٢/٤ ، تهذيب الكمال ٤٧٦/١٩ ، تهذيب التهذيب ١٦٠/١١ ، التقريب ٢٩١/٢)

^٣ - قال عنه الحافظ : مقبول من الثالثة ، وقال الذهبي : لا يعرف . (تهذيب الكمال ٢٥/١٨ ، ميزان الاعتدال ٤٠٣/٦ ،
تهذيب التهذيب ٩٩/١٠ ، التقريب ١٧٢/٢) .

^٤ - هو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الحشرج ، الطائي ، أبو طريف ، صحابي شهير ، ممن ثبت على إسلامه في الردة ،
وحضر الفتوح وحروب علي ، مات سنة ٦٨ هـ . (أسد الغابة ت ٣٦١٠ ، الاستيعاب ت ١٨٠٠ ، الإصابة ت ٥٤٩١)

^٥ - الحديث مدار طرفة على سماك بن حرب ، صدوق ، تغير بآخره ، فكان ربما تلقن ، من الرابعة (التقريب ٣٩٤/١) ،
قلت رواية القدماء عنه كشعبة صحيحة مستقيمة ، وهو الراوي عنه هنا (انظر الكواكب النيرات ص ٢٤٠) ، لكن فيه أيضاً
قبصة ومري بن قطري ، وكلاهما مقبول كما تقدم . وإنما أورد الترمذي للحديث ثلاث طرق ليشد بعضها بعضاً لكن كما
رأيت مدارها على سماك وقبصة ومري بن قطري .

^٦ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في طعام المشركين ١١٣/٤ .

^٧ - شرح الطيبي ٢٨١١/٩ حديث ٤٠٨٧ ، تحفة الأحرفي ١٣٨/٥ ، قوت المغتذي والعرف الشذي ٢٨٥ .

(ضَارَعَتْ فِيهِ التَّصْرَانِيَّةُ)

المضارعة : المشابهة و المقاربة ، وذلك أنه سأله عن طعام النصارى ، فكأنه أراد : لا يتحرّكن في قلبك شكٌ أن ما شابَهت فيه النصارى حرام أو خبيث أو مكروه .^١

ثانياً : مناسبة الباب .

ترجم البخاري وأبو داود وغيرهم بتراجم مفادها إباحة الطعام بدار الحرب ، وذكروا أحاديث صريحة في الإباحة . لكن الترمذي استشهد بحديث قبيصة والذي ظاهره التحذير من مشابهة أهل الكتاب في الغلو في الدين وتحريم ما أباح الله تعالى ، وقد يتساءل لماذا أتى بهذا الحديث هنا بخلاف غيره من المحدثين .

قلت : يظهر لي أن الترمذي أراد التحذير من التأثير بطبائع أهل الكتاب وعاداتهم عند مخالطتهم ، كالتحرج من أكل بعض ما أحل الله ، وهذه المخالطة تكون في أشده في السي ، حيث يخالط المسلم مسيية في الأكل والجماع فيرى منها بعض الطبائع ، وقد يتأثر بها لأنها صاحبة كتاب ، فنبه الترمذي على ذلك . وبذلك تظهر مناسبة الإتيان بهذه الترجمة بعد الترجمة لوطء الحبالى من السبايا ، فكأنه قال : إذا سيتم فلا تطئوا الحبالى منهن ، ولا تتأثروا بعاداتهن ، كتحريم ما أحل الله ، فجمع في هذه الترجمة بين التحذير من متابعتهن ، وبيان إباحة الطعام بأرض العدو .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الذي يظهر لي أن الترمذي يرى جواز إباحة الطعام بأرض العدو ، مطلقاً ، سواءً ، أكلنوا أهل كتاب أو غيرهم من المشركين ، وذلك لما يلي :
أولاً : ترجمته بلفظ عام (المشركين) ، فيشمل الكتابيين وغيرهم ، كما مر في مبحث آنية المشركين .

ثانياً : بالنسبة لأهل الكتاب ، فقد استشهد له بحديث الباب ، ونقل الإجماع على ذلك .

^١ - النهاية في غريب الحديث ٨٥/٣ .

رابعاً : مذاهب العلماء .

نقل أهل العلم الإجماع على إباحة أكل طعام أهل الكتاب ^١ .

^١ - الإجماع لابن المنذر ٢٥ ، مراتب الإجماع لابن حزم ١٤٧ ، المغني مع الشرح الكبير ٣٦/١١ .

المبحث الخامس عشر : حكم التفريق بين السبي .

من نتائج الحرب الغنائم ، ومنها السبي . والأسرى قد يقتلون أو يعفى عنهم أو يفادى بهم ، فينتج من ذلك التفريق بينهم ، ولهذا ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب في كراهية التفريق بين السبي) ، وأورد فيه حديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .^٢

(قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَفِي الْبَابِ^٣ عَنْ عَلِيٍّ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ كَرَهُوا التَّفْرِيقَ
بَيْنَ السَّبِيِّ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا وَبَيْنَ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَبَيْنَ الْإِخْوَةِ .^١)^٢

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٤/٤ ، وقد ترجم له أبو داود بقوله (باب التفريق بين السبي) و (باب الرخصة في المدركين يفرق بينهم) ، وابن ماجه بقوله (باب النهي عن التفريق بين السبي) ٧٥٥/٢ من كتاب التجارات ، والدارمي بقوله (باب في النهي عن التفريق بين الوالدة وولدها) ، وعبد الرزاق بقوله (باب هل يفرق بين الأقارب في البيع ؟ وهل يجزى على بيع عبده إن كرهه ؟) وذكر فيه أحاديث التفريق بين السبي ٣٠٧/٨ من كتاب البيوع ، وسعيد بن منصور بقوله (باب تفريق السبي بين الوالد وولده والقربات) ٢٤٦/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في التفريق بين الوالد وولده) و (من رخص فيه وفعله) ٣٣٧-٣٣٥/٥ من كتاب البيوع ، والبيهقي بقوله (باب التفريق بين المرأة وولدها) و (باب من قال لا يفرق بين الأخوين) و (باب الوقت الذي يجوز فيه التفريق) السنن الكبرى ٤٥٥/١٣ - ٤٥٩ ، و (باب التفريق بين ذوي المحلوم) معرفة السنن والآثار ٧٩/٧ .

^٢ - حسن : أخرجه أحمد (٤١٣/٥) (٢٢٩٨٨) ، والترمذي في كتاب البيوع : باب ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها في البيع (٥٨٠/٣) (١٢٨٣) ، وهو عنده في هذا الباب برقم (١٥٦٦) وحسنه ، والدارمي : كتاب السير : باب النهي عن التفريق بين الوالدة وولدها (١٥٨/٢) (٢٤٧٥) ، والدارقطني في سننه (٥٠/٣) (٣٠٢٨) ، وصححه الحاكم في مستدركه على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي (٦٤/٢) (٢٠٦/٢٣٣٤) ، لكن قال الزيلعي : وفيما قاله (أي الحاكم) نظر لأن حيي لم يخرج له في الصحيح شيء ، بل تكلم فيه ... ولأجل الاختلاف فيه لم يصححه الترمذي (نصب الراية ٥٤/٤) ، وقال الحافظ : وفي إسناده حيي بن عبد الله المعافري ، مختلف فيه ، وله طريق أخرى عند البيهقي غير متصلة لأنها من طريق العلاء بن كثير عن أيوب ولم يدركه (تلخيص الحبير ١٨/٣) ، وقال الكمال بن الهمام : فالحديث له طرق كثيرة وشهرة وألفاظ توجب صحة المعنى المشترك فيه (فتح القدير ٤٤١/٦) ، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٠٩/٢) .

^٣ - حديث علي رضي الله عنه فيه : " أن علياً رضي الله عنه باع جارية وولدها ففرق بينهما فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك " . أخرجه أبو داود : كتاب الجهاد : باب في التفريق بين السبي (٦٣/٣) (٢٦٩٦) ، والحاكم (٦٣/٢) .

وفي رواية الترمذي : " أنه باع أحد غلاميه فأمره الرسول صلى الله عليه وسلم برده " ، كتاب البيوع (١٢٨٤) .

أولاً : شرح الغريب .

(السبي)

السبي : النهب وأخذ الناس عبيداً وإماءً ، والسبيّة : المرأة المنهوبة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، وجمعها السبايا . سمين بذلك لأنه يُسمين فيُملكن ، ولا يقال ذلك للرجال .^٢

(مَنْ فَرَّقَ)

أي : من فرق بينهما بما يزيل الملك .^٤

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن تكلم الترمذي عن السبي وما قد ينتج من مخالطته ، انتقل إلى علاقة المسبية بأقاربها ، وهو إذا كان مع السبي أقارب له كالابن والأب والأم والأخوة فهل يجوز التفريق بينهم؟ ، فناسب الإتيان به بعده .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الذي يظهر لي أن الترمذي يرى تحريم التفريق بين الولد والديه وأخوته سواء في السبي أو البيع^٥ ، وذلك لما يلي :

أولاً : ترجمته بكراهة ذلك (أي كراهية تحريم كما سبق بيانه في المبحث الثاني عشر) .

ثانياً : استشهاده بحديث صريح الدلالة وإشارته إلى حديث علي لدلالته على تحريم التفريق بين الأخوة.

^١ - وهو قول عمر وعثمان وعلي وأبي موسى وأبي أيوب وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وطاووس وإبراهيم النخعي رضي الله عنهم . (مصنف عبد الرزاق ٣٠٨/٨ ، مصنف ابن أبي شيبة ٣٣٦/٥ - ٣٣٩ ، السنن الكبرى للبيهقي ٤٥٧/١٣ - ٤٦١) وقال بتحريم التفريق بين الولد والديه : أصحاب الرأي ومالك والأوزاعي والليث والشافعي وأحمد وأبو ثور (المغني ١٠٨/١٣ ، مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ٨٤٢ - ٨٤٦) ، وخلاف في التفريق بين الأخوة كما سيأتي إن شاء الله .

^٢ - كتاب السير : باب في كراهية التفريق بين السبي ١١٤/٤ .

^٣ - النهاية في غريب الحديث ٣٤٠/٢ ، القاموس ٣٧٦/٤ .

^٤ - تحفة الأحوذى ١٣٩/٥ .

^٥ - وهو ظاهر ترجمة سعيد بن منصور وأبي داود وابن ماجه والدارمي .

ثالثاً : نقله إجماع الصحابة ومن بعدهم على ذلك .

رابعاً : جزمه بأن هذا هو القول الأصح في البيع^١ .

رابعاً : مذاهب العلماء .

ذكر الترمذي في هذا الباب ثلاث مسائل هي :

التفريق بين الولد^٢ ووالدته ، أو والده ، أو أخوته^٣ :

المسألة الأولى : حكم التفريق بين الولد ووالدته .

أجمع العلماء على تحريم التفريق بين الوالدة وولدها الصغير^٤ .

المسألة الثانية : حكم التفريق بين الوالد وولده الصغير .

اختلف العلماء في حكم التفريق بين الوالد وولده في البيع أو السبي على قولين :

القول الأول : لا يجوز التفريق بين الوالد وولده .

وبه قال الشافعي^٥ وأحمد^٦ ، وهو مذهب الجمهور من الحنفية^٧ والصحيح من مذهب

الشافعية^٨ والحنابلة .

^١ - ذكر الترمذي في مسألة التفريق بين الأخوة وبين الوالدة وولدها في البيع قولان : الأول : الكراهية ، والثاني : الرخصة في ذلك ، ثم جزم بعد ذلك بقوله : والقول الأول أصح . (كتاب البيوع : باب ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين ، أو بين الوالدة وولدها في البيع ٥٨١/٣)

^٢ - اختلف الفقهاء في المقصود بالولد ، هل هو الولد مطلقاً ؟ صغيراً كان أو كبيراً . أم أنه يقتصر المفهوم على الولد الصغير ؟ فالجمهور على أن الحكم يختص بالصغير فقط على خلاف في تحديد الصغير كما هو مبسوط في الفقه أرجحها عندي أن الصغير ينتهي بإدراكه بمصالحه ومنفعته . وذهب أحمد في رواية إلى أن الحكم في التفريق يشمل الولد مطلقاً صغيراً كان أو كبيراً ، وهو ظاهر كلام الحنفي . (المغني ١٣ / ١٠٩)

^٣ - قلت : لم يشر الترمذي إلى حكم التفريق بين ذوي الأرحام من غير الأبوين والأخوين ، كبني العم والأجداد ، والجمهور على جوازه (المغني ١٣ / ١١١) .

^٤ - الإجماع لابن المنذر ص ٢٧ ، مراتب الإجماع لابن حزم ص ٩٠ ، المغني ١٣ / ١٠٨ .

^٥ - معرفة السنن والآثار ٨١/٧ .

^٦ - مسائل الأمام أحمد برواية أبي داود ص ٨٤٢ .

^٧ - بدائع الصنائع ٢٢٨/٥ ، فتح القدير (٤٤٠/٦) ، الهداية شرح البداية وبحاشيته نصب الراية (٤ / ٥٤ - ٦٠) .

^٨ - روضة الطالبين ٤٥٦/٧ ، تكملة المجموع ٣٢٧/١٩ .

قال صاحب الكنز : ولا يفرق بين صغير وذو رحم محرم منه بخلاف الكبيرين والزوجين ^٢ .
قال النووي : والأب كالأم على الأظهر أو الأصح ^٣ .
قال البهوتي : ويحرم ، ولا يصح أن يفرق بين ذي رحم محرم ببيع ولا غيره من قسمة وهبة ونحوهما (ولو رضوا به) ^٤ .

القول الثاني : يجوز التفريق بين الوالد وولده .

وبه قال مالك والليث ، وهو مذهب المالكية ووجه عند الشافعية ^٥ ، ورواية عند الحنابلة ^٦ .
قال ابن جزى ^٧ : ويجوز التفريق بينه وبين أبيه ^٨ .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : السنة .

١ - حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : " نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرق بين الأخ وأخيه ، والوالد وولده " ^٩ .

١ - المغني ١٣/١٠٨ ، الإنصاف ٤/١٣٧ .

٢ - كثر الدقائق مع شرحه البحر الرائق ٦-١٠٨ .

٣ - روضة الطالبين ٧/٤٥٦ .

٤ - كشف القناع ٣/٥٧ .

٥ - روضة الطالبين ٧/٤٥٦ ، تكملة المجموع ١٩/٣٢٧ .

٦ - الإنصاف ٤/١٣٨ .

٧ - هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن عبد الله بن جزي ، ولد سنة ٦٩٣هـ ، من فقهاء المالكية ، قتل شهيداً ، من مصنفاته : القوانين الفقهية . (نيل الابتهاج للتنبكي ص ٢٣٩)

٨ - القوانين الفقهية ٩٩ .

٩ - أخرجه الدار قطني في سننه (٣/٥٠) (٣٠٢٦) ، وعزاه المجد في المتقى لابن ماجه ولم أجده بهذا اللفظ بل هو بلفظ (والدة وولدها) لا (الوالد وولده) فلعله في نسخة لم أطلع عليها ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى : كتاب السير : باب من قال لا يفرق بين الأخوين في البيع (١٣/٤٦١) ، وقال الشوكاني : إسناده لا بأس به ، فإن محمد بن عمر الهياج صدوق ، وطليق بن عمران مقبول (نيل الأوطار ٥/١٨٣) . قلت : وفيما قاله نظر ، فمن كان هذا حال رواه فالحكم على سنده بالضعف أولى ، فلا يحتج به .

٢- حديث حريث بن سليم العذري^١ عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن من فرق بين السي بين الوالد والولد ، قال : " من فرق بينهم ، فرق الله تعالى بينهما وبين الأحبة يوم القيامة " ^٢.

قلت : و الحديثان ظاهرا الدلالة في تحريم التفريق بين الوالد وولده إن صحا .
لكن رد بضعف الحديثين ، كما في تخريجهما ، فلا يصح الاحتجاج بهما ، ولهذا قال الجمهور لا نص في النهي عن التفريق بين الأخوين .

٣- حديث (لا يجتمع عليهم السي والتفريق حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية) ^٣.

ثانياً : الأثر .

ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال : " لا يفرق بين الوالد وولده " ^٤.

ثالثاً : المعقول .

وهو قياس الأب على الأم بجامع الأبوة ^٥.

أدلة أصحاب القول الثاني .

المعقول :

^١ - حريث : رجل من بني عُذرة ، اختلف في اسم أبيه ، فقيل : ابن سليم ، أو سليمان ، أو عمارة ، اختلف في صحبته ، مجهول ، من الثالثة . (التأريخ الكبير ٧٢/٣ ، الجرح والتعديل ١١٧٢/٣ ، ميزان الاعتدال ٢١٨/٢ ، التقريب ١٩٦/١)

^٢ - ضعيف الإسناد : أخرجه الدار قطني في سننه (٥٠/٣) (٣٠٢٩) . قلت في سنده الواقدي ، ويحيى بن ميمون القرشي ، متروكان (التقريب ١١٧/٢ و ٣١٦) ، فلا يصح سند الحديث .

^٣ - ذكره الكاساني في بدائع الصنائع ، ولم أجد من أخرجه ، وإنما ذكرته لأنه من أصرح أدلتهم في تحريم ذلك .

^٤ - أخرجه سعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب تفريق السي بين الوالد وولده والقربان (٢٤٦/٢) ، وأبو بكر بن أبي شيبة : كتاب البيوع والأقضية : في التفريق بين الوالد وولده (٣٣٦/٥) .

^٥ - المغني ١٠٨/١٣ ، نيل الأوطار ١٨٣/٥ .

فقالوا أن الأب ليس من أهل الحضانة بنفسه ، ولأنه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص عليه لأن الأم أشفق منه ^١ .
ونوقش : بأن الأب وأن كان لا يباشر الحضانة بنفسه فإنه يباشرها بماله وذلك باكترائه حاضنة له ومن خلال إشرافه عليه .

الراجح :

بعد التأمل في أقوال العلماء يترجح لي ، والله أعلم ، القول بجواز التفريق بين الوالد وولده لما يلي :
أولاً : عدم ورد نص صحيح في تحريم التفريق بين الوالد وولده في القسمة ، فيبقى على الأصل وهو الإباحة .
ثانياً : أن الأم أشد شفقة من الأب على الولد ، ولهذا قدم الشارع فضلها وبرها على الأب ، فلا يصح قياس الأب عليها .

^١ - المغني ١٣/١٠٨ .

المسألة الثالثة : حكم التفريق بين الأخوة :

اختلف العلماء في حكم التفريق بين الأخوة في قسمة السبي على قولين :

القول الأول : يحرم التفريق بين الإخوة من السبي .

وبه قال أحمد^١ وهو مذهب الحنفية^٢ والحنابلة^٣ ، ووجه عند الشافعية^٤ .

قال صاحب الكنز : ولا يفرق بين صغير وذو رحم محرم منه بخلاف الكبيرين والزوجين^٥ .

قال ابن قدامة : وجملته أنه يحرم التفريق بين الأخوة في القسمة ، والبيع ، ونحوه^٦ .

القول الثاني : يجوز التفريق بين الإخوة من السبي .

وبه قال مالك والليث وابن المنذر^٧ وكرهه الشافعي^٨ ، وهو مذهب المالكية^٩ والمشهور من

مذهب الشافعية ، ورواية عند الحنابلة^{١٠} .

قال النووي : ولا يحرم التفريق بينه وبين سائر المحارم ، كالأخ والعم وغيرهما ، على المذهب ، وقيل هم كالأب^{١١} .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : السنة .

١ - مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ٨٤٣ ، الأنصاف ١٣٨/٤ .

٢ - فتح القدير ٤٤٠/٦ ، الهداية شرح البداية وبجاشيته نصب الراية ٥٤/٤-٦٠ .

٣ - الإنصاف ١٣٧/٤ و١٣٨ ، كشف القناع ٥٧/٣ .

٤ - روضة الطالبين ٤٥٦/٧ ، تكملة المجموع ٣٢٧/١٩ .

٥ - كتر الدقائق مع شرحه البحر الرائق ١٠٨/٦ .

٦ - المغني ١١٠/١٣ .

٧ - المغني ١١٠/١٣ .

٨ - معرفة السنن والآثار ٨١/٧ .

٩ - أقول : قد أجاز للمالكية التفريق بين الوالد وولده فمن باب أولى أن يجوز التفريق بين الأخوة (كما مر في المسألة السابقة) .

١٠ - الإنصاف ١٣٨/٤ .

١١ - روضة الطالبين ٤٥٧/٧ .

حديث علي رضي الله عنه قال : وهب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين ، فبعت أحدهما ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما فعل غلامك ؟ " فأخبرته ، فقال : " رُدَّه ، رُدَّه " ^١ .

قال الشوكاني : والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق بين الأخوة ^٢ .

ثانياً : الأثر .

عن عبد الله بن فروخ ^٣ عن أبيه أنه قال : كتب إلينا عمر بن الخطاب : لا تفرقوا بين الأخوين ولا بين الأم وولدها في البيع ^٤ .

ثالثاً : المعقول .

١ - قياس تحريم تفريق الأخوين على تحريم التفريق بين الأب والابن ، يجامع أن كلا منهما ذو رحم محرم ^٥ .

^١ - أخرجه أحمد (١٠٢/١) (٨٠٢) ، والترمذي : كتاب البيوع : باب ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين والوالدة وولدها في البيع (١٢٨٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في التفريق بين السبي (٢٦٩٦) ، وابن ماجه : كتاب التجارات : باب النهي عن التفريق بين السبي (٢٢٤٩) ، والحاكم (٦٣/٢) ، والدارقطني (٤٩/٣) كلهم من طريق ميمون بن أبي شبيب عن علي بالفاظ متقاربة والقصة واحدة . قال الترمذي : حسن غريب ، وقال أبو داود : ميمون لم يدرك علياً قتل بالجماع سنة ثلاث وثمانين ، وقال الحاكم : إسناده صحيح .

وقد توبع ميمون ، فأخرجه الحاكم (٦٣/٢) ، والدارقطني ٥٠/٣ كلاهما من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى عن علي به ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي . وقال الزيلعي عنها : هذه لا عيب بها وهي أولى ما أعتمد في هذا الباب (نصب الراية ٥٧/٤) ، وقال الحافظ في التلخيص : قال الدارقطني في علله : لا تمتنع كون الحكم سمعه من أبي ليلى ومن ميمون فتارة حدث به عن هذا ومرة عن هذا (٩٦٧/٣) . قلت : فالحديث قوي بشواهده ، والله أعلم .

^٢ - نيل الأوطار ١٨٣/٥ .

^٣ - عبد الله بن فروخ التيمي ، مولى عائشة ، المدني ، نزل الشام ، ثقة ، من الثالثة . (تهذيب الكمال ٤١٢/١٠ ، تهذيب التهذيب ٣٥٥/٥ ، التقريب ٥٢٢/١)

^٤ - أخرجه عبد الرزاق : كتاب البيوع : باب هل يفرق بين الأقارب في البيع (٣٠٨/٨) ، وسعيد بن منصور في سننه : كتاب الجهاد : باب تفريق السبي بين الوالد وولده والقربات (٢٤٧/٢) ، وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه : كتاب البيوع والأقضية : في التفريق بين الوالد وولده (٣٣٦/٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى : كتاب السير : باب من قال لا يفرق بين الأخوين في البيع (٤٦١/١٣) .

^٥ - المغني ١١١/١٣ .

٢- أن في التفريق بينهما قطعاً للاستئناس ، ومن تعاهد الكبير للصغير ، وترك لمرحمة الصغار^١.

٣- قياس تحريم التفريق بين الأخوة في القسمة على تحريم التفريق بينهم في البيع بجامع الضرر في كل^٢.

أدلة أصحاب القول الثاني .

المعقول .

قياس جواز التفريق بين الأخوة على جواز التفريق بين الولد وابن عمه ، بجامع القرابة وجواز قبول الشهادة في الجميع^٣.

قلت : لكنه قياس فاسد لمقابلته للنص الوارد في أدلة القول الأول .

الراجع :

الذي يترجح لي ، والله أعلم ، هو القول بجواز التفريق بين الأخوة لعدم ورود نص صحيح صريح في المنع ، ولهذا قال الشوكاني :

وظاهر الأحاديث أنه يحرم التفريق ، سواء كان بالبيع أو بغيره مما فيه مشقة تساوي مشقة التفريق بالبيع ، إلا التفريق الذي لا اختيار فيه للمفرق كالقسمة^٤.

^١ - فتح القدير ٦/ ٤٤٢ ، البحر الرائق ٦/ ١٠٨ .

^٢ - المغني ١٣/ ١١١ .

^٣ - المغني ١٣/ ١١٠ .

^٤ - نيل الأوطار ٥/ ١٨٣ .

المبحث السادس عشر : ما الحكم في الأسرى ؟

بواب^١ له الترمذي بقوله : (باب ما جاء في قتل الأسرى والفداء) وذكر فيه حديثين :

الحديث الأول : عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

إِنَّ جِبْرَائِيلَ هَبَطَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ خَيْرُهُمْ يَعْنِي أَصْحَابَكَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ الْقَتْلَ أَوْ الْفِدَاءَ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ^٢ قَابِلًا مِثْلَهُمْ ، قَالُوا الْفِدَاءَ وَيُقْتَلُ مِنَّا .^٣

(وَفِي الْبَابِ^٤ : عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَنْسٍ ، وَأَبِي بَرْزَةَ^١ ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ^٢ .

^١ - سنن الترمذي : كتب السير ١١٤/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب " فيما منا بعد وإما فداء) و (باب قتل الأسير وقتل الصير) و (باب فكك الأسير) و (باب فداء المشركين) و (باب فيما من بعد وإما فداء) ٣٤٥/٤ و ٣٥٥ و ٣٥٧ ، وأبو داود بقوله (باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام) و (باب قتل الأسير صيراً) و (باب في قتل الأسير بالنبل) و (باب في المن على الأسير بغير الفداء) و (باب في فداء الأسير بالمال) ٥٩/٣ - ٦١ ، والنسائي بقوله (الفداء) و (قتل الأسرى) و (فداء الاثنين بالواحد) و (فداء الجماعة بالواحد) و (الأمر بفكك الأسير) و (العفو عن الأسير) ٢٠٠/٥ - ٢٠٢ الكيرى ، وعبد الرزاق بقوله (باب قتل أهل الشرك صيراً وفداء الأسرى) ٢٠٤٢١/٦ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب قتل الأسارى والنهي عن المثلة) ٢٥٠/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في الفداء من رآه وفعله) و (من كره الفداء بالدرهم وغيرها) و (من كان لا يقتل الأسير وكره ذلك) ٦٧١/٧ - ٦٧٣ ، والبيهقي بقوله (باب قتل المشركين بعد الإسهار بضرب الأعناق دون المثلة) ٣٤٠/١٣ السنن الكيرى و (باب الحكم في الرجال البالغين) و (باب قتلهم بضرب الأعناق دون المثلة) معرفة السنن والآثار ٥٥٠/٦ و ٥٥٣ .

^٢ - أي من الصحابة . (تحفة الأحوذى ١٤٠/٥) .

^٣ - إسناده صحيح : هو في الترمذي : كتاب السير ١١٤/٤ ، وقد أعله الترمذي بالإرسال في العلل الكبير (٦٧٠) ، وأعله محققه بمعارضته آية العتاب في الأسرى (انظر التفصيل في تفسير الطبري للآية (أو لما أصابتكم مصيبة ...) و (ما كان لناي أن يكون له أسرى) وعند ابن كثير والشيخ رشيد رضا ، وأخرجه النسائي في الكيرى (٢٠٠/٤) كتاب السير : باب قتل الأسير ، وابن حبان (٤٨٠٢) (١٠٤/٥) كتاب الجهاد : ذكر تخيير الله عز وجل أصحاب رسول الله يوم بدر بين الفداء والقتل ، وفي سننه ابن أبي زائدة ، قال عنه في الإرواء متقن من رجال الشيخين ، ثم قال وكذا سائر الرواة فالسند صحيح ولا أدري لم أقتصر الترمذي على تحسينه على أنه لم يتفرد به فقد تابعه أزهر عن ابن عوانة عن محمد به عند البيهقي (٦٨/٩) والحاكم (١٤٠/٣) وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (إرواء الغليل ٤٩/٥) .

^٤ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ : (لا يقتلن منهم أحد إلا بفداء أو ضرب عنق) ، أخرجه أحمد (١٣٨٣) (٣٦٣٢ و ٣٦٣٣) و الترمذي : كتاب التفسير برقم (٣٠٨٤) .

حديث أنس رضي الله عنه ، وفيه : (فعفا عنهم وقيل منهم الفداء وأنزل الله عز وجل (لولا كتاب من الله لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) ، أخرجه أحمد (٢٤٣/٣) .

وحديث أبي بركة رضي الله عنه ، وفيه : (قَتَلْتُ عَبْدَ الْعُزَّى بْنِ خَطْلٍ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِسَرِّ الْكَعْبَةِ) ، أخرجه أحمد (٤٢٣/٤) (١٩٢٩٦) .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ . وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ^٢ عَنْ هِشَامٍ^٣ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ^٤ عَنْ عُبَيْدَةَ^٥ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

وحديث جبير مطعم رضي الله عنه ، وفيه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أسارى بدر لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني في هؤلاء لتركتهم له) ، أخرجه أحمد (٤ / ٨٠ و ١١١ ، ٥ / ١١٠) ، والبخاري كتاب فرض الخمس : باب ما من النبي صلى الله عليه وسلم على الأسارى من غير أن يخمس (٣١٣٩) و كتاب المغازي : باب شهود الملائكة بدرأ (٤٠٢٤) (٥ / ٢٥) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في المن على الأسير بغير فداء (٣ / ٦١) (٢٦٨٩) .

^١ - هو نضلة بن عبيد ، أبو يرزة الأسلمي ، صحابي ، مشهور بكنيته ، أسلم قبل الفتح ، وغزا سبع غزوات ، ثم نزل البصرة ، وغزا خراسان ، ومات بها بعد سنة خمس وستين على الصحيح . (أسد الغابة ت ٥٢٢٦ ، الاستيعاب ت ٢٦٤٥ ، الطبقات الكبرى ٩ / ٣٦٦ و ٦ / ٣٤١ ، التقريب ٢ / ٢٤٧) .

^٢ - هو جبير بن مطعم بن عدي القرشي التوفلي ، صحابي من أكابر قريش وعلماء النسب ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فداء أسارى بدر ، وفيه حديث : " لو كان أبوك حياً وكلمني فيهم لو هبهم له " ، وأسلم بين الحديبية والفتح ، مات سنة ثمان ، أو تسع وخمسين . (أسد الغابة ت ٦٩٨ ، الاستيعاب ت ٣١٥ ، الإصابة ١ / ٥٧٠ ، التقريب ١ / ١٥٧) .

^٣ - هو حماد بن أسامة القرشي ، مولاهم ، الكوفي ، أبو أسامة ، مشهور بكنيته ، ثقة ربما دلس ، وكان بآخره يحدث من كتب غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدى ومائتين ، وهو ابن ثمانين . (التأريخ الكبير ٢ / ٢٨ ، الجرح والتعديل ٣ / ٦٠٠ ، تهذيب الكمال ٥ / ١٥٥ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٣٥٧ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢ ، التقريب ١ / ٢٣٦)

^٤ - هو هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسِي ، بالقاف وضم الدال ، أبو عبد الله البصري ، ثقة ، من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي رواية الحسن وعطاء مقال ، لأنه قيل كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة . (تاريخ البخاري الصغير ٢ / ٨٥ ، الجرح والتعديل ٩ / ٢٢٩ ، تهذيب الكمال ١٩ / ٢٤١ ، ميزان الاعتدال ٧ / ٧٧ ، تهذيب التهذيب ١١ / ٣٤ ، التقريب ٢ / ٢٦٦)

^٥ - هو محمد بن سيرين الأنصاري ، مولى أنس ، أبو بكر بن أبي عمرة ، البصري ، سمع كثيراً من الصحابة ، ثقة ثبت عليلد ، كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة عشرة ومائة . (التأريخ الكبير ١ / ٩٠ ، الجرح والتعديل ٧ / ٢٨٠ ، تهذيب الكمال ١٦ / ٣٤٥ ، سير أعلام النبلاء ٤ / ١٠٦ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٢١٤ ، التقريب ٢ / ٨٥)

^٦ - هو عبيدة بن عمرو السلماني بسكون اللام ، ويقال بفتحها ، المرادي ، أبو عمرو الكوفي ، تابعي كبير ، مخضرم ، فقيه ثبت ، كان شريح إذا أشكل عليه شيء سأله ، مات سنة اثنتين وسبعين ، أو بعدها ، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين . (التأريخ الكبير ٣ / ٨٢ ، تهذيب الكمال ١٢ / ٣٣٨ ، تاريخ بغداد ١١ / ١١٩ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٨٤ ، التقريب ١ / ٦٤٩)

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ . وَرَوَى ابْنُ عَوْنٍ^١ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا ، وَأَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ اسْمُهُ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ^٢ . (٣)

الحديث الثاني^٤ : عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَمِّهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ :

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^٥ .

(قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَعَمُّ أَبِي قِلَابَةَ هُوَ أَبُو الْمُهَلَّبِ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو وَيُقَالُ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو^٦ ، وَأَبُو قِلَابَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْجَرْمِيُّ^٨ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمُنَّ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَسَارَى وَيَقْتُلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَيَفْدِيَ مَنْ شَاءَ^١ .

^١ - هو عبد الله بن عون بن أرطبان ، أبو عون البصري ، ثقة ثبت فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح . (التأريخ الكبير ١٦٣/١/٣ ، تهذيب الكمال ٣٩٥/١٠ ، تهذيب التهذيب ٣٤٦/٥ ، التقريب ٥٢٠/١)

^٢ - هو عمر بن سعد بن عبيد ، أبو داود الحفري ، بفتح المهملة والفاء ، نسبة إلى موضع بالكوفة ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين . (التأريخ الكبير ١٥٨/٢/٣ ، تهذيب الكمال ٧٦/١٤ ، تهذيب التهذيب ٤٥٢/٧ ، التقريب ٧١٨/١)

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء (١١٥/٤) .

^٤ - قلت : الذي يظهر لي أن الترمذي إنما استشهد بحديث عمران ليرد على أبي حنيفة ، الذي منع فداء الأسرى بالأسرى كما سيأتي ، وإلا فغيره من أهل العلم متفقون على جواز ذلك .

^٥ - هو عمران بن حُصَيْن بن عبيد بن خلف الخزاعي ، أبو نُجَيْدٍ ، بنون وجيم مصغراً ، أسلم عام خير ، وصحب ، وكان فاضلاً ، وقضى بالكوفة ، مات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة . (أسد الغابة ت ٤٠٤٨ ، الاستيعاب ت ١٩٩٢ ، طبقات ابن سعد ٢٨٧/٤ ، الإصابة ٥٨٤/٤ ت ٦٠٢٤)

^٦ - صحيح : أخرجه أحمد (١٩٣٢٦) ، ومسلم : كتاب النذر : باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد (١٦٤١) ، والدارمي : كتاب السير : باب فداء الأسارى (١٥٥/٢) (٢٤٦٣) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٦٨) وقال : حسن صحيح .

^٧ - هو أبو المهلب الجرهمي البصري ، عم أبي قلابة ، اسمه عمرو ، أو عبد الرحمن بن معاوية ، أو ابن عمرو ، وقيل النضر ، وقيل معاوية ، ثقة ، من الثانية . (التأريخ الكبير ٨٧ الكنى ، تهذيب الكمال ٦٤/٢٢ ، تهذيب التهذيب ٢٥٠/١٢ ، التقريب ٤٧٥/٢)

^٨ - هو عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر ، الجرهمي ، أبو قلابة البصري ، ثقة فاضل ، كثير الإرسال ، قال العجلي : فيه نصب يسير ، من الثالثة ، مات بالشام هارباً من القضاء ، سنة أربع ومائة ، وقيل بعدها . (التأريخ الكبير ٩٢/١/٣ ، تهذيب الكمال ١٥٥/١٠ ، تهذيب التهذيب ٢٢٤/٥ ، التقريب ٤٩٤/١)

وَاحْتَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَتْلَ عَلَى الْفِدَاءِ .^٢ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : بَلَّغَنِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنسُوخَةٌ^٣ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^٤ نَسَخَتْهَا (وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ)^٥ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَّادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ^٦ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ^٧ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ إِذَا أُسِيرَ الْأَسِيرُ يُقْتَلُ أَوْ يُفَادَى أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : إِنْ قَدَرُوا أَنْ يُفَادُوا فَلْيَسَ بِهِ بَأْسٌ وَإِنْ قُتِلَ فَمَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا . قَالَ إِسْحَاقُ الْإِثْحَانُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا فَأَطْمَعُ بِهِ الْكَثِيرَ^٨ .^٩

أولاً : شرح الغريب .

(يَعْنِي أَصْحَابَكَ)

هذا التفسير إما من علي رضي الله عنه ، أو ممن بعده من الرواة .^{١٠}

^١ - وهو فعل الخلفاء الراشدين وروى عن ابن عباس وابن عمر والحسن وعطاء والثوري والأوزاعي وذهب إليه مالك وقول الشافعي والصاحيين وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد والطبري وابن حزم وابن المنذر ورواية لأبي حنيفة (شرح السير الكبير ١٢٤/٣ ، الأم ١٤٤/٣ ، شرح معاني الآثار ٢٦١/٣ ، جامع البيان للطبري ٣٠٥/١١-٣٠٩ ، الجامع لأحكام القرآن ١٥١/١٦ ، الإقناع ٤٩٠/٢ ، عمدة القاري ٢٦٦/١٤ ، المغني ٤٤/١٣ ، زاد المعاد ١٠٩/٣-١١٤ ، معرفة السنن والآثار ٥٥٢/٦ ، نيل الأوطار ٣٤٩/٧) .

^٢ - وهو قول الزهري ومجاهد وفعل عمر بن عبد العزيز وهو مذهب الحنفية (مصنف ابن أبي شيبة ٦٧٢/٧ ، بدائع الصنائع ١١٩/٧ ، الجامع لأحكام القرآن ١٥١/١٦ ، فتح الباري ١٧٦/٦ ، المغني ٤٥/١٣) .

^٣ - قال بالنسخ ابن عباس وعطاء ونقله مجاهد عن الصحابة وهو قول السدي والضحاك وابن جريج وقناة ومحمد بن الحسن على خلاف في الآية الناسخة (مصنف عبد الرزاق ٢٠٤/٥-٢١١ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٧٢/٧ ، شرح السير الكبير ١٢٥/٣ ، تفسير الطبري ٣٠٦/١١ أحكام القرآن للخصاص ٥١٩/٣ ، الأموال لأبي عبيد ص ١٤١) ، لكن الجمهور على خلاف ذلك (تفسر القرطبي ١٥١/٦) .

^٤ - محمد ٤ .

^٥ - البقرة ١٩١ .

^٦ - هو عبد الله بن المبارك المروزي ، مولى بني حنظلة ، أبو عبد الرحمن ، الحافظ الغازي ، ولد سنة ١١٨ هـ ، أخذ عن ابن عينة والثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم ، وحدث عنه عبد الرزاق بن همام وابن أبي شيبة وابن معين ، توفي سنة ١٨١ هـ ، له كتاب الزهد والرفائق . (سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٨ ، طبقات الفقهاء للشيخ الرازي ص ٩٤)

^٧ - هو أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي ، حدث عن ابن عينة ووكيع وابن القطان ، تخرج بأحمد وإسحاق وهو من رجال الصحيحين ، وصاحب مسائل أحمد ، توفي بنيسابور جمادى الأولى سنة ٢٥١ هـ . (طبقات الحافظ ٨٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٥٨/١٢ ، تهذيب التهذيب ٢٤٩/١)

^٨ - المغني ٤٧/١٣ .

^٩ - سنن الترمذي : كتب السير : باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء ١١٥/٤ .

^{١٠} - تحفة الاحوذى ١٤٠/٥ .

(أَسَارَى)

(الأسرى) ويقال (أسارى وأسارى وأسراء): جمع أسير : أي المقيد والأخيد والمسجون، وهو مأخوذ من الأسر أي : القوة والحبس ، و الأسير : هو القيد ، ومنه سمي الأسير لما كانوا يشدون به ، فسمي كل أخيد أسير وإن لم يشد به .^١

(الْفِدَاءُ)

الفداء : بالكسر يمد ويُقَصَّرُ وبالفتح يُقَصَّرُ لا غير ، وهو فكك الأسير . يقال : فداه يَفْدِيهِ فِدَاءً وفَدَى ، وفاداه يَفَادِيهِ مَفَادَةً إذا أعطى فِدَاءَهُ وَأَنْقَذَهُ ، وَالْفِدْيَةُ : الفِدَاءُ . وقيل المفلاة : أن تَفْتَكَّ الأسير بأسير مثله .^٢

(قابلاً)

في بعض الطبقات^٣ (قاتل) ، وما أثبتته أولى وهو كذلك في طبعة العارضة (بالتنوين) قابل)) ، وفي التحفة بفتحيتين.

ومعنى قابل : أي مقبل ، يقال عام قابل : أي مقبل^٤ ، والمراد بالحديث : أي في العام المقبل.

(وَيُقْتَلُ مِنَّا)

قيل بالنصب : أي ويقتل منا في العام المقبل مثلهم ، وقيل بالرفع : أي اختيارنا فداءهم وقتل بعضنا بقتل من المسلمين يوم أحد مثل ما اقتدى المسلمون منهم يوم بدر .^٥

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن تكلم على ما يفعل بالأسرى من السي ، وما يتعلق به من التفريق ، ترجم لبيان مشروعية الخيار في قتل الأسرى أو فدائهم ، وقدم ترجمة السي للإجماع على حكمها ، وآخر المختلف فيه ، فكانه حرر محل الخلاف .

^١ - النهاية في غريب الحديث ٤٨/١ ، القاموس المحيط : مادة الأسر ٦/١ ، مختار الصحاح : مادة أسر ٢٤ .

^٢ - النهاية ٤٢١/٣ ، مختار الصحاح : مادة فدي ٤٤٣ .

^٣ - طبعة كمال الحوت .

^٤ - مختار الصحاح ، مادة قبل ٤٦٤ .

^٥ - تحفة الأحوذى ١٤١/٥ .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الذي يظهر لي أن الترمذي يرى أن للإمام التخيير بين القتل أو المن أو الفداء بحسب ما تقتضيه المصلحة^١ ، وذلك لما يلي :

أولاً : ظاهر الترجمة في التخيير بين القتل والفداء .

ثانياً : استشهاده بأحاديث دالة على ذلك .

ثالثاً : نقله أن العمل على هذا عند أكثر العلم من الصحابة وغيرهم من المن أو القتل أو الفداء ، وتقديمه على قول المخالف .

رابعاً : نقله على أن من اختار القتل على الفداء دون المن قلة وذلك بقوله : واختار بعض أهل العلم القتل على الفداء .

رابعاً : مذاهب العلماء .

الأسارى إما أن يكونوا ممن يقرون على الجزية كأهل الكتاب ومن له شبهة كتاب ، أو ممن لا يقرون على الجزية كعبدة الأوثان من العرب والعجم ، أو من المرتدين . فالمرتد لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف^٢ ، والباقون تذكر حكمهم في مطلبين :

^١ - وهو ظاهر مذهب البخاري وأبي داود والنسائي ، حيث ترجحوا للقتل والعفو والفداء دون الجزم بأحدهما (انظر ص

٢٠٤ في الحاشية) .

^٢ - فتح القدير ٥٤٦٠ ، الذخيرة ،

المطلب الأول : الرجال من أهل الكتاب ومن له شبهة كتاب كالجوس (الذين يقرون بالجزية) .
ذهب علماء الصدر الأول إلى كراهية قتل الأسرى ، وبه قال ابن عمر رضي الله عنهما
والحسن وعطاء والشعبي^١ وسعيد بن جبير ومجاهد ومحمد بن سيرين^٢.

أدلة أصحاب هذا القول .

قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^٣ ، وقوله تعالى : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا
فِدَاءً)^٤ .

ووجه الدلالة : أن آية التوبة منسوخة بآية محمد فلم يبق إلا المن أو الفداء ، فعليه لا يجوز قتل
الأسرى .

الناقشة :

نوقش استدلال أصحاب هذا القول بعد التسليم بالنسخ بأن الصحيح أن آية محمد
منسوخة بآية التوبة ، ثم لو سلمنا بترول آية محمد بعد آية التوبة فلا نسلم بالنسخ لأنه لا يصار إلى
النسخ إلا عند تعذر الجمع ، ولا تعذر هنا ، بل تحمل على تعدد المواضع ، فيقال كلتاها محكمتان
، فلإمام الخيار بين الفداء والمن والقتل^٥ .

^١ - هو عامر بن شراحيل الشعبي ، من حمير ، حدث عن بعض الصحابة كابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم ، قال ابن
عينة : علماء الناس ثلاثة : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والثوري في زمانه ، توفي سنة ١٠٥ هـ . (سير أعلام
النبلاء ٢٩٤/٤)

^٢ - مصنف عبد الرزاق ٢٠٦/٥ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٧٤/٧ ، أحكام القرآن للحصاص ٥٢٠/٣ ، المغني ٤٤/١٣ .

^٣ - التوبة ٥ .

^٤ - محمد ٤ .

^٥ - مصنف عبد الرزاق ٢٠٦/٥ ، الجامع لإحكام القرآن للقرطبي ١٥١/١٥ ، المغني ٤٥/١٣ ، فتح الباري ١٧٧/٦ .

واستدل على قتل الأسرى بالإجماع والسنة والمعقول :
أولاً : السنة .

ما ثبت من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم من قتل الأسرى كعقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث يوم بدر^١ ، وقتل ابن خطل ومقيس بن صبابه^٢ يوم فتح مكة ، وقتل أبي عزة الشاعر^٣ يوم أحد ، وقتل بني قريظة^٤ وغيرهم .

ووجه الدلالة : أن هذه قصص عمت واشتهرت ، وفعلها الرسول صلى الله عليه وسلم مرات ، وهو دليل على جوازها^٥ .

ثانياً : الإجماع .

على جواز استرقاق الأسرى إلا مشركي العرب والمرتدين^٦ .

ثالثاً : المعقول .

(١) أن في قتلهم حسماً لمادة الفساد الكائن منهم^٧ .

(٢) أن في استرقاقهم توفيراً لمنفعة المسلمين مع دفع شرهم^٨ .

^١ - رواه ابن إسحاق بإسناد منقطع (سيرة ابن هشام ٢/٦٤٤) ، وابن أبي شيبة : كتاب المغازي : باب غزوة بدر ٨/٤٦٧ ، والبيهقي : كتاب السير : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ١٣/٣٢٧ ، وحديث قتل عقبة أخرجه أبو داود في سننه : كتاب الجهاد : باب في قتل لأسير صيراً (٢/٥٥) ، وعبد الرزاق في مصنفه : كتاب الجهاد : باب في قتل أهل الشرك وفداء الأسرى ٥/٢٠٥ .

^٢ - ابن هشام (٤/٤٠٩ و ٤١٠) ، وعبد الرزاق في مصنفه ٥ : كتاب المغازي : غزوة الفتح ٣٧٧/٣ ، وابن أبي شيبة : كتاب المغازي : حديث فتح مكة ٨/٥٣٥ ، وقال الهيثمي رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحكم بن عبد الملك وهو ضعيف (مجمع الزوائد ٦/١٦٧-١٦٨) ، فتح الباري (٦/١٢٦) شرح حديث ٤٢٨٦ ، وحسنه د. مهدي أحمد في السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص ٥٦٧ .

^٣ - رواه ابن هشام بلاغاً عن ابن المسيب ٣/١٠٤ ، فتح الباري ١٠/٥٤٧ شرح حديث ٦١٣٣ ، وأصل الحديث في الصحيحين .

^٤ - متفق عليه : البخاري : حديث (٤١٢٢) ، ومسلم : حديث (١٧٦٨) ، انظر الفتح ٧/٤٧٨ .

^٥ - المغني ١٣/٤٦ .

^٦ - بداية المجتهد ١/٢٥٩ ، مراتب الإجماع ص ١١٤ ، تبين الحقائق ٣/٢٤٩ ، المغني ١٣/٤٩ .

^٧ - بدائع الصنائع ٧/١١٩ ، فتح القدير ٥/٤٦٠ .

^٨ تبين الحقائق ٣/٤٧٣ ، فتح القدير ٥/٤٦٠ .

ولهذا اتفق علماء المذاهب الأربعة^١ على أن الإمام مخير في من أسر من الرجال ولم يسلم ، بين القتل و الاسترقاق ، والفداء بالأسرى^٢ . واختلفوا في التخيير بين المن والفداء بالمال على قولين :

القول الأول : لا يجوز فداء الأسرى بالمال دون حاجة ، ولا المن عليهم .

و هو قول الصاحبين وظاهر قول أبي حنيفة وفي رواية عنه لا يجوز الفداء^٣ ، و مذهب الحنفية^٤ ، وفي رواية لأحمد لا يجوز الفداء بالمال^٥ . قال الزيلعي^٦ : وقتل الأسرى أو استرقاق أو تركهم أحراراً ذمة لنا وحرمة ردهم إلى دار الحرب والفداء والمن^٧ .

قال ابن عابدين : وعلى هذا فقول المتون حرم فداؤهم مقيد بالفداء بالمال عند عدم الحاجة ، أما الفداء بالمال عند الحاجة أو بأسرى المسلمين فهو جائز^٨ .

القول الثاني : يجوز فداء الأسرى مطلقاً (بالمال وبأسرى المسلمين) ، والمن عليهم .

وبه قال مالك^١ وفي رواية لمالك لا يجوز المن بغير فداء^٢ ، والأوزاعي^٣ والثوري وإبراهيم النخعي و الشافعي وأبو ثور وأحمد وابن المنذر^٤ وهو مذهب الجمهور من المالكية^٥ والشافعية^٦ والحنابلة^٧ .

^١ - الإفصاح عن معاني الصحاح ٢/٢٣٠ ، وحكى الإجماع الجصاص في أحكام القرآن ٣/٥٢٠ ، وابن رشد في بداية المجتهد ١/٢٧٩ .

^٢ - اتفق الفقهاء على جواز فداء الأسير المسلم بأسير كافر ، إلا رواية لأبي حنيفة . (فتح القدير ٥/٤٦٠ ، حاشية الدسوقي ٢/١٨٤ ، نهاية المحتاجين ٨/١٦٨ ، الإنصاف ٤/١٣٠)

^٣ - فتح القدير ٥/٤٦١ ، حاشية ابن عابدين ٤/١٣٩ .

^٤ - بدائع الصنائع ٧/١٩٩ ، فتح القدير ٥/٤٦٠-٤٦٣ ، البحر الرائق ٥/٨٨ حاشية ابن عابدين ٤/١٣٩ .

^٥ - الإنصاف ٤/١٣٠ ، وكرهه أيضاً أبو بكر وابن عباس وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم و مجاهد و سحنون . (مصنف ابن أبي شيبة ٧/٦٧٢ ، جواهر الإكليل ١/٢٥٧)

^٦ - هو عثمان بن علي بن محجن ، فخر الدين ، الزيلعي ، فقيه حنفي ، قدم القاهرة سنة ٧٠٥ هـ فأفتى ودرس بها ، من مصنفاته : تبين الحقائق شرح كتر الدقائق ، بركة الكلام على أحاديث الأحكام ، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٣ هـ . (الفوائد البهية ص ١١٥ ، الدرر الكامنة ٢/٤٤٦)

^٧ - كتر الدقائق مع شرحه البحر الرائق ٥/٨٩ .

^٨ - حاشية ابن عابدين ٤/١٣٨ .

قال خليل : كالنظر في الأسرى بقتل أو من أو فداء أو جزية أو استرقاق .^٨
 قال في غاية الاختصار : ومن سُي من الكفار يكون على ضربين : ... وضرب لا يرق بنفس
 السبي وهم الرجال البالغون والإمام مخير فيهم بين أربعة أشياء . القتل والاسترقاق والمن والفدية
 بالمال أو الرجال يفعل ما فيه المصلحة .^٩
 قال المرداوي : (ويخير الأمير في الأسرى بين القتل والاسترقاق والمن والفداء بمسلم أو مال) يجوز
 الفداء بمال على الصحيح من المذهب .^{١٠}

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^{١١}

ووجه الدلالة أن هذه الآية نسخت آية : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^{١٢} لأنها آخر ما نزل من
 القرآن في هذا الشأن .

ثانياً : المعقول .

-
- ١ - المدونة ٢/ ٩-١٢ ، المقدمات الممهدة ١-٣٦٦ .
 - ٢ - فتح الباري ٦/ ١٧٦ .
 - ٣ - معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٤/ ٢٤٩ .
 - ٤ - مصنف ابن أبي شيبة ٧/ ٦٧٤ ، الأم ٣/ ١٤٤ ، أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٥٢٠ ، الإقناع لابن المنذر ٢/ ٤٩١ ، المغني ١٣/ ٤٤ ، فتح الباري ٦/ ١٧٦ ، الإنصاف ٤/ ١٣٠ .
 - ٥ - المقدمات الممهدة ١/ ٣٦٦ ، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٢/ ١٨٤ ، تبين المسالك ٢/ ٤٤٥ .
 - ٦ - روضة الطالبين ٧/ ٤٥١ ، نهاية المحتاج ٨/ ١٦٨ .
 - ٧ - الإنصاف ٤/ ١٣١ ، كشف القناع ٣/ ٥٤ ، الفروع ٦/ ٢١١-٢١٤ ، شرح منتهى الأرادات ٢/ ٩٨ ..
 - ٨ - جواهر الإكليل ١/ ٢٥٧ .
 - ٩ - غاية الاختصار مع شرحه كفاية الأخيار ٢/ ١٩٤ .
 - ١٠ - الإنصاف ٤/ ١٣٠ .
 - ١١ - التوبة ٥ .
 - ١٢ - محمد ٤ .

أن في المفاداة بالمال إغانة للكفار ليعودوا حرباً علينا ^١ .

المناقشة .

نوقش استدلال أصحاب القول الأول بالكتاب بأنه لا يصار للنسخ إذا أمكن الجمع بين الآيتين ، ويمكن الجمع هنا بحمل الأولى على الأمر بالقتال عند العدوان ، وقصر الثانية على حالة ما بعد الانتهاء من الحرب ، ووقوع بعض أفراد العدو في الأسر ^٢ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) ^٣ .

ووجه الدلالة : أن الآية صريحة في التخيير ، والمن يشمل المن بالنفس والمن بالمال لعدم ثبوت مخصص أو ناسخ لها ، فيبقى الحكم على أصله .

ثانياً : السنة .

١ - ما اشتهر من فعله صلى الله عليه وسلم حيث من على ثمامة بن أثال ^٤ ، وأبي العاص بن الربيع ^٥ ، وقال في أسارى بدر : " لو كان مُطْعِمُ بن عدي حياً ، ثم سألتني في هؤلاء النتنى ، لأطلقتهم له " ^٦ ، ومن على أهل مكة يوم الفتح ^٧ . قلت : وهذا كله دال على مشروعية المن .

^١ - فتح القدير ٤٦١/٥ ، البحر الرائق ٨٨/٥ .

^٢ - آثار الحرب ص ٤٤٨ .

^٣ - محمد ٤ .

^٤ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال (٤٣٧٢) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه (١٧٦٤) .

^٥ - أخرجه أحمد (٢٥٨٣٠) ، وأبو داود : كتاب الجهاد والسير : باب فداء الأسير بالمال (٢٦٩٢) .

^٦ - أخرجه البخاري : كتاب فرض الخمس : باب ما من النبي صلى الله عليه وسلم على الأسارى من غير أن يخمس (٣١٣٩) .

^٧ - متفق عليه : أخرجه البخاري : باب المغازي : باب غزوة الطائف (٤٣٣٧) ، ومسلم كتاب الجهاد والسير : باب إعطاء المولفة قلوبهم على الإسلام وتصير من قري إيمانه (١٠٥٩) .

٢- حديث الباب : عن عمران بن حصين : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين "١ . وهذا نص في المدعى .

ثالثاً : المعقول .

وهو أن تخليص المسلم أولى من قتل الكافر و الانتفاع به لأن حرمة عظيمة ، وأما الضرر الذي يعود إلينا بدفعه إليهم يدفعه ظاهراً المسلم الذي يتخلص منهم ، لأنه ضرر شخص واحد فيقوم بدفعه واحد مثله ظاهراً فيتكافأ ثم يبقى فضيلة تخليص المسلم وتمكينه من عبادة الله كما ينبغي ٢ .

وقال الشوكاني : والحاصل أن القرآن والسنة قاضيان بما ذهب إليه الجمهور فإنه قد وقع منه صلى الله عليه وسلم المن وأخذ الفداء ٣ .

الراجح :

الراجح هو القول بالتخيير في الأسرى بين القتل والاسترقاق والمن والفداء بحسب ما تقتضيه مصلحة المسلمين ، وذلك أن علة الحكم هي المصلحة ، وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد فعل كل ذلك في عدة مواضع ، فثبتت مشروعية كل خيار ، وتنزل كل حالة على المصلحة الموجبة لذلك الحكم في ذلك الوقت ، وقد اتفق الفقهاء على أنه يجب على الإمام اختيار ما فيه صالح المسلمين ، فثبت أن للإمام الخيار في الكل .

قال ابن قدامة : ولأن كل خصلة من هذه الخصال قد تكون أصلح في بعض الأسرى ، فإن منهم من له قوة ونكاية في المسلمين ، وبقاؤه ضرر عليهم ، فقتله أصلح ، ومنهم الضعيف الذي له ملل كثير ، ففداؤه أصلح ، ومنهم حسن الرأي في المسلمين ، يرجى إسلامه بالمن عليه ، أو معونته للمسلمين بتخليص أسراهم ، والدفع عنهم فالمن عليه أصلح ، ومنهم من ينتفع بخدمته ، ويؤمن شره ، فاسترقاقه أصلح ، كالنساء والصبيان ، والإمام أعلم بالمصلحة ٤ . والله أعلم .

١ - سبق تخريجه في هذا المبحث .

٢ - فتح القدير ٤٦٣/٥ .

٣ - نيل الأوطار ٣٤٩ / ٧ .

٤ - المغني ٤٧٤٦/١٣ .

المطلب الثاني : حكم استرقاق الرجال الأسرى من عبدة الأوثان .

الرجال الأسرى من عبدة الأوثان ، إما أن يكونوا من العرب أو من العجم ، على مسألتين.

المسألة الأولى : حكم استرقاق العربي الوثني .

اختلف الفقهاء في حكم استرقاق مشركي العرب على قولين :

القول الأول : أن مشركي العرب لا يجوز استرقاقهم .

وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز والزهرري وابن المسيب والشعبي والشافعي في القلم^١ وأحمد في رواية^٢ وابن وهب من المالكية ، وبه قال الحنفية^٣ ورواية للحنابلة^٤ .

القول الثاني : أن مشركي العرب يجوز استرقاقهم .

وبه قال مالك^٥ والشافعي في الجديد^٦ وأحمد في رواية^٧ ، والمالكية^٨ والمشهور من مذهب الشافعية^٩ والحنابلة^{١٠} .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

^١ - السنن الكبرى للبيهقي ٣٤٩/١٣ ، معرفة السنن والآثار ٣/٧ .

^٢ - المغني ٤٧/١٣ ، الإنصاف ١٣١/٤ .

^٣ - فتح القدير ٤٦١/٥ .

^٤ - المغني ٤٧/١٣ ، الإنصاف ١٣١/٤ ، كشف القناع ٥٣/٣ .

^٥ - الذخيرة ٤١٥/٣ .

^٦ - السنن الكبرى للبيهقي ٣٤٨/١٣ ، معرفة السنن والآثار ٤/٧ .

^٧ - المغني ٤٧/١٣ ، الإنصاف ١٣١/٤ .

^٨ - الذخيرة ٤١٤/٣ .

^٩ - روضة الطالبين ٤٥١/٧ .

^{١٠} - المغني ٤٧/١٣ ، الإنصاف ١٣١/٤ ، كشف القناع ٥٣/٣ .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^١ .

ووجه الدلالة : أن لفظ المشركين في الآية لا يتناول أهل الكتاب فيكون المراد به مشركي العرب إجماعاً إذ كان العهد لهم يومئذ دون العجم ، فإذا لا يجوز للإمام استرقاق مشركي العرب .

ثانياً : السنة .

أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سيي هوازن قال : " لو كان تاماً على أحد من العرب سيي لتم على هؤلاء ، ولكنه إيسار وفداء " ^٢ .

ثانياً : الأثر .

قول عمر رضي الله عنه : " لا يسترق عربي " ^٣ .

ووجه الدلالة : أن الحديث والأثر ظاهراً الدلالة على أن الرق لا يجري على عربي بحال ^٤ .

رابعاً : المعقول :

- ١- أن مشركي العرب نشأ الرسول صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم ونزل القرآن بلغتهم فكفرهم أغلظ ، وكل من تغلظ كفره لا يقبل منه إلا السيف أو الإسلام ^٥ .
- ٢- أن ترك القتل بالاسترقاق في حق أهل الكتاب ومشركي العجم للتوسل إلى الإسلام ومعنى الوسيلة لا يتحقق في حق مشركي العرب ^١ .

^١ - التوبة ٥ .

^٢ - الأم ٢٧١/٤ ، السنن الكبرى للبيهقي : كتاب السير : باب من يجري عليه الرق (٣٤٨/١٣) ، معرفة السنن والآثار : كتاب السير : باب من يجري عليه الرق (٥/٧) ، وقال البيهقي في السنن : وهذا إسناد ضعيف لا يحتج بمثله ، وقال الهيثمي : رواه الطبراني وفيه يزيد بن عياض وهو كذاب (مجمع الزوائد ٣٣٢/٥) .

^٣ - أخرجه أحمد (١٣٠) وقال الهيثمي : وفيه علي بن زيد وحديثه حسن وفيه ضعف ، و البيهقي : كتاب السير : باب من يجري عليه الرق (٣٤٨/١٣) السنن الكبرى ، ثم قال البيهقي : وهذه الرواية منقطعة عن عمر رضي الله ، ومعرفة السنن والآثار : كتاب السير : باب من يجري عليه الرق (٥/٧) ، .

^٤ - معرفة السنن والآثار ٣/٧ .

^٥ - فتح القدير ٤٦/٦ وبجاشيته العناية شرح الهداية ٤٧/٦ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)^٢ .

ووجه الدلالة : ما روى ابن عباس رضي الله عنهما : أن الله تعالى خير النبي والمؤمنين في أمر الأسارى بين القتل والاستعباد والفداء^٣ . والأسرى يوم بدر من مشركي العرب ، فدل على أن للإمام الخيار في استرقاقهم .

ثانياً : السنة .

١- عن أبي هريرة قال ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهم سمعته يقول : " هم أشد أمتي على الدجال قال وجاءت صدقاتهم فقلل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا وكانت سبية منهم عند عائشة فقال أعتقها فإنها من ولد إسماعيل " ^٤ .

٢- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسترقت سبي هوازن^٥ ، وبني المصطلق وتزوج منهم جويرية بنت الحارث^١ ، وهم من العرب .

^١ - بدائع الصنائع ١١٩/٧ .

^٢ - الأنفال ٦٧ .

^٣ - جامع البيان في تأويل القرآن ٢٨٦/٦ .

^٤ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب العتق : باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية ... (٢٥٤٣) ، ومسلم : كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع ومزينة وتميم ودوس وطيء (٢٥٢) .

^٥ - الحديث في البخاري : كتاب فرض الخمس : باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين ما سأل هوازن ... (٣١٣٢) .

وجويرية بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية ، من بني المصطلق أم المؤمنين ، كان اسمها برّة ، فغيره النبي صلى الله عليه وسلم و سبأها في غزوة المريسيع ، ثم تزوجها ، ومات سنة ٥٠ هـ على الصحيح . (الإصابة ت ١١٠٠٨ ، تهذيب الكمال ٣٠٨/٢٢)

ووجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم استرق السي من العرب ، بل من يجتمعون معه في النسب كبني تميم ، إذ يجتمعون معه في النسب في إلياس بن مضر ، فدل على جواز استرقاق مشركي العرب ^٢ .

المناقشة .

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : الكتاب :

نوقش استدلال أصحاب القول بالكتاب بأن لفظ المشركين اقترن بأل الاستغرافية ، فيشمل إذاً العرب والعجم دون تفريق ، ولا مخصص ، فتبقى الآية على عمومها ، ويؤيد هذا فعل الصحابة رضوان الله عليهم حين فتحوا بلاد الشام وأهلها من العرب والعجم واسترقوا من وقع في الأسر ولم ينقل عنهم أنهم فرقوا بين العربي والعجمي .

ثانياً : الأثر .

واعترض استدلالهم بالأثر بضعف سنده ، قال الشوكاني : ومثل هذا لا تقوم به حجة ^٣ .

ثالثاً : المعقول .

١- أما قولهم أن كفر مشركي العرب أغلظ لأن القرآن نزل بلغتهم ، فيرد بعدم تفريق الصحابة بين العرب والعجم ، خلال فتوحاتهم للشام ^٤ .

٢- بأنه كما جاز ترك القتل للتوسل إلى الإسلام في حق أهل الكتاب ومشركي العجم ، فلا مانع أيضاً من ترك القتل للتوسل إلى الإسلام في حق مشركي العرب .

^١ - أخرجه أحمد (٣٩٣/٧) (٢٥٨٣٣) ، وأبو داود : كتاب العتق : باب في بيع المكاتب إذا فسخت المكاتب (٣٩٣١) ، وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر .

^٢ نيل الأوطار ٦/٨ .

^٣ - نيل الأوطار ٦/٨ .

^٤ - نيل الأوطار ٨/٨ .

الراجح :

بعد التأمل في أقوال وأدلة الفقهاء ، يتبين لي أن الراجح هو القول بجواز استرقاق مشركي العرب ، وذلك لقوة أدلة الجمهور ، ولا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، والقتل أشد من الاسترقاق وقد قتل الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم صناديد قريش ، بل من قرابتهم ، فإذا جاز القتل فمن باب أولى أن يجوز الاسترقاق ، ومن لم يرض أن يكون عبداً لله ، كان عبداً لغير الله .

المسألة الثانية : حكم استرقاق العجمي .

الجمهور على جواز استرقاق الأعاجم ، مطلقاً ، سواءً كتابيين أو غير كتابيين^١ وذلك للأدلة السابقة المطلقة دون تخصيصها بعربي أو عجمي .
إلا رواية لأحمد والشافعية ، فلم يجوزوا استرقاقهم^٢ .

الأدلة .

استدل الجمهور بالمعقول فقالوا : أن كل من لم يجر حقن دمه ببدل كالجزية لم يجر حقن دمه بالاسترقاق كالمرتد.

لكن عورض هذا القياس بقياس مثله : وهو أن من جاز للإمام المفاداة به والمن عليه جاز استرقاقه كأهل الكتاب^٣ .

قلت : والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، للأدلة الصريحة السابقة من الكتاب ، وهي أدلة مطلقة فتشمل الوثني العربي والعجمي ، وأما قياسهم فهو قياس فاسد الاعتبار لمقابلته للنص ، والله أعلم .

^١ - الاختيار ٣/٣٢٠ ، المدونة ١/٣٨٤ ، مغني المحتاج ٤/٢٢٨ ، المغني ١٣/٤٧ .

^٢ - مغني المحتاج ٤/٢٢٨ ، المغني ١٣/٤٧ .

^٣ - المغني ١٣/٤٧ .

المبحث السابع عشر : حكم قتل النساء والصبيان من الأسرى ؟

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان) ، وذكر فيه حديثين :

الحديث الأول : عَنْ ابْنِ عُمَرَ :

أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتُولَةً فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ^٢ .

(وفي الباب^٣ : عَنْ بُرَيْدَةَ^١ ، وَرَبَاحٍ وَيُقَالُ رِيَّاحُ بْنُ الرَّيِّعِ^٢ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ سَرِيحٍ^٣ ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ ، وَالصَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ^٤ .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٦/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب قتل الصبيان في الحرب) و (باب قتل النساء في الحرب) ٣٤٥/٤ ، وأبو داود بقوله (باب في قتل النساء) ٢٣٦/٧ ، والنسائي بقوله (النهي عن قتل ذراري المشركين) و (النهي عن قتل النساء) ١٨٥/٥ و ١٨٤/٥ الكبري ، والدارمي بقوله (باب النهي عن قتل النساء والصبيان) ١٥٤/٢ ، ومالك بقوله (باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو) ٣٥٨/٢ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في قتل النساء والولدان) و (باب ما جاء في قتل الرهبان والشماسة) ٢٤٣/٢ و ٢٣٨/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (من ينهى عن قتله في دار الحرب) و (من رخص في قتل الولدان والشيوخ) ٦٥٧/٧ و ٦٥٤/٧ ، والبيهقي بقوله (باب النهي عن قصد النساء والولدان بالقتل) ٣٥٧/١٣ السنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار ١١/٧ .

^٢ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب قتل النساء في الحرب (٣٤٥/٤) (٣٠١٤ و ٣٠١٥) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب (١٧٤٤) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٦٩) وقال : حسن صحيح .

حديث بريدة وهو حديث وصية النبي صلى الله عليه وسلم لأمر السرية وفيه : " ولا تقتلوا وليدًا " ، أخرجه أحمد (٣٥٢/٥ و ٣٥٨/٥) (٢٢٤٦٩ و ٢٢٥٢١) ، ومسلم كتاب الجهاد : باب تأمر الإمام الأمراء ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها (٥٥/١٢) (١٧٣١) ، والترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في وصيته صلى الله عليه وسلم (١٦١٧) (١٣٨/٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين (٣٧/٣) (٢٦١٢) ، والنسائي : كتاب السير : إلى ما يدعون (١٧٢/٥) (٨٥٨٦) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب في وصية الإمام (٩٥٣/٢) (٢٨٥٨) ، والدارمي (٢٤٤٤ و ٢٤٤٧) .

وحديث رباح رضي الله عنه ، وفيه : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه لتقاتل فقال لأحدهم ألحق خالدًا فقل له : لا تقتلن ذرية ولا عسيفاً .) ، أخرجه أحمد (٤٨٨/٣) (١٥٥٦٢) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في قتل النساء (٥٣/٣) (٢٦٦٩) ، والنسائي : كتاب السير : باب قتل العسيف (١٨٦/٥) (٨٦٢٦) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب في الغارة البيات وقتل النساء والصبيان (٩٥٣/٣) (٢٨٤٢) .

وحديث الأسود بن سريح رضي الله عنه ، وفيه : " قال : ما بال أقوام بلغ بهم القتل إلى أن قتلوا الذرية ، ألا لا تقتلن ذرية ألا لا تقتلن ذرية . قيل : لم يا رسول الله أليس هم أولاد المشركين ؟ قال : أو هل خياركم إلا أولاد المشركين ؟ والذي نفسي بيده ، ما من نسمة تولد إلا على الفطرة حتى يعرب عنها لسانها " ، أخرجه أحمد (٤٥٣/٣) (٢٤/٤) (١٥١٦١ و ١٥٨٦٨) ، والنسائي : كتاب السير : باب النهي عن قتل ذراري المشركين (١٨٤/٥) (٨٦١٦) ، والدارمي (٢٢٢

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ كَرِهُوا قَتْلَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^١ وَالشَّافِعِيِّ^٢ .

وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَيَاتِ وَقَتْلِ النِّسَاءِ فِيهِمْ وَالْوِلْدَانِ^١ ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَرَخَّصَا فِي الْبَيَاتِ^٢ .

(٢٤٦٣) ونقله الهيثمي عن الطبراني في الكبير والأوسط وقال بعض أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح ونقله البوصيري عن مسدد بسند رواه ثقات وقال رواه أبو بكر ابن أبي شيبة والنسائي في الكبرى والحاكم والبيهقي وأبي يعلى . (مجمع الزوائد ٣١٦/٥ ، مختصر إتحاف السادة المهرة ٤٩٠/٦)

وحديث ابن عباس رضي الله عنه ، وفيه : (أنه نهى عن قتل النساء) أخرجه أحمد (٢٥٦/١) (٢٣١٦) ، وابن أبي شيبة (٦٥٤/٧) ، والطبراني ومدايره على الحاج بن أرطاة وهو مدلس (مجمع الزوائد ٣١٦/٥ ، مختصر إتحاف السادة المهرة ٤٩٢/٦) .

وفي رواية : " ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع " أخرجه أحمد وأبو يعلى والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط (مجمع الزوائد ٣١٦/٥) .

وحديث الصعب بن جثامة رضي الله عنه ، وفيه : (وسألته عن أولاد المشركين فقال اقتلوهم معهم قال وقد نهى عنهم يوم خيبر) أخرجه أحمد (٣٧/٤) (٣٨) (٢٧٩٠٣) ، والبخاري : كتاب الجهاد والسير : باب أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والذراري (٣٤٥/٣) (٣٠١٣) ، ومسلم : كتب الجهاد : باب حواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعدد (١٧٤٥) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في قتل النساء (٢٦٧٢) ، والنسائي : كتاب السير : باب إصابه نساء المشركين في البيات بغير قصد (١٨٥/٥) (٨٦٢٢) الكبرى ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب في الغارة البيات وقتل النساء والصبيان (٩٥٣/٢) (٢٨٣٩) ، والحميدي (٧٨١) .

^١ - هو بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصْبِ ، بمهملتين مصغراً ، أبو سهل الأسلمي ، صحابي ، أسلم قبل بدر ، مات سنة ثلاث وستين . (أسد الغابة ت ٣٩٨ ، طبقات ابن سعد ٢٤١/٤ - ٢٤٣ ، تهذيب الكمال ٥٣/٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٣٣/١ ، الإصابة ٤١٨/١ ، التقريب ١٢٤/١) .

^٢ - هو رباح بن الربيع الأسدي ، بتشديد التحتانية ، أخو حنظلة الكاتب ، صحابي له حديث . (أسد الغابة ت ١٦١٠ ، الاستيعاب ت ٧٤٥ ، الإصابة ٣٧٤/٢ ، التقريب ٢٩٢/١) .

^٣ - هو الأسود بن سريع ، بفتح السين ، التميمي السعدي ، الشاعر المشهور ، صحابي نزل البصرة ، ومات في أيام الجمل ، وقيل : سنة اثنتين وأربعين . (أسد الغابة ت ١٤٤ ، الاستيعاب ت ٤٤ ، الطبقات ١٨٠ و ٤٤ ، الإصابة ٢٢٦/١ ، التقريب ١٠١/١) .

^٤ - هو الصعب : بفتح أوله وسكون لمهمله ، ابن جثامة بن قيس الليثي ، حليف قريش ، قيل مات في خلافة أبي بكر ، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان وشهد فتح إصطخر . (أسد الغابة ت ٢٥٠٣ ، الاستيعاب ت ١٢٤٦ ، الطبقات ٢٩ ، التقريب ٤٣٧/١) .

^٥ - معالم السنن للخطابي بحاشية مختصر المنذري (١٥/٤) ، معرفة السنن والآثار ١٤/٧ ، فتح الباري ١٧١/٦ ، قلت : إنما ذكر رأي سفیان لأنه راوي حديث "هم منهم" ، وهو ما نقله عنه الشافعي أي نسخ حديث "هم منهم" بالخط .

^٦ - الأم ١٤١/٣ ، معالم السنن بحاشية مختصر المنذري (١٥/٤) ، معرفة السنن والآثار ١١/٧ .

الحديث الثاني : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي الصَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ :
إِنْ خَيْلَنَا أُوطِئَتْ مِنْ نِسَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَأَوْلَادِهِمْ قَالَ هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ .^٤

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .^٥

أولاً : شرح الغريب .
(إِنْ خَيْلَنَا أُوطِئَتْ)

الوطء في الأصل : الدوس بالقدم ، فسمي به الغزو والقتل ، لأن من يطأ على الشيء
برجله فقد استقصى في هلاكه وإهانته .^٦

(هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ)

أي : حكمهم حكم آبائهم وأهليهم .^٧

ثانياً : مناسبة الباب .

أنه بعد أن ذكر الخلاف في حكم الأسارى من الرجال ، أعقبه بباب النهي عن قتل النساء
والصبيان المجمع عليه ، أي كأنه ذكر العام ، وهم الأسارى مطلقاً ، رجالاً ونساءً ، ثم ذكر
الخاص بعد العام ، أي الصبيان والنساء .

^١ - وهو قول أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وبيدة وصفوان رضي الله عنهم ، ومجاهد والحسن وسفيان
والثوري وعمر عبد العزيز والضحاك ومالك والليث والشافعي . (سنن سعيد بن منصور ٣٥٩/٢ ، مصنف ابن أبي شيبة
٦٥٤/٧-٦٥٦ ، معرفة السنن والآثار ١١/٧ و١٢) .

^٢ - انظر مبحث البيات والغارات .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان ١١٦/٤ .

^٤ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والذراري (٣٠١٣) ،
ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد (١٧٤٥) ، وهو عند المصنف برقم
(١٥٧٠) ، وقال : حسن صحيح .

^٥ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان ١١٦/٤ .

^٦ - النهاية ٢٠٠/٥ .

^٧ - النهاية ٢٧٥/٥ .

ثالثاً :مذهب الترمذي .^١

يرى الترمذي تحريم قتل النساء والصبيان قصداً ، لما يلي :

أولاً : تصريحه بالنهي في ترجمة الباب .

ثانياً : استشهاده بأحاديث صريحة في تحريم ذلك .

ثالثاً : استشهاده بأن هذا قول بعض الصحابة والتابعين ، وعدم الإشارة إلى المخالف منهم .

رابعاً : قوله " رخص بعض أهل العلم في البيات " إشارة إلى أن الأصل هو التحريم إلا أن يقع

لحاجة دون قصد ، كما في البيات ، أو عند التحام الجيشين ، كما في حديث الصعب بن جثامة .

رابعاً : مذاهب العلماء .

أجمع العلماء على تحريم قتل النساء والصبيان ، قصداً ، ما لم يشاركوا في القتال ، ولو حتى

برأي أو مشورة ، فإن قاتلوا ، أو شاركوا برأي أو مشورة جاز قتلهم .^٢

أما قتلهم في البيات وعند التحام الجيشين ، فقد سبق بيانه في باب البيات والغارة .

^١ - وهو الظاهر من ترجمة البخاري لأنه لم يجوز مجاوز قتلهم في البيات فضلاً عن غيره . وظاهر ترجمة مالك ، وهو ظاهر قول أبي داود ، و ترجمة النسائي أصرح في النهي .

^٢ - مراتب الإجماع ١١٩ ، شرح مسلم للنووي ٧٣/١٢ ، فتح القدير ، ٤٧٣/٥ ، بداية المجتهد ٢٨١/١ .

المبحث الثامن عشر : حكم تحريق الكفار بالنار .

لم يترجم^١ الترمذي لهذا الباب ، وذكر فيه حديث أبي هريرة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال :

إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ^٢ فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ : إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا بِالنَّارِ وَإِنْ اتَّلَوْا لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا^٣ .

(وَفِي الْبَابِ^٤ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَحَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ^٥ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ^١ ، وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بَيْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ^٢ وَبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَجُلًا^٣ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ ، وَحَدِيثُ اللَّيْثِ بِنِ سَعْدٍ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ^٤ .)

١ - ترجم له البخاري بقوله (باب لا يعذب بعذاب الله) ٣٤٦/٤ ، وأبو داود بقوله (باب في كراهية حرق العدو بالنار) ٢٣٩/٧ ، والنسائي بقوله (النهي عن إحراق المشركين بعد القدرة عليهم) ١٨٣/٥ الكبري ، وعبد الرزاق بقوله (باب القتل بالنار) ٢١٢/٥ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب كراهية أن يعذب بالنار) ٢٤٠/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (من نهى عن التحريق بالنار) ٦٥٨/٧ ، والبيهقي بقوله (باب المنع من إحراق المشركين بالنار بعد الإسهار) ٣٤٦/١٣ السنن الكبرى .

٢ - هما هبار ابن الأسود و نافع بن عبد قيس . (سيرة ابن هشام ٦٥٧/٢)

٣ - صحيح : أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب لا يعذب بعذاب الله (٣٤٦/٤) (٣٠١٦) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٧١) ، وقال : حسن صحيح .

٤ - حديث ابن عباس رضي الله عنه ، وفيه : (لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ وَلَقَتْلُهُمْ ...) ، أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب لا يعذب بعذاب الله (٣٤٦/٣) (٣٠١٧) ، وابن أبي شيبة : كتاب الجهاد (٦٥٨/٧) .

حديث حمزة الأسلمي رضي الله عنه ، وفيه : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية فأمره بتحريق فلان أن وجده ثم دعاه فقال : إن وجدتم فلانًا فاقتلوه ولا تحرقوه فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار) ، أخرجه أحمد (٤٩٤/٣) (١٥٦٠٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في كراهية التحريق بالنار (٥٤/٣) (٢٦٧٣) . وقال في الفتح : إسناده صحيح ١٧٤/٦ حديث (٣٠١٧) ، وسعيد بن منصور (٢٦٤٣) ، والبيهقي كتاب السير : باب المنع من إحراق المشركين بالنار بعد الإسهار ٣٤٧/١٣ .

٥ - هو حمزة بن عمرو بن عمرو الأسلمي ، أبو صالح أو أبو محمد المدني ، صحابي جليل ، وهو الذي بشر أبا بكر بوقعة أحنادين ، وكعب بن مالك بتوبته رضي الله عنهم ، مات سنة إحدى و ستين ، وله إحدى وسبعون سنة ، وقيل ثمانون . (التاريخ الكبير ٤٦/١/٢ ، تهذيب الكمال ٢٢٣/٥ - ٢٢٥ ، تهذيب التهذيب ٢٨/٣ ، التقريب ٢٤٢/١)

أولاً : شرح الغريب .
(وَأَنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ)

هو خبر بمعنى النهي .^٥

ثانياً : مناسبة الباب .

ترجم الترمذي لبعض مسائل الأسرى ، فترجم للسي والتفريق بين الأسرى ، وما يفعل بالرجال من الأسرى ، ثم بالنساء والأطفال ، وختم الكلام على الأسرى باب تحريم حرق الإنسان ، ولم يترجم له ، وكأنه يقول جميع ما مر من أصناف الأسرى لا يجوز تحريقهم بالنار .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي المنع مطلقاً^٦ ، لما يلي :

أولاً : استشهاده بحديث صحيح ، نص في المدعى .

ثانياً : إirاده هذا الباب عقب باب النهي عن قتل النساء والصبيان ، والمجمع على تحريمه .

ثالثاً : نقله الإجماع على ذلك بقوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) بصيغة العموم .

^١ - اختلف العلماء في تحريق العدو بالنار فأجازوه أبو بكر وعلى وخالد والثوري والأوزاعي وغيرهم ، وكرهه عمر وابن عباس وابن مسعود وابن عبد العزيز ومالك وغيرهم . قلت لعل الذين أجازوه أرادوا بذلك عند الحاجة أو إذا فعله العدو بهم ، ولذلك قال عبد الله بن قيس الفزاري : أنهم كانوا يرمون العدو بالنار ويرميهم ويحرقونه ويحرقهم ، في عهد معاوية ، ولم يزل أمر المسلمين على ذلك (مصنف سعيد بن منصور ٢/٢٤٤) . وعلى ذلك يحمل كلام الترمذي وإجماع ابن قدامة . (مصنف عبد الرزاق ٥/٢١٢-٢١٥ ، مصنف ابن أبي شيبة ٧/٦٥٦ ، المغني ١٣/١٣٨ ، عمدة القاري ١٤/٢٦٤ ، فتح الباري ٦/١٧٦)

^٢ - هو سليمان بن يسار الهلالي ، المدني ، مولى ميمونة ، وقيل أم سلمة ، ثقة فاضل ، أحد الفقهاء السبعة ، من كبار الثالثة ، مات قرب المائة . (تهذيب الكمال ٨/١١٩ ، تهذيب التهذيب ٤/٢٢٨ ، التقريب ١/٣٩٣)

^٣ - هو أبو إسحاق الدوسي . (سيرة ابن هشام ٢/٦٥٧ ، فتح الباري ٦/١٧٢ حديث ٣٠١٦)

^٤ - سنن الترمذي : كتاب السير ٤/١١٧ .

^٥ - فتح الباري ٦/١٧٤ .

^٦ - وهو مذهب شيخه البخاري ، قال الحافظ بعد أن ذكر ترجمة البخاري : هكذا بت الحكم في المسألة لوضوح دليلها عنده . فتح الباري (٦/١٧٣) ، وظاهر ترجمة سعيد بن منصور وأبي داود ، واشترط النسائي عدم القدرة عليهم ولذا قال (النهي عن إحراق المشركين بعد القدرة عليهم) .

رابعاً : مذاهب العلماء .

لم أقف على من أجاز تحريق الأسارى بالنار ، بل أنهم منعوا تحريق البهائم وعقرها كما سيأتي ، فيفهم من هذا ، النهي عن تحريق البشر ، من باب أولى ، والله أعلم .
أما هل يجوز تحريق العدو ، قبل الأسر والمقدرة عليهم ، فاختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : يجوز تحريق الكفار مطلقاً ، عند الضرورة وبدونها .

وبه قال أبو بكر وعلى وخالد رضي الله عنهم ، والثوري والأوزاعي ورواية لأحمد^١ ، وهو مذهب الشافعية^٢ ورواية للحنابلة .
قال الأنصاري^٣ : (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرهما (وقتلهم بما يعم لا بحرم مكة) كإرسال ماء عليهم ورميهم بنار ومنجنيق^٤ .
قال المرداوي : (وكذلك رميهم بالنار وفتح الماء ليغرقهم) وهي إحدى الطريقتين والثانية الجواز مطلقاً إذا عجزوا وإذا لم يعجزوا^٥ .

القول الثاني : يجوز تحريق الكفار بالنار عند الضرورة ، وعدم المقدرة عليهم إلا بذلك ، واشترط المالكية ألا يكون فيهم مسلم وإلا لم يجز وإن خيف منهم .

وبه قال عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ، وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي ومحمد بن الحسن ، ورواية لأحمد^٦ ، وهو قول الجمهور من الحنفية^١ والمالكية^٢ والحنابلة^٣ .

^١ - مصنف عبد الرزاق ٢١٢/٥ - ٢١٥ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٥٦/٧ ، المغني ١٣/١٣٨ ، عمدة القاري ٢٦٤/١٤ ، فتح الباري ١٧٦/٦ ، الإنصاف ١٢٨/٣ .

^٢ - روضة الطالبين ٤٤٦/٧ ، تحفة المحتاج ٢٤١/٩ ، نهاية المحتاج ٦٧/٨ ، تكملة المجموع ٢٩٦/١٩ .

^٣ - هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الأزهري الشافعي ، ولد سنة ٨٢٦ هـ ، أخذ عن ابن حجر ، وتوفي سنة ٩٢٥ هـ ، من مصنفاته : فتح الوهاب ، وشرح الروض مختصر الروض لابن المقرئ . (البدر الطالع ٢٥٢/١)

^٤ - فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ١٧٢/٢ .

^٥ - الإنصاف ١٢٨/٣ .

^٦ - مصنف عبد الرزاق ٢١٢/٥ - ٢١٥ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٥٦/٧ ، السير الكبير مع شرحه ٢٢٢/٤ ، المغني ١٣/١٣٨ ، عمدة القاري ٢٦٤/١٤ ، فتح الباري ١٧٦/٦ ، الإنصاف ١٢٨/٣ .

قال الكمال بن الهمام : فيفعلون ما يمكنهم من التحريق وقطع الأشجار وإفساد الزرع ، هذا إذا لم يغلب على الظن أنهم مأخوذون بغير ذلك ، فإن كان الظاهر أنهم مغلوبون وأن الفتح بآد كره^٤ .

قال ابن عابدين : والظاهر أن المراد حرق ذاتهم بالمجانيق^٥ .

قال الدسوقي : (وبنار إن لم يمكن غيرها) وقد خيف منهم (ولم يكن فيهم مسلم) فإن أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها ، ويجوز قتلهم بالشرطين^٦ .
قال ابن قدامة : فإذا قدر عليهم لم يجز تحريقهم^٧ .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ)^٨ .

ووجه الدلالة : أن العموم في قوله (فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) يقتضي جواز قتل العدو على سائر وجوه القتل ، ومنها التحريق ، ولعل أبا بكر وعلياً رضي الله عنهما ، فهما العموم من ذلك في تحريق المرتدين^٩ .

ثانياً : السنة .

^١ - فتح القدير ٤٣١/٥ ، البحر الرائق ٨٢/٥ ، حاشية ابن عابدين ١٢٩/٤ .

^٢ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٧٧/٢ ، جواهر الإكليل ٢٥٣/١ ، الذخيرة ٤٠٨/٣ .

^٣ - المغني ١٣٨/١٣ ، الإنصاف ١٢٨/٣ ، كشف القناع ٤٨/١٣ .

^٤ - فتح القدير ٤٣١/٥ .

^٥ - حاشية ابن عابدين ١٢٩/٤ .

^٦ - حاشية الدسوقي ١٧٧/٢ .

^٧ - الإقناع مع شرحه كشف القناع ٤٩/٣ .

^٨ - التوبة ٥ .

^٩ - أحكام القرآن للحصص ١٠٥/٣ ، الجامع لأحكام القرآن ٤٦/٨ .

١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ فَأَسْلَمُوا فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا فَفَعَلُوا فَصَحُّوا فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتِهَا وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأَتَى بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ ثُمَّ لَمْ يَخْسُمْهُمْ حَتَّى مَاتُوا^١.

ووجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم سمل أعين العرنيين بالحديد الحمى بالنار ، فهو نوع من التحريق ، فدل على جواز تحريق العدو بالنار^٢.

٢- عن ثور بن يزيد^٣ أن النبي صلى الله عليه وسلم : نصب المنجنيق على أهل الطائف^٤ . لكن اعترض : بأنه إنما فعل ذلك لامتناعهم^٥ ، وعدم القدرة عليهم بدونه ، فيحمل على الضرورة .

ثالثاً : الأثر :

١- فقد حرق أبو بكر البغاة بالنار ، وأمر خالد بن الوليد بتحريق أناس من أهل الردة ، وكذلك فعله علي بن أبي طالب رضي الله عنهم^٦ .

^١ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الحدود : باب لم يُسَقِّ المرتدون والمخاربون حتى ماتوا (٦٨٠٤) ، ومسلم : كتاب القسامة والمخاربين والقصاص والديات : باب حكم المخاربين والمرتدين (١٦٧١) .

^٢ - فتح الباري ٤٠٦/١ حديث ٢٣٣ .

^٣ - هو ثور بن يزيد بن زياد ، أبو خالد الحمصي ، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة ١٥٠ هـ . (تهذيب الكمال ٤١٨/٤ ، تهذيب التهذيب ٣٣/٢ ، التقريب ٣٣/١)

^٤ - أخرجه الترمذي : كتاب الأدب : باب الأخذ من اللحية (٢٧٦٢) ، وأبو داود في المراسيل : كتاب الجهاد : باب فضل الجهاد برقم (٣٣٦) ونقل عن الأوزاعي إنكاره نصب المنجنيق ، والبيهقي : كتاب السير : باب قطع الشجر وحرق المنازل ٣٧٢/١٣ ، وابن سعد عن مكحول مرسلًا ١٥٩/٢ ، والحافظ في التلخيص ٤٣٨/٤ ، وفي سنده عمر بن هارون ، مستروك (التقريب ٧٢٧/١) ، لكن رواه الواقدي معلقًا ٩٢٧/٣ ، وأسنده العقيلي في الضعفاء من حديث علي ، وحسنه محقق فتح القدير لتعدد طرقه ٤٣٠/٥ .

^٥ - البيهقي : كتاب السير ٣٤٧/١٣ .

^٦ - مصنف عبد الرزاق : كتاب الجهاد : باب القتل بالنار ٢١٢/٥ ،

٢- إنه كان هو المعهود على عهد السلف الأول ، قال عبد الله بن قيس الفزاري :
كان يرمي العدو بالنار ويرمونه ويحرقهم ويحرقونه وقال لم يزل أمر المسلمين على
ذلك^١.

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : السنة .

حديث الباب. وظاهر النهي في الحديث التحريم ، وهو نسخ للأمر المتقدم ، سواء كان
بوحى إليه أو اجتهد ، وهو محمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه^٢.

ثانياً : الإجماع .

قال ابن قدامة : أما العدو إذا قدر عليه ، فلا يجوز تحريقه بالنار ، بغير خلاف نعلمه^٣.
قلت : أما قصد تحريق شخص بعينه ، فهذا صحيح ، وأما غير ذلك ففي حكي الإجماع
نظراً لما سبق من الخلاف .

ثالثاً : العقول .

أن في تحريق العدو ، كبتاً لهم وكسراً لشوكتهم^٤ ، ودفعاً لهم على الاستسلام والدخول في
الإسلام أو دفع الجزية إن كانوا من أهلها .

المناقشة .

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : السنة .

اعترض الاستدلال بحديث أنس من وجهين :

الوجه الأول : النسخ ، وأن هذا كان قبل نزول الحدود وآية المحاربة والنهي عن المثلة .
الوجه الثاني : إنما فعل ذلك بهم قصاصاً ، لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك^١.

^١ - أخرجه سعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب كراهية أن يعذب بالنار (٢٤٤/٢) (٢٦٤٨) .

^٢ - نيل الأوطار ٢٨٤/٧ .

^٣ - المغني ١٣٨/١٣ .

^٤ - فتح القدير ٤٣٠/٥ .

ثانياً : الأثر .

١- عورض الاستدلال بتحريق أبي بكر رضي الله عنه البغاة بالنار بأن أبا بكر أيضاً ، قد أوصى أمراءه على الجهاد بعدم التحريق ، فلعله اجتهد في ذلك في حرب الردة لمصلحة رآها ، وذلك خوفاً من ارتداد الناس بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وتأثر الناس بهم ، فأراد أن يحسم الموقف ويحافظ على انتشار الإسلام واستقراره ، ولذلك رجع عنه بعد ذلك .

٢- وعورض أثر عبد الله بن قيس الفزاري بأن هذا اجتهد من صحابي ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريق العدو في مغازيه ، فلا يصح معارضته بفعل صحابي .

المراجع :

بعد تأمل أقوال العلماء ، الذي يترجح لي أنه لا يجوز قصد التحريق لشخص بعينه ، أما تحريق ديار العدو ، أو رميهم بالنار ، فلا بأس به ، لأنه ليس مقصوداً بذاته وإنما هو للدفع العدو على القتال أو لكسر شوكتهم ودفعهم على الدخول في الإسلام أو الاستسلام ، وهو المقصود ، والله أعلم .

^١ - شرح مسلم للنووي ٢٢١/١١ حديث ١٦٧١ .

المبحث التاسع عشر : الغلول .

التعريف :

لغة : غل غلولاً : خان ^١ ، قال أبو عبيد : (الغلول) من المغنم خاصة لا من الخيانة ولا من الحقد : لأنه يقال من الخيانة (أغلَّ) يُغلُّ ومن الحقد (غلَّ) يغلُّ بالكسر ومن الغلول (غلَّ) يغلُّ بالضم ^٢ ، وقال ابن السكيت : لم نسمع في المغنم إلا (غلَّ) ثلاثياً ^٣ ، قال ابن قتيبة : سمى بذلك لأن آخذه يغله في متاعه أي يخفيه فيه ^٤ .

شرعاً :

قال ابن نجيم : الغلول : السرقة من المغنم ^٥ .

قال ابن عرفة : هو أخذ ما لم يباح الانتفاع به من الغنيمة قبل حوزها ^٦ .

قلت : والترابط واضح بين المعنى اللغوي والشرعي ، فالغلول هو أخذ ما لا يجوز أخذه من الغنيمة خفية ، فهو خيانة وغلول ، أما ما كان لضرورة أو لأكله والانتفاع به في المعركة فهذا جائز وليس بغلول .

شدد الشرع في الحفاظ على المصالح والأموال المشتركة بين المسلمين ، فقال تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) ^٧ ، وحرم على من خان الأمة رائحة الجنة ، فقال صلى الله عليه وسلم : (مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) ^٨ ، وأخبر عن مدغم ^٩ أنه دخل النار في شملة سرقها من المغنم ^١ ، كل هذا حفاظاً على مصالح المسلمين ،

^١ - القاموس المحيط ٥٨٥/٣ ، مختصر الصحاح ٤٣٠ ، المصباح المنير ٤٥٢ .

^٢ - مختصر الصحاح ٤٣٠ .

^٣ - مختصر الصحاح ٤٣٠ ، المصباح المنير ٤٥٢ .

^٤ - فتح الباري ٢١٥/٦ .

^٥ - البحر الرائق ٨٣/٥ .

^٦ - شرح حدود ابن عرفة ٢٣٤/١ .

^٧ - آل عمران ١٦١ .

^٨ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الأحكام : باب من استرعى رعية فلم ينصح (٧١٥٠) ، ومسلم : كتاب الإيمان : باب استحقاق الرائي الغاش لرعيته النار (١٤٢) واللفظ له .

^٩ - هو مدغم الأسود ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقال أبا سلام ، أهده له رفاعه الجذامي ، قتل في خيبر .

أسد الغابة ت ٤٨١٣ ، الاستيعاب ت ٢٥٦٧ ، الإصابة ٤٩/٦ ت ٧٨٧٣)

وحفظاً لحقوق المشتغلين بنشر هذا الدين (وهم المجاهدون) ، وحتى لا يفكر ضعاف النفوس من المسلمين بالتأخر عن القتال والاشتغال بجمع المغنم أو إخفائه عن القسمة وسلب حقوق من قدم حياته ووقته في سبيل الله ، فهذا كمال العدل من الله تعالى في التشديد في حفظ حقوقهم .

وقد ترجم^٢ الترمذي لهذه المسألة بقوله (باب ما جاء في الغلول) ، وأورد فيه ثلاثة

أحاديث :

الحديث الأول : عَنْ ثَوْبَانَ^٣ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثِ الْكَبِيرِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ^٤ .
وفي الباب^٥ : عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني .

^١ - القصة في حديث متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب غزوة خيبر (٤٢٣٤) ، ومسلم : كتاب الأيمان : باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (١١٥) .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٧/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب الغلول) و (باب القليل من الغلول) ٣٦٥/٤ ، وأبو داود بقوله (باب في تعظيم الغلول) و (باب في الغلول إذا كان يسيراً يتركه الإمام ولا يحرق رحله) و (باب في عقوبة الغال) و (باب النهي عن الستر على من غل) ٢٧٠/٧ - ٢٧٤ ، والنسائي بقوله (الغلول) ٢٣٢/٥ الكيرى ، وابن ماجه بقوله (باب الغلول) ٩٥٠/٢ ، ومالك بقوله (باب ما جاء في الغلول) ٣٦٥/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب الغلول) و (باب كيف يصنع بالذي يغل) ٢٤٦ و ٢٤١/٦ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في الغلول) و (باب ما جاء في عقوبة من غل) (باب ما جاء في من غل وندم) ٢٦٦/٢ و ٢٦٩ و ٢٧٠ ، وابن أبي شيبة بقوله (ما ذكر في الغلول) و (الرجل يغل ويتفرق الجيش) و (الرجل يوجد عنده الغلول) ٧١٠/٧ - ٧١٢ ، والدارمي بقوله (باب ما جاء في الغلول من الشدة) ١٦٠/٢ ، والبيهقي بقوله (باب الغلول قليله وكثيره حرام) ٤٠٦/١٣ السنن الكيرى و معرفة السنن والآثار ٤١/٧ .

^٣ - هو ثوبان ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحابي مشهور ، مات بحمص سنة أربع وخمسين . (أسد الغابة ٦٢٤ ، الاستيعاب ٢٨٦ ، الإصابة ٥٢٨/١ ت ٩٦٩)

^٤ - إسناده صحيح : أخرجه أحمد (٢١٨٦٤ و ٢١٨٨٥ و ٢١٩٢٨) ، وابن ماجه : كتاب الأحكام : باب التشديد في الدين (٨٠٦/٢) (٢٤١٢) ، والدارمي : كتاب البيوع : باب ما جاء في التشديد في الدين (١٨٠/٢) (٢٥٨٨) ، وصححه ابن حبان (موارد الظمان ٤٠٤) ، وصححه الحاكم (٣١/٢) (٢٢١٨) ، وذكره الحافظ في الفتح ٥٠٦/١٠ حديث ٦٠٧٣ ، وصححه الألباني (صحيح سنن الترمذي ١١١/٢) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٧٢) ، قلت : ورجاله ثقات .

^٥ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه موطأ وفيه : " أنه ذكر الغلول فعظمه وعظم أمره ثم قال : لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعيراً له رغاء ... الحديث " أخرجه أحمد (٩٢١٩) ، والبخاري : كتاب الجهاد والسير : باب الغلول (٣٦٥/٤) (٣٠٧٣) ، ومسلم : كتاب الإمارة : باب غلظ تحريم الغلول (١٠/٦) (١٨٣١) .

وحديث آخر في قصة مدغم : (حَتَّى إِذَا كَانُوا بِوَادِيِ الْقُرَىٰ فَيَنُودِيهِمْ يَقُطُّ رَحُلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُمْ فَتَلَّهُ ، فَقَالَ النَّاسُ : هَيْئًا لَهُ الْجَنَّةُ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَلَّا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ الشُّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرٍ مِنَ الْمَغَانِمِ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلْ عَلَيْهِ نَارًا) أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب

الحديث الثاني : عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ فَارَقَ الرُّوحَ الْجَسَدَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ الْكَثْرِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ .

هَكَذَا قَالَ سَعِيدٌ : الْكَثْرُ ، وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي حَدِيثِهِ : الْكِبَرُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ مَعْدَانَ
وَرِوَايَةُ سَعِيدٍ أَصَحُّ^١ .

الحديث الثالث : عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فُلَانًا قَدْ اسْتَشْهَدَ قَالَ :
كَلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ بِعِبَاةٍ قَدْ غَلَّهَا ، قَالَ : قُمْ يَا عُمَرُ فَنَادِ إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا
الْمُؤْمِنُونَ ثَلَاثًا^٢ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

أولاً : شرح الغريب .
(الْكِبَرُ)

الكبر : بكسر الكاف وسكون الموحدة العظيمة ، ورؤية فضل المترلة للنفس على الغير ،
وعرفه صلى الله عليه وسلم بقوله : (الْكِبَرُ بَطْرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ)^٣ .
قال الحافظ : والتكبر يأتي على وجهين :

أحدهما : أن تكون الأفعال الحسنة زائدة على محاسن الغير ومن ثم وصف سبحانه بالمتكبر .
والثاني : أن يكون متكلفاً متشعباً بما ليس فيه ، وهو وصف عامة الناس^١ .

غزوة خيبر (٩٧/٥) (٤٢٣٤) ، ومسلم : كتاب الإيمان : باب غلظ تحريم الغلول (٧٥/١) (١١٥) ، وأبو داود : كتاب
الجهاد : باب في تعظيم الغلول (٦٨/٣) (٢٧١١) ، والنسائي : كتاب الإيمان والنذور : هل تدخل الأرضون في المال إذا نذر
(٢٤/٧) (٣٨٢٧) ، ومالك في الموطأ (٩٩٧) .

وحديث زيد بن خالد رضي الله عنه ، وفيه أنه قال : " صلوا على صاحبكم إنه غل في سيل الله ففتشنا متاعه
فوجدنا فيه خرزاً من خرز يهود ما يساوي درهمين " أخرجه أحمد (٢١١٦٧) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في تعظيم
الغلول (٦٨/٣) (٢٧١٠) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب الغلول (٩٥٠/٢) (٢٨٤٨) ، والنسائي : كتاب الجنائز : باب
الصلاة على من غل (٦٤/٤) ، ومالك : كتاب الجهاد : باب ما جاء في الغلول (٩٩٥) ، والحميدي (٨١٥) .

^١ - حكم عليه الألباني بالشذوذ (الصحيحة ٢٧٨٥ ، ضعيف الترمذي ١٨٥) .

^٢ - صحيح : أخرجه مسلم : كتاب الإيمان : باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (١١٤) ، وهو عند
المصنف برقم (١٥٧٤) ، وقال : حسن صحيح .

^٣ - صحيح : أخرجه مسلم : كتاب الإيمان : باب تحريم الكبر وبيانه (٩١) .

(مَنْ فَارَقَ الرُّوحَ الْجَسَدَ)

أي من مات ، كما فسرتة رواية الحديث الأول .

(الْكَنْزُ)

الكثر في الأصل : المال المدفون تحت الأرض ، فإذا أخرج منه الواجب عليه لم يبق كترًا وإن كان مكنوزاً^٢ .

(بِعَبَاءَةٍ)

ضرب من الأكسية ، يقال عباءة وعباية ، جمعها عبا^٣ .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ذكر أحكام الغنيمة ، ناسب أن يختم ذلك بحكم الغلول في الغنيمة لبيان خطر سرقة الغنيمة أو إخفاء بعضها .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

لم يصرح الترمذي برأيه الفقهي في الغلول ، واكتفى بالترجمة لذلك ، وذلك لوضوح تحريم الغلول ، فهو مجمع على تحريمه .

رابعاً : مذاهب العلماء .

وقد نقل العلماء الإجماع على تحريم الغلول^٤ .^٥

^١ - النهاية في غريب الحديث ١٤٠/٤ ، فتح الباري ٥٠٥/١٠ .

^٢ - النهاية ٢٠٣/٤ .

^٣ - النهاية ١٧٥/٣ .

^٤ - شرح مسلم للنووي ٣٠٠/١٢ ، بداية المجتهد ٢٨٨/١ ،

^٥ - اختلف العلماء في حكم من سرق من المغنم قبل القسمة هل يحرق رحله ، على قولين :

الأول : للحسن ومكحول والأوزاعي وفقهاء الشام و الإمام أحمد ، والحنابلة ، أنه يحرق رحله كله إلا المصحف .

المبحث العشرون : حكم خروج النساء في الحرب .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (ما جاء في خروج النساء في الحرب) وذكر فيه حديث أنس قال :

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِأُمَّ سَلِيمٍ وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ يَسْقِينَ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى . ٢

قال أبو عيسى : وفي الباب^٣ عن الربيع بنت مَعُوذٍ^٤ ، وهذا حديث حسن صحيح .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم الترمذي لبعض مسائل الأسرى ، ترجم لخروج النساء المسلمات في الحرب ، لما قد ينالهن من سي العدو ، فناسب الإتيان به لأنه يناقش موضوع السي ، ولكن من الجهة الثانية ، أي سي المسلمات .

الثاني : الأئمة الثلاثة والجمهور ، وهو أنه لا يحرق من متاعه شيء . وهو الراجح إن شاء الله . (البحر الرائق ٨٣/٥ ، فتح القدير ٤٣٥/٥ ، جواهر الإكليل ٢٥٥/١ ، روضة الطالبين ٤٦٤/٧ ، المغني ١٦٨/١٣ ، انظر الفروع ٢٣٧/٦ ، أضواء البيان ٤٠٤/٢ ، نيل الأوطار ١٣٩/٨)

١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٨/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه) و (باب غزو النساء وقتلن مع الرجال) و (باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو) و (باب مداواة النساء الجرحى في الغزو) و (باب رد النساء والجرحى والقتلى) ٣/٣٠٠-٣٠١ ، و أبو داود بقوله (باب في النساء يغزون) ١٨/٣ ، والنسائي بقوله (رد النساء) و (غزوة النساء) ٥/٢٧٧ و ٢٧٨ الكبرى ، والدارمي بقوله (باب في النساء يغزون مع الرجال) ١٤٦/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب جهاد النساء والقتل والفتك) ٦/٢٩٨ ، وابن أبي شيبة بقوله (في الغزو بالنساء) ٧/٧٢٧ ، والبيهقي بقوله (باب شهود من لا فرض عليه القتال) ١٣/٢٥١ السنن الكبرى ، معرفة السنن والآثار ٥٠٧/٦ .

٢ - صحيح : أخرجه مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب غزو النساء مع الرجال (١٨١٠) ، والبخاري بمعناه : كتاب المناقب : باب مناقب أبي طلحة رضي الله عنه (٣٨١١) .

٣ - حديث الربيع رضي الله عنها ، وفيه قالت : (كنا نغزو مع النبي صل الله عليه وسلم فنسقي القوم ونخدمهم ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة) ، أخرجه أحمد (٣٥٨/٦) (٢٦٧٤٤) ، والبخاري : كتاب الجهاد والسير : باب مداواة النساء الجرحى في الغزو (٢٨٨٣ و ٢٨٨٢) (٤١/٤ و ١٥٨/٧) ، والنسائي في الكبرى : كتاب السير : باب غزوة النساء (٢٧٨/٥) (٨٨٨١) .

٤ - هي الربيع ، بالتصغير والتثقيب ، بنت مَعُوذٍ بن عفراء الأنصارية النجارية ، من صغار الصحابة . (طبقات ابن سعد ٤٤٧/٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٣/١ ، سير أعلام النبلاء ١٩٨/٣ ، الإصابة ١٣٢/٨ ، تهذيب الكمال ٣٣١/٢٢ ، التقریب ٦٤٠/٢)

ثالثاً: مذهب الترمذي .

يرى الترمذي جواز خروج المرأة لمعالجة المرضى ومداواة الجرحى وسقي الماء للجند^١ ،
بدليل:

أولاً : استشهاده بحديث صحيح ، نص في المدعى .

ثانياً : إشارته إلى حديث صحيح ، نص في المدعى .

ثالثاً : عدم نقله الخلاف في ذلك .

رابعاً : مذاهب العلماء .

اتفق العلماء على جواز خروج العجائز للجهاد في سبيل الله ، لمداواة الجرحى وسقي
المجاهدين^٢ ، إذا كن في مأمن من العدو، ولا يباشرن القتال إلا لضرورة^٣ .

ثم اختلفوا بعد ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يجوز خروج المرأة للجهاد مطلقاً ، عجوزاً أو شابة ، واشترط الحنفية والمالكية
الأمن من العدو ، كالخروج في جيش .

وهو مذهب الجمهور من الحنفية^٤ ، والمالكية^٥ ، والشافعية^٦ .

قال ابن نجيم : (ونهينا عن إخراج مصحف وامرأة في سرية يخاف عليها) ... أطلق المرأة
فشمل الشابة والعجوز للمداواة أو غيرها ، وقيد بالسرية لأنه لا كراهة في الإخراج إذا كان جيشاً
يؤمن عليه^٧ .

قال الدسوقي : (وكمراة) مسلمة فيحرم السفر بها لدار الحرب (إلا في جيش آمن) بالمد
فيجوز^٨ .

^١ - وهو ظاهر مذهب المحدثين ، وكان البخاري أصرحهم في ذلك .

^٢ - معنى ذلك : أن يكن في الصفوف الخلفية للجيش ، لا في مواجهة العدو .

^٣ - البحر الرائق ٨٣/٥ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٧٨/٢ ، كشف القناع ٦٢/٣ .

^٤ - فتح القدير ٤٣٣/٥ ، البحر الرائق ٨٣/٥ ، حاشية ابن عابدين ١٣٠/٤ .

^٥ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٧٨/٢ ، شرح الزرقاني ١١٤/٢ ، جواهر الإكليل ٢٥٤/١ .

^٦ - المهذب مع تكملة المجموع ٢٨٠/١٩ ، روضة الطالبين ٤١١/٧ ، نهاية المحتاج ٦٢/٨ ، تحفة المحتاج ٢٣٨/٩ .

^٧ - البحر الرائق ٨٣/٥ .

^٨ - حاشية الدسوقي ١٧٨/٢ .

قال النووي : وللإمام أن يأذن للمراهقين والنساء في الخروج ، وأن يستصحبهم لسقي الماء ومداواة المرضى ومعالجة الجرحى^١ .

القول الثاني : يجوز خروج المسنة دون الشواب .

وهو مذهب الحنابلة^٢ ، وبعض الحنفية استحب خروج العجائز دون الشواب^٣ .

قال المرداوي : (ويمنع النساء إلا الطاعنة في السن لسقي الماء ومعالجة الجرحى) وهو ظاهر كلام الأصحاب^٤ .

الأدلة

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : السنة .

- ١ - حديث الباب ، وهو نص في المدعى .
- ٢ - فعله صلى الله عليه وسلم ، فقد كان يُخْرِجُ معه من تقع عليها القرعة من نسائه ، وخرج بعائشة رضي الله عنها مرات .

ثانياً : المعقول .

واحتج من اشترط الأمن بالقاعدة الفقهية ، وهي تقدم درء المفسدة على جلب المصلحة^٥ ، فيحرم إخراجها إذا خيف عليها .

أدلة أصحاب القول الثاني .

استدل أصحاب هذا القول على عدم جواز خروج المرأة للحرب بالمعقول فقالوا :

^١ - روضة الطالبين ٤١١/٧ .

^٢ - المغني ٣٥/١٣ ، الفروع ١٩٦/٦ ، الإنصاف ١٤٢/٤ ، كشف القناع ٦٢/٣ .

^٣ - فتح القدير ٤٣٤/٥ .

^٤ - الإنصاف ١٤٢/٤ .

^٥ - الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٠ .

أن في خروج الشواب تعريض لهن وللعسكر للفتنة ، مع أنهن لسن من أهل القتال ،
لاستيلاء الخور والجبن عليهن ^١ .

المناقشة :

نوقش استدلال أصحاب القول الأول بأخذ النبي صلى الله عليه وسلم أحد نسائه معه في
الجهاد بأنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذها لحاجته إليها فيجوز ذلك للأمير دون سائر الجيش ^٢ .
قلت : تخصيص الإمام دون سواه من الجيش فيه نظر ، إذ لا يقاس الأمراء بالنبي المعصوم صلى الله
عليه وسلم ، بل ينظر إلى مصلحة الجيش ، وقد يكون في تخصيص الإمام دون من سواه
باصطحاب زوجته ، طريق إلى إضعاف الروح المعنوية للجند.

الراجع :

بعد تأمل أقوال العلماء ، يترجح لي جواز خروج المسنات دون الشواب ، بشرط كونهن
في مأمن من العدو ، في الصفوف الخلفية للجيش ، ودون اختلاط بالرجال ، وما يحتاج به بعض
المغرورين من المعاصرين ، من حاجة الجيش إليهن ، وأن بعض الأعمال بوسع النساء القيام بها ،
وبذلك يتفرغ الرجال للقتال ، ولا يشل نصف المجتمع ، كما زين لهذا شياطين الجن والأنس .
يجاب عليه بما يلي :

- ١ - أن الله تعالى ربط النصر بالتقوى والابتعاد عن المعاصي ، بل أن المعاصي سبب
رئيس في الهزائم والنكبات .
- ٢ - لا يشك عاقل في أن خروج الشواب إلى سياحة المعركة فيه اختلاط وفتنة ، خصوصاً وأن
الرجال في بعد عن نسائهم ، مما يزيد في إمكانية وقوع الفتنة .
- ٣ - أن التأمل في التاريخ ، يلاحظ أن المدد الرباني كان هو السبب الرئيسي في النصر في تلك
المعارك الخالدة ، كإرسال الملائكة ، أو الريح ، أو الرعب في قلوب العدو ، أو الفرقة بين
العدو . وما أكثر جند الله .

^١ - فتح القدير ٤٣٣/٥ ، البحر الرائق ٨٣/٥ ، كشف القناع ٦٢/٣ .

^٢ - المغني ٣٦/١٣ .

٤- أن القاعدة الشرعية تقتضي بسد كل باب يحتمل دخول الشر منه ، ولو احتمالاً ،
، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح^١ . والله أعلم .

^١ - شرح القواعد الفقهية ، الزرقاء ٢٠٥ .

المبحث الواحد والعشرون : هدايا المشركين .

ترجم^١ الترمذي لمسألة هدية المشرك بترجمتين :

الترجمة الأولى : بقوله (ما جاء في قبول هدايا المشركين) ، وذكر حديث ^{ثُوَيْرٍ} عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

أَنْ كَسَرَى أَهْدَى لَهُ فَقَبِلَ وَأَنَّ الْمُلُوكَ أَهْدَوْا إِلَيْهِ فَقَبِلَ مِنْهُمْ . ٢

(وَفِي الْبَابِ ٣ : عَنْ جَابِرٍ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَثُوَيْرٌ بْنُ أَبِي فَاحْتَةَ اسْمُهُ سَعِيدٌ بْنُ عِلَاقَةَ ، وَثُوَيْرٌ يُكْنَى أَبَا جَهْمٍ^٤) .^٥

١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١١٩/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب من لم يقبل الهدية لعلة وقال عمر بن عبدالعزيز كانت الهدية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة) و (باب قبول الهدية من المشركين) كتاب الهبة ١٨٩/٣ و ١٩٥ ، وأبو داود بقوله (باب الإمام يقبل هدايا المشركين) ٢١٢/٨ ، والدارمي بقوله (باب في قبول هدايا المشركين) ١٦١/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب هدية المشرك) ٤٤٦/١٠ ، وابن أبي شيبة بقوله (قبول هدايا المشركين) ٦٩٨/٧ ، والبيهقي بقوله (باب ما جاء في هدايا المشركين للإمام) ٦٩/١٤ السنن الكبرى ، و (باب هدايا المشركين) ١٣٨/٧ معرفة السنن . قلت وقد ترجم الترمذي في كتاب الأحكام لهذه المسألة ، فقال (باب ما جاء في هدايا الأمراء) وذكر فيه حديث معاذ وجعل الهدية من الغلول ، ثم أعقبه باب في الرشوة ، ثم ختم ذلك (باب ما جاء في قبول الهدية وإجابة الدعوة) وذكر فيه حديث أنس بقبوله صلى الله عليه وسلم للهدية ٦٢٣-٦٢١/٣ .

٢ - ضعيف الإسناد : أخرجه أحمد (١٤٥ و ٩٦/١) (١٢٣٩ و ٧٤٩) ، والبخاري برقم (٧٧٨) ، وله شاهد عند الدارمي : كتاب السير : باب في قبول هدايا المشركين (١٦١/٢) (٢٤٩٠ و ٢٤٩١) ، وهو عند الترمذي برقم (١٥٧٦) وحسنه ، وسكت عنه في تلخيص الحبير (كتاب الهبة ١٠٤٨/٣) ، وضعفه الألباني (ضعيف سنن الترمذي ١٨٥/٢) .

قلت : ومدايره على ثوير ، وضعفه أبو حاتم والجوزجاني ، وقال سفيان : من أركان الكذب ، وقال الدارقطني : متروك . الجرح والتعديل ٤٧٢/١ ، تهذيب الكمال ٢٨٢/٣ ، التقريب ١٥١/١ ، فالحديث ضعيف الإسناد ، لكن معناه صحيح في أحاديث أخرى صحيحة .

٣ - حديث جابر رضي الله عنه ، وفيه : (أهدى التجاشي لرسول الله صلى الله عليه وسلم قارورة من غالية وكان أول من عمل له الغالية وأسلم ...) ، أخرجه ابن عدي : في ترجمة محمد بن عبيد الله العرزمي ، وقال : مثنه غريب ٢٥٠/٧ .

٤ - هو ^{ثُوَيْرٌ} بْنُ أَبِي فَاحْتَةَ ، واسم أبي فاختة سعيد بن جهيمان ، ويقال : ابن علاقة القرشي الكوفي ، مولى جعدة بن هبيرة يكنى أبا جهم ، ضعيف رمي بالرفض ، قال سفيان : من أركان الكذب ، وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف ، قال الدارقطني : متروك (التاريخ الكبير ١٨٣/٢ ، الجرح ٤٧٢/٢ ، الكامل في الضعفاء ٣١٥/٢ ، تهذيب الكمال ٢٨٢ ، تهذيب التهذيب ٣٢/٢ ، التقريب ١٥١/١) .

٥ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في قبول هدايا المشركين ١١٩/٤ .

الترجمة الثانية : قال (باب في كراهية هدايا المشركين) ، وذكر فيه حديث عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ^١ :
 أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً لَهُ أَوْ نَاقَةً فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 : أَسَلَمْتَ ؟ قَالَ لَا ، قَالَ : فَإِنِّي نُهِيتُ عَنْ زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ . ٢

(قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ إِنِّي نُهِيتُ عَنْ زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ
 يَعْنِي هَدَايَاهُمْ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ هَدَايَاهُمْ ،
 وَذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْكَرَاهِيَّةُ وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ هَذَا بَعْدَ مَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُمْ ثُمَّ نَهَى عَنْ
 هَدَايَاهُمْ .)^٣

أولاً : شرح الغريب .
 (زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ)

الزَّبْدُ : هو الرِّفْدُ والعطاء ، يقال زَبَدَهُ يَزِيدُهُ : أي رَضَخَ لَهُ مِنْ مَالِهِ ، وفسره الترمذي
 بالهدية ، وهو كذلك .^٤

ثانياً : مناسبة الباب .

مناسبة البابين ظاهرة ، فهو يرى النسخ في هذه المسألة ، ولهذا ، قدم ترجمة الجواز ، ثم
 عقب بترجمة الكراهية ، أي النسخ .

^١ - هو : عِيَّاضُ بْنُ حِمَارٍ ، التميمي المَجَاشَعِي ، صحابي ، سكن البصرة ، وعاش إلى حدود الخمسين . (أسد الغابة ت
 ٤١٥٠ ، الاستيعاب ت ٢٠٣٤ ، الإصابة ٦٢٥/٤ ، طبقات ابن سعد ٣٦/٧ ، تهذيب الكمال ٥٢٣/١٤ ، التقريب
 ٧٦٧/١)

^٢ - إسناده صحيح لغيره : أخرجه أحمد (١٧٠٢٨) بسند صحيح ، وأبو داود : كتاب الخراج والفيء والأمانة : باب في
 الإمام يقبل هدايا المشركين (٢١٥/٨) (٣٠٥٥) وسكت عنه ولم يتعقبه المنذري ، والطيايُسي (١٠٨٣) ، وعبد الرزاق عن
 الحسن مرسلاً : باب هدية المشرك : من كتاب الجامع ٤٤٦/١٠ ، وابن أبي شيبة من طريق الحسن عن عِيَّاضِ بِهِ : باب قبول
 هدايا المشركين : من كتاب الجهاد (٦٩٨/٧) ورجاله ثقات ، ونقل الحافظ تصحيح ابن خزيمة له (الفتح ٢٧٣/٥ حديث
 ٢٦١٨) ، وصححه الجارود في المنتقى كتاب الجهاد : باب ما جاء في هدايا المشركين (ص ٤١٨) ، وصححه الألباني في
 صحيح سنن الترمذي (١٨٢/٢) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٧٧) وقال حسن صحيح . قلت في سنده عميران القطان ،
 صدوق يهم . (ميزان الاعتدال ٢٨٧/٥ ، التقريب ٧٥١/١)

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب في كراهية هدايا المشركين (١١٩/٤) .

^٤ - النهاية في غريب الحديث ٢٩٣/٢ ، القاموس المحيط (مادة الزبد ٤١١/١) ، المصباح المنير (ص ٢٥٠) ، مختار الصحاح
 (٢٤٧) ، فتح الباري ٢٧٣/٥ حديث ٢٦١٨ .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي تحريم قبول هدية المشرك ، وذلك لما يلي :

أولاً : استشهاده لترجمة قبول الهدية بحديث حسن ، مع وجود أحاديث صحيحة في ذلك^١ ، لا يظن خفاؤها على مثله .

ثانياً : تعقيبه على ذلك بترجمة النهي عن قبول هدايا المشركين .

ثالثاً : استشهاده بحديث صحيح ، وتصحيحه له^٢ ، بخلاف حديث جواز قبول الهدية فلم يزد على تحسينه .

رابعاً : ترجيحه لنسخ القبول بالنهي عن ذلك^٣ .

رابعاً : مذاهب العلماء .

فصل العلماء في مسألة قبول هدية المشرك ، فقالوا :

أنه يجوز قبول الهدية من المشرك ، إذا كانت لغير أمير الجيش وليس له جاه وكلمة عند أمير الجيش ، أو الأمير ، أو من أحد القرابة .^٤ ثم اختلفوا فيما إذا أهدي لأمر الجيـش على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن هدايا الكفار إلى أمير المسلمين والحرب قائمة فيء .

وهو مذهب الحنفية^٥ وظاهر كلام الشافعية^٦ .

قال في البداية : وما جباه الإمام من الخراج وأموال بني تغلب ، وما أهدها أهل الحرب إلى الإمام ، والجزية يصرف في مصالح المسلمين كسد الثغور^٧ .

^١ - فتح الباري : باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة ٢٧٢/٥ .

^٢ - مع العلم أن الحافظ نقل عن البخاري الإشارة إلى ضعف الحديث الوارد في رد هدية المشرك (الفتح ٢٧٢/٥) .

^٣ - ذهب الحافظ إلى تضعيف النسخ (فتح الباري : باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة ٢٧٢/٥) .

^٤ - الفتاوى الهندية ٢٣٦/٢ ، حاشية الدسوقي ١٨٣/٢ ، الزرقاني ١١٩/٢ ، جواهر الإكليل ٢٥٦/١ ، الإفصاح ٢٣٦/٢ ، روضة الطالبين ٤٥٨/٧ ، المغني ٢٠٠/١٣ ، الإنصاف ١٨٨/٤ ، فتح الباري ٢٧٢/٥ باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة .

^٥ - البحر الرائق ١٢٧/٥ ، الفتاوى الهندية ٢٦٣/٢ ، حاشية ابن عابدين ٢١٧/٤ .

^٦ - روضة الطالبين ١٢٨/٨ ، نهاية المحتاج ٢٥٥/٨ .

^٧ - فتح القدير ٦٢/٦ .

قال في روضة الطالبين : أن ما يهديه الكافر إلى الإمام أو إلى أحد من المسلمين والحرب قائمة ، لا يملكه المهدي إليه بكل حال ^١ .

القول الثاني : أن هدايا الكفار إلى أمير المسلمين والحرب قائمة غنيمة .

وهو مذهب الحنابلة ^٢ .

قال البهوتي : (أو أهده الكفار لأمير الجيش أو لبعض قواده) جمع قائد وهو نائبه (أو) أهده الكفار (لبعض الغانمين في دار الحرب فـ) هو (غنيمة) ^٣ .

القول الثالث: التفصيل ، فهدية الكفار لأمير إن كانت من قرابته ، وإلا ففيه إن لم يدخل الجيش بلد العدو ، فإن دخل فغنيمة .

وهو مذهب المالكية ^٤ .

قال الدسوقي : (وهي) أي الهدية (له) أي للإمام يختص بها (إن كانت من بعض) منهم له (لكقرابة) أو صداقة أو مكافأة ، وسواء دخل العدو بلد العدو أم لا ، فإن كانت لا لكقرابة فهي ففيه للمسلمين بلا تخميس إن لم يدخل بلادهم وإلا فغنيمة تخمس ^٥ .

فمن قال بأنها فيء نظر إلى أن الجيش لم يوجف عليها فلا حق للغانمين فيها ، ومن قال أنها غنيمة نظر إلى الإيجاف المعنوي أو الحقيقي للجيش ، والراجح لمن قال بالتفصيل ، والله أعلم .

^١ - روضة الطالبين ٤٥٨/٧ .

^٢ - المغني ٢٠٠/١٣ ، الإنصاف ١٨٨/٧ .

^٣ - كشف القناع ٩٣/٣ .

^٤ - حاشية الدسوقي ١٨٣/٢ ، الزرقاني ١١٩/٢ ، جواهر الكليل ٢٥٦/١ .

^٥ - حاشية الدسوقي ١٨٣/٢ .

المبحث الثاني والعشرون : حكم سجدة الشكر .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (ما جاء في سجدة الشكر) وذكر فيه حديث أبي بكر^٢ :

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ أَمْرٌ فَسُرَّ بِهِ فَخَرَّ لِلَّهِ سَاجِدًا .^٣

(قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ رَأَوْا سَجْدَةَ الشُّكْرِ^١ ، وَبَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ .^٢)^٣

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢٠/٤ ، وقد ترجم له أبو داود (باب في سجود الشكر) ٨٩/٧٣ ، وابن ماجه بقوله (باب ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر) ٤٤٥/١ ، والدارمي بقوله (باب سجدة الشكر) ٢٤٤/١ ، وعبد الرزاق بقوله (باب سجود الرجل شكراً) ٣٥٧/٣ ، وابن أبي شيبة بقوله (ما قالوا في الفتح يأتي فيشتر به الوالي فيسجد سجدة الشكر) ، والبيهقي بقوله (باب سجود الشكر) ٣٣٤/٣ ، ومعرفة السنن والآثار ٢٠٠/٢ .

^٢ - هو نَفِيعُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ بْنِ عَمْرِو الثَّقَفِيِّ ، أَبُو بَكْرَةَ ، صحابي مشهور بكنيته ، وقيل اسمه مسروح ، بمهملات ، أسلم بالطائف ، ثم نزل البصرة ، ومات بها ، سنة إحدى أو اثنتين وخمسين . (أسد الغابة ت ٥٢٨٩ ، الاستيعاب ت ٢٦٩٦ ، الطبقات الكبرى ١٥/٧ ، الإصابة ٣٩٦/٦ ت ٨٨١٦)

^٣ - حسن : أخرجه أبو داود : كتاب الجهاد : باب في سجود الشكر (٢٧٧٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر (١٣٩٤) ، والدارقطني (١٥٧) ، والبيهقي : كتاب الصلاة : باب سجود الشكر ٣٣٤/٢ ، وله متابع عند أحمد من طريق أبي بكر (٤٥/٥) صححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وحسنه في الإرواء واستدرك علي الذهبي تصحيحه لأنه ضعف أبا بكر بكار بن عبد العزيز في الميزان ، فالحديث مداره على أبي بكر ، صدوق يهم (التقريب ٦٠٢/١) ، قلت : موضع الشاهد من الحديث وهو سجود الشكر ثابت من أحاديث أخرى منها :

١- حديث البراء : أن النبي خر ساجداً لله على إسلام همدان (البيهقي : كتاب الصلاة : باب سجود الشكر ٣٣٤/٢ ، وصدره عند البخاري في المغازي ، وقال المنذري : إسناده صحيح) .

ب- حديث أنس بن مالك " أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر بحاجة فخر ساجداً " رواه ابن ماجه :

كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر برقم (١٣٩٢) ، وحسن إسناده في الإرواء .

ج- حديث سعد ابن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ربه ثلاثاً وفيه فخر ساجداً " ،

أخرجه أبو داود : كتاب الجهاد : باب سجود الشكر (٢٧٧٥) والبيهقي : كتاب الصلاة : باب سجود الشكر (٣٣٥/٢) .

د- حديث عبد الرحمن بن عوف : أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي جبريل عليه السلام فخر ساجداً " .

، أخرجه أحمد (١٩١/١) والحاكم (٥٥٠/١) والبيهقي (٣٣٥/٢) ، وسجد أبو بكر حين بشر بفتح وعلي حين وجد ذا الثدية من الخوارج مقتولاً .

(السنن الكبرى للبيهقي ، ومعرفة السنن والآثار ٢٠٠/٢ ، المتقى مع شرحه نيل الأوطار ١١٩/٣ ، مختصر المنذري وبخاشيته تهذيب السنن ٨٦/٥ ، إرواء الغليل ٢٢٦/٢ - ٣٣٠) . قلت : فالحديث حسن لكثرة طرقه وشواهده .

أولاً : شرح الغريب .

(أَتَاهُ أَمْرٌ فَسُرَّ بِهِ)

هذا الأمر فسرته رواية أحمد : (أَتَاهُ بَشِيرٌ يُبَشِّرُهُ بِظَفَرٍ جُنْدٍ لَهُ عَلَى عَدُوِّهِمْ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَامَ فَخَرًّا سَاجِدًا)^٤ ، ولهذا استشهد الترمذي بهذا الحديث في كتاب السير .

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبته بما قبله : أنه بعد أن بين حكم القتال والبيات والغنائم وما يلحق بها ، من الأسرى والهدايا والغلول ، أتى باب سجدة الشكر ، حمداً لله على ذلك النصر والتمكين ، وليعلم المسلمون أن النصر إنما هو بفضل الله تعالى لا بقوة الجيش ، فاستحق السجود له ، والله أعلم .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي مشروعية سجود الشكر ، وذلك لما يلي :

أولاً : ترجمته لهذا المسألة واستشهاده بحديث حسن في ذلك .

ثانياً : نقله أن هذا هو العمل عند أكثر أهل العلم .

ثالثاً : عدم نقله المخالف لذلك .

^١ - وهو فعل أبي بكر وعمر وعلي وكعب بن مالك رضي الله عنهم ، وقول إسحاق وأبي ثور والليث والشافعي وأحمد وداود وابن المنذر . (مصنف عبد الرزاق ٣/٣٥٧ ، مصنف ابن أبي شيبة ٧/٦١٠ ، السنن الكبرى للبيهقي ٣/٣٣٦ ، معرفة السنن والآثار ٢/٢٠٠ ، المجموع ٤/٧٠ ، المغني مع الشرح الكبير ١/٦٩٠) .

^٢ قال عنه ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال مرة أخرى : صالح ، وقال البزار : ليس به بأس ، واستشهد به البخاري في " الفتن " من صحيحه ، وروى له في الأدب وروى له أبو داود وابن ماجه . (التأريخ الكبير ١/١٢٢ ، الجرح والتعديل ٢/٤٠٨ ، تهذيب الكمال ٣/١٣١ ، تهذيب التهذيب ١/٤٢٠) .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في سجدة الشكر ٤/١٢٠ .

^٤ - المسند (٤٥/٥) (١٩٩٤٢) .

رابعاً : مذاهب العلماء .

اختلف العلماء في حكم سجود الشكر على قولين^١ :

القول الأول : القول بکراهيتها .

وهو قول النخعي^٢ وأبي حنيفة^٣ ومالك^٤ ، وهو مذهب المالكية^٥ .

قال الدسوقي : (وكره سجود شكر) وكذا الصلاة له عند بشارة بمسرة أو دفع مضرة (أو) سجود لـ (زلزلة)^٦ .

القول الثاني : أنه سنة مستحبة .

وهو فعل الصحابة ، وبه قال إسحاق والليث والشافعي وأحمد وأبو ثور وابن المنذر^٧ ،
والصاحبان^٨ ، وهو رواية عن مالك وابن حبيب^٩ .

وهو مذهب الحنفية^{١٠} والشافعية^{١١} والحنابلة^{١٢} .

قال في الفتاوى : ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد ، وعليه الفتوى^{١٣} .
قال النووي : مذهبنا أنه سنة عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة^{١٤} .

قال المرداوي : (ويستحب سجود الشكر) هذا هو المذهب مطلقاً ... (عند تجدد النعم واندفاع
النقم)^{١٥} .

١ - الإفصاح عن معاني الصحاح ٩٩/١ .

٢ - مصنف ابن أبي شيبة ٦١٠/٧ ، المجموع شرح المذهب ٧٠/٤ ، المغني مع الشرح الكبير ٦٩٠/١ .

٣ - الفتاوى الهندية ١٣٥/١ .

٤ - حاشية الدسوقي ٣٠٨/١ ، حاشية البناني ٢٧٤/١ .

٥ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٣٠٨/١ ، شرح الزرقاني بحاشية البناني ٢٧٤/١ .

٦ - حاشية الدسوقي ٣٠٨/١ .

٧ - مصنف ابن أبي شيبة ٦١٠/٧ ، المجموع شرح المذهب ٧٠/٤ ، المغني مع الشرح الكبير ٦٩٠/١ .

٨ - الفتاوى الهندية ١٣٥/١ ، فتح القدير ٥٣٨/١ .

٩ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٣٠٨/١ ، شرح الزرقاني ٢٧٤/١ .

١٠ - الفتاوى الهندية ١٣٥/١ .

١١ - روضة الطالبين ٤٢٦/١ ، المجموع شرح المذهب ٧٠/٤ ، نهاية المحتاج ١٠٤/٢ .

١٢ - المغني مع الشرح الكبير ٦٩٠/١ ، الإنصاف ٢٠٠/٢ .

١٣ - الفتاوى الهندية ١٣٦/١ .

١٤ - المجموع شرح المذهب ٧٠/٤ .

١٥ - الإنصاف ٢٠٠/٢ .

الأدلة

أدلة أصحاب القول الأول .

المعقول

- ١- أنه لم يشتهر عنه ، عند تجدد النعم ، مع كثرة الفتوح في عهده صلى الله عليه وسلم .
 - ٢- أنه لم يعمل به عند وقوع النقم ، فقد استسقى عند وقوع القحط ولم يسجد لذلك .
 - ٣- أن الإنسان لا يخلو من نعمة ، فلو كلفه ، للزم الحرج ، والحرج مدفوع .
- فدل على عدم مشروعيته ، إذ لو فعله وتكرر منه لنقل واشتهر ، وذلك لتوفر الداعي له ^١ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : السنة .

حديث الباب و الأحاديث التي ذكرت في تخريجه ^٢ .
قال الشوكاني : وهذه الأحاديث تدل على مشروعية سجود الشكر ^٣ . وكذا الصنعاني ^٤ .

ثانياً : الآثار .

ما ثبت عن الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعلي ، رضي الله عنهم ، من فعله .
فقد سجد أبو بكر عندما بشر بفتح اليمامة وبقتل مسيلمة ، وسجد عمر لما رأى رجلاً به زمانة
ولما أتاه فتح ، وسجد علي عندما قتل ذو الندية من الخوارج ^١ ، وسجد كعب بن مالك لما بشر
بالتوبة رضي الله عنهم أجمعين ^٢ .

^١ - حاشية البناني ٢٧٤/١ ، المجموع ٧٠/٤ ، المغني مع الشرح ٦٩٠/١ .

^٢ - انظر تخريج حديث الباب في الحاشية في هذا البحث .

^٣ - نيل الأوطار ١٢٠/٣ .

^٤ - سبل السلام ٤٠٨/١ .

المناقشة .

نوقش ما استدل به أصحاب القول الأول بما يلي :

- ١- أنه إنما ترك سجود الشكر ليبين جوازه ، لا وجوبه ، ونحن نقول بسننّه ، لا وجوبه .
- ٢- قد يكون تركه ، دفعاً للمشقة ، لكونه على المنبر ، أو اكتفى بسجود الصلاة^٢ .
- ٣- أنه قد ثبت فعله عن جمع من الصحابة ، فبطل ما أدعوه من عدم ظهوره^٤ .

الراجع :

هو القول بأن سجود الشكر سنة مستحبة ، لثبوت النص في ذلك واشتهاره عن الصحابة ، اللذين هم أعلم الخلق بالسنة ، واتبعهم لها ، والله أعلم .

^١ - السنن الكبرى للبيهقي : كتاب الصلاة : باب سجود الشكر (٣/ ٣٣٧) ، مصنف عبد الرزاق كتاب فضائل القرآن : باب سجود الرجل شكراً (٣/ ٣٥٨) ، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الجهاد : ما قالوا في الفتح يأتي فيشر به الوالي فبسجد سجدة الشكر (٧/ ٦١١) .

^٢ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب حديث كعب بن مالك (٥/ ١٥١) ، ومسلم : كتاب التوبة : باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (١٧/ ٨٧-٩٨) .

^٣ - المجموع شرح المهذب ٧٠/٤ .

^٤ - المعني مع الشرح الكبير ٦٩٠/١ .

المبحث الثالث والعشرون : أمان العبد والمرأة .

التعريف :

لغة : الأمان من الأمن : وهو ضد الخوف ، وأمن ، مثل فهم وسلم ، فهو آمن ، وأمناً وأماناً ، بفتحهما ^١ .

شرعاً :

قال الحنفية : الأمان نوع من الموادة ^٢ .

وقال المالكية : رفع استباحة دم الحربي ورقه وماله حين قتاله ، أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الإسلام مدة ما ^٣ .

قلت : قد ينتهي القتال بطرق متعددة منها : اعتناق الإسلام ، أو عقد معاهدة مع المسلمين ، أو بالأمان . والأمان : إما عام أو خاص .

فالعام : ما يكون لجماعة غير محصورين كأهل ولاية ، ولا يعقده إلا الإمام أو نائبه ، كعقد الهدنة وعقد الذمة ، لأن هذا العقد من المصالح العامة التي يختص الإمام بالنظر فيها .

والخاص : ما يكون للواحد أو لعدد محدود كعشرة فما دون ، ولا يجوز لأكثر من ذلك كأهل بلدة كبيرة ، لما فيه من افتئات على الإمام ، وتعطيل للجهاد .

والعام : إما مؤقت وهو الهدنة ، أو مؤبد وهو عقد الذمة ^٤ .

والأمان عقد كغيره من العقود ، لابد من توفر أركانه ، وهي العاقد والمعقود معه ، والمعقود عليه . فأما المعقود معه ، فهو الكافر باتفاق ، وأما المعقود عليه فهو الأمن وتوقف القتال ، وأما العاقد فيشترط فيه الإسلام والتميز ، فاتفقوا على صحة عقد الرجل البالغ المسلم العاقل ، وعلى عدم جواز أمان الصبي ^٥ ، ويأتي حكم أمان المرأة والعبد.

^١ - القاموس المحيط (١٧٨/٤) ، مختار الصحاح (ص ٣٣) ، المصباح المنير (ص ٢٤).

^٢ - فتح القدير ٤٤٩/٥ .

^٣ - حدود ابن عرفة مع شرحه ٢٢٤/١ .

^٤ - بدائع الصنائع ١٠٦/٧ ، القوانين الفقهية ١٠٢ ، مغني المحتاج ٢٣٦٩/٤ ، المغني ٧٥/١٣ وما بعدها ، آثار الحرب ص ٢٢٥ .

^٥ - مراتب الإجماع ١٢١ ، الإجماع لابن المنذر ص ٢٨ .

وقد ترجم^١ له الترمذي بقوله (ما جاء في أمان العبد والمرأة)، وذكر فيه حديثين:

الحديث الأول : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

قَالَ إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذُ لِلْقَوْمِ يَعْنِي تُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .^٢

(وفي الباب^٣ : عَنْ أُمِّ هَانِئٍ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا فَقَالَ : هَذَا

حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَكَثِيرٌ بَنُ زَيْدٍ قَدْ سَمِعَ مِنَ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ وَالْوَلِيدُ بْنُ رَبَاحٍ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ .^٤)^٥

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢٠/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب أمان النساء وجوارهن) و (باب ذمة المسلمين وجوارهم يسعى بها أدناهم) ٤٠٠/٤ و ٤٠١ ، النسائي بقوله (إعطاء العبد الأمان) و (إعطاء الوليدة الأمان) و (إعطاء المرأة الأمان) ٢٠٨/٥ و ٢٠٩ ، وعبد الرزاق بقوله (باب الجوار وجوار العبد والمرأة) ٢٢٢/٥ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في أمان العبد) و (باب المرأة تجير على القوم) ٢٣٣/٢ و ٢٣٤ ، وابن أبي شيبة بقوله (في أمان المرأة والملوك) ٦٨٩/٧ ، والبيهقي بقوله (باب أمان العبد) و (باب أمان المرأة) ٣٩٢ و ٣٩١/١٣ ، ومعرفة السنن ٣٢٢/٧ - ٣٤ .

^٢ - حسن : أخرجه أحمد (١٦٩٧ و ٦٩٧٣) ولفظ (يجير على المسلمين أحدهم) (١٧٣١ و ٢١٦٥) ، وابن ماجه : كتاب الديات : باب المسلمون تتكافأ دماؤهم (٢٦٨٥) ، وعبد الرزاق عن عائشة رضي الله عنها : كتاب الجهاد : باب الجوار جوار العبد والمرأة (٢٢٣/٥) (٩٤٣٧) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٧٨) وحسنه ، ثم نقل تصحيح البخاري له ، وذكره السيوطي في صحيح الحديث (الجامع الصغير) (٤٥٨/٦) . ورجاله ثقات إلا كثير بن زيد ففيه مقال (الميزان ٤٠٤/٣ ، التقريب ١٣٢/٢) ، وحسنه الألباني (صحيح الترمذي) ١١٣/٢ .

^٣ - حديث أم هانئ رضي الله عنها ، وفيه : (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ فُلَانُ ابْنِ هُرَيْرَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئِ .) متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الصلاة : باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به (٣٥٧) ، وكتاب الجزية : باب أمان النساء وجوارهن (٣١٧١) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٣٣٦) .

^٤ - هي فاختة ، وقيل فاطمة ، وقيل هند ، والأول أشهر ، أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية ، صحابية جلييلة ، ماتت في خلافة معاوية . (أسد الغابة ت ٧٦١٨ ، الاستيعاب ت ٣٦٨٤ ، الإصابة ٤٨٥/٨ ، تهذيب الكمال ٤٩٢/٢٢ ، التقريب ٦٧٣/٢) .

^٥ - هو الوليد بن رباح ، الدوسي ، أبو البداح ، صدوق ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومائة . (تهذيب الكمال ٤١١/١٩ ، تهذيب التهذيب ١٣٣/١١ ، التقريب ٢٨٥/٢)

^٦ - هو كثير بن زيد الأسلمي السهمي ، من كبار الأتباع ، مات ١٥٨ بالمدينة ، قال عنه أحمد : ما أرى به بأساً ، وابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو زرعة : صدوق فيه لين ، أبو حاتم : صالح ، ليس بالقوي يكتب حديثه ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وضعفه النسائي وابن حبان ، وقال الحافظ : صدوق يخطئ . (التأريخ الكبير ٢١٦/١/٤ ، الجرح والتعديل ١٥١/٧ ، الكامل في الضعفاء ٢٠٤/٧ - ٢٠٧ ، تهذيب الكمال ٣٥٦/١٥ ، التقريب ٣٨/٢) .

^٧ - سنن الترمذي : كتاب لسير : باب ما جاء في أمان العبد والمرأة ١٢٠/٤ .

الحديث الثاني : عَنْ أُمِّ هَانِئٍ أَنَّهَا قَالَتْ :

أَجَرْتُ رَجُلَيْنِ^١ مِنْ أَحْمَائِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أَمَّنَا مِنْ

أَمَّنْتَ^٢ .

(قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَجَازُوا أَمَانَ الْمَرْأَةِ^٣ ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ أَجَازَ

أَمَانَ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ^٤ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، وَأَبُو مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^٥ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا مَوْلَى أُمِّ

هَانِئٍ أَيْضًا وَاسْمُهُ يَزِيدُ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَجَازَ أَمَانَ الْعَبْدِ^٦ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ

بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

قَالَ ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ^٨ .

^١ - الذي في الستة : فلان ابن هبيرة ، وفي المسند : حمويين لي . قيل : هو جعد بن هبيرة ، لكن أعل بالصغر ، وقيل هو الحارث بن هشام والآخر زهير بن أبي أمية ، أو عبد الله بن أبي ربيعة ، من بني مخزوم . (انظر الفتح حديث أم هانئ (٣٥٧) من كتاب الصلاة)

^٢ - أخرجه أبو داود : (٢٧٦٤) ، والنسائي (١٢ / ١٨٠٥) ، والبيهقي (٣٩٣ / ١٣) السنن الكبرى ، وعبد الرزاق (٢٢٤ / ٥) (٩٤٣٩) ، وابن أبي شيبة : كتاب الجهاد : في أمان المرأة والمملوك (٦٨٩ / ٧) .

^٣ - وهو قول عمر وعلي وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وقال به الحسن والثوري والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وابن القاسم ، وفعلناه زينب وأم هانئ رضي الله عنهما . (المدونة ١١ / ٢ ، الأم ٢٢٦ / ٣ ، مصنف عبد الرزاق ٢٢٢ / ٥ - ٢٢٦ ، وسنن سعيد بن منصور ٢٣٣ / ٢ - ٢٣٥ ، مصنف ابن أبي شيبة ٦٨٩ / ٧ - ٦٩٢ ، معرفة السنن والآثار ٣٢ / ٧ - ٣٤ ، المغني ٧٥ / ١٣) .

^٤ - مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ص ٢٤٩ ، المغني ٧٥ / ١٣ ، الفروع ٢٤٨ / ٦ ، الإنصاف ٢٠٣ / ٤ .

^٥ - هو يزيد : أبو مرة ، مولى عقيل بن أبي طالب ، ويقال مولى أخته أم هاني ، مدني مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة . (تهذيب الكمال ٤٠٤ / ٢٠ ، تهذيب التهذيب ٣٧٤ / ١١ ، التقريب ٣٣٥ / ٢)

^٦ - هو عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أخو علي وجعفر ، وكان الأسن ، صحابي ، أسر يوم بدر ففداه عمه العباس ، أسلم عام الفتح ، عالم بالنسب ، مات سنة ٦٠ هـ . (أسد الغابة ت ٣٧٣٢ ، الاستيعاب ت ١٨٥٣ ، الإصابة ت ٥٦٤٤)

^٧ - أخرجه البيهقي : كتاب السير : باب أمان العبد (٣٩٢ / ١٣) ، وعبد الرزاق : كتاب الجهاد : باب الجوار وجوار العبد والمرأة (٢٢٣ / ٥) ، وسعيد بن منصور مطولاً ومختصراً : كتاب الجهاد : باب ما جاء في أمان العبد (٢٣٣ / ٢) ، وابن أبي شيبة : كتاب الجهاد : في أمان المرأة والمملوك (٦٩٠ / ٧) .

^٨ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الجزية والمواذعة : باب أثم من عاهد وثم غدر (٣١٨٠) ، ومسلم : كتاب الحج : باب فضل المدينة (١٣٧٠ و ١٣٧١) ، وكتاب العتق : باب تحريم تولي العتيق غير مواليه (١٥٧٨) .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أُعْطِيَ الْأَمَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ جَائِزٌ عَلَى كُلِّهِمْ ^١ .

أولاً : شرح الغريب .

(أَحْمَائِي)

أحماء : جمع الحم وهو قريب الزوج ^٢ .

(يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ)

أي أقلهم ، كل وضع بالنص وكل شريف بالفحوى ، فدخل في أدناهم المرأة والعبد والصبي والمجنون ^٣ . وهذا هو تفسير الترمذي لذلك .

ثانياً : مناسبة الباب .

الكافر يدخل بين المسلمين ، إما سبياً ، وأما بأمان ، وقد ترجم للسي في ضمن أبواب الغنمة ، فناسب أن يترجم للحالة الثانية لدخول الكافر أرض المسلمين بعد الانتهاء من تراجم الغنمة .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي جواز أمان المرأة والعبد ، للكافر وذلك لما يلي :

أولاً : استشهاده لجواز أمان المرأة بأحاديث صريحة في المدعى .

ثانياً : استشهاده لجواز أمان العبد بعموم اللفظ في علي وابن عمر رضي الله عنهم ، وتعقيبه على ذلك لتأكيد جوازه .

ثالثاً : نقله الإجماع على ذلك بقوله : والعمل على هذا عند أهل العلم ، قلت : ولعله أراد الإجماع السكوتي ولهذا نص على قول عمر ، دون ذكر مخالف من الصحابة .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في أمان العبد والمرأة ١٢١/٤ .

^٢ - النهاية في غريب الحديث ٤٤٨/١ ، القاموس ٣٤٨/٤ .

^٣ - فتح الباري ٣١٦/٦ حديث ٣١٧٢ .

رابعاً : مذاهب العلماء .

اتفق العلماء على جواز أمان المسلم العاقل ذكراً ، كان أو أنثى ، حراً أو عبداً^١ ،
واشترط أبو حنيفة أذن ولي أمره له بالقتال .

والحجة له في ذلك : أنه محجور عن القتال فلا يصح أمانه لأنهم لا يخافونه فلم يلاق الأمان
محلّه^٢ .

قلت: وهو مردود بالسنة والأثر عن عمر ، كما نقله الترمذي . والله أعلم .

^١ - فتح القدير ٤٥٥/٥ ، البحر الرائق ٨٧/٥ ، حاشية ابن عابدين ١٣٥/٤ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٨٥/٢ ،
جواهر الإكليل ٢٥٨/١ ، روضة الطالبين ٤٧١/٧-٤٧٤ ، نهاية المحتاج ٨٠/٨ ، تحفة المحتاج ٢٦٥/٩ ، المغني ٧٥/١٣ ،
الفروع ٢٤٨/٦ ، الإنصاف ٢٠٣/٤ ، كشف القناع ١٠٤/٣ .

^٢ - الهداية شرح بداية المبتدي مع شرحه فتح القدير ٤٥٥/٥ .

المبحث الرابع والعشرون : الغدر.

الغدر : هو ترك الوفاء ونقض العهد ، وهو من (غَدَرَ) ، كضرب وسمع ، يقال غَدَرَهُ وَغَدَرَ بِهِ ، وهو (غَادِرٌ) و (غَدَرٌ) و (غَدَارٌ)^١ .
وقد ترجم^٢ له الترمذي بترجمتين :

الترجمة الأولى : قال فيها (باب ما جاء في الغدر) وذكر فيها حديث سليم بن عامر^٣ قال : كَلَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ أَهْلِ الرُّومِ عَهْدٌ وَكَانَ يَسِيرُ فِي بِلَادِهِمْ حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ أَغَارَ عَلَيْهِمْ فَإِذَا رَجُلٌ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ عَلَى فَرَسٍ وَهُوَ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَفَاءٌ لَا غَدْرٌ وَإِذَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ فَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَحُلْنَ عَهْدًا وَلَا يَشُدُّهُ حَتَّى يَمُضِيَ أَمْدُهُ أَوْ يَنْبَذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ، قَالَ فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ بِالنَّاسِ .^٤
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^٥ .

^١ - القاموس المحيط ١٧٩/٢ ، مختار الصحاح ص ٤٢١ ، المصباح المنير ص ٤٤٣ .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢١/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب كيف ينبذ إلى العهد) و (باب أثم الغادر للسير والفاجر) ٤٠٣/٤ و ٤٠٧ ، وأبو داود بقوله (باب في الوفاء بالعهد) و (باب في الإمام يكون بينه وبين العدو عهد فيسير إليه) و (باب في الوفاء للمعاهد وحرمة وذمته) ٨٣/٣ ، والنسائي بقوله (الوفاء بالعهد) و (الغدر) ٢٢٤/٥ و ٢٣٣ الكيرى ، والدارمي بقوله (باب في الغدر) ١٧١/٢ ، ومالك بقوله (ما جاء في الوفاء والأمان) ٢٣٩/٢ ، سعيد بن منصور بقوله (باب الإشارة إلى المشركين والوفاء بالعهد) ٢٢٩/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (الغدر في الأمان) ٦٩٣/٧ ، والبيهقي بقوله (باب جماع الوفاء بالعهد والنذر ونقضه) ١٦١/٧ .

^٣ - هو سليم بن عامر الكلاعي ، ويقال الحَبَائِرِي ، أبو يحيى الحمصي ، ثقة ، من الثالثة ، ولم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة ثلاثين ومائة . (التاريخ الكبير ١٢٥/٢/٢ ، تهذيب الكمال ٤٧٦/٧ ، تهذيب التهذيب ١٦٦/٤ ، التقريب ٣٨١/١) .

^٤ - عمرو عبسة ، موحدة ومهملتين مفتوحات ، ابن عامر بن خالد السلمي ، أبو نجيح ، صحابي مشهور ، أسلم قديماً ، وهاجر بعد أحد ، ثم نزل بالشام ، مات في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنهم . (أسد الغابة ت ٣٩٨٤ ، الاستيعاب ت ١٩٥٩ ، طبقات ابن سعد ٢١٤/٤ ، الإصابة ٥٤٥/٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣١/٢ ، تهذيب الكمال ٢٧٤/١٤ ، التقريب ٧٤١/٢) .

^٥ - قال الشوكاني : وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز المسير إلى العدو في آخر مدة الصلح بغتة ، بل الواجب الانتظار حتى تنقضي المدة أو ينبذ إليهم على سواء . (نيل الأوطار ٦٢/٨) .

^٦ - إسناده صحيح : أخرجه أحمد (١٦٥٦٧ و ١٦٥٧٧) وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في الإمام يكون بينه وبين العدو عهد فيسير إليه (٣١٢/٧) وسكت عنه ، والنسائي : كتاب السير : باب الوفاء بالعهد (٢٢٣/٥) الكيرى ،

الترجمة الثانية : قال فيها (ما جاء أن لكل غادر لواء يوم القيامة) ، وذكر فيها حديث ابن عمر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .^١

(قال : وفي الباب^٢ : عن علي و عبد الله بن مسعود وأبي سعيد الخدري وأنس .
 قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ سُؤَيْدٍ^٣ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
 عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ^٤ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ . فَقَالَ لَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا .^٥)

والدارمي : كتاب البيوع : باب في الغدر (١٧١/٢) (٢٥٣٨) ، وصححه الألباني (صحيح سنن الترمذي ١١٤/٢) ، وهو في الترمذي برقم (١٥٨٠) ، وقال : حسن صحيح . قلت : ورواته ثقات .

^١ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الأدب : باب ما يدعى الناس بأبائهم (١٤٩/٧) (٦١٧٧) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تحريم الغدر (١٧٣٥) ، وهو في الترمذي برقم (١٥٨١) ، وقال : حسن صحيح .

^٢ - حديث علي : (لكل غادر لواء يوم القيامة) ، أخرجه الترمذي في العلل الكبير ص ٦٧٨ موقوفاً عليه .

حديث ابن مسعود : (لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به يقال هذه غدره فلان) ، أخرجه مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تحريم الغدر (٦٥/١٢) (١٧٣٦) .

حديث أبي سعيد الخدري : (لكل غادر لواء عند أسته يوم القيامة) أخرجه مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تحريم الغدر (٦٥/١٢) (١٧٣٨) ، والترمذي : كتب الفتن : باب ما جاء واخير النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة (٢١٩١) ، وابن أبي شيبة : كتاب الجهاد : الغدر في الأمان (٦٩٤/٧) .

حديث أنس (لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به) . متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الجزية والموادعة : باب إثم الغادر للبر والفاجر (١٤٢/٣) (٣١٨٧) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تحريم الغدر (٦٥/١٢) (١٧٣٧) .

^٣ - هو سويد بن غفلة ، بفتح المعجمة والفاء ، بن عوسجة ، أبو أمية الجعفي ، مخضرم ، من كبار التابعين ، قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مسلماً في حياته ، ثم نزل الكوفة ، ومات بها سنة ثمانين ، وله مائة وثلاثون سنة . (التأريخ الكبير ١٤٢/٢/٢ ، تهذيب الكمال ٢١٥/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٧٨/٤ ، التقريب ٤٠٤/١)

^٤ - هو عمارة بن عمير التيمي ، كوفي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات بعد المائة ، وقيل قبلها بستين . (التأريخ الكبير ٤٩٩/٢/٣ ، تهذيب الكمال ١٨/١٤ ، تهذيب التهذيب ٤٢٢/٧ ، التقريب ٧١١/١)

^٥ - قلت : أما الحديث فمتفق على متنه في الصحيحين ، كما سبق تخريجه ، وأما الرواية عن علي رضي الله عنه ، فلم أجده من أخرجه غير الترمذي .

^٦ - سنن الترمذي : كتاب السير باب ما جاء أن لكل غادر لواء يوم القيامة ٤ / ١٢٢ .

أولاً : شرح الغريب .

(فَلَا يَحُلْنَ عَهْدًا وَلَا يَشُدُّنَّهُ)

عبارة (فَلَا يَحُلْنَ عَهْدًا وَلَا يَشُدُّنَّهُ) وردت بروايات منها (لا يشد عقدة ولا يحلها) وهي عند أبي داود ، وفي رواية (فيشده ولا يحله) ، قال الطيبي : عبارة عن عدم التغيير في العهد ، فلا يذهب على اعتبار مفرداتها^١ .

(يَنْبِذُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ)

السواء : العدل والوسط .^٢

ومعنى (على سواء) : أي يعلمهم أنه يريد أن يغزوهم وأن الصلح قد ارتفع ، فيكون الفريقان في علم ذلك سواء.^٣

والنبذ : هو إعلام العدو بالقتال ، وقد سبق بيانه في مبحث الدعوة قبل القتال .

(لِكُلِّ غَادِرٍ لُؤَاءٌ)

أي : علامة يشهر بها في الناس ، لأن موضوع اللؤاء الشهرة ، وكانت العرب تنصب الألوية في الأسواق لغدرة الغادر تشهره بذلك ، وسيأتي تعريف اللؤاء في مبحثه إن شاء الله تعالى .^٤

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبته بما قبله ظاهره في أن من أعطى عهداً وجب عليه الوفاء به ، فناسب أن يعقب بالتحذير من الغدر ونقض العهود ، بعد أن قرر مشروعيتها .

^١ - شرح الطيبي ٢٧٥٣/٩ ، عون المعبود ٣١٢/٧ حديث رقم (٢٤٧٥٦) .

^٢ - القاموس المحيط ص ٣٨٢/٤ ، مختار الصحاح ص ٢٩٥ .

^٣ - تفسير الطبري ٥٨/٦ ، أحكام القرآن للجصاص ٨٧/٣ ، معالم السنن بمحاشية مختصر المنذري ٦٣/٤ ، عون المعبود ٣١٢/٧ حديث رقم (٢٧٥٦) ، تحفة الأحوذى ١٥٧/٥ حديث رقم (١٥٨٠) .

^٤ - شرح مسلم للنووي ٦٧/١٢ حديث رقم ١٧٣٥ ، فتح الباري ٣٢٧/٦ رقم ٣١٨٦ .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

لم يصرح الترمذي برأيه في المسألة لوضوحها ،فاكتفى بالترجمة لها .

رابعاً : مذاهب العلماء .

انعقد الإجماع على وجوب الوفاء بالعهد وعدم نقضه إلا بعد نبذه وعلى تحريم الغدر^١ .

^١ - التمهيد لأبن عبد البر ٢٣٨/٦ (باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، من كتاب الجهاد ، الإفصاح ٢٤٢/٢ ، فتح الباري ٣٢٣/٦ حديث (٣١٧٧) من كتاب المواعدة .

المبحث الخامس والعشرون : النزول على حكم رجل من المسلمين .

إذا حاصر الإمام العدو ، لزمته مُصَابِرته ، ولا ينصرف إلا بواحدة من خمس^١ :

الأولى : الإسلام . الثانية : دفع الجزية .

الثالثة : أن يفتح أرض العدو . الرابعة : أن يرى ضرراً على المسلمين ، في

الاستمرار في محاصرة العدو .

الخامسة : أن ينزلوا على حكم حاكم مسلم^٢ ، وهذه الأخيرة ترجم^٣ لها الترمذي

بقوله (باب ما جاء في النزول على الحكم) ، وناقش فيه ثلاث مسائل :

الأولى : حكم النزول على حكم رجل .

والثانية : حكم قتل الشيخ الفاني .

والثالثة : هل الإنابات من علامات البلوغ . ثم استشهد لكل مسألة بحديث ، وهي :

الحديث الأول : حديث جابر أَنَّهُ قَالَ : رُمِيَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَطَّعُوا أَكْحَلَهُ أَوْ أَبْجَلَهُ فَحَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّارِ فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ فَتَرَكَهُ فَتَزَفَهُ الدَّمُ فَحَسَمَهُ أُخْرَى فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ اللَّهُمَّ لَا تُخْرِجْ نَفْسِي حَتَّى تُقَرَّ عَيْنِي مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ فَاسْتَمْسَكَ عِرْقُهُ فَمَا قَطَرَ قَطْرَةً حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَحَكَمَ أَنْ يُقْتَلَ رِجَالُهُمْ

^١ - المغني ١٣/١٨٠ و ١٨١ .

^٢ - اشترط في صفة الحاكم سبعة شروط : الإسلام ، والبلوغ ، والذكورية ، والعدل ، والفقه (العلم) . ولا يجوز تحكيم كافر ولا من يختاره العدو . (بدائع الصنائع ٧/١٠٧ و ١٠٨ ، روضة الطالبين ٧/٤٨٢ ، المغني ١٣/١٨٢)

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير ٤/١٢٢ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب إذا نزل العدو على حكم رجل) ٤/٣٥٨ ، وأبو داود بقوله (باب في صلح العدو) ٣/٨٥ ، والنسائي بقوله (إذا نزلوا على حكم رجل) ٥/٢٠٦ الكبرى ، والدارمي بقوله (باب نزول أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ) ٢/١٦٤ ، والبيهقي بقوله (باب نزول أهل الحصن أو بعضهم على حكم الإمام أو غير الإمام إذا كان المتزول على حكمه مأموراً) ١٣/٣٩٧ ، ويقول (باب كيف الأمان ومن نزل على حكم مسلم من أهل القنافة والثقة) معرفة السنن ٧/٣٦ . قلت وقد ترجم له الترمذي في كتاب الأحكام بترجمة شملت كل علامات البلوغ فقال (باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة) ٣/٦٤١ .

^٤ - هو سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري ، أبو عمرو ، سيد الأوس ، شهد بدر ، واستشهد من سهم أصابه بالخنزق . (أسد الغابة ت ٢٠٤٦ ، الاستيعاب ت ٩٦٣ ، طبقات ابن سعد ٣/٢١٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢١٤ ، الإصابة ٣/٧٠ ، تهذيب الكمال ٧/١٠٦ ، التقريب ١/٣٤٦)

وَيُسْتَحْيَا نِسَاؤُهُمْ يَسْتَعِينُ بِهِنَّ الْمُسْلِمُونَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَبْتَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ وَكَانُوا أَرْبَعِمِائَةٍ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَتْلِهِمْ انْفَتَقَ عِرْقُهُ فَمَاتَ.^١

(قَالَ وَفِي الْبَابِ^٢ : عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ^٣ ، قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^٤)

الحديث الثاني : حديث سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ^٥ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
اقتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شَرَحَهُمْ.

^١ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريضة ومحاصرته إياهم (٤١٢١) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم (١٧٦٨) (١٣٢/١٢) ، وهو عند الترمذي برقم (١٥٨٢) ، وقال حسن صحيح .

^٢ - حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وفيه (لقد حكمت فيهم بحكم الله) ، أخرجه أحمد (٧١٢٢/٣) (١٠٧٨٤ و١٠٧٨٥) ، والبخاري : كتاب فضائل الصحابة : باب فضائل سعد بن معاذ (٣٨٠٤) و كتاب المغازي : باب مرجعه من الأحزاب ... (٤١٢١) والأدب المفرد (٩٤٥) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب جواز قتال من نقض العهد ... (١٧٦٨) ، وأبو داود : كتاب الأدب : باب ما جاء في القيام (٥٢١٥ و٥٢١٦) ، والنسائي : كتب المناقب : سعد بن معاذ (٦٢/٥) (٨٢٢٢) .

وحديث عطية القرظي رضي الله عنه ، وفيه (كنت يوم حكم سعد في بني قريظة غلاماً) ، وذكره الترمذي في الباب ، وقد أخرجه أحمد (٣٨٠/٤ و٣١١/٥) (٢٢١٥٣ و١٨٩٢٩) ، وأبو داود : كتاب الحدود : باب في الغلام يصيب الحد (٤٤٠٥ و٤٤٠٤) ، وابن ماجه : كتاب الحدود : باب من لا يجب عليه الحد (٢٥٤٢ و٢٥٤١) والنسائي : كتاب الطلاق : باب متى يقع طلاق الصبي (٣٤٣٠) ، والدارمي : كتاب السير : باب حد الصبي متى يقتل (٢٤٦٧) ، والحميدي (٨٨٨) .
^٣ - هو عطية القرظي ، بضم القاف وفتح الراء ، صحابي صغير ، له حديث الباب ، يقال سكن الكوفة . (أسد الغابة ت ٣٦٩٥ ، الطبقات ١٢٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٥/١ ، الجرح والتعديل ٣٨٤/٦ ، تهذيب الكمال ٩٧/١٣ ، التقريب ٦٧٩/١) .

^٤ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في التزول على الحكم ١٢٢/٤ .

^٥ - هو سعيد بن بشير الأزدي مولاهم ، أبو عبد الرحمن ، أو أبو سلمة ، الشامي ، أصله من البصرة ، أو واسط ، من الثامن ، مات سنة ١٦٨ هـ ، ضعفه ابن معين وأحمد والنسائي ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال البخاري : يتكلمون في حفظه ، ولهذا : ضعفه الحافظ . (ميزان الاعتدال ١٨٩/٣ ، تهذيب الكمال ١٤١/٧ ، تهذيب التهذيب ٨/٤ ، التقريب ٣٤٩/١)

^٦ - هل المقصود بشيوخ المشركين هنا الرجال المسان أهل الجلد والقوة على القتال لا الهرمى أو الشيوخ مطلقاً ؟ قولان .
رجح الأول الصنعاني (النهاية ٤٥٧/٢ ، سبل السلام ٩٣/٣) .

(وَالشَّرْحُ الْعِلْمَانُ الَّذِينَ لَمْ يُنَبِّتُوا ^١)

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ ^٢ وَرَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ قَتَادَةَ نَحْوَهُ ^٣ .

الحديث الثالث : حديث عَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ قَالَ : عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَكَانَ مَنْ أَتَبَتْ قِتْلَ وَمَنْ لَمْ يُنَبِّتْ خُلِّيَ سَبِيلُهُ فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنَبِّتْ فَخُلِّيَ سَبِيلِي ^٤ .

(قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِثْبَاتَ بُلُوغًا إِنْ لَمْ يُعْرِفِ احْتِلَامُهُ وَلَا سُنُّهُ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ ^٥)

أولاً : شرح الغريب .

^١ - التمهيد ٢٣٥/٦ ، معالم السنن للخطابي بحاشية مختصر المنذري ١٣/٥ .

^٢ - حسن : أخرجه أحمد (١٩٦٣٢ و ١٩٧١٨) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في قتل النساء (٢٦٦٧) (٥٣/٣) ، وهو عند الترمذي برقم (١٥٨٣) وقال : حسن صحيح ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ١٨٦/٢ .

قلت : الحديث حسن بشواهد ، فقد رواه الترمذي من طريقين :

الأول : منها فيه سعيد بن بشر : ضعيف ، لكن تابعه حجاج بن أرتاة . (تهذيب الكمال ١٤١/٧ ، التقريب ٣٤٩/١) .
الثاني : فيه الحجاج بن أرتاة صدوق كثير الخطاء والتدليس (تهذيب الكمال ١٤٦/٤ ، التقريب ١٨٨/١) . كما أن قتادة مدلس ، وقد عنعنه . ولكن تابعه الحسن وأن كان الحسن مختلف في سماعه من سمرة ، وهو مدلس ، وقد عنعنه . والله أعلم .
(تهذيب الكمال ٢٩٧/٤ و ٢٢٤/١٥ ، التقريب ٢٠٢/١) .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في التزول على الحكم ١٢٣/٤ .

^٤ - صحيح : أخرجه أحمد (٣٨٠/٤ و ٣١١/٥) (٢٢١٥٢ و ١٨٢٩٩) ، وأبو داود : كتاب الحدود : باب في الغلام يصيب الحد (٤٤٠٤) ، والنسائي : كتاب الطلاق : باب متى يقع طلاق الصبي (٣٤٣٠) ، وابن ماجه : كتاب الحدود : باب من لا يجب عليه الحد (٢٥٤٢) ، والدارمي : كتاب السير : باب حد الصبي متى يقتل (١٥٥/٢) (٢٤٦١) ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي : كتاب المغازي (٣٧/٣) ، وصححه الألباني (صحيح سنن الترمذي ١١٤/٢) ، وهو عند الترمذي برقم (١٥٨٤) وقال : حسن صحيح . قلت : ورواه ثقات إلا عبد الملك بن عمير تغير حفظه وربما دلس (ميزان الاعتدال ٤٠٥/٤ ، التقريب ٦١٨/١) .

^٥ - الترمذي : كتاب الأحكام : باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة (٦٤٢/٣) .

^٦ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في التزول على الحكم (١٣٣/٤) .

(فَقَطَّعُوا أَكْحَلَهُ أَوْ أَبْجَلَهُ)

الأكحل والأبجل : عرقان من عروق الجسم ، فالأكحل : عرق في وسط الذراع ، إذا أنفجر لم يرقأ الدم .^١
(وَكَانُوا أَرْبَعَ مِائَةٍ)

اختلف في عدتهم : فقال ابن إسحاق^٢ : كانوا ستمائة وفي رواية تسعمائة ، وبه جزم ابن عبد البر في ترجمة سعد ، وقال السهيلي : ما بين ثمانمائة إلى تسعمائة ، والصحيح أنهم كانوا أربعمائة لورود الرواية عند الترمذي والنسائي وابن حبان بإسناد صحيحه الحافظ . ويجمع بين الطرق بأن يقال إن الباقيين كانوا أتباعاً^٣ .

(انْفَتَقَ عِرْقُهُ)

أنفتق : أنشق وانفتح وخرج منه الدم .^٤

(وَاسْتَحْيُوا شَرَّخَهُمْ)

الشرخ : الأصل ، والعرق ، والحرف الناتئ من الشيء ، وشرخ الشباب : أوله . وقيل نَضَارَتِه وقوته . وهو مصدر يقع على الواحد والاثنين والجمع . وقيل : هو جمع شارخ ، مثل شارب وشرَّب . وأراد بالشرخ هنا : الشباب أهل الجلد الذين يُنْتَفَعُ بهم في الخدمة ، من الصبيان الذين لم يُنْبِتُوا .^٥

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبته بما قبله : أنه ذكر جملة من التراجم في أحكام ما قبل القتال من الدعوة والبيات وغيره ثم أعقبه بجملة من التراجم في نصيب المقاتلين (الأسهم والرضخ) ثم في معاملة الأسرى ، وكان التسلسل المنطقي هو ذكر طرق وقف القتال فترجم لها بالأمان ثم التزول على الحكم ثم

^١ - شرح مسلم للنووي ١٣٥/١٢ حديث (١٧٦٩) ، فتح الباري ٤٧٦/٧ حديث ٤١٢٢ من كتاب المغازي

^٢ - هو أبو بكر : محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار ، عالم السير ، ولد سنة ٨٠هـ ، توفي سنة ١٣٢هـ . من مصنفاته : السيرة النبوية . (طبقات ابن سعد ٣٢١/٧ ، سير أعلام النبلاء ٣٣/٧)

^٣ - فتح الباري ٤٧٨/٧ حديث ٤١٢٢ .

^٤ - النهاية في غريب الحديث ٤٠٨/٣ ، القاموس المحيط ٣٧١/٣ ، مختار الصحاح ص ٤٣٩ .

^٥ - النهاية ٤٥٧/٢ ، القاموس ٣٦٢/٤ ، التمهيد ٢٣٥/٦ ، معالم السنن للخطابي بحاشية مختصر المنذري ١٣/٥ .

الجزية ، فبدأ بالأمان الذي هو عام لكل مسلم ، ثم أعقبه بالنزول على الحكم الذي يختص بفئة من المسلمين .

وإنما ذكر أضاف المسألتين لتعلقهما بالباب ، فترجم للحكم بصفة عامة ثم فصل في الأدلة ، فذكر حديثاً في حكم المقاتلة من الرجال واستحياء النساء المتفق على حكمهم ، ثم أضاف حديثين في مسألتين خلافيتين ، هما : قتل الشيوخ والصبيان .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

المسألة الأولى : حكم النزول على حكم مسلم بقتل الرجل المقاتل من الكفار ، واستحياء النساء .

يرى الترمذي جواز النزول على حكم المسلم بقتل الرجل المقاتل من الكفار واستحياء النساء منهم ، لما يلي :

أولاً : ترجمته لذلك بترجمة ظاهرها في جواز ذلك .

ثانياً : استشهاده بحديث صحيح في ذلك ، وإشارته إلى أحاديث تدعم قوله .

ثالثاً : عدم ذكره لقول المخالف .

المسألة الثانية : حكم النزول على حكم مسلم بقتل الشيوخ .

الذي يظهر لي أن الترمذي يرى جواز ذلك ، ولهذا استشهد له بالحديث وصححه . وهل يقتل الشيوخ مطلقاً أو من قدر على القتال منهم فقط ؟ كلاهما محتمل ، وإن كان احتمال قوله بالإطلاق أقوى وذلك لأنه :

أولاً : أن القول بالإطلاق هو الموافق لعموم وظاهر الحديث ، ولم يذكر الترمذي تخصيصاً لذلك . قلت : ولا يخفى تأثر المحدثين بالأخذ بظواهر النصوص .

ثانياً : أنه قول كبير المحدثين الإمام أحمد حيث قال : الشَّيْخُ لَا يَكَادُ أَنْ يُسْلِمَ وَالشَّابُّ أَيُّ يُسْلِمُ كَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنَ الشَّيْخِ قَالَ الشَّرْحُ الشَّابُّ^١ ، وكذلك هو القول الراجح عن الشافعي كما سيأتي .

^١ - المسند (١٩٦٣٢) .

المسألة الثالثة : هل إنبات الشعر من علامات البلوغ .

هل الإنبات من علامات البلوغ ؟ تكلم الترمذي على علامات البلوغ في ثلاثة مواضع من سننه ، أحدها في هذا الباب ولم يترجم لها ، والموضع الثاني في كتاب الأحكام وترجم لها بقوله (باب حد بلوغ الرجل والمرأة) وذكر فيه العلامات الثلاث للبلوغ^١ ، والموضع الثالث في كتاب الجهاد وترجم له بقوله (باب ما جاء في حد بلوغ الرجل ومتى يفرض له) وذكر فيه علامة السن^٢ .

وأما هل الإنبات من علامات البلوغ ، فالذي أراه أن الترمذي يرى الإنبات من علامات البلوغ ، ويوجب به قتل الكافر الذي نبتت عانته ، إذا لم يعرف احتلامه ولا سنه ، وذلك لما يلي :

أولاً : استشهاده بحديث عطية القرظي الذي هو عمدة القائلين بذلك .

ثانياً : نقله أن ذلك قول بعض أهل العلم .

رابعاً : مذاهب العلماء .

المسألة الأولى : حكم النزول على حكم مسلم^٣ .

قلت : اتفق العلماء على جواز النزول على حكم المسلم بما فيه الحظ للمسلمين من القتل والسي والفداء^٤ . وفي الجزية وجهان عند الشافعية والحنابلة ، صححها الشافعية لأنه حكم قد التزموه ، واشترط الحنابلة رضی الطرفين لأنه عقد معاوضة يتوقف على التراضي^٥ . وأما الخلاف في المن فقد تقدم في مبحث قتل الأسرى .

^١ - سنن الترمذي ٦٤١/٣ حديث (١٣٦١) .

^٢ - سنن الترمذي ١٨٣/٤ حديث (١٧١١) .

^٣ - قلت لم يفصل العلماء في هذا المسألة في حكم النزول على حكم رجل أحد المسلمين في الصبيان والشيوخ ، لأنهم قد بينوا حكمهم في موضع ما يفعل بالأسرى^٦ ، وعليه فلا يجوز للحاكم إن يخرج عما قرروه فيهم ، لأنه لا يجوز له الحكم إلا بما أحل الله (أي المترجح عندهم في المذهب) .

^٤ - بدائع الصنائع ١٠٧/٧ و ١٠٨ ، الفتاوى الهندية ٢٠١/٢ ، حاشية الدسوقي ١٨٥/٢ ، جواهر الإكليل ٢٥٧/١ ، شرح الزرقاني ١٢٢/٢ ، روضة الطالبين ٤٨٢/٧ ، الإنصاف ١٤٠/٤ ، كشف القناع ٦٠/٣ .

^٥ - روضة الطالبين ٢٨٣/٧ ، الإنصاف ١٤٠/٤ ، كشف القناع ٦٠/٣ .

المسألة الثانية : حكم قتل الشيوخ .

اتفق العلماء على جواز قتل الشيخ الفاني إذا كان له رأي وتدير^١ ، إما إذا لم يكن لهم رأي ولا تدبير فاختلف العلماء في حكم قتلهم على قولين:

القول الأول : أنهم لا يقتلون ما لم يقاتلوا ، أو يشاركوا في القتال برأي أو مشورة .

وبه قال أبو بكر الصديق وابن عباس مجاهد والضحاك^٢ وأبو حنيفة ومالك والليث والثوري وأحمد وقول عن الشافعي^٣ ، وهو مذهب الجمهور من الحنفية^٤ والمالكية^٥ والحنابلة^٦ ، ووجه عند الشافعية^٧ .

قال ابن نجيم : (وقتل امرأة وغير مكلف وشيخ فان وأعمى ومقعد إلا أن يكون أحدهم ذا رأي في الحرب أو ملكاً) أي نهيًا عن قتل هؤلاء^٨ .

قال خليل : وإلا قوتلوا وقتلوا إلا المرأة إلا في مقاتلتها والصبي والمعتوه كشيخ فان وزمن وأعمى وراهب بدير أو صومعة بلا رأي وترك لهم الكفاية فقط واستغفر قاتلهم^٩ .

قال المرداوي : (وإذا ظفر بهم لم يقتل صبي ، ولا امرأة ، ولا راهب ، ولا شيخ فان ، ولا زمن ، ولا أعمى . لا رأي لهم ، إلا أن يقاتلوا) قال : أو يحرضوا . وهذا المذهب مطلقاً^{١٠} .

القول الثاني : أنه يجوز قتلهم مطلقاً .

^١ - رحمة الأمة ٣٨٢ ، المغني ١٧٩/١٣ .

^٢ - هو الإمام الضحاك بن مزاحم الحلبي ، أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني ، من أوعية العلم ، صدوق في الحديث كثير الإرسال ، حدث عن أبي سعيد الخدري وابن عمر وغيرهم وخلاف في حديث عن ابن عباس ، وعنه عمارة ومقاتل وغيرهم ، مات بعد المائة . (سير أعلام النبلاء ٥٩٨/٤ ، التقريب ٤٤٤/٢)

^٣ - مصنف ابن أبي شيبة ٦٥٥/٧ ، الاختيار ٣١٤/٣ ، التمهيد ٢٣٣/٦ ، حاشية الدسوقي ١٧٦/٢ ، الإقناع ٤٦٤/٢ ، رحمة الأمة ٣٨٢ ، المغني ١٧٧/١٣ ، الإفصاح ٢٢٥/٢ .

^٤ - بدائع الصنائع ١٠٠/٧ ، فتح القدير ٤٣٧/٥ ، حاشية ابن عابدين ١٣٢/٤ .

^٥ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٧٦/٢ ، منح الجليل ٧١٤/١ ، تبين المسالك ٤٣٠/٢ ، المنتقى ١٦٦/٣ .

^٦ - المغني ١٧٧/١٣ ، كشف القناع ٥٠/٣ .

^٧ - روضة الطالبين ٤٨٢/٧ .

^٨ - البحر الرائق ٨٤/٥ .

^٩ - مختصر خليل مع شرحه جواهر الإكليل ٢٥٣ و ٢٥٢/١ .

^{١٠} - الإنصاف ١٢٨/٤ .

وهو القول الراجح عن الشافعي^١ وبه قال ابن المنذر^٢ والطبري وبعض أصحاب مالك^٣، وهو الأظهر عند الشافعية^٤، ونصره ابن حزم^٥.

قال النووي : ويحل قتل راهب وأجير وشيخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الأظهر^٦.

سبب الخلاف :

١- تعارض الأدلة : أي الآيتين : (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ)

^٧، و (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^٨. فقال الجمهور بالاستثناء من العموم ، أي استثناء الذين لا يقاتلون كما في آية البقرة من عموم المشركين كما في آية التوبة . وقال الشافعية بالنسخ : أي نسخ آية البقرة بآية التوبة فيكون قتل الشيخ الفاني جائزاً وإن لم يقاتل أخذاً بعموم الآية^٩.

٢- الاختلاف في علة جواز قتل الكافرين . فذهب الجمهور إلى أن مناط

القتل هو الحراة والمقاتلة والاعتداء وليس الكفر ، وذهب الشافعية ومن معهم إلى أن مناط القتل هو الكفر ، فترتب عليه إباحة قتل غير المقاتلة كالشيخ الفاني الذي لا رأي له^{١٠}.

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

أولاً : الكتاب .

^١ - رحمة الأمة ٣٨٢ ، مغني المحتاج ٢٢٣/٤ .

^٢ - الإقناع ٤٦٤/٢ .

^٣ - التمهيد ٢٣٣/٦ و ٢٣٤ .

^٤ - روضة الطالبين ٤٤٤/٧ ، حاشية البجيرمي ٢٥٣/٤ ، فتح الوهاب ١٧٢/٢ .

^٥ - المحلى ٢٩٦/٧ .

^٦ - المنهاج مع شرحه نهاية المحتاج ٦٤/٨ .

^٧ - البقرة ١٩٠ .

^٨ - التوبة ٥ .

^٩ - بداية المجتهد ٢٨٠/١ .

^{١٠} - بدائع الصنائع ١٠١/٧ .

قوله تعالى : (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ) ^١.

قال القرطبي : قال ابن عباس : هي محكمة ، أي قاتلوا الذين هم بحالة من يقاتلونكم ، ولا تعتدوا في قتل النساء والصبيان والرهبان وشبههم ^٢.

ثانياً : السنة .

١- عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا صغيراً ولا امرأة ولا تغلوا وضموا غنائمكم وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ^٣.
والحديث نص في تحريم قتل الشيخ الفاني .

٢- عن رباح بن ربيع قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فرأى الناس مجتمعين على شيء فبعث رجلاً فقال انظر علام اجتمع هؤلاء فجاء فقال على امرأة قتيل فقال ما كانت هذه لتقاتل . قال وعلى المقدمة خالد بن الوليد فبعث رجلاً فقال : قل لخالد لا يقتلن امرأة ولا عسيفاً ^٤.

ووجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل العلة في النهي عن قتل المرأة كونها لا تقاتل ، وهذا يوضح معنى قوله تعالى : (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ) ^٥. والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ^٦، فدل على أنه لا يجوز قتل الشيخ الفاني لأنه لا يستطيع القتال .

ثالثاً : الأثر .

^١ - البقرة ١٩٦ .

^٢ - الجامع لإحكام القرآن ٢/٢٣٢ .

^٣ - أخرجه أبو داود : كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين (٢٦١٤) ، وفي سنده خالد لم يوثقه سوى ابن حبان ، وبقيّة رجاله ثقات ، وله شواهد يتقوى بها (مختصر المنذري ٣/٤١٦ ، جامع الأصول بتحقيق الأرناؤوط حديث (١٠٧٦)) ، وعزاه الهيثمي للطبراني في الكبير والأوسط (مجمع الزوائد ٥/٣١٦) .

^٤ - أخرجه أحمد (١٥٥٦٢) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في قتل النساء (٢٦٦٩) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : بلب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان (٢٨٤٢) . قلت : وإسناده صحيح .

^٥ - البقرة ١٩٦ .

^٦ - الميتمى ص ٣٣٢ ، شرح الطوفي ٣/٣١٦ ، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي ١/٦٥١ .

وصية أبي بكر رضي الله عنه لأمر له وفيه :
(لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا)^١ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^٢ .

ووجه الدلالة : هو العموم في الآية بقتل المشركين ، دون استثناء شيخ أو غيره^٣ .

ثانياً : السنة .

- ١ - حديثا الباب (حديث عطية القرظي وحديث : اقتلوا شيوخ المشركين)^٤ .
- ٢ - إقرار النبي صلى الله عليه وسلم قتل دريد بن الصّمة ، وكان شيخاً كبيراً^٥ .

ووجه الدلالة : هو أن هذه عمومات لم يستثن منه شيخ ولا أجير ولا غيره^٦ .

المعقول .

قياس الشيخ الفاني على الشاب ، فكما يجوز قتل الشاب إجماعاً ، فيجوز قتل الشيخ الفاني قياساً عليه ، بجامع الكفر وعدم النفع من بقاءه^١ .

^١ - أخرجه مالك في الموطأ : كتاب الجهاد : باب في النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو (٣٥٨/٢) (٩٨٢) ، وفيه انقطاع لأن يحيى بن سعيد لم يدرك أبا بكر ، وأخرجه عبد الرزاق : كتاب الجهاد : باب عقر الشجر بأرض العدو ١٩٩/٥ ، وسعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب ما يؤمر به الجيوش إذا خرجوا ١٤٨/٢ ، وابن أبي شيبة في مصنفه : كتاب الجهاد : من ينهى عن قتله في دار الحرب ٦٥٥/٧ ، والبيهقي : كتاب السير : باب من ترك قتل من لا قتال فيه ... السنن الكبرى ٣٨٤/١٣ .

^٢ - التوبة ٥ .

^٣ الإقناع ٤٦٣/٢ و ٤٦٤ .

^٤ - سبق تخريجهما في الباب .

^٥ - هو في صحيح البخاري : كتاب المغازي : باب غزوة أوطاس (٤٣٢٣) .

^٦ - المحلى ٢٩٩/٧ .

المناقشة .

نوقشت أدلة أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولاً : الكتاب .

عورض الاستدلال بالآية بأن هذا العموم مخصص بأدلة الجمهور جمعاً بين الأدلة ^٢ .

ثانياً : السنة .

حمل قتل الشيوخ أن صح الحديث على الشيوخ الذين يفيدون المشركين ويضرون المسلمين جمعاً بين الأدلة ومراعاة للعلة التي ذكرها صلى الله عليه وسلم لخالد بن الوليد رضي الله عنه ^٣ .
وأما قتل دريد بن الصمة فقد كان ذا رأي في جيشه بل كان على رأس المقاتلين ، فيجوز قتله إجماعاً ^٤ .

ثالثاً : المعقول .

عورض ببطالان هذا القياس ، وذلك لمصادمته للنصوص الصحيحة ، ولمخالفته للعلة في جواز قتل الكافرين ، وهي الحاربة والصد عن سبيل الله ، كما سبق بيانه .

الراجع :

هو القول بتحريم قتل الشيوخ ما لم يفيدوا المشركين أو يضروا المسلمين . وذلك :
أولاً : أن أدلة الجمهور أقوى وأصح إسناداً .

ثانياً : أن في القول بذلك جمعاً بين الأدلة ، وإعمال الدليل أولى من إهماله ^٥ .

ثالثاً : أنه مقرر في الأصول أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ^١ ، وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم ، العلة في جواز قتل المشركين ، ولا بيان مع بيانه . والله أعلم .

^١ - المغني ١٣/١٧٧ .

^٢ - المغني ١٣/١٧٨ .

^٣ - المغني ١٣/١٧٨ .

^٤ - فتح الباري ٦٣٨/٧ حديث ٤٣٢٣ من كتاب المغازي ، سيرة ابن هشام ٤/٤٥٣ ، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية د. مهدي رزق الله ص ٥٩١ .

^٥ - شرح القواعد الفقهية للزرقاء ص ٣١٥ القاعدة التاسعة والخمسون .

المسألة الثالثة : هل إنبات الشعر من علامات البلوغ ؟.

قلت : علامات البلوغ خمس ^١ :

الأولى والثانية خاصة بالنساء : وهما الحيض والحمل ، والإجماع منعقد على أنهما من علامات البلوغ ^٢ .

الثالثة : الاحتلام ، وهو مجمع عليه ^٣ .

الرابعة : وهو السن ، وتأني في بابها .

الخامسة : الإنبات ، أي إنبات الشعر حول القبل ، وفيما يلي حكم العلماء فيها .

اختلف العلماء ، هل إنبات الشعر حول القبل ، يعتبر به في إثبات البلوغ لمن لم يعرف سنه ولم يحتلم أم لا ، على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الإنبات لا يعتبر به في إثبات البلوغ إذا لم يعرف سن المرء ولا احتلامه .

وبه قال أبو حنيفة ورواية عن مالك وأحمد ^٤ ، وهو مذهب الحنفية ^٥ ، وبعض المالكية ^٦ .

قال السرخسي : ومالك يجعل الشعر دليل البلوغ ولسنا نقول به ^٧ .

القول الثاني : أن إنبات الشعر حول القبل ، يعتبر به في إثبات حكم البلوغ ، مطلقاً في المسلم والكافر ، لمن لا يعرف سنه ولا احتلامه .

وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور والشافعي في رواية ^٨ ، وهو مذهب المالكية ^٩ .

والحنابلة ^{١٠} ورواية عند الشافعية ^{١١} .

^١ - أصول الفقه الإسلامي د . وهبة الزحيلي ١/٦٥١ .

^٢ - زاد المالكية : نتن الإبط ، وغلظ الصوت ، وفرق الأرنبة (حاشية الدسوقي ٣/٢٩٣) .

^٣ - الجامع لإحكام القرآن ٥/٢٥ ، فتح الباري ٥/٣٢٨ من كتاب الشهادات حديث (٢٦٦٤) .

^٤ - المغني ١٣/١٧٥ ، فتح الباري ٥/٣٢٧ من كتاب الشهادات حديث (٢٦٦٤) .

^٥ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٣/٢٩٣ ، الإنصاف ٥/٣٢٠ .

^٦ - بدائع الصنائع ٧/١٧١ و١٧٢ ، فتح القدير ٩/٢٧٦ ، البحر الرائق ٨/٩٦ .

^٧ - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٣/٢٩٣ ، شرح الزرقاني ٥/٢٩٨ ، عارضة الأخوذي ٧/٨٣ .

^٨ - المبسوط ١٠/٢٧ .

^٩ - الجامع لإحكام القرآن ٥/٢٥ ، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٣/٢٩٣ ، تكملة المجموع للسبكي ١٣/٣٦١ ، المغني

١٣/١٧٥ ، الإنصاف ٥/٣٢٠ .

^{١٠} - الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٣/٢٩٣ ، شرح الزرقاني ٥/٢٩٨ ، أحكام القرآن لابن العربي ١/٤١٨ .

قال الدسوقي : (والصبي لبلوغه بثمان عشر أو الحلم أو الحمل أو الإنبات وهل إلا في حق الله تعالى تردد) والمذهب الأول وأنه علامة مطلقة كغيره ^٢ .
وقال المرادوي : (والبلوغ يحصل بالاحتلام) بلا نزاع (أو بلوغ خمس عشرة سنة أو نبات الشعر الخشن حول القبل) هذا هو المذهب ^٤ .

القول الثالث : أن الإنبات علامة للبلوغ في ذراري المشركين فقط .
وبه قال الشافعي في المشهور عنه ^٥ ، وهو الأصح من مذهب الشافعية ^٦ .
قال النووي : ونبات شعر لعانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر لا المسلم في الأصح ^٧ .

الأدلة

أدلة أصحاب القول الأول .

المعقول

وهو أن الإنبات غير مطرد ، بل يختلف باختلاف البلاد والأشخاص ، فلا يصلح كعلامة وأمانة شرعية في إثبات حكم البلوغ ^٨ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : السنة .

١ - حديث الباب عن عطية القرظي ^٩ .

^١ - المغني مع الشرح الكبير ٥٥٦/٤ ، الإنصاف ٣٢٠/٥ ، حاشية الروض المربع ١٨٤/٥ .

^٢ - روضة الطالبين ٤١٢/٣ ، نهاية المحتاج ٣٥٩/٤ .

^٣ - حاشية الدسوقي ٢٩٣/٣ .

^٤ - الإنصاف ٣٢٠/٥ .

^٥ - معرفة السنن والآثار : كتاب الحجر : باب الإنبات في أهل الشرك حد البلوغ (٤/٤٦٠) ، و كتاب السير : باب الحكم في ذراري من ظهر عليه وحد البلوغ في أهل الشرك (٦/٥٥٠) .

^٦ - روضة الطالبين ٤١٢/٣ ، نهاية المحتاج ٣٥٩/٤ ، تكملة المجموع للسبكي ٣٦٤/١٣ .

^٧ - منهاج الطالب مع شرحه نهاية المحتاج ٣٥٩ و ٣٥٨/٤ .

^٨ - المبسوط ٢٧/١٠ .

^٩ - سبق تخريجه في هذا المبحث .

٢- عن كثير بن السائب^١ قال حَدَّثَنِي أَبْنَاءُ قُرَيْظَةَ أَنَّهُمْ عُرِضُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَمَنْ كَانَ مُحْتَلِمًا أَوْ نَبَتْ عَائِثَةُ قُتِلَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَلِمًا أَوْ لَمْ تَنْبِتْ عَائِثَةُ تُرِكَ^٢.

ووجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بترك قتل من نبئت عائته ، وذلك لصغره ، لأنه لو سئل اليهود عن سن أبنائهم أو احتلامهم ، لربما كذبوا ، خوفاً على أبنائهم من القتل ، فانتقل صلى الله عليه وسلم إلى العلامة التي لا تحتمل الكذب ، وهي الإنبات ، فدل على أن نبوت الشعر حول القبل من علامات البلوغ .

ثانياً : الأثر .

عن نافع عن أسلم مولى عمر أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (كتب إلى أمراء أهل الجزية أن لا يضعوا الجزية إلا على من جرت أو مرت عليه المواسي)^٣.

ثانياً : المعقول .

وهو قياس الإنبات على الاحتلام ، بجامع ملازمة كل منهما للبلوغ غالباً ، فكان الإنبات علامة للبلوغ كالاختلام .

أدلة أصحاب القول الثالث .

المعقول .

١- الضرورة ، أي أنه لا يمكن اعتبار السن والاحتلام كعلامة للبلوغ عند المشركين ، وذلك لانعدام العدالة في المشرك فيرجع إلى الإنبات ، بخلاف المسلم فيكتفى بالسن أو الاحتلام لتحقيق العدالة فيه^١.

^١ - هو كثير بن السائب المدني ، من الرابعة ، مقبول . (التأريخ الكبير ٢١٦/٧ ، الجرح والتعديل ٨٤١/٧ ، تهذيب التهذيب ٤١٥/٨ ، التقريب ٣٨/٢)

^٢ - أخرجه أحمد (١٨٥٢٣ و ٢٢٦٥١) ، والنسائي : كتاب الطلاق : باب متى يقع طلاق الصبي (٣٤٢٩) .

^٣ - أخرجه البيهقي : كتاب الجزية : باب الزيادة على الدينار بالصلح (٢٩/١٤) ، وسعيد بن منصور : كتاب الجهاد : باب ما جاء في قتل النساء والولدان (٢٤٠/٢) ، وأبو عبيد : كتاب سنن الفيء والخمس والصدقة : باب من تجب عليه الجزية (الأموال ٣٧) .

٢- أن الولد المسلم ربما تعجل البلوغ بدواء دفعاً للحجر وتشوقاً للولايات بخلاف الكافر فلا يتصور تعجله له لأنه يقتضي القتل أو ضرب الجزية عليه^١.

المراجع:

قلت : البلوغ ليس مقصوداً لذاته ، وإنما لما يترتب عليه من أحكام شرعية ، وعليه فمقى ثبتت أي علامة من علامات البلوغ ، وجب الأخذ بها ، ولا يقال باقتصارها على المشركين ، أو المسلمين .

وعليه فإن الإنبات علامة من علامات البلوغ ، مطلقاً سواءً في حق المسلم أو الكافر ، وذلك للأحاديث الصحيحة في ذلك ، بل أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، قدمها على الاحتلام والسن ، عند الشك في ثبوتهما ، وجعلها مناطاً في أيجاب القتل أو تركها ، وإذا ثبت في حق الكافر فلا يمنع ثبوته في حق المسلم ، وذلك لاتحاد العلة وانعدام الفارق .

ولا يصح قصرها على المشركين ، لأن الأصل في المسلم البراءة من التهمة ، ولا يخص الحكم إلا بدليل ، ولا دليل .

وأما من قال لا يؤخذ به لأنه غير مطرد ، فيرد بأن هذا مردود بالنص ، والله أعلم .

^١ - المغني ١٣ / ١٧٦ .

^٢ - تكملة المجموع للسبكي ١٣ / ٣٦٤ .

المبحث السادس والعشرون : حكم الحلف.

الحلف : بالكسر ، العهد يكون بين القوم ، وهو من الصداقة ، فيحلف الصديق لصاحبه أن لا يغدر به ، وحالفه أي عاهده ، وتحالفوا أي تعاهدوا ، والحليف المعاهد يقال فيه : تحالفا ، إذا تعاهدا وتعاقدا على أن يكون أمرهما واحداً ، في النصرة والحماية . قال ابن الأثير : أصل الحلف : المعاهدة والمعاقدة على التعاضد والتساعد والاتفاق .^١

وقد ترجم^٢ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في الحلف) ، وذكر فيه حديث : عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ :
أَوْفُوا بِحِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ يَعْنِي الْإِسْلَامَ إِلَّا شِدَّةً وَلَا تُخَدِّثُوا حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ .^٣

(قَالَ فِي الْبَابِ : عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ^١ ، قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .)^٢

^١ - النهاية في غريب الحديث ٤٢٣/١ ، لسان العرب ص ٥٣/٩ ، القاموس المحيط ص ١٧٣/٣ ، مختار الصحاح ص ١٤٣ ، المصباح المنير ص ٥٦ .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢٤/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب الإخاء والحلف) ١٢١/٧ من كتاب الأدب ، وأبو داود بقوله (باب في الحلف) ١٢٩/٣ من كتاب الفرائض ، والنسائي بقوله (الأخوة والحلف) ٩٠/٤ الكبرى ، والدارمي بقوله (باب لا حلف في الإسلام) ١٦٨/٢ .

^٣ - صحيح لغيره : أخرجه أحمد (٤٢٩/٢) (٦٨٧٨ و ٦٨٩٤) ، ومسلم : كتاب فضائل الصحابة : باب مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه رضي الله عنهم (١٢٣/١٦) (٢٥٣٠) ، وأبو داود : كتاب الفرائض : باب في الحلف (١٢٩/٣) (٢٩٢٥) . معناه . لكن في سنده عمرو بن شعيب ، صدوق ، وحسن الذهبي روايته عن أبيه عن جده (ميزان الاعتدال ٣١٩/٥ - ٣٢٣ ، التقريب ٧٣٧/١) ، وحسنه الألباني (صحيح الترمذي ١١٥/٢) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٨٥) ، وقال : حسن صحيح .

^٤ - حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وفيه : (كاتبت أمية بن خلف كتاباً بأن يحفظني في صاغيتي بمكة وأحفظه في صاغيته بالمدينة) ، أخرجه أحمد (١٩٠/١) (١٦٥٨) ، والبخاري : كتاب الركالة (٩٦/٥) (٢٣٠١) ، و(شهدت حلف المطلبين مع عمومي ...) ، وعزاه الهيثمي لأبي يعلى والبخاري (مجمع الزوائد ١٧٢/٢) .

وحديث أم سلمة رضي الله عنها ، وفيه : (لا حلف في الإسلام وما كان من حلف في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة) ، أخرجه الطبراني (٣٧٥/٢٣) (٨٨٨) ، وعزاه الهيثمي لأبي يعلى (المجمع ١٧٣/٨) .

وحديث جبير بن مطعم رضي الله عنه ، وفيه : (لا حلف في الإسلام وما كان من حلف في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة) ، أخرجه مسلم : كتاب فضائل الصحابة : باب مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه رضي الله عنهم (١٢٣/١٦) (٢٥٣٠) ، وأبو داود : كتاب الفرائض : باب في الحلف (١٢٩/٣) (٢٩٢٥) .

وحديث أبي هريرة لعله (مثلنا إن شاء الله إذا فتح الله الحيف حيث تقاسموا على الكفر) ، أخرجه أحمد (٣٢٢/٢) (٧٥٢٦ و ٨٠٧٩ و ٨٤٢١) ، والبخاري : كتاب المغازي : باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم رايته يوم

أولاً : شرح الغريب .

(بِحَلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ)

أي العهود التي وقعت فيها مما لا يخالف الشرع .^٣

(وَلَا تُحَدِّثُوا حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ)

قال الطيبي : التنكير يحتمل الجنس والنوع . وقال المناوي^٤ : أي لا تحدثوا فيه حلفاً مّا ،
فالتنكير للجنس .^٥

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن تكلم الترمذي عن الغنيمة والأسرى وبعض فروعهما ، والأمان والغدر ، وهذه
الأحكام تتعلق بمن قاتلهم المسلمون ، فلما انتهى من ذلك ، أراد أن يترجم للحالة الأخرى ،
وهي فيما إذا لم يكن هناك قتال مع بعض الكفار ، هل يجوز الدخول معهم في حلف ، فناسب
الإتيان به في هذا الموضع .

الفتح (٤٢٤٨) وفي كتاب الحج (١٥٨٩) وكتاب المناقب (٣٨٨٢) ، ومسلم : كتاب الحج : باب استحباب التزول
بالحصب ... (١٣١٤) .

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وفيه : (ما يسرني أن لي حمر النعم وأني نقضت الذي في دار الندوة) عزاه
الهيثمي للطبراني في الجمع ١٧٢/٨ . و (لا حلف في الإسلام وما كان من حلف في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة) ،
أخرجه أحمد (٣٢٩/١) (٣٠٣٧) ، وعزاه الهيثمي لأبي يعلى (الجمع ١٧٣/٨) .

وحديث قيس بن عاصم رضي الله عنها ، وفيه : (ما كان من حلف في الجاهلية فتمسكوا به ولا حلف في
الإسلام) ، أخرجه أحمد (٦١/٥) (٢٠٠٩٠) .

^١ - هو قيس بن عاصم بن سنان ، المُنْقَرِي ، أبو علي ، واسمه الحارث بن عمرو بن كعب ، صحابي مشهور بالحلم ، نزل
البصرة .

(أسد الغابة ت ٤٣٧٠ ، الاستيعاب ت ٢١٦٤ ، الطبقات الكبرى ٢٩٤/١ ، الإصابة ٣٦٧/٥ ، التقريب ٣٤/٢) .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء الحلف ١٢٤/٤ .

^٣ - فيض القدير (١٠٣/٣) (٢٧٩٨) ، تحفة الأحوذى ١٦٢/٥ .

^٤ - هو محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي ثم المناوي القاهري ، ولد سنة ٩٥٢هـ بالقاهرة ، وتوفي سنة
١٠٣١هـ ، من مصنفاته : فيض القدير ، شرح الشمائل ، الجواهر المغنية . (الأعلام ٧٥/٧ ، الكواكب السائرة بأعيان المائة
العاشرة ٧٥/١)

^٥ - شرح الطيبي ٢٧٥٤/٩ (٣٩٨٣) ، فيض القدير (١٠٤/٣) (٢٧٩٨) .

ولعله أراد بوضعه باب الحلف بين باي التزول على الحكم والجزية ، بيان أنه لا يجوز لحاكم بين المسلمين والكفار أن يحكم بالمصالحة معهم ، فأما القتل ، أو الأسر ، أو الفداء ، أو الجزية ، فلا مصالحة بإقامة حلف .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الظاهر من ترجمة الترمذي أنه يقصد بيان حكم الدخول في حلف عسكري مع غير المسلمين ، وذلك لأنه أورد هذا الباب في كتاب السير بينما أورد شيخه البخاري في كتاب الأدب ، وقرينه أبو داود في الفرائض .

والذي يظهر لي أن الترمذي لا يرى جواز الدخول مع غير المسلمين في حلف ، بدليل أنه لا يرى الاستعانة بإفراد المشركين فضلاً عن جيوشهم ، كما مر في مبحث الرضخ . والله أعلم . أما حكم الاستعانة بالمشركين عند الفقهاء ، فسبق بيانه في مبحث الرضخ .

رابعاً : مذاهب العلماء .

الحلف أقسام :

أولاً : الحلف على التوارث ، وهو منسوخ بآية المواريث ^١ .
ثانياً : حلف الجاهلية على نصره الخليف ظالماً أو مظلوماً ، فقد أقر الإسلام منها ما وافق الشرع ، وهو نصره الحق وإقامة العدل ، ونسخ منها ما كان على الفتن والقتال بين القبائل ^٢ .
وذهب بعض أهل العلم إلى أن الله قد أغنى المسلمين بروابط الدين والعقيدة عن غيرها من الروابط ، فرابطة الدين أقوى من رابطة الحلف ^٣ .

^١ - أحكام القرآن للجصاص ٩٩/٣ ، الجامع لإحكام القرآن ٨٣/١٤ .

^٢ - النهاية في غريب الحديث ٤٢٤/١ ، شرح مسلم للنووي ١٢٣/١٦ حديث ٢٥٣٠ ، عارضة الأحوذى ٨٣/٧ ، فتح الباري ٥١٨/١٠ حديث ٦٠٨٥ .

^٣ - تهذيب السنن بحاشية مختصر المنذري ١٨٩/٤ ، تحفة الأحوذى ١٦٢/٥ .

المبحث السابع والعشرون : حكم ضرب الجزية على المجوس .

الجزية : قدر معين من المال يضرب على رؤوس الكفار إذلالاً وصغاراً ، أو عبارة عن المال الذي يُعقد للكتابي عليه الذمة ، وهي فعلة من الجزاء ، كأنها جرت عن قتله ، وقال أبو يعلى : مشتقة من الجزاء ، إما جزاء كفرهم فتؤخذ منهم صغاراً ، أو جزاءً على أماننا لهم فتؤخذ منهم رفقاً^١ .

فالجزية : ضريبة مالية على الكفار نظير حماية الدولة لهم والمحافظة عليهم ، وبدل عدم قيامهم بواجب الدفاع عن كيان الأمة الإسلامية ، التي يقيمون على أرضها^٢ ، ولذا فإنه عند عدم قدرة الأمة الإسلامية على القيام بحمايتهم فإن هذه الجزية ترد عليهم بدليل^٣ ما فعله سلف هذه الأمة كأبي عبيدة عامر بن الجراح^٤ ، وصلاح الدين الأيوبي^٥ .
والجزية نوعان^٦ :

جزية صلحية : وهي جزية توضع بالتراضي والصلح ، فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق ، فلا حد لها ولا لمن تؤخذ منه إلا ما يقع عليه الصلح .

جزية عنوية : يفرضها الإمام على الكفار عند فتح بلادهم بالعنوة ، فيفرض عليهم مبلغاً كل سنة مقابل إقرارهم على البقاء في البلاد المفتوحة ومقابل حمايتهم ، وهذه الجزية ترحم^٧ لها الترمذي بقوله (باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس) ، وأورد فيها ثلاثة أحاديث :

^١ - النهاية في غريب الحديث ٢٧١/١ ، لسان العرب ١٤٧/١٤ ، الأحكام السلطانية ص ١٥٣ ، حاشية ابن عابدين ٢٠٠/٤ .

^٢ - المبسوط ٧٨/١٠ .

^٣ - المدخل للفقهاء الإسلامي محمد سلام مذكور ، هامش ص ٥٠ ، آثار الحرب ص ٦٩٢ .

^٤ - هو عامر بن عبد الله بن الجراح ، القرشي الفهري ، أبو عبيدة بن الجراح ، أحد العشرة ، أسلم قديماً ، وشهد بدرأ ، مات شهيداً بطاعون عمواس ، سنة ١٨هـ ، وله ٨٥ سنة .

(أسد الغابة ت ٢٧٠٧ ، الاستيعاب ت ١٣٤٠ ، الإصابة ت ٤٤١٨)

^٥ - هو : يوسف بن أيوب بن شادي ، أبو المظفر ، صلاح الدين الأيوبي ، الملقب بالملك الناصر ، من أشهر ملوك الإسلام ، ظهر الديار الإسلامية من حكم العبيدين ووحيد الأمة ، ودحر النصاري في " حطين " وأعاد القدس ، مات رحمه الله سنة ٥٨٩هـ . (سير أعلام النبلاء)

^٦ - فتح القدير ٤١/٦ ، جواهر الإكليل ٢٦٧/١ ، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ٤٤٥/٦ .

^٧ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢٤/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب الجزية والمواذعة مع أهل الحرب . . . وما جاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس والعجم) ٣٩٥/٤ ، وأبو داود بقوله (باب في أخذ الجزية من المجوس) (١٦٨/٣ ، والنسائي بقوله (أخذ الجزية من المجوس) ٢٣٣/٥ الكري ، ومالك بقوله (باب جزية أهل الكتاب والمجوس)

الحديث الأول : عن بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِةَ ^١ قَالَ كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ^٢ عَلَى مَنَازِرٍ ^٣ فَجَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ انْظُرْ مَجُوسَ مَنْ قَبْلَكَ فَخُذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ ^٤ .
قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

الحديث الثاني : عَنْ بَجَالَةَ أَنَّ عُمَرَ كَانَ لَا يَأْخُذُ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى أَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ ^٥ .
وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

الحديث الثالث : عن الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي كَبْشَةَ الْبَصْرِيِّ ^١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ ^٢ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ^٣ قَالَ :

١/٢٣٢ من كتاب الزكاة ، والدارمي بقوله (باب في أخذ الجزية من المجوس) ١٦٢/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (أخذ الجزية من المجوس) ٦٨/٦ من كتاب أهل الكتاب ، وابن أبي شيبة بقوله (ما قالوا في المجوس تكون عليهم جزية) ٥٨٣/٧ ، والبيهقي بقوله (باب المجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم) ١٦/١٤ السنن الكبرى ، و (باب أخذ الجزية من المجوس) ١١٣/٧ معرفة السنن والآثار .

^١ - هو بجالة بن عبدة ، التميمي العنبري البصري ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، ثقة ، من الثانية . (طبقات ابن سعد ١٣٠/٧ ، التاريخ الكبير ١٤٦/٢ ، الجرح والتعديل ٤٧٣/٢ ، الإصابة ٤٦٥/١ ، التقريب ١٢١/١)

^٢ - هو جز بن معاوية التميمي ، تابعي ، ولاء عمر على الأهواز . (البداية ٨٥/٧)

^٣ - مَنَازِرُ : وهما بلدتان بنوحي خوزستان : مناذر الكبرى ، ومناذر الصغرى ، فتحهما عنوة الربيع بن زياد في عهد عمر رضي الله عنهما . (معجم البلدان ٢٣٠/٥) .

^٤ - صحيح : أخرجه البخاري : كتاب الجزية والموادعة : باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب (٣٩٤/٤) (٣١٥٧) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٨٦) ، وقال : حسن صحيح .

^٥ - صحيح : سنن الترمذي ، سبق تخريجه .

^٦ - الحديث بتمامه عند أحمد برقم (١٦٦٠) ، وأبي داود : كتاب الخراج والفيء (٣٠٤٣) ، ومختصراً عند البخاري : كتاب الجزية (٣١٥٧) . ولفظ أبي داود : (قَالَ كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَمَّ الْأَخْتَفِ بْنِ قَيْسٍ إِذْ جَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ وَأَنْهَوْهُمْ عَنِ الزَّمْزَمَةِ . فَقَتَلْنَا فِي يَوْمٍ ثَلَاثَةَ سَوَاحِرٍ وَفَرَّقْنَا بَيْنَ كُلِّ رَجُلٍ مِنَ الْمَجُوسِ وَحَرِّعِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَصَنَعَ طَعَامًا كَثِيرًا فَدَعَاهُمْ فَعَرَضَ السَّيْفَ عَلَى فَخْذِهِ فَأَكَلُوا وَلَمْ يُزَمِّزُوا وَأَلْقُوا وَفَرَّ بَغْلٌ أَوْ بَغْلَيْنِ مِنَ الْوَرِقِ وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ)

أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَزِيَّةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ ، وَأَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ
فَارِسَ وَأَخَذَهَا عُثْمَانُ مِنَ الْفُرْسِ .^٤
وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ هُوَ مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ذكر باب النزول على الحكم ، وباب الحلف ، ذكر باب الجزية ، فكان المصنف
أراد بوضعه باب جزية المجوس في هذا الموضع أمرين :
الأول : جواز ضرب الجزية على المجوس .
الثاني : أنه يجوز للحاكم الذي ، اختاره الأمير للحكم على الكفار ، أن يضرب الجزية ، وقد مر
الخلاف فيه ، وخاصة لأحمد والشافعي ، في مبحث حكم النزول على حكم مسلم .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

- ^١ - هو الحسين بن سلمة بن إسماعيل بن يزيد بن أبي كُبْشَةَ ، بموحدة ومعجمة ، الأزدي الطَّحَّان ، البصري ، صدوق ، من
التاسعة . (تهذيب الكمال ٤/٤٦٨ ، تهذيب التهذيب ٢/٣٤٠ ، التقريب ١/٢١٥)
- ^٢ - هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ، القرشي ، الزهري ، أبو بكر ، الفقيه الحافظ ، متفق على جلالاته
وإتقانه ، من رؤساء الطبقة الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين . (التاريخ الكبير ١/١/٢٢٠ ،
الجرح والتعديل ٨/٧١ ، تهذيب الكمال ١٧/٢٢٠ ، التقريب ٢/١٣٣) .
- ^٣ - هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثُمَامَةَ الكندي ، وقيل غير ذلك في نسبه ، ويعرف بابن أخت النمر ، صحابي صغير ،
له أحاديث قليلة وَحُجَّ به في حجة الوداع ، وهو ابن سبع سنين ، وولاه عمر سوق المدينة ، مات سنة إحدى وتسعين ، وقيل
قبل ذلك ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة . (أسد الغابة ١٩٢٦ ت ، الاستيعاب ٩٠٧ ت ، الإصابة ٣/٢٢٠ ت
٣٠٨٤ ، التقريب ١/٣٣٨)
- ^٤ - مرسل : سنن الترمذي : كتاب السير (١٥٨٨) وحكم عليه بالإرسال ، وفي العلل الكبير ص ٦٧٩ ، و أخرجه مالك :
كتاب الزكاة : باب جزية أهل الكتاب والمجوس (٢٣٢/١) (٦١٦) ، وعبد الرزاق : كتاب أهل الكتاب : باب أخذ الجزية
من المجوس (٦٩/٦) ، وابن أبي شيبة : كتاب الجهاد : ما قالوا في المجوس تكون عليهم الجزية ٥٨٣/٧ ، والبيهقي : كتاب
الجزية : باب المجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم (١٨/١٤) كلهم مرسلًا عن الزهري ، وقال البيهقي إنما أخذه الزهري
عن ابن المسيب وحسن إسناده لشواهده ، وعزاه الزيلعي للطبراني في معجمه ، والدارقطني في غرائب مالك ونقل عنه قوله :
لم يصل إسناده غير الحسن بن أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك . ورواه الناس عن مالك عن الزهري
مرسلًا ليس فيه السائب . وهو المحفوظ (نصب الراية ٣/٦٧٤) . فقلت وأصله عند البخاري كالأحاديث السابقة في الباب
(انظر التمهيد ٥٦/٥ - ٧٠) .

يرى الترمذي جواز أخذ الجزية من المجوس ، لما يلي :

أولاً : ظاهر الترجمة يدل على ذلك .

ثانياً : استدلاله بأحاديث صحيحة وصريحة المعنى في ذلك .

ثالثاً : استدلاله بعمل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، والمأمور باتباع سنتهم .

رابعاً : مذاهب العلماء .

انعقد الإجماع على جواز ضرب الجزية على المجوس^١ .

^١ - الإجماع لابن المنذر ص ٢٦ ، المغني ٢٠٥/١٣ ، أحكام أهل الذمة ١/١ .

المبحث الثامن والعشرون : حق الضيافة .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما يحل من أموال أهل الذمة) وذكر فيه حديث : عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَمُرُّ بِقَوْمٍ فَلَا هُمْ يُضَيِّفُونَا وَلَا هُمْ يُؤَدُّونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ وَلَا نَحْنُ نَأْخُذُ مِنْهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنْ أَبَوْا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرَهَا فَخُذُوا .^٢

(قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ^٣ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ^٤ أَيْضًا .

وَأَيْنَمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْرُجُونَ فِي الْعَزْوِ فَيَمُرُّونَ بِقَوْمٍ وَلَا يَجِدُونَ مِنْ الطَّعَامِ مَا يَشْتَرُونَ بِالثَّمَنِ ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنْ أَبَوْا أَنْ يَبِيعُوا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرَهَا فَخُذُوا ، هَكَذَا رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مُفَسَّرًا .
وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِنَحْوِ هَذَا .^٥

أولاً : شرح الغريب .

(إِنْ أَبَوْا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرَهَا فَخُذُوا)

حمل أحمد والليث الحديث على ظاهره ، وتأوله الجمهور على أوجه :

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير (١٢٥/٤) ، وقد ترجم له عبد الرزاق بقوله (باب ما يحل من أموال أهل الذمة) ٩١/٧ من كتاب أهل الكتاب ، والبيهقي بقوله (باب الضيافة في الصلح) و (باب ما جاء في الضيافة ثلاثة) و (باب ما جاء في ضيافة من نزل به) ٣١/١٤ - ٣٥ و (باب الضيافة في الصلح) ١٢٣/٧ معرفة السنن .

^٢ - صحيح لغيره : سنن الترمذي : كتاب السير (١٥٨٩) ، وله شاهد في الصحيحين ، أخرجه البخاري : كتاب المظالم والغصب : باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه (٢٤٦١) ، ومسلم : كتاب اللقطة : باب الضيافة ونحوها (١٧٢٧) . قلت : وإنما حسنه الترمذي لأن في سنده ابن لهيعة ، صدوق ، اختلط بعد احتراق كتبه ، وقد خالف رواية الليث ، في الصحيحين ، وهو ثقة حافظ .

(انظر إرواء الغليل ١٦٣/٨) .

^٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المظالم والغصب : باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه (٢٤٦١) ، ومسلم : كتاب اللقطة : باب الضيافة ونحوها (١٧٢٧) .

^٤ - هو يزيد بن أبي حبيب المصري ، أبو رجاء ، واسم أبيه سويد ، واختلف في ولاته ، ثقة فقيه ، وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة ، وقد قارب الثمانين . (التأريخ الكبير ٣٣٦/٢/٤ ، الجرح والتعديل ٢٦٧/٩ ، تهذيب الكمال ٢٩٥/٢٠ ، تهذيب التهذيب ٣١٨/١١ ، التقريب ٣٢٢/٢)

^٥ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في أهل الذمة ١٢٦/٤ .

أولها : أن الضيافة كانت واجبة في زمن النبوة ، حيث لا بيت مال للمسلمين ، وأما اليوم فأرزاقهم في بيت المال لا حق لهم في أموال المسلمين .

ثانيها: أن هذا كان في أول الإسلام ، حين كانت المواساة واجبة ، وقد نسخت :

إما بحديث جائزة الضيف ، أو بانتشار الإسلام . ورد الشوكاني النسخ بانتشار الإسلام بأن هذا تخصيص للحكم بزمن النبوة ، ولم يبق الدليل على هذا التخصيص ، وليس في الحكم مخالفة للقواعد الشرعية ، فيبقى على أصله .

ثالثها : حملة على المضطرين فإن ضيافتهم واجبة . وردة المباركفوري لعدم قيام الدليل .

رابعها : المراد الأخذ من أعراضهم بألستكم جزاء بخلهم . وردة القاري .

خامساً : حملة على أهل الذمة الذين شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين .^١ قلت : وهذا الأخير أقرب لمراد الترمذي ، والله أعلم .

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبته بما قبله ظاهره ، إذ أن الضيافة المقصودة هنا ، هي الضيافة المفروضة على أهل الجزية ، فناسب الإتيان به بعد باب الجزية.

ثالثاً : مذهب الترمذي .

أكثر المحدثين على قول الجمهور ، كما سيأتي ، وهو أنه يجوز فرض الضيافة على أهل الذمة ، واستشهدوا بحديث الليث بن سعد^٢ ، إلا الترمذي فلم يجز فرض الضيافة على أهل الذمة إلا أن يمتنع أهل الذمة عن بيع ما يحتاج إليه المسلم المسافر ، والحجة له في ذلك ما ورد في رواية مفسرة لذلك وفيها (إن أبوا أن يبيعوا ...) ذكرها معلقة ، وقال : إن عمر كان يأمر بمثل ذلك .

قلت : بحثت عن هذه الرواية فلم أجد من نقلها سوى الترمذي ، ولا الأثر عن عمر رضي الله عنه . وهذا مما تفرد به الترمذي ، فيما أعلم ، وفيما قال نظر ، لمخالفته الأحاديث والآثار الصحيحة ، والله أعلم .

١ - شرح مسلم للنووي ٤٨/١٢ ، فتح الباري ١٣٠/٥ حديث ٢٤٦١ ، نيل الأوطار ١٧٦/٨ ، تحفة الأحوذى ١٦٦/٥ .

٢ - ولفظه : (إِنَّكَ تَبْعُنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِيهِ فَقَالَ لَنَا إِنْ تَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمِّرْ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ .) ، متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المظالم والغصب : باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه (٢٤٦١) ، ومسلم : كتاب اللقطة : باب الضيافة ونحوها (١٧٢٧) .

رابعاً : مذاهب العلماء .

للعلماء في حكم الضيافة على أهل الذمة ، للمسلم المسافر ، قولان :

القول الأول : تجب الضيافة للمسلم المسافر ، على أهل الذمة ، إذا اشترطها الإمام فقط .

وبه قال الشافعي^١ وأحمد^٢ ، وهو قول الجمهور ، وحدها المالكية بثلاثة أيام، دفعاً لظلم

الولاة^٣ . واستحبها الشافعية^٤ ، وأجازها الحنابلة^٥ ، في المشهور من مذهبهما .

قال الدسوقي : (وإضافة المحتاز) عليهم من المسلمين (ثلاثاً) من الأيام^٦ .

وقال النووي : ويستحب للإمام إذا أمكنه أن يشترط عليهم إذا صولخوا في بلدهم ضيافة من يمر

بهم من المسلمين زائداً على أقل الجزية ، وقيل يجوز منها^٧ .

قال المرداوي : (ويجوز أن يشترط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين) بلا نزاع^٨ .

القول الثاني : أنها تجب مطلقاً ، سواء شرطها الإمام ، أم لم يشترطها .

وهي رواية عن الشافعية والحنابلة^٩ .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

احتج أصحاب هذا القول بحديث الليث المخرج في الباب .

^١ - معرفة السنن والآثار ١٢٥/٧ .

^٢ - المغني ٢١٤/١٣ ، الإنصاف ٢٣٠/٤ .

^٣ - جواهر الإكليل ٢٦٧/١ .

^٤ - روضة الطالبين ٥٠١/٧ و ٥٠٢ .

^٥ - الإنصاف ٢٣٠/٤ .

^٦ - حاشية الدسوقي ٢٠٢/٢ .

^٧ - منهاج الطالب مع شرحه نهاية المحتاج ٩٥ و ٩٤/٨ .

^٨ - الإنصاف ٢٣٠/٤ .

^٩ - روضة الطالبين ٥٠٢/٧ ، الإنصاف ٢٣٠/٤ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

المعقول

وهو قياس وجوب الضيافة على الكافر ، على وجوبها على المسلم ، فالضيافة تجب على المسلم دون شرط ، فوجوبها على الكافر من باب أولى .

المناقشة .

عورض ما استدل به أحاب القول الثاني من المعقول بقياس الضيافة على الجزية ، بجمع أن كلا منهما أداء مال ، والجزية لا تجب إلا بشرط ، فكذا الضيافة .^١

الراجع :

الذي يترجح لي ، هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول ، من وجوب الضيافة على أهل الذمة إن شرطها الإمام ، لثبوت الأدلة ، وقياس من أجازها مطلقاً ، معارض بقياس مثله ، فضلاً عن مصادمته للنص . والله أعلم .

^١ - المغني ٢١٤/١٣ .

المبحث التاسع والعشرون : فضل الهجرة الأولى .

الهجرة : من الهجر ، ضد الوصل . وقد هَجَرَهُ هَجْرًا وَهَجْرَانًا ، ثم غلب على الخروج من أرض إلى أرض .^١

ولا شك أن السابقين الأولين إلى الإسلام ، من المهاجرين ، لا يساويهم في الفضل أحد ، ولذا قدمهم الله في كتابه ، وبين فضلهم رسوله صلى الله عليه وسلم ، وخصهم البخاري بترجمة فقال (باب مناقب المهاجرين وفضلهم) . فلهم السبق في الإسلام ، ولهم السبق في تحمل أعباء الدعوة ، وهم الذين تركوا أهليهم وأموالهم وهاجروا إلى الله ورسوله ، فمن الله عليهم بمرتبة خاصة ، جزاء ما قدموا وضحوا في سبيله .

وأراد الترمذي أن يبين فضلهم على غيرهم وعلو مرتبتهم على غيرهم في الجهاد ، وأن من أتى بعدهم لا يلحق بهم في الفضل فترجم^٢ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في الهجرة) وأورد فيه حديث : ابن عباس قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ : لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ وَإِذَا اسْتَفْرِثْتُمْ فَأَنْفِرُوا .^٣

(قَالَ وَفِي الْبَابِ : عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبْشٍ . قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ^١ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ^٢ نَحْوَ هَذَا^٣) .^٤

^١ - النهاية ٢٤٤/٥ ، لسان العرب مادة ٢٥٠/٥ .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢٦/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (لا هجرة بعد الفتح) و(هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ...) ٣٦٧/٣ ، وأبو داود بقوله (باب في الهجرة هل انقطعت) و(باب ما جاء في الهجرة وسكن البدو) ٣/٣ ، والنسائي بقوله (انقطاع الهجرة) و(باب في شأن الهجرة) ٢١٥/٥ الكبري ، والدارمي بقوله (باب لا هجرة بعد الفتح) و(باب أن الهجرة لا تنقطع) ١٦٥/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب جهاد الكبير ولا هجرة بعد الفتح والوفاء بالعهد) ٣٠٨/٦ ، وسعيد بن منصور بقوله (باب من قال انقطعت الهجرة) ١٣٧/٢ ، والبيهقي بقوله (باب فرض الهجرة) ٢١٢/١٣ السنن الكبرى ، ومعرفة السنن والآثار ٤٩٥/٦ .

^٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب وجوب النفير وما يجب من الجهاد والنية (٢٨٥/٣) (٢٨٢٥) وفي باب لا هجرة بعد الفتح (٣٦٧/٣) (٣٠٧٧) وفي مواضع أخرى ، ومسلم : كتاب الحج : باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام (١٧٥/٩) (١٣٥٣) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٩٠) ، وقال : حسن صحيح .

^٤ - حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وفيه : (أن أعرابيا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهجرة فقال ويحك إن شأها شديد فهل لك من إبل تؤدي صدقتها قال نعم قال فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك من عملك شيئا) ، أخرجه أحمد (١٠٧٢٤) ، والبخاري في مواضع : كتاب الزكاة : زكاة الأبل (١٤٥٢) ، وكتاب الهبة :

أولاً : شرح الغريب .

(لا هجرة بعد الفتح)

قلت : هناك أحاديث ظاهرها استمرار الهجرة إلى قيام الساعة ، تشكل على هذا الحديث ، وقد تأول العلماء نفي الهجرة في هذا الحديث بأقوال منها :

١

فضل المنيحة (٢٦٣٣) ، وكتاب المناقب: هجرة النبي .. (٣٩٢٣) ، وكتاب الأدب : ما جاء في قول الرجل ويلك (٦١٦٥) ، ومسلم : كتاب الأمانة: المبيعة بعد فتح مكة ... (١٨٦٥) ، وداود : كتاب الجهاد : ما جاء في الهجرة وسكنى البدو (٢٤٧٧) ، والنسائي: شأن الهجرة (٤١٦٤) .

ورواية أخرى : (أنتم حيز وأنا وأصحابي حيز وقال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية) وفيه قصة

، أخرجه أحمد (١٨٧/٥ و٢٢/٣) (١٠٧٨٣) ، وعزاه الهيثمي للطبراني في مجمع الزوائد (٢٥٠/٥) .

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي رضي الله عنه ، وفيه (فأَيُّ الهجرة أفضل ؟ قال: أن تهجر ما كره الله ، والهجرة هجرتان : هجرة الحاضر ، وهجرة البادي فأما البادي فيطيع إذا أمر ويحجب إذا دعي ، وأما الحاضر فأعظمها بلية وأعظمها أجراً) ، أخرجه أحمد (٦٨٧٩) ، والنسائي : كتاب البيعة : باب هجرة البادي (٤١٦٥) .

وفي رواية أخرى : (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ) ، أخرجه أحمد (٦٤٧٩ و٦٧٦٧ و٦٨٧٣ و٦٩١٤ و٧٠٤٦) ، و البخاري : كتاب الإيمان : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (١٠) ، وكتاب الرقاق : الانتهاء عن المعاصي (٦٤٨٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : الهجرة هل انقطعت (٢٤٨١) ، والنسائي : كتاب الإيمان وشرائعه : صفة المسلم (٤٩٩٦) .

أو حديث عبد الله بن عمرو القرشي (ابن السعدي) ، وفيه : (لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو) ، أخرجه ، أحمد (٢١٨١٩) .

حديث عبد الله بن حبشي الخثعمي رضي الله عنه ، وفيه : (سئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ : طُولُ الْقِيَامِ . قِيلَ : فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ : جَهْدُ الْمَقَلِّ . قِيلَ : فَأَيُّ الْهَجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ : مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ . قِيلَ : فَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ : مَنْ جَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ . قِيلَ : فَأَيُّ الْقَتْلِ أَشْرَفُ؟ قَالَ : مَنْ أَهْرَيْقَ دَمَهُ وَعَقَرَ جَوَادُهُ) ، أخرجه أحمد (٤١١/٣) (١٤٦٧٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة : باب طول قيام الليل (١٤٤٩) ، والنسائي : كتاب الزكاة : باب جهد المقل (٣١/٢) (٢٥٢٦) الكيرى ، والدارمي : كتاب الصلاة : باب أي الصلاة أفضل (١٤٢٤) .

^١ - هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة حافظ فقيه ، عابد إمام حجة / من رؤوس الطبقة السابعة ، وكان ربما دلس ، مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون . (الجرح والتعديل ١/٥٥-١٢٦ ، تهذيب الكمال ٣٥٣/٧ ، تهذيب التهذيب ١٠١/٤ ، التقريب ٣٧١/١) .

^٢ - هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي ، أبو عتاب بمتلثة ثقيلة ثم موحدة ، الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلس ، من طبقة الأعمش ، مات سنة اثنتين وثلاثمائة . (التأريخ الكبير ٤/٣٤٦ ، الجرح والتعديل ٨/١٧٧ ، تهذيب الكمال ٣٩٩/١٨ ، تهذيب التهذيب ٣١٢/١٠ ، التقريب ٢١٥/٢) .

^٣ - قلت : حديث سفيان : هو حديث البخاري (٢٨٢٥) المذكور في تخريج حديث الباب .

^٤ - سنن الترمذي : كتاب السير: باب ما جاء في الهجرة ٤/١٢٦ .

- الجمع : جمع بينها العلماء بأمور

فقال الخطابي بتقسيم الهجرة هجرتين :

الأولى : هجرة واجبة ، أي الهجرة من مكة إلى المدينة ، وهذه نسخت بفتح مكة وظهور الإسلام .

الثانية : مستحبة ، وهي الباقية ، وتحمل هذه الهجرة على هجر أماكن المعاصي وديار الكفر.^١

وقال ابن الأثير : الهجرة هجرتان :

أحدهما : التي وعد الله عليها الجنة بقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ)^٢ ، فكان الرجل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ويدع أهله وماله ، لا يرجع في شيء منه ، فلما فتحت مكة انقطعت .

الثانية : من هاجر من الأعراب وغزا مع المسلمين ، ولم يفعل كما فعل أصحاب الهجرة الأولى ، وهو المراد بحديث الباب .^٣

٢- تفاوت فضل الهجرة : قال النووي : قال العلماء : الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام

باقية إلى يوم القيامة . وتأول نفي الهجرة في هذا الحديث على قولين :

الأول : أي لا هجرة بعد الفتح من مكة لأنها صارت دار إسلام ، وإنما تكون الهجرة من دار الحرب .

الثاني : أي ليس هناك هجرة بعد الفتح ، يساوي فضلها كفضل هجرة ما قبل الفتح ، كما قال تعالى : (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)^٤ .^٥

٣- بيان حكم الهجرة من بلد الإسلام : قال الحافظ : المراد أن حكم غير مكة في ذلك ، أي في

الهجرة منها ، حكمها ، فلا تجب الهجرة من بلد فتحه المسلمون .^٦

^١ - معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٣/٣٥٢ .

^٢ - التوبة ١١١ .

^٣ - النهاية ٥/٢٤٤ .

^٤ - الحديد ١٠ .

^٥ - شرح مسلم ٩/١٧٥ .

^٦ - فتح الباري ٦/٢٢٠ حديث ٣٠٧٧ .

(وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ)

قال النووي : معناه ولكن لكم تحصيل الفضائل التي في معنى الهجرة ، وذلك بالجهاد ونية الخير في كل شيء .^١

وقال الطيبي^٢ : هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله ، والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت ، إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية ، وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن والنية في جميع ذلك .^٣

(وَإِذَا اسْتَفَرَّوْهُمْ فَانْفِرُوا)

قال الخطابي : فيه إيجاب النفير والخروج إلى العدو ، إذا وقعت الدعوة ، وقال النووي : معناه : إذا دعاكم السلطان للغزو فاذهبوا .^٤

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن تكلم الترمذي على الغنيمة والأسرى وما يتعلق بهم كالجزية وفروعها ، شرع في ذكر بعض المسائل العامة ، فبدأ بحكم الهجرة ، ذلك أن فضل المهاجرين لا ينال أحد من المجاهدين أو من غيرهم من المسلمين ، وأنه لم يبق إلا الجهاد مع ولي الأمر .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الذي يظهر لي أن الترمذي أرد أن يبين أمرين :
الأول : أن الهجرة قد انقطعت بفتح مكة ودخول الناس في دين الله أفواجا .

^١ - شرح مسلم ١٧٥/٩ .

^٢ - هو الحسين ، قيل الحسن وقيل غيره ، بن عبد الله بن محمد الطيبي ، نسبة إلى بلدة الطيب بخوزستان شمال إيران ، عالم في اللغة والتفسير والحديث ، توفي سنة ٧٤٣هـ . من مصنفاته : التبيان في البيان ، الكاشف عن حقائق السنن وغيرها . (الدرر الكامنة ١٥٦/٢ ، معجم المؤلفين ٥٣/٤)

^٣ - فتح الباري ٤٦/٦ حديث ٢٨٢٥ .

^٤ - معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٣٥٢/٣ ، شرح مسلم ١٧٥/٩ .

الثاني : أن الجهاد نوع من أنواع الهجرة ، إذ في الخروج للجهاد مفارقة للأوطان والأهل والمال ، كما هو الحال في الهجرة الأولى ، فإذا انقطعت الأولى وبقيت الأخرى فاغتنموها ولا تقاعدوا عنها ، فإذا استنفرتهم فانفروا.^١

رابعاً : مذاهب العلماء .

ذكر العلماء أنواع الهجرة ، و منها :

الأولى : هجرة المسلمين إلى الحبشة .

الثانية : هجرة من أسلم من أهل مكة قبل الفتح ، وهذه كانت واجبة وانقطعت بالفتح .

الثالثة : هجرة من أسلم من الأعراب وغزا مع المسلمين الأوائل ، وهذه دون الأولى في الفضل .

الرابعة : هجرة من كان مقيماً في بلاد الكفر ولا يقدر على إظهار دينه ، وهذه واجبة ، وتأتي في مبحثها إن شاء الله .

الخامسة : هجرة أماكن المعاصي والفسق ، وهذه تتنوع بحسب القدرة على تغيير المنكر وعدمها .

السادسة : الهجرة إلى الشام آخر الزمان .^٢

وأما حكم الهجرة من ديار الكفر فيأتي في مبحث حكم الإقامة بين المشركين .

^١ - شرح الطيبي ٢٠٤١/٦ حديث ٢٧١٥ ، نيل الأوطار ٣٠/٨ .

^٢ - شرح مسلم ١٧٥/٩ ، معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٣٥٢/٣ ، فتح الباري ٢٢٠/٦ حديث ٣٠٧٧ وحديث ٢٨٢٥ ، شرح الترمذي للعراقي (باب ما جاء في الهجرة) .

المبحث الثلاثون : البيعة .

الْبَيْعَةُ : بفتح الباء : هي الصفقة على إيجاب البيع ، وعلى المبايعة والطاعة ، وجمعها (بَيْعَاتٌ) بالسكون وتحرك . فالبيعة إذاً : إعطاء العهد على السمع والطاعة للأمر في غير معصية ، في المنشط والمكره والعسر واليسر وعدم منازعته الأمر وتفويض الأمور إليه .^١

قلت : تنعقد الإمامة بأحد أمرين : إما بالاختيار أو الاستخلاف ، ولا تنعقد في كل منهما إلا ببيعة أهل الحل والعقد أولاً ، ثم من عموم المسمين الذين يتيسر حضورهم ثانياً .

كما تتنوع البيعة في الشرع بحسب الأمر المباع عليه ، ومن أهم الأمور التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عليها أربعة :

البيعة على الإسلام ، والبيعة على النصرة والمنعة ، والبيعة على الجهاد ، والبيعة على الهجرة^٢ .

وأراد الترمذي أن يذكر هذه الأنواع ، فترجم للبيعة على الجهاد والنصرة (في حق الرجال) ، كما في باب بيعة النبي صلى الله عليه وسلم ، وترجم للبيعة على الهجرة كما في باب بيعة العبد ، والبيعة على الإسلام (في حق النساء) ، كما في باب بيعة النساء ، وأدرج بينها باب في نكث البيعة ، لمناسبته للباب .

^١ - لسان العرب ٢٦/٨ ، المصباح المنير ص ٦٩ ، مقدمة ابن خلدون ص ١٦٤ ، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة رسالة دكتوراه د. عبد الله الدميحي ص ١٩٩ .

^٢ - الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة ١٢٥ - ٢٣٣ .

المطلب الأول : بيععة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو البيعة على الجهاد والنصرة.

ترجم^١ الترمذي لهذا المطلب بقوله (باب ما جاء في بيععة النبي صلى الله عليه وسلم) وذكر فيه أربعة أحاديث:

الحديث الأول : حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) قَالَ جَابِرٌ :

بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَّ وَلَمْ تُبَايِعُهُ عَلَى الْمَوْتِ^٢.

(قَالَ وَفِي الْبَابِ^٣ : عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ^١ ، وَأَبْنِ عُمَرَ ، وَعُبَادَةَ ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢ .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢٧/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب البيعة في الحرب أن لا يفروا ، وقال بعضهم على الموت) ٣٢٨/٤ ، وأبو داود بقوله (ما جاء في البيعة) ١٣٣/٣ ، والنسائي بقوله (البيعة الجهاد) (و) البيعة على الموت (و) البيعة على أن لا نفر) ٢١١/٥ الكيرى ، وابن ماجه بقوله (باب البيعة) ٩٥٧/٢ ، ومالك بقوله (باب ما جاء في البيعة) ٧٤٩/٢ ، والدارمي بقوله (باب في بيععة النبي صلى الله عليه وسلم) و (باب في بيععة ظان لا يفروا) ١٥٣/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (باب بيععة النبي صلى الله عليه وسلم) ٣/٦ من كتاب أهل الكتاب ، والبيهقي بقوله (باب كيفية البيعة) ٢٦٣/١٢ السنن الكبرى .

^٢ - متفق عليه: أخرجه البخاري : كتاب الجهاد : باب البيعة في الحرب أن لا يفروا (٢٩٥٨) ، ومسلم : كتاب الأمانة : باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال (٣/١٣) (١٨٥٦) ، وهو عند الترمذي برقم (١٥٩١) .

^٣ - حديث سلمة رضي الله عنه ، وفيه : (على أي شيء تباعون يومئذ ؟ قال : على الموت) ، عند أحمد (٤٧/٤ و٥١ و٥٤) (١٦٠٧٤ و١٦٠٩٨ و١٦١١٤) ، والبخاري : كتاب الجهاد والسير : باب البيعة في الحرب أن لا يفروا (٢٩٦٠) وكتاب المغازي : باب غزوة الحديبية (٤١٦٩) وكتاب الأحكام : باب كيف يبايع الأمام الناس (٧٢٠٦) ، ومسلم : كتاب الأمانة : باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال (٣/١٣) (١٨٥٦) ، والنسائي : كتاب البيعة : باب البيعة على الموت (٤١٥٩) .

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وفيه : (فَسَأَلْتُ نَافِعًا عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَبَايِعُهُمْ عَلَى الْمَوْتِ قَالَ لَا بَلَّ يَبَايِعُهُمْ عَلَى الصَّبْرِ) ، أخرجه البخاري : كتاب الجهاد والسير : باب البيعة في الحرب أن لا يفروا (٢٩٥٨) .

وحديث عبادة رضي الله عنه ، وفيه : (بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا نَسْرِقَ وَلَا نَزْنِيَ ...) الحديث ، أخرجه : أحمد (٢٢٢٣٦ و٢٢٢٦٣) ، والبخاري : كتاب الأيمان : باب علامة الإيمان حب الأنصار (١٨) وكتاب المناقب : باب وفود الأنصار بمكة وبيعة العقبة (٦٨٧٣) وكتاب الديات : باب قوله تعالى (ومن أحيائها) (٦٨٧٣) وكتاب الأحكام : باب بيععة النساء (٧٢١٣) ، ومسلم : كتاب الحدود : باب الحدود كفارات لأهلها (١٧٠٩) ، والنسائي : كتاب البيعة : باب البيعة على الجهاد (٤١٦٢) ، والدارمي : كتاب البيوع : باب لا يبيع على بيع أخيه (٢٤٥٣) .

حديث جرير رضي الله عنه ، وفيه : (بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة والنصح لكل مسلم) ، رواد أحمد (٤٩٤٥ و١٨٧١٣ و١٨٧٤٣ و١٨٧٤٤) ، والبخاري : كتاب البيوع ، باب هل يبيع حاضر لباد

قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ أَبُو سَلَمَةَ .^٢

الحديث الثاني : حديث يزيد بن أبي عبيدٍ قال :

قُلْتُ لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ ؟ قَالَ : عَلَى الْمَوْتِ . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .^٥

الحديث الثالث : حديث ابنِ عمرَ قال :

كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فَيَقُولُ لَنَا فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ .

(قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^٦ ، كِلَاهُمَا وَمَعْنَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ قَدْ بَايَعَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَى الْمَوْتِ وَإِنَّمَا قَالُوا لَا نَزَالُ بَيْنَ يَدَيْكَ حَتَّى تُقْتَلَ وَبَايَعَهُ آخَرُونَ فَقَالُوا لَا نَفِرُّ .

... (٢١٥٧) وكتاب الأحكام : باب كيف يبايع الإمام الناس (٧٢٠٤) ، ومسلم : كتاب الإيمان : باب بيان أن الدين النصيحة (٥٦) ، والنسائي : كتاب البيعة : باب البيعة على النصيح لكل مسلم (٤١٥٧) وباب البيعة فيما أحب وكره (٤١٧٤) وباب البيعة فيما يستطيع الإنسان (٤١٨٩) .

^١ - هو سلمة بن عمرو الأكوع : واسم الأكوع سنان بن عبد الله ، وقيل : اسم أبيه وهب ، أبو مسلم ، وأبو إياس ، شهد بيعة الرضوان وبايع على الموت ، أول مشاهدته الحديبية ، من الشجعان ، ويسبق الفرس عدواً ، مات بالمدينة ، سنة أربع وسبعين على الصحيح . (أسد الغابة ت ٢١٧٩ ، طبقات ابن سعد ٤/٣٠٥ ، الإصابة ٣/١٢٧ ت ٣٤٠١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٩٩)

^٢ - هو جرير بن عبد الله البجلي ، صحابي مشهور ، يكنى أبا عمرو ، وقيل أبا عبد الله ، مات سنة إحدى وخمسين ، وقيل بعدها . (أسد الغابة ت ٧٣٠ ، الاستيعاب ت ٣٢٦ ، طبقات ابن سعد ٦/٢٢ مسند أحمد ٤/٣٥٧ ، الإصابة ١/٥٨١ ، التقريب ١/١٥٨)

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في بيعة النبي صلى الله عليه وسلم (١٢٧/٤) .

^٤ - هو يزيد بن أبي عبيد الأسلمي ، مولى سلمة بن الأكوع ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع وأربعين ومائة . (تهذيب الكمال ٢٠/٣٥٤ ، تهذيب التهذيب ١١/٣٤٩ ، التقريب ٢/٣٢٩)

^٥ - متفق عليه : سنن الترمذي : كتاب السير (١٥٩٢) ، أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب غزوة الحديبية (٤١٦٩) ، ومسلم : كتاب الأمانة : باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال (٤/١٣) (١٨٥٦) .

^٦ - متفق عليه : سنن الترمذي : كتاب السير (١٥٩٣) ، أخرجه البخاري : كتاب الأحكام : كيف يبايع الإمام الناس (٧٢٠٢) ، ومسلم : كتاب الأمانة : باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع (١٧/١٣) (١٨٦٧) .

الحديث الرابع : حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^١ قَالَ:
لَمْ تُبَايِعْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَوْتِ إِنَّمَا بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا تَفِرَّ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^٢ .^٣

أولاً : شرح الغريب .

(عَلَى أَنْ لَا تَفِرَّ وَلَمْ تُبَايِعْ عَلَى الْمَوْتِ)

قال الحافظ: لا تنافي بين قولهم بايعوه على الموت ، وعلى عدم الفرار ، لأن المراد بالمبايعة على الموت أن لا يفروا ولو ماتوا ، وليس المراد أن يقع الموت ولا بد^٤ .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم لفضل الهجرة والخروج للجهاد في سبيل الله تعالى ، ناسب أن يترجم للبيعة لأمر جيش هذا الجهاد ، فترجم لبيعة النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ هي أصل مشروعية كلبيعة لأمر الجيش بعدها .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

لعل الترمذي أراد أن يترجم لمشروعية البيعة لأمر الجيش ، كما هو كتاب السير ، فأتى بروايات في البيعة على الجهاد والنصرة ، وفيها خلاف ، فبعضهم أخبر أنه بايع على الموت وبعضهم نفى ذلك وقال إنما كان على النصر وعدم الفرار ، وبعضهم قال على السمع والطاعة ، ووضح أن الترمذي يرى الجمع بين الروايات بتعدد المواضع ، ولذا قال : ومعنى كلا الحديثين

^١ - هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ، السلمي ، صحابي ابن صحابي ، غزا تسع عشرة غزوة ، أحد الستة الذين شهدوا العقبة الأولى ، مات بالمدينة بعد السبعين ، وله ٩٤ سنة . (الاستيعاب ت ٢٨٩ ، الإصابة ت ١٠٢٧)

^٢ - صحيح : سنن الترمذي : كتاب السير (١٥٩٤) ، أخرجه مسلم : كتاب الأمانة : باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال (٤/١٣) (١٨٥٦) .

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في بيعة النبي صلى الله عليه وسلم (٤/٢٨) .

^٤ - فتح الباري ١٣٧/٦ حديث ٢٦٥٨ ، وأيضاً ٥١٥/٧ حديث ٤١٦٩ .

صحيح قد بايعه قوم من أصحابه على الموت ، وإنما قالوا لا نزال بين يديك حتى نقتل وبايعه
آخرون فقالوا: لا تفر^١.

^١ - قلت وهو مذهب البخاري (انظر الفتح ١٣٧/٦ حديث ٢٩٥٨) .

المطلب الثاني : حكم نكث البيعة .

ترجم له الترمذي بقوله (باب ما جاء في نكث البيعة) وذكر فيه حديث أبي هريرة قلل : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ رَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا فَإِنْ أَعْطَاهُ وَفَى لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ لَمْ يَفِ لَهُ .^١

(قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^٢ ، وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ بِلا اخْتِلَافٍ .^٣)

أولاً : شرح الغريب .
(ثَلَاثَةٌ)

قال العلماء مفهوم العدد ليس بحجة لأنه قد ورد روايات أخر فيها غير الثلاثة ، وقد تتبعها الحافظ فأوصلها إلى تسع خصال ، وهي : المنفق سلخته بالحلف ، ورجل بايع إمامه لدنيا ، ورجل منع فضل الماء بالطريق ، والمسبل إزاره ، والشيخ الزان ، والملك الكذاب ، والعائل المستكبر ، والمنان ، والكاذب في ثمن سلخته بعد العصر .^٤

(لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ)

قال النووي : معنى لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم (هو على لفظ الآية الكريمة ، وقيل معنى لا يكلمهم أي : لا يكلمهم تكليم أهل الخيرات ويأظهار الرضى ، بل بكلام أهل السخط والغضب ، وقال جمهور المفسرين : لا يكلمهم كلاماً ينفعهم ويسرهم .^٥)

^١ - سنن الترمذي : كتاب السنن ١٢٨/٤ ، ترجم البخاري بقوله (باب من نكث بيعة) ٤٧٠/٧ من كتاب الأحكام ، النسائي بقوله (استقالة البيعة) ٢٢٠/٥ الكرى ، وابن ماجه بقوله (باب الوفاء بالبيعة) ٩٥٨/٢ ، والبيهقي بقوله (باب الترغيب في لزوم الجماعة والتشديد على من نزع يد الطاعة) ٢٩٠/١٢ السنن الكبرى .

^٢ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب غزوة الحديبية (٤١٦٩) ، ومسلم : كتاب الأمانة : باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال (٤/١٣) (١٨٥٦) ÷ وهو عند المصنف برقم (١٥٩٢) .

^٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الشهادات : باب اليمن بعد العصر (٢٦٧٢) ، ومسلم : كتاب الأيمان : باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار ... (١٥٢/٢) (١٠٨) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٩٥) ، وقال : حسن صحيح .

^٤ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في نكث البيعة ١٢٨/٤ .

^٥ - فتح الباري ٢١٥/١٣ حديث ٧٢١٢ ، شرح الترمذي للعراقي ، باب نكث البيعة .

^٦ - شرح مسلم ١٥٢/٢ حديث (١٠٨) ، تفسير ابن كثير ٣٠٨/١ .

(فَإِنْ أَعْطَاهُ وَفَى)

وفى بالشئ وأوفى ووفى بمعنى واحد ، من الوفاء : ضد الغدر : وهو بمعنى تم وكمل وبلغ^١.

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبته بما قبله واضحة ، حيث بوب للبيعة على الجهاد والنصرة ، ثم أعقبه بباب في تحريم نكث البيعة ، وقدمه على باب البيعة على الهجرة لانقطاعها ، وعلى البيعة على الإسلام لوضوح كفر من نكثها .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

مذهب الترمذي صريح في تحريم نكث البيعة ، واستشهد عليه بالحديث المتفق على صحته ، وبالإجماع ، حيث قال : وعلى ذلك الأمر بلا اختلاف .

^١ - النهاية في غريب الحديث ٢٢١/٥ ، لسان العرب ٣٩٨/١٥ .

المطلب الثالث : بيعه العبد على الجهاد .

ترجم^١ لها الترمذي بقوله (باب ما جاء في بيعه العبد) ، وذكر فيها حديث جابر^٢ أَنَّهُ قَالَ:

جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَبْدٌ ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَعْنِيهِ فَاشْتَرَاهُ بَعْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ، وَلَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبَدٌ هُوَ .^٣

(قَالَ وَفِي الْبَابِ^٣ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ^٤)

أولاً : شرح الغريب .

(فَاشْتَرَاهُ بَعْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ)

قال النووي : هذا محمول على أن سيده كان مسلماً ولهذا باعه بالعبدَيْنِ الأَسْوَدَيْنِ ، والظاهر أنهما كانا مسلمين ولا يجوز بيع العبد المسلم بكافر ، ويحتمل أنه كان كافراً ، وأنهما كانا كافرين^٥ .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ذكر مشروعية البيعة ، وتحريم نكثها ، ترجم لبعض المسائل المتفرعة عنها ، ومنها حكم بيعه العبد والنساء ، وقدم بيعه العبد لأنه رجل ، وهو أقدر على القتال من المرأة .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢٩/٤ ، وترجم له النسائي بقوله (باب بيعه المماليك) ٢١٩/٥ الكيرى .

^٢ - صحيح : سنن الترمذي : كتاب السير (١٥٩٦) ، أخرجه مسلم : كتاب البيوع : باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً (١٦٠٢) .

^٣ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، لم أجده .

^٤ - قلت : وإنما قال الترمذي : لا نعرفه إلا من حديث أبي الزبير ، لتفرده به ، واسم أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرُس ، وثقة العلماء ، إلا شعبة فإنه قال عنه : يسيء صلاته ، ورد ابن حزم روايته عن جابر بالعنعنة^٦ وقال الذهبي من أئمة العلم ، وقال الحافظ صدوق إلا أنه يدلّس ، من الرابعة ، قلت : هو من رواية الستة إلا البخاري فروى عنه متابعة . (ميزان الاعتدال ٣٣٢-٣٣٥ ، التقريب ١٣٣/٢)

^٥ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في بيعه العبد (١٢٩/٤) .

^٦ - شرح مسلم : ٥٤/١١ حديث ١٦٠٢ .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

ظاهر الحديث تحريم بيعه العبد على الهجرة ، لتعلق حق سيده به ، ولكن الترمذي استشهد به على البيعة على الجهاد ، وذلك لأن البيعة على الجهاد تقتضي سفر العبد عن سيده ، وفوات مصالح سيده .

رابعاً : مذاهب العلماء .

اتفق علماء المذاهب الأربعة على أن من شروط الجهاد الحرية ،^١ وعليه فلا يجب على العبد جهاد ولا بيعه على الجهاد ، والله أعلم .

^١ - حاشية ابن عابدين ٣٤٠/٤ ، الشرح الكبير للدردير ١٧٤/٢ ، المنهاج ٢١٧/٤ ، المغني ٨/١٣ .

المطلب الرابع : بيععة النساء .

ترجم لها الترمذي بقوله (باب ما جاء في بيععة النساء) وذكر فيه حديث ابن المنكدر أنه سمع أميمة بنت رقيقة^٢ تقول بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة فقال لنا فيما استطعن وأطقن قلت الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا قلت يا رسول الله بايعنا قال سفيان : تعني صافحن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قولي لِمَا نَرَاكَ كَقَوْلِي لِمَا نَرَاكَ وَاحِدَةً^٣.

(قَالَ وَفِي الْبَابِ^٤ : عَنْ عَائِشَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ^١ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ نَحْوَهُ.

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٢٩/٤ ، وقد ترجم النسائي بقوله (باب بيععة النساء) ١٤٩/٧ والكبرى ٢٢٠/٥ ، وابن ماجه بقوله (باب بيععة النساء) ٩٥٩/٢ ، والبيهقي بقوله (باب كيف يبايع النساء) ٢٦٩/١٢ السنن الكبرى .

^٢ - هي : أميمة بنت رقيقة ، بقافين مصغرين ، بنت عبد الله بن جراح ، وأما رقيقة بنت خويلد بن أسد أخت خديجة ، صحابية لها حديثان . (طبقات ابن سعد ٢٥٥/٨ ، الإصابة ٣١/٨ ، تهذيب الكمال ٢٩٨/٢٢ ، التقريب ٦٢٩/٢) .

^٣ - صحيح : أخرجه أحمد (٢٦٤٦٦ و ٢٦٤٦٧ و ٢٦٤٦٨) ، والنسائي : كتاب البيعة : باب بيععة النساء (١٤٩/٧) المجتبى (٢٢٠/٥) (٤١٨١) الكبرى ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب بيععة النساء (٩٥٩/٢) (٢٨٧٤) ، وابن حبان في صحيحه : كتاب السير : باب ذكر ما يستحب للإمام أخذ البيعة من نساء رعيته على نفسه إذا أحب ذلك (الإحسان ٢٩/٥) ، ومالك : كتاب البيعة : باب ما جاء في البيعة (٧٤٩/٢) (١٨٤٢) ، وصححه ابن كثير في تفسيره ٥٥٠/٤ ، وصححه إسناده الألباني (الصحيحة ٥٢٩) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٩٧) ، وقال حسن صحيح .

^٤ - حديث عائشة رضي الله عنها ، وفيه : (وَلَا وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي الْمُبَايَعَةِ مَا يُبَايِعُهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ قَدْ بَايَعْتُكَ عَلَى ذَلِكَ) ، أخرجه أحمد (١٤/٦ و ١٥٣ و ١٦٣) (٢٤٦٧٢ و ٢٤٦٧٨ و ٢٥٧٩٤) ، والبخاري : كتاب الشروط : باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة (١٦٢/٥) (٢٧١٣) و كتاب التفسير : باب (إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) (١٨٦/٦) (٤٨٩١) و كتاب الطلاق : باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية... (٦٣/٧) (٥٢٨٨) ، ومسلم : كتاب الإمارة : باب كيفية بيععة النساء (٢٩/٦) (١٨٨٦) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب بيععة النساء (٩٥٩/٢) (٢٨٧٥) .

وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، وفيه : (كَانَ لَا يُصَافِحُ النِّسَاءَ فِي الْبَيْعَةِ) ، أخرجه أحمد (٢١٣/٢) (٦٩٥٩) .

وحديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها مطولاً ، وفيه : (إِنِّي لَسْتُ أَصَافِحُ النِّسَاءَ وَلَكِنْ آخُذُ عَلَيْهِنَّ) ، أخرجه أحمد (٤٥٧/٦) (٢٧٠٤٧ و ٢٧٠٢٥) .

^٥ - هي أسماء بنت زيد الخطاب العدوية ، يقال لها صحبة . (الإصابة ٤١/٨ ت ١٠٩٠٠ ، تهذيب الكمال ٢٩٢/٢٢ ، التقريب ٦٢٨/٢)

قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ لَأُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَأُمِّمَةُ امْرَأَةٌ أُخْرَى لَهَا حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٢. ٣

أولاً : : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم لبيعة الرجال والعبيد ناسب أن يترجم لبيعة النساء ، وقدم الرجال لأن الله قدمهم على النساء في أكثر من موضع .

ثانياً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي جواز مبايعة النساء بالقول فقط ، أي دون مصافحة كما هي السنة في حق الرجال ، ولهذا استدل بحديث أميمة وأشار إلى أحاديث صريحة في نفي المصافحة باليد عند المبايعة .

قلت : قد ورد عن أم عطية ما يشعر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصافح النساء بيده عند المبايعة على الإسلام . قالت : فمد يده من خارج البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت ، ثم قال : اللهم اشهد ٤ .

١ - قلت : أراد الترمذي بالغرابة : الغرابة النسبية ، لأن مدار الحديث على محمد ابن المنكدر ، وهو ثقة (تهذيب الكمال ٢٦٣/١٧ ، التقريب ١٣٧/٢) .

٢ - فرق الطبراني ، وتبعه أبو نعيم بين أميمة بنت رقيقة التميمية ، وبين أميمة بنت رقيقة بنت أبي صيفي بن هاشم بن عبد مناف ، الثقفية ، أخت مخزومة بن نوفل لأمه ، والبخاري على ذلك كما هو ظاهر . أما ابن السكن ، وابن عبد البر فجعلاهما واحدة . وقد روى النسائي بسنده ، وكذا أبو داود عن أميمة بنت رقيقة ، قالت : (كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه ويضعه تحت السرير) (أبو داود : كتاب الطهارة : باب الرجل يبول بالليل في الإناء ثم يضعه عنده ٧/١ ، والنسائي : كتاب الطهارة : باب البول في الإناء ٣١/١) .

فمن فرق بينهما جعل لكل واحدة حديث ، ومن جمع بينهما جعل الحديثين لواحدة . والله تعالى أعلم (الاستيعاب ت ٣٢٤١ ، أسد الغابة ت ٦٧٤٠ ، الإصابة ٣٢/٨) .

٣ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في بيعة النساء ١٢٩/٤ .

٤ - عزاه الحافظ في الفتح لابن خزيمة وابن حبان والبخاري وابن مردويه (فتح الباري ٥٠٥/٨ حديث ٤٨٩١) .

وقد جمع الحافظ : بين نفي المصافحة وثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بالقول
بأن المصافحة كان من وراء حجاب^١ . ونفى ثبوت المصافحة عن النبي صلى الله عليه وسلم آخرون^٢

^١ - فتح الباري ٥٠٥/٨ حديث ٤٨٩١ .

^٢ - منهم الألباني كما في السلسلة الصحيحة حديث ٥٢٩ .

المبحث الواحد وثلاثون : عدد البدرين .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في عدة أصحاب أهل بدر) ، وذكر فيه حديث البراء قال :

كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَصْحَابَ بَدْرٍ يَوْمَ بَدْرٍ كَعِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ^٢ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا.^٣

(قَالَ وَفِي الْبَابِ^٤ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ .)^٥

أولاً : مناسبة الباب .

يظهر لي أن الترمذي أراد أن يشير إلى العدد الكافي في إحراز النصر إن صدقوا في بيعتهم لأمرهم ، ولهذا ذكر هذه الترجمة عقب تراجم البيعة ، وأشار إلى عدة أصحاب طالوت والبدرين ، فكأنه يقول يكفي هذا العدد لإحراز النصر إن هم صدقوا في بيعتهم .

ثانياً : مذهب الترمذي .

١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٠/٤ ، وترجم له البخاري بقوله (باب عدة أصحاب بدر) من كتاب المغازي ٦/٥ .
٢ - هو طالوت بن قيس من ذرية بنيامين بن يعقوب شقيق يوسف عليه السلام ، قيل كان دباغاً وقيل نجاراً ، فولاه الله ملك بني إسرائيل لعلمه وفضله وقوته . (تفسير الطبري ٦٥١/٢ ، تفسير القرطبي ١٦١/٣ ، تفسير ابن كثير ٤٥٠/١ ، فتح الباري ٣٤١/٧)

٣ - صحيح : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب عدة أصحاب بدر (٣٩٥٧ و ٣٩٥٨ و ٣٩٥٩) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٩٨) ، وقال : حسن صحيح .

٤ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما وفيه : (إن أهل بدر كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً) ، أخرجه أحمد (٢٤٨/١) (٢٢٣٢) ، وعزاه العراقي للبخاري والطرطبي في الكبير ، وحسن البزار إسناده (شرح الترمذي : باب عدة أصحاب بدر) .

٥ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٠/٤ .

يرى الترمذي أن عدد أصحاب بدر كان ثلاث مائة وثلاثة عشر رجلاً ، بدليل استشهاده بحديث نص في ذلك وتصحيحه له ، وإشارته إلى حديث ، أيضاً ، نص في المدعى .

ثالثاً : مذاهب العلماء .

قلت : اختلفت الروايات في عدة أصحاب بدر:

فعند البخاري بضعة عشر وثلاثمائة : ثَيَّفَ وأربعين من الأنصار وأربعين ومائتين من المهاجرين^١ .

وعند مسلم^٢ : أنهم كانوا ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً^٣ . وعند النسائي : أنهم كانوا ثلاثمائة وأربعة عشر^٤ .

وقال الحافظ : المشهور عن ابن إسحاق وجماعة من أهل المغازي أنهم كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر^٥ . وهو الموافق لرواية الترمذي .

قلت : يظهر مما سبق أن عددهم كان ما بين ثلاثمائة وثلاثة عشر وثلاثمائة وسبعة عشر . والله أعلم .

^١ - كتاب المغازي : باب عدة أصحاب بدر (٢٩٥٦) .

^٢ - هو الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، أبو الحسين ، عالم بالفقه ، ولد سنة ٢٠٤هـ ، روى عن القعني وسعيد بن منصور وأحمد بن حنبل ، وعنه ابن خزيمة وأبو عوانة وغيرهم ، من مصنفاته : صحيح مسلم ، الأسماء والكنى ، التمييز ، العلل ، سؤالات أحمد ، مات سنة ٢٦١هـ ، وله ٥٧ سنة . (الجرح والتعديل ٧٩٧/٨ ، سير أعلام النبلاء ٥٥٧/١٢ ، تذكرة الحفاظ ١٢٥/٢ ، تاريخ بغداد ١٠/١٣)

^٣ - كتاب الجهاد : باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر (١٢١/١٢) (١٧٦٣) .

^٤ - وفي سنده يحيى بن عبد الله ، صدوق يهم ، فيكتب حديثه للاعتبار (التقريب ٣٠٧/٢) .

^٥ - فتح الباري ٣٤٠/٧ (حديث ٣٩٥٧) ، وصوبه العراقي في شرح الترمذي في هذا الباب .

المبحث الثاني وثلاثون : الخمس .

الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ وَالْخُمْسُ : جزء من خمسة ، وهو ما يأخذه الأمير من الغنيمة فيجعله في مصارفه المأمور بها في القرآن ، وقد كان الأمير في الجاهلية يأخذ الربع من الغنيمة ، فجاء الإسلام فجعله الخمس حسب مصارفه ، ومنه حديث عدي بن حاتم : (رَبَعْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَخَمَسْتُ فِي الْإِسْلَامِ)^١ .

وقد ترجم^٢ الترمذي للخمس بقوله (باب ما جاء في الخمس) ، وذكر فيه حديث ابن عباس :
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ آمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ

٣ .
 (قَالَ وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ^٤ .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي

جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ^٥)^٦ .

^١ - النهاية في غريب الحديث ٧٩/٢ ، لسان العرب ٧٠/٦ .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٠/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب فرض الخمس) ٣٧٧/٤ ، وأبو داود بقوله (باب فيمن قال الخمس قبل النفل) و (باب مواضع قسم الخمس وسهم ذوي القربى) ١٤٥ و ٧٩/٣ ، والنسائي بقوله (أداء الخمس) من كتاب الأيمان وشرائعه ، و (باب تفريق الخمس وخمس الخمس) و (كتاب الخمس) ٤٨-٤٤/٣ الكبري ، ومالك بقوله (باب ما لا يجب فيه الخمس) (باب ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس) ٣٦١/٢ الموطأ ، والبيهقي بقوله (باب وجوب الخمس في الغنيمة والفبيء ومن قال لا تخمس الجزية وما في معناها) السنن الكبرى ٤٢٢/٩ ، و (باب تفريق الخمس وخمس الخمس) ١٤٧/٥ معرفة السنن والآثار ، وعبد الرزاق بقوله (باب ذكر الخمس وسهم ذوي القربى) ٥/٢٣٧ ، وابن أبي شيبة بقوله (من يعطى من الخمس وفيمن يوضع) و (في الطعام يكون فيه الخمس) ٦٧٩/٧ و ٦٨٣ .

^٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الأيمان : باب أداء الخمس من الأيمان (٥٣) ، ومسلم : كتاب الأيمان : باب الأمر بالأيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه (٢٥١/١) (١٧) ، وهو عند المصنف برقم (١٥٩٩) ، وقال : حسن صحيح .

^٤ - والقصة مشهورة ، وهي بكاملها عند الشيخين كما في تخريج الحديث ، عند البخاري برقم (٥٣) ، ومسلم برقم (١٧) .
^٥ - هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، الجهضمي ، أبو إسماعيل البصري ، ثقة قبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة ٩٩هـ ، وله ٨١ سنة . (تهذيب الكمال ٢٣٩/٧ ، تهذيب التهذيب ٩/٣ ، التقريب ٢٣٨/١)

^٦ - هو نصر بن عمران بن عصام الضبي ، بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدها مهملة ، أبو حمزة ، بالجيم ، البصري ، نزيل خراسان ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة . (التأريخ الكبير ١٠٤/٢/٤ ، تهذيب الكمال ٧٠/١٩ ، تهذيب التهذيب ٤٣١/١٠ ، التقريب ٢٤٤/٢)

^٧ - ساق الترمذي طريقين للحديث : الأول عن عباد عن أبي حمزة عن ابن عباس به . والثاني عن حماد عن أبي حمزة عن ابن عباس به .

أولاً : شرح الغريب .
(أَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ)

قال ابن العربي : إنما ذكر لهم صلى الله عليه وسلم الخمس دون سائر حقوق المال لأنهم كانوا أهل بأس وغارة فقدم إليهم سنتها في الدين حتى يؤدونها فيها .^٢

ثانياً : مناسبة الباب .

أراد الترمذي القول أنه إذا صدقتم في بيعتكم ، وكتب الله لكم النصر على أعدائكم ، فاعلموا أنه يجب عليكم إخراج الخمس مما غنمتم ، فناسب ذكر هذا الباب عقب ، بيان عدد أصحاب بدر .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي وجوب إخراج الخمس من المغنم ، ولهذا اكتفى بذكر الحديث المتفق عليه ، ولم يذكر غير ذلك من الأدلة والأقوال ، وذلك لوضوحه .

رابعاً : أدلة العلماء على مشروعية الخمس .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) .^٣

قلت لعل الترمذي ساق الروايتين لأمرين :

الأول : التصريح بالسماع ، فعند مسلم صرح أبو جهمرة بالسماع من ابن عباس في رواية حماد ، لكن كلا الروايتين معنونة عند الترمذي .

الثاني : أن لفظ الحديث من طريق عباد كما صرح به مسلم ، ولذا قدمه الترمذي ، وساق طريق حماد ، لأن حماد أوثق من عباد ، فحماد ثقة ثبت فقيه ، وعباد ثقة لكن ربما وهم . (انظر شرح مسهل للنووي ١/٢٥١) (١٧) ، التقريب ١/٢٣٩ و٤٦٧ .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في الخمس (٤/١٣٠) .

^٢ - عارضة الأحوذى ٧/٩٩ .

^٣ - الأنفال ٤١ .

والآية ظاهرة الدلالة في وجوب الخمس من الغنيمة وقد نزلت بعد قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ
عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) ^١ فتكون ناسخة لها . ^٢

ثانياً : السنة .

أحاديث كثيرة ، منها حديث الباب .

قال النووي : فيه أيجاب الخمس من الغنائم . ^٣

ثالثاً : الإجماع .

أجمع المسلمون على وجوب الخمس في الغنيمة . ^٤ والله أعلم .

^١ - الأنفال ١ .

^٢ - تفسير الطبري ٦/٢٤٨-٢٥٤ ، تفسير الرازي ١٥/١٣٢ ، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٤٠٠-٤١٣ ، تفسير القرطبي ٤/٨ .

^٣ - شرح مسلم للنووي ١/٢٥٨ حديث (١٧) .

^٤ - مراتب الإجماع لابن حزم ١١٤ ، الإفصاح ٢/٢٢٦ .

المبحث الثالث وثلاثون: حكم النهبة.

النهبة : الغارة والسلب ، كأن يختلس الإنسان شيئاً له قيمة عالية أو أخذ ما لا يجوز أخذه قهراً أو جبراً جهرًا^١.

وقد ترجم^٢ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في كراهية النهبة) ، وذكر فيه حديثين :
الحديث الأول : عن رافع بن خديج قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فتقدم سرعان الناس فتعجلوا من الغنائم فاطبخوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في أخرى التلس فمر بالقذور فأمر بها فأكفئت ثم قسم بينهم فعدل بعيراً بعشر شياه^٣.

(قال أبو عيسى : وروى سفيان الثوري عن أبيه عن عبيدة عن جده رافع بن خديج ولم يذكر فيه عن أبيه ، حدثنا بذلك محمود بن غيلان^٤ حدثنا وكيع عن سفيان . وهذا أصح وعبيدة بن رفاع^٥ سمع من جده رافع بن خديج^٦ .

١ - النهاية ١٣٣/٥ ، لسان العرب ٧٧٣/١ .

٢ - سنن الترمذي : كتاب السير (١٣١/٤) ، وقد ترجم له أبو داود بقوله (باب النهي عن النهي إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو) ٦٦/٣ ، وابن ماجه بقوله (باب النهي عن النهبة) من كتاب الفتن ، وسعيد بن منصور بقوله (باب ما جاء في النهي عن النهي) ٢٤١/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (من كرهه النهبة ونهى عنها) ٢٧٧/٥ ، والدارمي بقوله (باب النهي عن النهبة) ٦١/٢ ، والبيهقي بقوله (باب النهي عن نهب الطعام) ٣٢٣/١٣ السنن الكبرى .

٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الذبائح والصيد : باب إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً بغير أمر أصحابها لم تؤكل (٥٥٤٣) ، ومسلم : كتاب الأضاحي : باب جواز الذبح بكل ما أفر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام (١٩٦٨) ، وهو عند المصنف برقم (١٦٠٠) ، وقال حسن صحيح .

٤ - هو عبيدة : بفتح أوله وسكون الموحدة الخفيفة وبعد الألف تحتانية خفيفة ، ابن رفاع بن رافع بن خديج الأنصاري الزُرقي ، أبو رفاع المدني ، ثقة ، من الثالثة . (التأريخ الكبير ٧٣/١/٤ ، الجرح والتعديل ٢٩/٧ ، تهذيب الكمال ٤٨٩/٩ ، تهذيب التهذيب ١٣٦/٥ ، التقريب ٤٧٦/١)

٥ - هو رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الأوسي ، الحارثي ، أبو عبد الله ، أو أبو خديج ، استصغر في بدر وشهد ما بعدها ، مات بالمدينة سنة أربع وسبعين ، وله ست وثمانون سنة . (أسد الغابة ت ١٥٨٠ ، الاستيعاب ت ٧٢٨ ، الإصابة ٣٦٢/٢ ت ٢٥٣٢)

٦ - هو محمود بن غيلان ، العدوي مولاهم ، أبو أحمد المروزي ، نزيل بغداد ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ، وقيل بعد ذلك . (التأريخ الكبير ٤٠٤/١/٤ ، تهذيب الكمال ٤٧٨/١٧ ، تاريخ بغداد ٨٩/١٣ ، تهذيب التهذيب ٦٤/١٠ ، التقريب ١٦٤/٢)

٧ - قال العراقي : حكم المصنف على رواية عبيدة عن جده بأنها أصح ، وأن كانت رواية المصنف لها بالنعنة ، والقاعدة عندهم في مثل ذلك أن الحكم للرواية التي فيها زيادة اسم راو في السند ، وما فعله هو الصواب لوجهين :
الأول : أن الذين روهه هكذا عن سعيد بن مسروق أكثر حفظاً .

قَالَ وَفِي الْبَابِ^١ : عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ^٢ ، وَأَنْسٍ ، وَأَبِي رَيْحَانَةَ^٣ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ^٤ ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ .^٥

الثاني : أن رواية المصنف وأن لم يكن فيها لتصريح بسماع عباية من جده ، إلا أن في البخاري التصريح بالسماع له من جده ، وإذا كانت الرواية التي سقط منها الراوي فيها التصريح بالسماع فالحكم لها ، كما هو مقرر في علوم الحديث . (شرح الترمذي للعراقي : شرح باب النهبة) .

^١ - حديث ثعلبة بن الحكم رضي الله عنه ، وفيه : (إن النهبة لا تحل) ، أخرجه ابن ماجه : كتاب الفتن : باب النهي عن النهبة (٣٩٣٨) ، وسعيد بن منصور كتاب الجهاد : باب ما جاء في النهي عن النهي (٢٤١/٢) .

وحديث أنس رضي الله عنه ، وفيه : (من إنتهب فليس منا) عزاه الهيثمي للبخاري وقال رجاله ثقات (مجمع الزوائد ٣٧٧/٥) ، وأخرجه ابن أبي شيبة : كتاب البيوع والأقضية : من كره النهبة ونهى عنها (٢٧٧/٥) .

وحديث أبي ريحانة شعون رضي الله عنه ، مطولاً وفيه : (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَشْرِ عَنِ الْوَشْرِ وَالْوَشْمِ وَالْتَتْفِ وَالْتَتْفِ...) ، أخرجه أحمد (١٣٤/٤) (١٦٧٥٨) ، وأبو داود : كتاب اللباس : باب من كرهه (العلم وخيط الحرير) (٨٤/٤) (٤٠٤٩) ، والنسائي : كتاب الزينة : باب التتف (١٤٣/٨) المجتبي ، والدارمي : كتاب الاستئذان : باب النهي عن مكامعة الرجل الرجل والمرأة المرأة (٢٦٤٨) .

وحديث أبي الدرداء : بحث عنه فلم أجده .

وحديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه ، وفيه : (كُنَّا بِكَأْبَلٍ فَأَصَابَ النَّاسُ غَنِيمَةً فَأَتَتْهُمُوهَا فَقَامَ خَطِيْبًا فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ النَّهْبِ فَرَدُّوا مَا أَخَذُوا فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمْ) ، أخرجه أحمد (٦٣ و ٦٢/٥) (٢٠١٠٨ و ٢٠٠٩٦) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب النهي عن النهي ... (٦٦/٣) (٢٧٠٣) ، والدارمي : كتاب الأضاحي : باب النهي عن النهي (١٩٩٤) .

وحديث جابر رضي الله عنه ، وفيه : (من انتهب نهبه ذات شرف يشهره بها المسلمون فليس منا) ، أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٨/٥) .

وحديث خالد بن زيد وفيه : (مات رجل بخير فقال صلوا على صاحبكم إنه غل في سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرز يهود ما يساوي درهين) ، أخرجه أحمد (١١٤/٤ و ١٩٢/٥) (٢١١٦٧) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب النهي عن النهي ... (٦٨/٣) (٢٧١٠) ، والنسائي : كتاب الجنائز : باب الصلاة على من غل (٦٤/٤) (١٩٥٩) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب الغلول (٩٥٠/٢) (٢٨٤٨) ، ومالك : كتاب الجهاد : باب ما جاء في الغلول (٩٩٥) ، و الحميدي (٨١٥) .

وحديث أبي هريرة وفيه : (نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم جزوراً فانتهبها الناس فنادى مناديه أن الله ورسوله ينهاكم عن النهبة) ، أخرجه أحمد وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح (الجمع ٣٣٧/٥) ،

وعند الدارمي : (لَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ حِينَ يَنْتَهَبُهَا مُؤْمِنٌ) كتاب الأضاحي : باب النهي عن النهبة (١٩٩٤) .

وحديث أبي أيوب وفيه : (نهي عن النهبة والمثلة) ، عزاه الحافظ العراقي للطبراني في الكبير (شرح الترمذي : شرح باب النهبة) .

^٢ - هو ثعلبة بن الحكم بن عرفة ، الكنازي اللثي ، صحابي ، نزل الكوفة . (أسد الغابة ت ٥٩٢ ، الاستيعاب ت ٢٧٨ ، الإصابة ت ٩٣٣)

الحديث الثاني : عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

مَنْ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا .^٤

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

أولاً : شرح الغريب .

(فِي سَفَرٍ)

السفر : هو سفر ذو الحليفة (من قحمة) ، كما هو مصرح به في الصحيحين

(سَرْعَانُ النَّاسِ)

السرعان ، بفتح السين والراء ، ويجوز تسكين الراء : أوائل الناس الذين يتسارعون إلى الشيء ويُقبلون عليه بسرعة .^٥

(فَتَعَجَّلُوا)

يعني من الجوع الذي كان بهم ، فاستعجلوا فذبّحوا الذي غنموه ووضعوه في القدور .^٦

^١ - هو هو شعون بن زيد ، بمعجمتين ، ويقال بمهملتين ، ومعجمة وعين مهملة ، أبو ریحانة ، مشور بكنيته ، الأزدي ، حليف الأنصاري ، يقال مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحابي ، شهد فتح دمشق ، وقدم مصر ، وسكن بيت المقدس . (أسد الغابة ت ٢٤٥٠ ، الاستيعاب ت ١٢٠٩ ، الإصابة ٣٩٤٠)

^٢ - هو عبد الرحمن بن سمرّة بن حبيب بن عبد شمس ، العبشمي ، أبو سعيد ، صحابي ، من مسلمة الفتح ، يقال : كان اسمه عبد كلال ، افتتح سجستان ، ثم سكن البصرة ، ومات بها ، سنة ٥٥٠ هـ . (أسد الغابة ٤٥٤/٣ ، الاستيعاب ت ١٤٤٠ ، الإصابة ت ٥١٤٩)

^٣ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣١/٤ .

^٤ - صحيح : سنن الترمذي : كتاب السير (١٦٠١) ، وأخرجه المصنف في العلل الكبير ص ٦٨٤ ، وأخرجه أحمد (١٢٠١٤ و ١٢٦٢٠) ، وأبو داود : كتاب الحدود : باب القطع في الخلسة والخيانة (١٣٨/٤) (٤٣١٩) ، والنسائي : كتاب النكاح : باب الشغار (١١/٦) (٣٣٣٥) المجتبي ، وابن ماجه : كتاب الفتن : باب النهي عن النهبة (١٢٩٩/٢) (٣٩٣٥) ، وصححه الحاكم وقال لم يخرجاه وقال الذهبي احتج البخاري بأبي كدينة (المستدرك (١٤٧/٢) ، وعزاه الهيثمي للبخاري ، وقلنا رجاله ثقات (مجمع الزوائد ٣٣٦/٥) ، وصححه ابن العربي (عارضة الخوذي ١٠١/٧) ، والسيوطي في الجامع الصغير ٤٢٣/٦ ، والألباني (صحيح سنن الترمذي ١١٨/٢) .

^٥ - لسان العرب (مادة سرع) ١٥٢/٨ ، النهاية ٣٦١/٢ .

^٦ - فتح الباري ٥٤١/٩ حديث ٥٤٩٨ .

(فَاطَبُّخُوا)

هو افتعلوا من الطبخ ، وهو لمن يطبخ لنفسه وغيره ، والاطباخ خاص لنفسه .^١

(فِي أُخْرَى النَّاسِ)

أي في الطائفة المتأخرة عنهم .^٢

(فَمَرَّ بِالْقُدُورِ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِتَتْ):

بصيغة المجهول من الإكفاء أي قلبت وأريق ما فيها لأنهم ذبحوا الغنم قبل القسمة .^٣

(ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمْ فَعَدَلَ بَعِيرًا بَعِشْرَ شِيَاهِ) :

قال النووي : أن هذه كانت قيمة الغنم والإبل ، فكانت الإبل نفيسة والغنم هزيلة ،

فتحمل على أنها واقعة عين ، ولا تعارض السنة في الأضحية .^٤

وقال الحافظ : الذي يتحرر في هذا أن الأصل أن البعير بسبعة ما لم يعرض عارض من

نفاسة ونحوها فيتغير الحكم بحسب ذلك ، وبهذا تجتمع الأخبار الواردة في ذلك .^٥

(فَلَيْسَ مِنَّا) :

قلت : يرد هذا اللفظ في كثير من أحاديث الزجر عن الكبائر ، وقد جمع العلماء

بين هذا اللفظ والأحاديث الواردة في خروج الإنسان من الدين بما يلي :

الحالة الأولى : أن يرتكب المرء الكبيرة دون استحلال ، فيكون معناه : ليس من

أهل سنتنا وطريقتنا ، لا إخراجهم من الدين ، وتكون الفائدة من إيراد هذا اللفظ المبالغة في الورد

عن الوقوع في مثل ذلك ، كما يقول الرجل لولده لست مني .

الحالة الثانية : أن يفعل الكبيرة مستحلاً لها ، فيحمل النفي على الإخراج من الدين .^٦

^١ - تحفة الأحوذى ١٧٦/٥ .

^٢ - تحفة الأحوذى ١٧٦/٥ .

^٣ - تحفة الأحوذى ١٧٦/٥ .

^٤ - شرح مسلم للنووي ١٨٤/١٣ حديث ١٩٨٦ .

^٥ - فتح الباري ٥٤٢/٩ حديث ٥٤٩٨ .

^٦ - شرح مسلم ٦٧/٢ حديث ٦١ ، فتح الباري ١٩٥/٣ حديث ١٢٩٤ .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ذكر حق الأمة العام في الغنيمة ، وهو الخمس ، ناسب أن يترجم للنهبة ، حتى لا يتوسع المجاهدون في الغنيمة بحق أن فيها حق عام للأمة ، فيقعون في أثم النهبة .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

الذي يظهر أن الترمذي يرى تحريم النهبة من المغنم ، وذلك لما يلي :
أولاً : ترجمته لذلك بترجمة ظاهرها التحريم ، وإنما قال بالكراهية تورعاً كعادة السلف .

ثانياً : استشهاده لذلك بأحاديث صحيحة ، ونص في المدعى .

رابعاً : مذاهب العلماء .

قلت : والنهبة نوع من الغلول ، وقد أجمع العلماء على تحريم الغلول .^١

وهناك مسألتان تتعلقان بالباب ، نذكرهما بإيجاز :

المسألة الأولى : سبب الإراقة ؟

اختلفوا في سبب الإراقة على قولين :

القول الأول : يحتمل أنهم كانوا انتهوا إلى دار الإسلام ، ومعلوم أنه لا يجوز الأكل من الغنيمة المشتركة بدار الإسلام قبل القسمة ، بخلاف دار الحرب فيجوز الأكل من الغنيمة قبل قسمتها ، كما مر في مبحث بيع المغنم قبل قسمتها .

القول الثاني : يحتمل أن يكون سبب ذلك كونهم انتهبوا ولم يأخذوها باعتدال وعلى قدر الحاجة ، يؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود عن عاصمٍ يعني ابنَ كليبٍ عن أبيه عن رجلٍ من الأنصاريين

^١ - انظر مبحث الغلول .

قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ النَّاسَ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ وَجَهْدٌ وَأَصَابُوا غَنَمًا فَأَتَتْهُنَّهَا فَإِنَّ قُدُورَنَا لَتَغْلِي إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي عَلَى قَوْسِهِ فَأَكْفَأَ قُدُورَنَا بِقَوْسِهِ ثُمَّ جَعَلَ يُرْمِلُ اللَّحْمَ بِالتُّرَابِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ النُّهْبَةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ الْمَيْتَةِ أَوْ إِنَّ الْمَيْتَةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ النُّهْبَةِ^١.

وهذا يدل على أنه عاقبهم على استعجالهم بإكفاء القدور .

المسألة الثانية : هل أُتْلِفَ اللحم أم لا ؟

ذهب النووي إلى أنهم إنما أراقوا المرق فقط عقوبة لهم ، وأما اللحم فلم يتلف لأنه حق للغنمين ولأن فيه إضاعة للمال ، ومنهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس ، ولم ينقل أنهم أحرقوه أو أتلّفوه ، فيجب تأويله على وفق القواعد .

واستدرك عليه الحافظ : بأن حديث أبي داود مشعر بإتلاف اللحم ، وفيه زجر كبير مع تعلق قلوبهم به وحاجتهم إليه^٢.

^١ - سنن أبي داود : كتاب الجهاد : باب النهي عن النهي إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو (٢٧٠٥) ، وقال الحافظ : إسناده جيد ورجاله على شرط مسلم (فتح الباري ٥٤١/٩ حديث ٥٤٩٨) .

^٢ - شرح مسلم للنووي ١٨٤/١٣ حديث ١٩٨٦ ، فتح الباري ٥٤١/٩ حديث ٥٤٩٨ ، تحفة الأحوزي ١٧٦/٥ .

المبحث الرابع وثلاثون : حكم السلام على أهل الكتاب .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب) ، وذكر فيه حديثين :

الحديث الأول : حديث أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ وَالتَّنَصَارَى بِالسَّلَامِ وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضِيقِهِ .

(قَالَ فِي الْبَابِ^٢ : عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَنَسٍ ، وَأَبِي بَصْرَةَ الْغَفَارِيِّ^٣ صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^٤ . وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ : لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ وَالتَّنَصَارَى ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّمَا مَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَعْظِيمًا لَهُمْ وَإِنَّمَا أَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِتَذْلِيلِهِمْ وَكَذَلِكَ إِذَا لَقِيَ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَلَا يَتْرُكُ الطَّرِيقَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْظِيمًا لَهُمْ^١)^٢

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٢/٤ ، وترجم له المصنف في كتاب الاستئذان بقوله (باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة) ٥٧/٥ ، وترجم له البخاري بقوله (باب كيف يرد على أهل الذمة السلام) ١٧٣/٧ ، وأبو داود بقوله (باب في السلام على أهل الذمة) ٣٥٢/٤ ، وابن ماجه بقوله (باب رد السلام على أهل الذمة) ١٢١٩/٢ ، ومالك بقوله (باب ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني) ٧٣١/٢ ، والدارمي بقوله (باب في رد السلام على أهل الكتاب) ١٩٠/٢ ، وعبد الرزاق بقوله (رد السلام على أهل الكتاب) و (السلام على أهل الكتاب) ١٢٠/٦ من كتاب أهل الكتاب ، وابن أبي شيبة بقوله (في أهل الذمة يدعون بالسلام) و (في رد السلام على أهل الذمة) ١٤٢ و ١٤١/٦ .

^٢ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما : أخرجه للمصنف في الباب .
وحديث أنس رضي الله عنه ، وفيه : (إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا وَعَلَيْكُمْ) ، أخرجه المصنف في كتاب التفسير : باب ومن المجادلة (٣٣٠١) ، وأحمد (١١٥/٣ و ٢٠٢ و ٢٢٢ و ٢٧٣ و ٢٩٠) (١١٥٣٧ و ١١٧٠٥ و ١١٧٣١)
١٢٠١٩ و ١٢٠٥٨) ، والبخاري : كتاب الاستئذان : باب كيف يرد على أهل الذمة السلام (٦٢٥٨) ، كتاب استئذان المرتدين : باب إذا عرض الذمي بسب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصرح (٦٩٢٦) ، ومسلم : كتاب السلام : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم (٢١٦٣) ، وأبو داود : كتاب الأدب : باب في السلام على أهل الذمة (٣٥٢/٤) (٥٢٠٧) ، وابن ماجه : كتاب الأدب : باب رد السلام على أهل الذمة (١٢١٩/٢) (٣٦٩٧) ، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٣٨٦) .

^٣ - هو حُمَيْل ، بضم أوله وقيل بفتح ، وقيل بالجيم ، ابن بصرة : بفتح الموحدة ، ابن وقاص ، أبو بصرة الغفاري ، صحابي سكن مصر ، ومات بها . (أسد الغابة ت ١٢٧١ ، الاستيعاب ت ٥٨٧ ، الإصابة ١١٣/٢ ، تهذيب الكمال ٢٧٣/٥ ، التقريب ٢٤٨/١) .

^٤ - صحيح : أخرجه مسلم : كتاب السلام : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم (٢١٠/١٤) (٢١٦٧) ، والمصنف برقم (١٦٠٢) ، وفي كتاب الاستئذان : باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة (٥٧/٥) (٢٧٠٠) .

الحديث الثاني : حديث ابنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدُهُمْ فَإِنَّمَا يَقُولُ السَّامُ عَلَيْكُمْ فَقُلْ عَلَيْكَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .^٢

أولاً : شرح الغريب .
(السَّامُ)

السام : هو الموت.^٤

(فَقُلْ عَلَيْكَ)

وردت روايتان : الأولى : بإثبات الواو (أي وعليك أو وعليكم) ، والثانية : بحذفها ،
وقد أطال العلماء الكلام فيهما ، وملخصه : أن إثبات الواو يقتضي التشريك في الدعاء : أي
وعليكم السام أيضاً ، ونفيها يقتضي الرد : أي يرد عليهم دعاء هم (أي عليكم انتم الموت) .^٥

ثانياً : مناسبة الباب .

قلت : هذه من فروع أحكام السير ، ولعل الترمذي أتى به هنا ، لأن حديث النهبة وقع
في غزوة خيبر ضد أهل الكتاب ، فناسب أن يذكر حكم السلام عليهم .

^١ - اتفق العلماء على وجوب إذلال أهل الذمة وأهانتهم ، ومن ذلك عدم ابتدائهم بالسلام والتضييق عليهم في الطريق وقد
بسط الفقهاء ذلك في كتاب الفقهاء ، في باب أحكام أهل الذمة من كتاب الجزية (أو كتاب الجهاد) فليراجع .

^٢ - كتاب السير : باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ١٣٢/٤ .

^٣ - متفق عليه : سنن الترمذي : كتاب السير (١٦٠٣) ، وأخرجه البخاري : كتاب الاستئذان : باب كيف يرد على أهل
الذمة السلام (٦٢٥٧) ، ومسلم : كتاب السلام : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم
(٢٠٦/١٤) (٢١٦٤) .

^٤ - النهاية ٣٢٨/٢ .

^٥ - انظر معالم السنن ٧٥/٨ ، شرح مسلم للنووي ٢٠٨/١٤ ، فتح الباري ٤٦/١١ - ٤٨ ، نيل الأوطار ٧٦/٨ .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي تحريم ابتداء أهل الكتاب بالسلام ، ووجوب الرد عليهم إن بدؤونا بالسلام ، ويكون الرد بصيغة مخصوصة (عليك) ، وذلك لما يلي :

أولاً : استشهاده بحديث صحيح ، وصريح في تحريم ابتدائهم بالسلام (الحديث الأول) .

ثانياً : استشهاده بحديث صحيح ، وصريح في وجوب الرد عليهم أن سلموا .

ثالثاً : شرحه لمعنى الحديث ، ونقله عن أهل العلم تحريم ذلك .

رابعاً : مذاهب العلماء .

اتفق العلماء على جواز رد السلام على أهل الذمة^١ ، والجمهور على وجوبه ، واختلفوا في حكم ابتدائهم بالسلام على ثلاثة أقوال :

القول الأول : جواز بدء أهل الكتاب بالسلام مطلقاً ، لحاجة أو بدونها .

وقال به ابن عباس وابن مسعود وأبو أمامة الباهلي^٢ وأبو الدرداء^٣ وفضالة بن عبيد^٤ وابن محيرز^٥ ، وابن وهب من المالكية^٦ ، وهو وجه عند الشافعية حكاه الماوردي^٧ .

^١ - شرح مسلم للنووي ٢٠٥/١٤ .

^٢ - هو : صُدِّي : بالتصغير ، ابن عجلان ، أبو أمامة الباهلي ، صحابي مشهور ، سكن الشام ، ومات بها ، سنة ست وثلثين . (أسد الغابة ت ٢٤٩٧ ، الاستيعاب ت ١٢٤٢ ، طبقات ابن سعد ٤١١/٧ ، الإصابة ٣٣٩/٣ ، التقريب ٤٣٧/١) .

^٣ - هو : عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري ، أبو الدرداء / مختلف في اسم أبيه وأما هو فمشهور بكنيته ، وقيل اسمه عامر ، وعويمر لقب ، صحابي جليل ، أول مشاهده أحد ، وكان عابداً ، مات في آخر خلافة عثمان ، وقيل عاش بعد ذلك . (أسد الغابة ت ٤١٤٢ ، الاستيعاب ت ٢٠٢٩ ، الإصابة ٦٢١/٤ ، التقريب ٧٦١/١) .

^٤ - فضالة بن عبيد بن نافع بن قيس ، الأنصاري الأوسي ، أول ما شهد أحداً ، ثم نزل دمشق وولي قضاءها ، ومات سنة ثمان وخمسين ، وقيل قبلها . (أسد الغابة ت ٤٢٣٢ ، الاستيعاب ت ٢١٠٤ ، طبقات ابن سعد ٤٠١/٧ ، الإصابة ٢٨٣/٥ ، التقريب ١٠/٢) .

^٥ - هو عبد الله بن مُحَيْرِيز : بمهملة وراء آخره زاي ، مصغراً ، ابن جنادة بن وهب الجمحي ، المكي ، كان يتيماً في حجر أبي مخذولة بمكة ، ثم نزل بيت المقدس ، والصحيح كنيته ابن محيريز بخلاف ما نقله النووي أنه ابن أبي محيريز ، ذكره العقيلي في الصحابة وأنكر عليه ابن عبد البر ، وهو ثقة عابد ، مات سنة تسع وتسعين ، وقيل بعدها . (التاريخ الكبير ١٩٣/١/٣ ، تهذيب الكمال ٥٢٤/١٠ ، تهذيب التهذيب ٢١/٦ ، التقريب ٥٣٢/١) .

^٦ - مصنف ابن أبي شيبة ١٤١/٦ ، معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٧٤/٨ ، التمهيد ٢٥٥/١٠ ، شرح مسلم للنووي ٢٠٨/١٤ .

^٧ - التمهيد ٢٥٥/١٠ .

القول الثاني : أنه يكره ابتداء أهل الكتاب بالسلام .

وهو رواية عن المالكية ^٢ ، ووجه ضعيف عند الشافعية ^٣ .

القول الثالث : يحرم ابتداؤهم بالسلام ويجب الرد عليهم بألفاظ مخصوصة ، غير الألفاظ المتدوالة بين المسلمين ^٤ .

وهو قول علقمة والنخعي والأوزاعي وأحمد ^٥ ، وقول الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ^٦ .

قال : ولا يبتدأ بالسلام (أي على أهل الذمة) ويضيق عليه الطريق . وقال ابن الهمام : ويرد عليه بقوله وعليكم فقط ^٧ .

وقال ابن عبد البر : فهذا الوجه المعمول به في السلام على أهل الذمة والرد عليهم ، ولا أعلم في ذلك خلافاً ^٨ .

وقال : الرملي ^٩ : ويحرم بداءة ذمي به فإن بان ذمياً استحب له استرداده ، فإن سلم الذمي على مسلم قال له وجوباً وعليك ^{١٠} .

^١ - روضة الطالبين ٥١٣/٧ ، الأذكار ٢٢٦ .

^٢ - الشرح الكبير ١٧٤/٢ .

^٣ - شرح مسلم للنووي ٢٠٨/١٤ .

^٤ - اتفق العلماء على أنه لا يجوز الرد على أهل الكتاب بالرحمة وإنما يقتصر على الروايات الواردة في الحديث كـ (وعليك ، وعليكم ، عليكم ، عليك) .

^٥ - معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٧٤/٨ ، شرح مسلم للنووي ٢٠٨/١٤ ، الإنصاف ٢٣٣/٤ .

^٦ - بدائع الصنائع ١١٣/٧ ، الرد المختار بحاشية ابن عابدين ٢٠٨/٤ ، التمهيد لابن عبد البر ٢٥٦/١٠ ، روضة الطالبين ٥١٣/٧ ، تحفة المحتاج ٢٤٨/٤ ، فتح الوهاب ١٨١/٢ ، الأذكار ٢٢٦ ، المغني ٢٥١/١٣ ، الأنصاف ٢٣٣/٤ ، الفروع ٢٧١/٦ ، منتهى الأراءات ٣٣٣/١ ، أحكام أهل الذمة ١٩١/١-٢٠٠ .

^٧ - فتح القدير ٥٨٥٦/٦ .

^٨ - التمهيد ٢٥٦/١٠ .

^٩ - هو محمد بن أحمد بن حمزة الرملي الشافعي ، ولد بمصر سنة ٩١٩هـ ، فقيه شافعي ، تولى إفتاء الشافعية بمصر ، وتوفي سنة ١٠٠٤هـ ، من مصنفاته : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، الفتاوى ، غاية البيان في شرح زبدة الكلام . (معجم المؤلفين ٢٥٥/٨)

^{١٠} - نهاية المحتاج ٥٢/٨ .

وقال البهوتي : (وتحرم بداعتهم بالسلام ... وأن سلم على من ظنه مسلماً ثم علم أن ذمى
استحب قوله) أي المسلم (له) أي الذمي (رد علي سلامي وأن سلم أحدهم لزمه الرد . فيقال
وعليكم ، أو وعليكم) بلا واو (وبالواو أولى) لكثرة الأخبار ^١ .

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

السنة .

١- عموم الأحاديث الواردة في إفشاء السلام ، ومنها : حديث أبي هريرة قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم :

لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا
فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم ^٢ .

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الباب .

ووجه الدلالة : أن معنى (لا تبدؤهم) : أي ليس عليكم أن تبدؤهم كما تصنعون بالمسلمين ^٣ .

أدلة أصحاب القول الثاني .

السنة .

استدل أصحاب القول الثاني بما استدل به أصحاب القول الأول ، لكنهم صرفوا النهي في
الحديث إلى النهي المجازي بلا قرينة صارفة ^٤ .

أدلة أصحاب القول الثالث .

^١ - كشف القناع ١٣٠/٢ .

^٢ - أخرجه مسلم : كتاب الإيمان : باب ، لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (٥٤) .

^٣ - التمهيد ٢٥٥/١٠ .

^٤ - نيل الأوطار ٧٦/٨ .

أولاً : الكتاب .

قوله تعالى : (وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا)^١ .

ووجه الدلالة : أن الآية صريحة في وجوب رد السلام بمثله أو أحسن منه ، وهي عامة فتشمل المسلم وغيره^٢ ، لكن خصت الآية بما ورد في السنة من النهي عن ابتدائهم بالسلام .

ثانياً : السنة .

أحاديث الباب وغيرها من الأحاديث الصريحة الدلالة في النهي عن ابتداء أهل الذمة بالسلام.

المناقشة .

نوقش ما استدل به أصحاب القول الأول بما يلي :

- ١- لا يصح الاستدلال بعمومات الأحاديث الواردة في السلام ، لأن هذا من تقدم العام على الخاص وهو مردود ، فحديث الباب خاص فيقدم العام على الخاص^٣.
- ٢- وأما القول أن معنى (لا تبدؤهم) : أي ليس عليكم أن تبدؤهم ، فهو خلاف ظاهر الحديث ، وليس هناك صارف يصرفه عن ظاهره ، فحمل اللفظ على معناه اللغوي المشهور أولى .

الراجع :

الراجع هو القول بقول الجمهور ، وهو تحريم ابتداء أهل الكتاب بالسلام ، ووجوب الرد عليهم ، ولا يتعارض القول بجواز ابتدائهم للضرورة ، إذ الضرورات تبيح المحظورات دون خلاف

^١ - النساء ٨٦ .

^٢ - تفسير القرطبي ١٩٦/٥ .

^٣ - شرح مسلم للنووي ٢٠٨/١٤ ، نيل الأوطار ٧٦/٨ .

، وأما القول بجوازه مطلقاً فأكثر ظني أنه قول منقرض ، ولم أجد من قال به من المتأخرين ، ولو صح فإنه لا يحتاج بقول صحابي أو غيره على الكتاب والسنة ، والله أعلم .

المبحث الخامس وثلاثون : حكم المقام بين أظهر المشركين .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين) وأورد فيه حديث : جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى خَثْعَمٍ فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ بِالسُّجُودِ فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلَ فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ^٢ وَقَالَ :

أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِمَ ؟ قَالَ لَا تَرَايَا تَارَاهُمَا^٣ .

(حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ^٢ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ جَرِيرٍ وَهَذَا أَصَحُّ .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٢/٤ ، وقد ترجم له أبو داود بقوله (باب في الإقامة بدار الشرك) ٩١/٣ ، والبيهقي بقوله (باب الرخصة في الإقامة بدار الشرك لمن لا يخاف الفتنة) ٢١٧/١٣ السنن الكبرى .

^٢ - قال الخطابي وتبعه ابن القيم : قال بعض أهل العلم : إنما أمر لهم بنصف العقل بعد علمه بإسلامهم ، لأنهم قد أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين ظهري الكفار ، فكانوا كمن هلك بجنابة نفسه وجناية غيره . (معالم السنن وتهذيب السنن بحاشية مختصر المنذري ٤٣٦/٣) .

^٣ - صحيح مرسلاً : سنن الترمذي : كتاب السير (١٣٢/٤) (١٦٠٤) والعلل الكبير له ص ٦٨٦ ، وصحح البخاري وأبو حاتم وأبو داود و الترمذي والدارقطني إرساله إلى قيس (علل الدارقطني ٩٨/٤ ب) ، وأخرجه أبو داود : كتاب الجهاد : باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود (٤٥/٣) (٢٦٤٢) متصلاً ، والنسائي عن قيس مرسلاً : كتاب القسامة : باب القود بغير حديدة (٢٢٩/٤) (٤٧٨٠) ، وعزاه الهيثمي للطبراني ، وقال رجاله ثقات (مجمع الزوائد ٥٠٣/٥) ، وقال الألباني : صحيح دون الأمر بنصف العقل (الإرواء ١٢٠٧ ، والصحيحة ٧٠٤) ، قلت : وإسناد الحديث متصل ، رواه ثقات ، ليس فيهم إلا أبو معاوية ، أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره ، لكن قال الذهبي : ما علمت فيه مقالاً يُوجب وهنه مطلقاً (ميزان الاعتدال ١٣٠/٦ ، التقريب ٧٠/٢) ، وأما الأمر بنصف العقل ، فليست الشاهد من الحديث .

^٤ - هو هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ ، بكسر الراء الخفيفة ، ابن مصعب التميمي ، أبو السري ، الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، من شيوخ الترمذي ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين ، وله إحدى وتسعون سنة . (التأريخ الكبير ٢٤٨/٢/٤ ، تهذيب الكمال ٣٠٦/١٩ ، تهذيب التهذيب ٧٠/١١ ، التقريب ٢٧٠/٢)

^٥ - هو عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكِلَابِيُّ ، أبو محمد الكوفي ، يقال اسمه عبد الرحمن ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ، وقيل بعدها . (التأريخ الكبير ١١٥/٢/٣ ، تهذيب الكمال ١٦١/١٢ ، تهذيب التهذيب ٤٥٨/٦ ، التقريب ٦٢٨/١)

^٦ - هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَسِيُّ مَوْلَاهُمْ ، البَحْلِيُّ ، ثقة ثبت من الرابعة ، مات سنة ست وأربعين ومائة . (التأريخ الكبير ٣٥١/١/١ ، تهذيب الكمال ٤٣٧ ، تهذيب التهذيب ٢٨٩/١ ، التقريب ٩٣/١)

وفي الباب : عَنْ سَمُرَةَ ٣ .

قال أبو عيسى : وأكثر أصحاب إسماعيل عن قيس بن أبي حازم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية ولم يذكروا فيه عن جرير ، ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن جرير مثل حديث أبي معاوية ٤ . قال : وسمعت محمدا يقول الصحيح حديث قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل .
وروى سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
لا تُساکِنُوا الْمُشْرِكِينَ وَلَا تُجَامِعُوهُمْ ، فَمَنْ سَاكَنَهُمْ أَوْ جَامَعَهُمْ فَهُوَ مِثْلَهُمْ ٥ .

أولاً : شرح الغريب .

(فاعتصم ناس بالسُّجود) :

قال المباركفوري : أي اعتصم ناس من المسلمين الساكنين في الكفار ، سجدوا باعتماد أن جيش الإسلام يتركونا عن القتل حيث يروننا ساجدين . لأن الصلاة علامة الإيمان ٦ .

١ - هو قيس بن أبي حازم البجلي ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة ، ثبت ، من الثانية ، مخضرم ، ويقال له رؤية ، وهو الذي يقال أنه اجتمع له أن يروي عن العشرة ، مات بعد التسعين ، أو قبلها ، وقد جاوز المائة وتغير . (التاريخ الكبير ١٤٥/١/٤ ، تهذيب الكمال ٢٩٨/١٥ ، تهذيب التهذيب ٣٨٦/٨ ، التقريب ٣٢/٢)

٢ - هو محمد بن حازم ، أبو معاوية الضرير الكوفي ، عمي وهو صغير ، ثقة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومائة ، وله اثنتان وثمانون سنة ، وقد رمي بالإرجاء . (التاريخ الكبير ٧٤/١/١ ، الجرح والتعديل ٣٦٠/٧ ، تهذيب الكمال ٢٣٣/١٦ ، ميزان الاعتدال ١٣٠/٦ ، تهذيب التهذيب ١٣٧/٩ ، التقريب ٧٠/٢)

٣ - حديث سمرة رضي الله عنه ، وفيه : (من جامع مشركاً وسكن معه فإنه مثله) ، أخرجه المصنف في الباب ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في الإقامة بأرض الشرك (٩٣/٣) (٢٧٨٧) .

٤ - رواية حجاج بن أرطاة وفيها : (من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة) ، أخرجه البيهقي : كتاب الجهاد : باب فرض الهجرة ٢١٣/١٣ .

٥ - ضعيف : أخرجه أبو داود : كتاب الجهاد : باب في الإقامة بأرض الشرك (٩٣/٣) (٢٧٨٧) ، وقال عنه الذهبي : إسناده مظلم (نيل الأوطار ٣٠/٨) ، لكن له شاهد من حديث الحسن عن سمرة صححه الحاكم ووافقه الذهبي (١٥٤/٢) (٢٦٢٧) ، ووهه الألباني لأن في سنده إسحاق بن إدريس ، متهم بالكذب (ميزان الاعتدال ٣٣٤/١ ، الإرواء حديث ١٢٠٧) .

٦ - سنن الترمذي : كتاب الترمذي (١٣٣/٤) (١٣٣) .

٧ - تحفة الأحوذى ١٨٠/٥ .

وقال الخطابي : وأما اعتصامهم بالسجود فإنه لا يحصى الدلالة على قبول الدين . لأن ذلك قد يكون منهم في تعظيم السادة والرؤساء ، فعذروا لوجود الشبه ^١ .

(أَنَا بَرِيءٌ)

أصل البراءة الانفصال من الشيء ، قال النووي : قد يراد به ظاهره ، وقال الحافظ : كأنه توعد به بأن لا يدخله في شفاعته مثلاً ^٢ .

(لَا تَرَايَا تَارَاهُمَا) :

التراي : تفاعل من الرؤية ، يقال : تراءى القوم إذا رأى بعضهم بعضاً ، وتراءى لي الشيء : أي ظهر حتى رأيته .

أي يلزم المسلم ويجب عليه أن يُبَاعِدَ منزله عن منزل المشرك ، ولا يَنْزِلَ بالموضع الذي إذا أوقدت فيه ناره تلوح وتظهر للمشرك إذا أوقدها في منزله ، ولكنه يترل مع المسلمين في دارهم ، وإنما كره مجاورة المشركين لأنهم لا عهد لهم ولا أمان ، وحث المسلمين على الهجرة ^٣ .

وقال الخطابي : في معناه ثلاثة وجوه :

الأول : لا يستوي حكمهما .

الثاني : أن الله فرق بين داري الإسلام والكفر . فلا يجوز لمسلم أن يساكن الكفار في بلادهم حتى إذا أوقدوا ناراً كان منهم بحيث يراها .

الثالث : لا يَتَسَمَّ بِسِمَةِ المشرك ، ولا يتشبه به في هديه وشكله ^٤ .

وقال ابن القيم ^٥ : معنى الحديث :

أن النار هي شعار القوم عند التزول وعلامتهم ، وهي تدعو إليهم ، والطارق يأنس بها ، فإذا ألم بها جاور أهلها وسالمهم . فنار المشركين تدعو إلى الشيطان وإلى نار الآخرة ، فإنها إنما

^١ - معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٤٣٦/٣ .

^٢ - شرح مسلم ١٤٦/٢ حديث ١٠٤ ، فتح الباري ١٩٥/٣ حديث ١٢٩٤ .

^٣ - النهاية ١٧٧/٢ ، لسان العرب ٣٠٠/١٤ .

^٤ - معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٤٣٧/٣ .

^٥ - هو أبو عبد الله : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي بن قيم الجوزية ، ولد سنة ٦٩١ هـ ، أخذ عن شيخ الإسلام ابن تيمية ، وأخذ عنه ابن رجب ، من مصنفاته : زاد المعاد في هدي خير العباد ، حادي الأرواح ، الطريق إلى دار المجرتين . (الذيل على طبقات الحنابلة ٤٤٧/٢)

توقد في معصية الله ، ونار المؤمنين تدعو إلى الله وإلى طاعته وإعزاز دينه ، فكيف تتفق الناران ، وهذا شأنهما؟^١.

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم لحكم السلام على أهل الكتاب ، ترقى إلى أعلى وأهم وهو المساكنة فترجم لحكم المقام بين أظهر المشركين .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

ظاهر مذهب الترمذي هو تحريم الإقامة بين أظهر المشركين ، ولم يفصل هل تحب الهجرة من ديار الكفر مطلقاً ، سواءً استطاع إظهار دينه أم لا ، أو قدر على الهجرة أم لا . قلت : الذي يظهر أنه يرى وجوب الهجرة من ديار الكفر للمستطيع ، لأن غير المستطيع يسقط عنه الوجوب اتفاقاً ، وإنما لم يذكره لوضوحه ، وذلك لما يلي :
أولاً : ترجمة لذلك بالكراهية ، أي كراهية تحرم كما سبق بيانه .
ثانياً : استشهاده بحديثين صريحي الدلالة في التحريم .
ثالثاً : عدم تفصيله في حكم من استطاع الهجرة ، لكن قدر على إظهار شعائر دينه .

رابعاً : مذاهب العلماء .

قلت : الهجرة من ديار الكفر على ثلاثة أضرب :

الأول : من قدر على الهجرة منها ولا يستطيع إظهار دينه ولا أداء واجباته ، فالهجرة واجبة باتفاق^٢.

الثاني : من قدر على الهجرة منها ويستطيع إظهار دينه وأداء واجباته ، فيستحب له الهجرة ، لتكثير سواد المسلمين بها ومعونتهم وجهاد الكفار والأمن من غدرهم والراحة من رؤية المنكر بينهم . وأوجبها البعض .

^١ - تهذيب السنن بحاشية مختصر المنذري ٤٣٧/٣ .

^٢ - الإفصاح ٢ / ٢٢٤ .

ثالثاً : من عجز عن الهجرة لأسرٍ أو مرضٍ أو غيره فتجوز له الإقامة فإن حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أجر^١.

^١ - عارضة الأحوذني ١٠٤٤/٧ ، تفسير القرطبي ٢٢٤/٥ ، روضة الطالبين ٤٧٤/٧ ، المغني ١٥١/١٣ ، الإنصاف ١٢١/٤ ، فتح الباري ٢٢٠/٦ حديث ٣٠٨٠ .

المبحث السادس وثلاثون : إخراج أهل الكتاب من جزيرة العرب ^١ .

ترجم ^٢ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب) ،
وذكر فيه حديثين :

الحديث الأول : حديث جابر عن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
لئن عشت إن شاء الله لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب .

الحديث الثاني : حديث جابر بن عبد الله يقول أخبرني عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول :

لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلماً .
قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

أولاً : مناسبة الباب .

لما ترجم لحكم السلام على أهل الكتاب ، وترجم لتحريم الإقامة بين أظهر المشركين ،
ومنهم الكتابيون ، ناسب أن يبين حكم إقامتهم بالجزيرة ، فكأنه يقول : لا يجوز بدؤهم بالسلام
، ولا الإقامة بينهم ، ولا استيطانهم بالجزيرة .

^١ - جزيرة العرب : هي من الخليج العربي شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً ، ومن البحر العربي جنوباً إلى حدود العراق والشام
شمالاً . وهناك من خصها بمكة والمدينة واليمامة وما جاورها . (مراتب الإجماع ١٢٢ ، فتح القدير ٥٦/٦ ، المغني
٢٤٢/١٣ ، القاموس المحيط ٤٢/٢) .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير (١٣٤/٤) ، وترجم له البخاري بقوله (باب إخراج اليهود من جزيرة العرب) (٣٩٩/٤ ،
وأبو داود بقوله (باب كيف كان إخراج اليهود من المدينة) و (باب ما جاء في إخراج اليهود من جزيرة العرب)
١٥٤/٣ و ١٦٥ ، النسائي بقوله (إجماع أهل الكتاب) ٢١٠/٥ الكبرى ، والدارمي بقوله (باب إخراج المشركين من جزيرة
العرب) ١٦١/٢ ، والبيهقي بقوله (باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك) ٥٥/١٤ السنن الكبرى ، وعبد الرزاق بقوله (لا
يدخل مشرك المدينة) و (لا يدخل الحرم مشرك) ٥٢ و ٥١/٦ .

^٣ - صحيح : أخرجه مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (١٣١/١٢) (١٧٦٧)
ولفظ الحديث الثاني عند مسلم ، وهو عند المصنف برقم (١٦٠٦ و ١٦٠٧) .

ثانياً : مذهب الترمذي .

واضح أن الترمذي يرى وجوب إخراج أهل الكتاب من جزيرة العرب ، لما يلي :

أولاً : ظاهر الترجمة يوحى بوجوب إخراجهم من جزيرة العرب .

ثانياً : استشهاده بحديثين نصين في المدعى .

ثالثاً : إهماله لأقوال المخالفين ، واكتفائه بنقل النص في وجوب ذلك .

ثالثاً : مذاهب العلماء .

اتفق العلماء^١ على أن لا يجوز للكفار الاستيطان بالحجاز ، واختلفوا فيما عدا ذلك

من بقية جزيرة العرب^٢ ، على قولين :

القول الأول : لا يجوز للكفار الاستيطان في أي مكان من جزيرة العرب.

وهو قول مالك وبه قال الحنفية والمالكية^٣.

قال ابن الهمام : ويمنعون من أن يتخذوا أرض العرب مسكناً ووطناً ، بخلاف أمصار المسلمين التي

ليست في جزيرة العرب^٤.

وقال الشنقيطي : أن الكفار لا يجوز إبقاؤهم في جزيرة العرب ، بل يجب أن ينقلوا منها فتضرب

عليهم الجزية في غيرها^٥.

^١ - نقل كثير من أهل العلم عن أبي حنيفة القول بأنه يجوز للكفار استيطان الجزيرة ، وفي ثبوت هذا عنه نظر . فالذي يظهر لي ، والله أعلم ، أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك تلميذه أبا يوسف ، يريان أنه لا يجوز إخراج الحربي من الحرم أخذاً بقوله تعالى : " ومن دخله كان آمناً " ولم يقلوا يجوز استيطان الكافر للجزيرة ، فالدليل لمن نقل عنهم ذلك أنخص من المدعى ، خصوصاً وأن المذهب الحنفي صريح في إخراج الكفار من الجزيرة العربية . (انظر رحمة الأمة ص ٤٠١ ، الإفصاح ٢/٢٤٥ ،) .

^٢ - كما اتفقوا على أنه لا يمر بها حاجة ، ولا يبقى في موضع واحد أكثر من ثلاثة أيام . (انظر مراجع المذاهب المشار إليه في هذا المبحث) .

^٣ - بدائع الصنائع ١١٤/٧ ، حاشية ابن عابدين : ٢٠٢/٤ ، حاشية الدسوقي ٢٠١/٢ ، شرح الزرقاني ١٤١/٣ ، جواهر الإكليل ٢٦٧/١ ، شرح منح الجليل ٧٥٨/١ .

^٤ - فتح القدير ٥٦/٦ .

^٥ - تبين المسالك ٤٦٩/٢ .

القول الثاني : لا يجوز للكافر الاستيطان في الحجاز ، ويجوز فيما عدا ذلك .

وهو قول الشافعي وهو مذهب الشافعية والحنابلة .^١

قال النووي : ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز .^٢

وقال في الإنصاف : (ويمنعون من الإقامة بالحجاز) .^٣

الأدلة .

أدلة أصحاب القول الأول .

ظاهر أحاديث الباب .

أدلة أصحاب القول الثاني .

أولاً : السنة .

فعن أبي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه قَالَ : كَانَ فِي آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ ، وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ .^٤

ووجه الدلالة :

١ - أن الحديث صريح في إخراجهم من الحجاز فيقدم المبين (هذا الحديث) على المجمل (حديث الباب) .

ثانياً : الأثر .

^١ - روضة الطالبين ٤٩٧/٧ ، رحمة الأمة ص ٤٠١ ، تحفة المحتاج ٢٨٣/٩ ، فتح الوهاب ١٧٩/٢ ، الإفصاح ٢٤٥/٢ المغني ٢٤٢/١٣ ، الفروع ٢٧٦/٦ ، كشف القناع ١٣٦/٣ ، منتهى الإرادات ٣٣٤/١ .

^٢ - المنهاج مع شرحه نهاية المحتاج ٩٠/٨ .

^٣ - الإنصاف ٢٤٠/٤ .

^٤ - أخرجه أحمد (١٧٠١ و ١٦٩٣) ، و الدارمي : كتاب السير : باب إخراج المشركين من جزيرة العرب (٢٣٣/٢) ، والبخاري في التاريخ الكبير ٥٧/٤ ، وعزاه البوصيري لابن أبي شيبه والبخاري (مختصر إتحاف السادة المهرة (٣٨٤/٤) ، وعزاه الهيثمي لأبي يعلى بسياق أتم من هذا (مجمع الزوائد ٣٢٥/٥) ، قلت : ورواته ثقات .

يؤيد وجوب إخراج أهل الكتاب من الجزيرة فهم الصحابة لذلك ، فقد أجلي عمر رضي الله عنه اليهود من الحجاز وأقرهم باليمن ، مع أن اليمن من الجزيرة ، ولم يخالفه أحد من الصحابة ، وهم أعلم الناس بمراد كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك فعل يهود تيماء^١ .^٢

ثالثاً : المعقول .

حمل لفظ الجزيرة على الحجاز ، جمعاً بين قوله (أخرجوهم من الحجاز) و (أخرجوهم من جزيرة العرب) ، وذلك رعاية للمصلحة ، إذ المصلحة في إخراجهم من الحجاز أعظم منها في إخراجهم من الجزيرة .^٣

المناقشة .

واعترض ما استدل به أصحاب القول الثاني بما يلي :

١- إن زيادة (أخرجوهم من الحجاز) لا تؤثر في حكم إخراجهم من الجزيرة ، إذا الحجاز من الجزيرة ، فلا تعارض بين اللفظين .

٢- أن القول بأن العلة في إخراجهم من الحجاز أقوى منها في الجزيرة ، قول فاسد ، لأنه استنباط في مقابلة نص ، وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما في وجوب إخراجهم من الجزيرة . بل إن العلة صريحة في حديث ابن عباس ، وهي كراهية اجتماع دينان في الجزيرة .

٣- أن الاحتجاج بحديث أبي عبيدة رضي الله عنه في قصر وجوب إخراج المشركين على الحجاز احتجاج بالمفهوم ، والاحتجاج بحديث ابن عباس رضي الله عنهما في تعميم حكم وجوب إخراج من جميع الجزيرة احتجاج بالمنطوق ، ومعلوم أن المنطوق مقدم على المفهوم^٤ .

^١ - تيماء : بليد في أطراف الشام ، بين الشام ووادي القرى . (معجم البلدان ٧٨/٢) .

^٢ - نهاية المحتاج ٩٠/٨ ، المغني ٢٤٣/١٣ .

^٣ - نيل الأوطار ٧٤/٨ .

^٤ - نيل الأوطار ٧٤/٨ و ٧٥ .

الراجع :

الذي يظهر لي ، بعد التأمل والترجيح بين أقوال أهل العلم ، هو القول بإخراجهم من جزيرة العرب ، وذلك لما يلي :

أولاً : أنه القول الموافق لظاهر النصوص ، فهو الأسعد بالدليل .

ثانياً : أن دليل أصحاب القول الثاني من السنة معارض ببقية الحديث نفسه . والله أعلم .

المبحث السابع وثلاثون : تركة الرسول صلى الله عليه وسلم .

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما جاء في تركة النبي صلى الله عليه وسلم) ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول : حديث أبي هريرة من طريق حماد بن سلمة ، عن عمرو عن أبي سلمة عنه ، قال :
: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ مَنْ يَرِثُكَ قَالَ أَهْلِي وَوَلَدِي قَالَتْ فَمَا لِي لَا أَرِثُ أَبِي فَقَالَ
أَبُو بَكْرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
لَا نُورَثُ . وَلَكِنِّي أَعُولُ مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُولُهُ وَأَنْفَقُ عَلَى مَنْ
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ .^٢

(قَالَ أَبُو عِيسَى فِي الْبَابِ^٣ : عَنْ عُمَرَ ، وَطَلْحَةَ ، وَالزُّبَيْرِ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ،
وَسَعْدٍ ، وَعَائِشَةَ .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٥/٤ ، وترجم له البخاري بقوله (باب قوله لا نورث ما تركناه فهو صدقة) ٣١٢/٨ من كتاب الفرائض ، وأبو داود بقوله (باب في صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأموال) ١٣٩/٣ ، والنسائي بقوله (ذكر موارث الأنبياء) ٦٤/٤ من كتاب الفرائض ، ومالك بقوله (باب ما جاء في تركة النبي صلى الله عليه وسلم) ٧٥٨/٢ ، والبيهقي بقوله (باب بيان مصرف أربعة أخماس الشيء بعد رسول الله وألما يجعل حيث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجعل فضول تلك الأموال مما فيه صلاح الإسلام وأهله وألما لم تكن موروثه عنه) ٤٢٨/٩ السنن الكبرى .

^٢ - حسن : سنن الترمذي : كتاب السير (١٦٠٨) و العلل الكبير ٦٨٨ ، وحسنه الترمذي لأن مداره على محمد بن عمرو الليثي ، قال عنه الذهبي حسن الحديث ، وقال الحافظ : صدوق له أوهام (ميزان الاعتدال ٢٨٣/٦ ، التقريب ١١٩/٢) ، وصححه الألباني (صحيح سنن الترمذي ١٢٠/٢) . لكن أصل الحديث : " لا نورث ، ما تركناه صدقة " متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب فرض الخمس : باب فرض الخمس (٣٩٠٣) وفي كتاب المناقب (٣٧١٢) ، ومسلم كتاب الجهاد والسير : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا نورث ما تركناه فهو صدقة " (١٠٩/١٢) (١٧٥٩) .

^٣ - أحاديث عمر وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد ابن أبي وقاص رضي الله عنهم ، كلها مدارها على مالك بن أوس والقصة واحدة . (انظر تخريجها في تخريج الحديث الثالث من أحاديث الباب) .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فهو كحديث أبي هريرة في الباب وله ألفاظ متعددة والقصة واحدة ، ذكر مطولاً ومختصراً : أخرجه أحمد (١٤٥/٦ و ٢٦٢) (٤٢٦٠١ و ٤٢٦١٠ و ٤٢٦٥٦) ، والبخاري : كتاب فرض الخمس : باب فرض الخمس (٣٠٩٣) ، وكتاب المغازي : باب حديث خبير (٤٠٣٦) وكتاب المناقب (٣٧١٢) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة (١٧٥٩ و ١٧٥٨) ، وأبو داود : كتاب الخراج والأمانة والفيء : باب صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأموال (٢٩٦٨ و ٢٩٦٩) ، والنسائي في الكبرى : كتاب قسم الفيء (٤١٤١) ، والمصنف في الشماثل : باب ما جاء في ميراث رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص ٢٢٧) . وفي

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، إِنَّمَا أَسْنَدُهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ .^٢

الحديث الثاني : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهُ : أَنَّ فَاطِمَةَ جَاءَتْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَسْأَلُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَا سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
إِنِّي لَا أُورَثُ . قَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَكَلُمُكُمَا أَبَدًا فَمَاتَتْ وَلَا تُكَلِّمُهُمَا .

(قَالَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى ^٣ : مَعْنَى لَا أَكَلُمُكُمَا تَعْنِي فِي هَذَا الْمِيرَاثِ أَبَدًا أَنتُمَا صَادِقَانِ . وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .^٤)

الحديث الثالث : حديث مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَدَخَلَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ^١ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ

بعض ألفاظه : (أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَدْنَ أَنْ يَتَّعْنَ عُثْمَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُهُنَّ مِيرَاثَهُنَّ فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً)

^١ - هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف ، أبو نصر العجلي مولا هم ، البصري نزيل بغداد ، صدوق ربما أخطأ ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس ، يقال : دلسه عن ثور ، من التاسعة ، مات سنة ٢٠٤ .

(تاريخ بغداد ٢١/١١ ، تهذيب الكمال ١٢/١٤٩ ، التقريب ١/٦٢٦) .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في تركة رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٣٤/٤ .

^٣ - هو علي بن عيسى بن يزيد الكراچكي ، ويقال الكراشكي ، وهو شيخ الترمذي في هذا الحديث ، قال العقيلي : لا يتابع على حديثه ، وقال الخطيب البغدادي : ما علمت من حاله إلا خيراً ، قال الحافظ : مقبول ، من الحادية عشر ، مات سنة سبع وأربعين (تهذيب الكمال ١٣/٣٧٥ ، تاريخ بغداد ١٢/١٢ ، ميزان الاعتدال ٥/١٧٩ ، التقريب ١/٧٠٠) .

^٤ - متفق عليه : من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها ، وهو الوجه الذي أشار الترمذي ، أخرجه البخاري : كتاب المغازي : (٤٢٤١) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا نورث ما تركناه فهو صدقة " (١٢/١٠٩) (١٧٥٩) ، وهو عند المصنف برقم (١٦٠٩) .

^٥ - - سنن الترمذي : كتاب السير : باب ما جاء في تركة رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٣٥/٤ .

وَالْعَبَّاسُ يَخْتَصِمَانِ فَقَالَ عُمَرُ لَهُمْ أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

لَا تُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً . قَالُوا نَعَمْ قَالَ عُمَرُ فَلَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجِئْتَ أَنْتَ وَهَذَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَطْلُبُ أَنْتَ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ وَتَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ^٢ .

أولاً : شرح الغريب .
(لَا تُورَثُ)

روي بفتح الراء ويصح الكسر ، والحكمة من عدم التورث : أنهم كالأباء للأمة فمالهم لكل الأمة ، أو لئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لوراثتهم^٣ .

(وَلَكِنِّي أَعُولُ)

أعول من : عال يَعُولُ ، إذا كثر عياله . والمعنى : أني أقوم على من كان يقوم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ، من رعاية ونفقة وغيره^٤ .

١ - الزبير بن العوام بن خُوَيْلِد ، القرشي الأسدي ، أبو عبد الله ، أحد العشرة ، حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته ، قتل بعد خروجه من وقعة الجمل ، سنة ٣٢هـ ، وله ٦٧ سنة . (أسد الغابة ت ١٧٣٢ ، الاستيعاب ت ٨١١ ، الإصابة ت ٢٧٩٦)

٢ - متفق عليه : من طريق مالك بن أنس ، أخرجه مطولاً : البخاري : كتاب فرض الخمس : باب فرض الخمس (٣٩٠٤) وكتاب المغازي : باب حديث بني النضير (٤٠٣٤) وفي (٥٣٥٨ و ٦٧٢٨ و ٧٣٠٥) من كتب الفرائض والنفقات والاعتصام بالكتاب والسنة ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة (١٧٥٩) ، وهو عند المصنف برقم (١٦١٠) ، وقال : حسن صحيح .

٣ - تحفة الأحوذى ١٨٣/٥ .

٤ - لسان العرب ٤٨٢/١١ ، القاموس المحيط ٥٨١/٣ .

ثانياً : مناسبة الباب .

بعد أن ترجم للخمس ، وأنه حق عام للمسلمين يصرف في مصارفه الميينة في الكتاب والسنة ، وقد صالح النبي صلى الله عليه وسلم اليهود على زراعة أراضي خيبر ، ولهذا ترجم لبعض أحكام التعامل مع أهل الكتاب ، ثم ختم الكلام على هذا بهذه الترجمة ليبين أن هذه الأموال هي للمسلمين ، وليست حقاً للإمام .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يرى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث ، كغيره من الأنبياء ، وعلى هذا فما تركه فهو صدقة ، توضع في بيت مال المسلمين .
قال ابن عبد البر : وعلى مذهب أبي بكر وعمر جمهور أهل العلم من أهل الحديث والرأي^١ .

رابعاً : مذاهب العلماء .

الإجماع منعقد على أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث وما تركه فهو صدقة^٢ .
وفيما يلي مسألتان تتعلقان بالباب :

^١ - التمهيد ١٠/٥١٤ .

^٢ - الإفصاح ٢/٨٢ .

المسألة الأولى : هجر فاطمة لأبي بكر رضي الله عنهما:

نقل الترمذي عن علي بن عيسى أن معنى الهجر هنا : عدم الكلام في مسألة الميراث ، لا الهجر الشرعي المعروف . لكن تعقبه الشاشي بأن قرينة قوله : " غضبت " تدل على أنها امتنعت من الكلام جملة ، وهذا صريح الهجر^١ . قلت : لو سلم بغضبها ، فلا يعني ذلك استمرارها في الهجر .

وروى البيهقي^٢ عن الشعبي مرسلاً^٣ : " أن أبا بكر عاد فاطمة ، فقال لها علي : هذا أبو بكر يستأذن عليك . قالت : أتحب أن آذن له ؟ قال : نعم ، فأذنت له ، فدخل عليها فترضاها حتى رضيت " .

^١ - فتح الباري ٢٣٣/٦ حديث ٣٠٤٩ .

^٢ - هو أبو بكر : أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي ، نسبة إلى بيهق من نيسابور ، الشافعي المذهب ، ولد في شعبان سنة ٣٨٤ ، الحافظ الفقيه ، قال الجويني : ما من فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا أبا بكر البيهقي فإن المنة له على الشافعي لتصانيفه في نصرته مذهبه ، توفي بنيسابور في جمادى الأولى سنة ٤٥٨ هـ ، له مصنفات كثيرة منها : السنن الكبرى ، معرفة السنن والآثار ، الأسماء والصفات ، دلائل النبوة ، شعب الإيمان ، وغيرها . (سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨ ، طبقات الإسني ١٩٨/١)

^٣ - أخرجه البيهقي : كتاب قسم الفيء والغنيمة : باب بيان مصرف أربعة أحماس الفيء (٤٣٦/٩) ، وقال الحافظ : إسناده إلى الشعبي صحيح (فتح الباري ٢٣٣/٦ حديث ٣٠٤٩) .

و قال النووي : معناه : انقباضها عن لقائه ، وليس هذا من الهجران المحرم ، الذي هو ترك السلام والإعراض عند اللقاء ، ولم ينقل قط أنهما التقيا فلم تسلم عليه ولا كلمته^١ .

قلت : والذي يظهر لي أن فاطمة رضي الله عنها غضبت عندما منعها أبو بكر الميراث فحلفت أن لا تكلمه في هذا الموضوع ، وبقي في قلبها شيء لكن لم يبلغ بها ذلك أن تهجر أبا بكر ، ولهذا استطاب خاطرهما أبو بكر قبل وفاتها ، وبهذا يجمع بين الروايات وتأويلات العلماء ، والله أعلم .

^١ - (شرح مسلم ١٢ / ١١١) .

المسألة الثانية : خلاف علي والعباس^١ رضي الله عنهما .

روى المحدثون هذه القصة مطولة ، وملخصها أن علياً والعباس طلبا أرثهما من أبي بكر رضي الله عنهما ، لكنه امتنع وأخبر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا نورث ما تركناه صدقة " ، ولكن بعد وفاة أبي بكر رضي الله عنه ، رجع علي والعباس يختصمان عند خليفة المسلمين عمر في ذلك . وقد أشكل ذلك على أهل العلم ، إذ كيف يطلبانه من عمر وقد علما من أبي بكر أنه ليس من حقهما ؟

وقد أول العلماء تنازعهما ثانية عند عمر رضي الله عنهما ، على أنه ليس في الميراث وإنما في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف ، لأن الميراث كان قد انقطع العلم به في حياة أبي بكر .

وبه قال إسماعيل بن إسحاق القاضي وحزم به النووي وابن الجوزي ، لكن يشكل عليه ما ورد عند النسائي : " ثم جئتماني الآن تختصمان : يقول هذا نصبي من ابن أخي ، ويقول هذا أريد نصبي من امرأتي ، والله لا أقضي بينكما إلا بذلك " قال الحافظ : أي إلا بما تقدم من تسليمها لهما على سبيل الولاية ، ومثله عند أبي داود^٢ .

ولهذا الروايات ، ذهب بعض أهل العلم إلى أنهما جهلا حديث : " لا نورث ما تركناه صدقة " ، وبه قال أبو داود ، ونصره الخطابي . بدليل أن علياً لم يغير حين استخلف . ولكن يشكل عليه ما تقدم ، من علمهم في خلافة الصديق .

^١ - هو عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، صحابي مشهور ، كانت له السقاية والعمارة في الجاهلية ، حضر بيعة العقبة قبل إسلامه ، مات ٣٢ هـ ، وله ٨٨ سنة . (أسد الغابة ت ٢٧٩٩ ، الاستيعاب ت ١٣٨٦ ، الإصابة ت ٤٥٢٥)

^٢ - سنن أبي داود : كتاب الخراج والأمانة والفقه : باب في صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأموال (١٤٠/٣) ، وسنن النسائي الكبرى : كتاب الفرائض : باب ذكر موارث الأنبياء ٦٥/٤ .

وجمع بينهما الحافظ فقال : أن كلاً من علي وفاطمة والعباس اعتقد أن عموم قوله " لا نورث " مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض . ولهذا طالباً أكثر من مرة ، والله أعلم .^١

^١ - سنن أبي داود : كتاب الخراج والأمانة والفيء : كتاب صفايا رسول الله صلى الله عليه وآله من الأموال (١٤٠/٣) ، معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٢١٠/٤ ، التمهيد ٥٠٤/١٠ - ٥١٦ ، شرح مسلم للنووي ١٠٧/١٢ ، فتح الباري ٢٣٩/٦ حديث ٣٠٩٤ .

المبحث الثامن وثلاثون : غزو مكة المكرمة.

ترجم^١ له الترمذي بقوله (باب ما قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة إن هذه لا تغزى بعد اليوم) وذكر فيه حديث : الْحَارِثُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ الْبَرَصَاءِ^٢ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ يَقُولُ :

لَا تُغْزَى هَذِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ^٣ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^٤.

(قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ^٥ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَلْيَمَانَ بْنِ صُرَدٍ ، وَمُطِيعٍ^٦ . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ حَدِيثُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ فَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ^٧) .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٦/٤ ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب هدم الكعبة) باب ٤٩ من كتاب الحج ، وبقوله (لا يحل القتال بمكة) باب ١٠ من كتاب جزاء الصيد ، وأبو داود بقوله (باب تحريم حرم مكة) ٢١٢/٢ من كتاب الحج ، والنسائي بقوله (تحريم القتال فيها) ٣٨٤/٢ .

^٢ - هو الحارث بن مالك بن قيس الليثي ، المعروف بابن البرصاء ، قيل هي أمه وقيل أم أبيه ، صحابي ، ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث ، تأخر إلى آخر خلافة معاوية . (أسد الغابة ت ٩٥٦ ، الإصابة ٦٨٨/١ ، تهذيب التهذيب ٥٨/٤ ، التقريب ١٧٧/١) .

^٣ - أي يوم الفتح .

^٤ - صحيح : سنن الترمذي : كتاب السير (١٦١١) ، وأخرجه أحمد (١٤٩٨٢ و ١٨٥٤٠) ، والحاكم (٧٢٧/٣) (٢٢٣١/٦٦٣٣) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٢٦/٣) ، وابن سعد في الطبقات (١٤٥/٢) ، والألباني في الصحيحة (٢٤٢٧) ، وقال : رجاله ثقات رجال الشيخين ، إلا أن زكريا بن أبي زائدة كان يدلس .

^٥ - حديث مطيع رضي الله عنه ، وفيه : " لا تغزى مكة بعد هذا العام أبداً " ، أخرجه أحمد (٢١٣/٤) (١٤٩٨٢ و ١٧٤١٣) وقال الهيثمي رجاله ثقات (مجمع الزوائد ٢٨٤/٣) ، والطحاوي في معاني الآثار بشرحه (٣٣١/٣) .

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وفيه : " يغزو جيش الكعبة .. كأني به يقلعها حجراً حجراً " ، أخرجه أحمد (٢٨٨/١) (٢٠١٠) ، والبخاري (١٨٣/٢) (١٥٩٥) من كتاب الحج : باب هدم الكعبة ، وعبد بن حميد (٧١٣) .

وحديث سليمان بن صرد رضي الله عنه ، وفيه : " قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَنَا " ، أخرجه أحمد (١٧٨٤٤ و ١٧٨٤٥) ، والبخاري : كتاب المغازي : باب غزوة الخندق وهي الأحزاب (٤١١٠ و ٤١٠٩) .

^٦ - هو سليمان بن صُرَد ، بضم المهملة وفتح الراء ، ابن الجون الخزاعي ، أبو مطرف الكوفي ، صحابي ، قتل بعين السوردة ، سنة خمس وستين . (أسد الغابة ت ٢٢٣١ ، الاستيعاب ت ١٠٦١ ، طبقات ابن سعد ٢٩٢/٤ و ٢٥/٦ ، الإصابة ١٤٤/٣ ، التقريب ٣٨٧/١) .

^٧ - هو مُطِيع بن الأسود بن حارثة القرشي ، العدوي ، كان اسمه العاصي فسماه النبي صلى الله عليه وسلم مُطِيعاً ، صحابي ، من مسلمة الفتح ، مات في خلافة عثمان ، وهو والد عبد الله (أسد الغابة ت ٤٩٥٤ ، الاستيعاب ت ٢٥٨٦ ، الإصابة ١٠٥/٦ ، التقريب ١٩٠/٢) .

أولاً : شرح الغريب .

(لا تُغزَى)

هل اللام هنا للنهي أو للنفي ؟

ذهب البعض إلى أنها للنفي أي لا يغزوها الكفار بعد عام الفتح ^٢ . وهو مرجوح لأنه ثبت في الصحيحين أن ذا السويقتين يهدم الكعبة حجراً حجراً ، فيكون الراجع هو النهي : أي لا يجوز غزو مكة بعد عام الفتح ، كما ورد عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَهِيَ حَرَامٌ بِحَرَامِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي وَلَمْ تَحِلَّ لِي قَطُّ إِلَّا سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ ^٣ .

ثانياً : مناسبة الباب .

لم أمتد إلى مراد الترمذي لإدراجه هذا الباب في هذا الموضع ، ولعله من فروع الأحكام التي يلحقها حيث أدى إليه اجتهاده .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

لا يرى الترمذي جواز غزو مكة ، لما يلي :

أولاً : ظاهر الترجمة ، بأن مكة لا تغزى بعد الفتح .

ثانياً : استشهاده بحديث صحيح ، نص في المدعى .

ثالثاً : عدم نقله لقول مخالف .

رابعاً : مذاهب العلماء .

لم يختلف العلماء في تحريم غزو مكة ، وإنما وقع الخلاف فيما إذا بغى أهلها على أهل العدل فالجمهور على جواز قتالهم بمكة إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال ، لأن قتال البغاة من حقوق الله التي لا يجوز إضاعتها ، فحفظها أولى في الحرم من إضاعتها .

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٦/٤ .

^٢ - تحفة الأحوذى ١٨٦/٥ .

^٣ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب المغازي : باب أنه صلى الله عليه وسلم مسح وجهه يوم الفتح (٤٣١٣) ، ومسلم : كتاب الحج : باب تحريم مكة صيدها وخلاتها ... (١٣٥٣) .

وذهب البعض إلى التضييق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة . قلت : وهو بمعنى القتال ، فلا
فرق في الحقيقة .^١

^١ - الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٠ ، شرح مسلم للنووي ١٧٧/٩ ، فتح الباري ٥٨/٤ حديث ١٨٣٤ .

المبحث التاسع وثلاثون : الأوقات التي يستحب فيها القتال .

ترجم له الترمذي بقوله (باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال) ، وذكر فيه

حديثين :

الحديث الأول: حديث قتادة عن النعمان بن مقرن قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا طلع الفجر أمسك حتى تطلع الشمس فإذا طلعت قاتل فإذا انتصف النهار أمسك حتى تزول الشمس فإذا زالت الشمس قاتل حتى العصر ثم أمسك حتى يصلي العصر ثم يقاتل ، قال : وكان يقال عند ذلك تهيج رياح النصر ويدعو المؤمنون لجيوشهم في صلاتهم .

(قال أبو عيسى : وقد روي هذا الحديث عن النعمان بن مقرن بإسناد أوصل^٢ من هذا وقاتله^٣ لم يدرك النعمان بن مقرن ومات النعمان بن مقرن في خلافة عمر بن الخطاب .^٤)

الحديث الثاني : حديث معقل بن يسار أن عمر بن الخطاب بعث النعمان بن مقرن إلى الهرمزان فذكر الحديث بطوله فقال النعمان بن مقرن شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا لم يقاتل أول النهار انتظر حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر .^١

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٦/٤ ، وترجم له البخاري بقوله (باب كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس) ٣٣٠/٤ ، وأبو داود بقوله (باب في أي وقت يستحب اللقاء) ٤٩/٣ ، والنسائي بقوله (الوقت الذي يستحب فيه اللقاء) ١٩١/٥ الكبرى ، والدارمي بقوله (باب بارك لأمتي في بكورها) (باب في الخروج يوم الخميس) ١٤٩/٢ ، وابن أبي شيبة بقوله (في قتال العدو أي ساعة يستحب) ٦٤٧/٧ ، والبيهقي بقوله (باب في أي وقت يستحب اللقاء) ٥١٧/١٣ السنن الكبرى .

^٢ - أي بسند متصل ، لأن هذا الإسناد فيه انقطاع كما بينه الترمذي (تحفة الأحوذى ١٨٨/٥) .

^٣ - هو قتادة بن دعام بن قتادة السدوسي ، أبو الخطاب البصري ، ثقة ثبت ، يقال ولد أكمه ، وهو من رأس الطبقة الرابعة ، مات سنة بضع عشرة . (التاريخ الكبير ١٨٥/١/٤ ، الجرح والتعديل ١٣٢/٧ ، تهذيب الكمال ٢٢٤/١٥ ، تهذيب التهذيب ٣١٨/٨ ، التقريب ٢٦/٢) .

^٤ - قلت : وسنده منقطع كما بين الترمذي .

^٥ - سنن الترمذي : كتب السير : باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال ١٣٧/٤ .

^٦ - معقل بن يسار المزني ، صحابي ، ممن بايع تحت الشجرة ، وكنيته أبو علي ، ، على المشهور ، وهو الذي حفر قبر معقل بالبصرة بأمر عمر فنسب إليه ، مات بعد التين . (أسد الغابة ت ٥٠٣٨ ، الاستيعاب ت ٢٤٩٣ ، طبقات ابن سعد ١٤/٧ ، الإصابة ١٤٦/٦ ، التقريب ٢٠١/٢) .

(قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ أَخُو بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ .)^٤

أولاً : شرح الغريب .
(وَكَانَ يُقَالُ)

أي يقول الصحابة : الحكمة في إمساك النبي صلى الله عليه وسلم^٥

(تَهِيْجُ رِيَّاحُ النَّصْرِ)

تهيج بمعنى تهب كما فسرتها رواية البخاري : (حتى تهب) .

ثانياً : مناسبة الباب .

لم أهتم إلى مراد الترمذي رحمه الله تعالى من إدراجه هذا الباب في هذا الموضع ، وكان الأولى ذكره في كتاب الجهاد ، عند باب الدعاء عند القتال .

ثالثاً : مذهب العلماء .

ذكر العلماء أن الحكمة من توقفه صلى الله عليه وسلم عن القتال في الأوقات المذكورة ، لكونها أوقات صلاة فهي مظنة إجابة الدعاء^٦ .

^١ - صحيح : أخرجه أحمد (٢٣٢٣٢) ، والبخاري مطولاً لكن دون لفظ (ويتزل النصر) كتاب الجزية والموادعة : باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ... (٣١٦٠) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في أي وقت يستحب اللقاء (٤٩/٣) (٢٦٥٢) ، و حديث معقل رجائه ثقات . وهو عند المصنف برقم (١٦١٢ و ١٦١٣) قلت : إنما أفرد الترمذي الحديث الأول لأنه فيه زيادة (وكان يقال ...) وفي سندها مقال ، كما مر ، لكن باقي الحديث سنده صحيح ، والله أعلم .

^٢ - هو علقمة بن عبد الله بن سنان ، وقيل اسم جده عمرو ، المزني ، البصري ، ثقة ، من الثالثة ، وإنما نص الترمذي على أنه أخو بكر بن عبد الله ، لأن الآجري عندما سأل أبا داود عنه قال : لا (أي ليس بأخيه) ، لكن قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان وابن منده وابن عبد البر أنه أخوه . (التاريخ الكبير ٤/١١/٤ ، الجرح والتعديل ٦/٤٠٦ ، تهذيب الكمال ١٣/١٨٥ ، تهذيب التهذيب ٧/٢٤٣ ، التقريب ١/٦٨٧) .

^٣ - هو بكر بن عبد الله المزني ، أبو عبد الله البصري ، ثقة ثبت جليل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومائة . (التاريخ الكبير ١/٩٠/٢ ، تهذيب الكمال ٣/١٤٠ ، التقريب ١/١٣٥) .

^٤ - سنن الترمذي : كتب السير : باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال ٤/١٣٧ .

^٥ - تحفة الأحوذى ٥/١٨٧ .

^٦ - فتح الباري ٦/١٤١ حديث ٢٦٦٧ ، تحفة الأحوذى ٥/١٨٧ .

قلت الذي يظهر لي : أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان يصلي المكتوبة ويدعو الله تعالى بالنصر ، ثم يباشر القتال ، فإذا تأخر القتال عن الصلاة أجله للصلاة التي تليها ثم يصلي ويدعو الله تعالى ويباشر القتال .

أما الرياح فهي جند من جند الله أرسلها في غزوة الأحزاب على أعدائه ، وفي غيرها من الغزوات ، بل أن كثيراً من العمليات العسكرية في العصر الحاضر تتأثر تأثراً شديداً بالرياح .

قلت : والذي يظهر لي : أن معنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد القتال انتظر المكتوبة فصلاها ثم يدعوا فيها وبعدها بالنصر والمدد ويطيل الدعاء والتضرع ، فإذا هبت الرياح كانت إشارة إلى المدد الرباني بالنصر ، فعندها يبدأ القتال ، والله أعلم .

المبحث الأربعون : الطَّيْرَة .

الطَّيْرَة : بكسر الطاء وبفتحةا ، على وزن عنبه ، وقد تسكن الياء ، مصدر تَطَيَّر .
والطيرة والتشاؤم بمعنى واحد: مضادة للفأل. يقال : تَطَيَّر طَيْرَةً ، وَتَخَيَّرَ خَيْرَةً ، قيل لم يجيء من المصادر هكذا غيرهما ، وتعقب بأنه سمع طيبة . وكانت العرب مذهبها في الفأل والطيرة واحد ، فأثبت الشرع الفأل وأبطل الطيرة ، وأصله فيما يقال : التطير بالسَّوَاحِجِ والبَّوَاحِجِ من الطَّيْرِ والظباء وغيرهما ، فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمينه تيمن به واستمر ، وإن رآه طار يسرة تشاءم ورجع . وكان ذلك يَصُدُّهُمْ عن مَقاصِدِهِمْ ، فنفاه الشرع ، وأبطله ونهى عنه ، وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر^١ .

وتعتبر الروح المعنوية للجند من أهم العوامل في إحراز النصر ، ومن المعلوم أن آلة الحرب مهما كانت حديثة وقوية ، لا تؤثر بشيء إذا لم يكن خلفها الجندي الفعال ، وقد اهتم قادة الجيوش قديماً وحديثاً بالروح المعنوية للجند ، ولهذا استخدمت الحرب النفسية ، وهو سلاح معنوي فتاك ، الغرض منه تخطيم معنويات الجند .

وفي المقابل اهتم بالمحافظة على هذه الروح المعنوية من مؤثرات العدو ، فجندت الدعايلت ووسائل الإعلام لتضخيم قدرات ومواقف الصديق ، وللتهوين من شأن العدو .
والجيش الإسلامي له عدوان :

الأول : الكفار من بني آدم . والثاني : الشيطان بما يلقي في قلب الإنسان من الخطرات والوساوس ليصده عن سبيل الله ، ومن ذلك الطيرة ، فأراد الترمذي أن ينبه على خطورة ذلك فترجم^٢ له بقوله (باب ما جاء في الطيرة)^٣ وأخرج فيه ثلاثة أحاديث :

^١ - النهاية ١٥٢/٣ ، لسان العرب ٥١٢/٣ ، القاموس المحيط ١٥٢/٢ ، فتح الباري ٢٢٣/١٠ حديث ٥٧٥٣ .

^٢ - سنن الترمذي : كتاب السير (١٣٨/٤) ، وقد ترجم له البخاري بقوله (باب الطيرة) و (باب الفأل) ٣٤/٧ من كتاب الطب ، وأبو داود بقوله (باب في الطيرة) ١٧/٤ من كتاب الطب ، وابن ماجه بقوله (باب من كان يعجبه الفأل ويكرهه الطيرة) ١١٧٠/٢ من كتاب الطب ، ومالك بقوله (باب عيادة المريض والطيرة) ٧٢١/٢ من كتاب العين ، وابن أبي شيبة بقوله (من رخص في الطيرة) ٢٢٦/٦ .

^٣ - قد يلاحظ من تراجم المحدثين ، أن الترمذي هو الوحيد في ذكر باب الطيرة في كتاب الجهاد والسير ، وفيه نظر لأن البخاري قد أشار إلى هذا الموضوع بترجمة للشؤم في الفرس ، وهو بنفس المعنى ، من ترك التطير في الجهاد والأخذ بالأسباب والتوكل على الله .

الحديث الأول : حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
الطيرة من الشرك وما منا ولكن الله يذهبها بالتوكل^١.

(قال أبو عيسى وفي الباب^٢: عن أبي هريرة ، وحابس التميمي^٣ ، وعائشة وابن عمر ، وسعد^١. وهذا حديث حسن صحيح ، لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل^٢ ، وروى شعبة^٣ أيضًا عن سلمة هذا الحديث.

^١ - صحيح : أخرجه أحمد (٤١٦٠ و٣٦٧٩) ، والبخاري في الأدب المفرد (٩٠٩) أبو داود : كتاب الطب : باب في الطيرة (١٧/٤) (٣٩١٠) ، وابن ماجه : كتاب الطب : باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة (١٧٠/٢) (٣٥٣٨) ، والطحاوي في معاني الآثار (٣١٣/٤) وفي المشكل (٣٠٤/٢) ، وابن حبان (١٤٣٢) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي (٦٥/١) ، كلهم عن ابن مسعود به ، وصححه الألباني (الصحيحة ٤٢٩) ، وهو عند المصنف برقم (١٦١٤) ، وقال : حسن صحيح .

^٢ - حديث سعد بن مالك رضي الله عنه ، وفيه : " لا هامة ولا عدوى ولا طيرة ... " ، أخرجه أحمد (١٧٤/١) (١٥٠٥) ، وأبو داود : كتاب الطب : باب في الطيرة (٢٩٦/١٠) (٣٩٢١) ، والطحاوي في معاني الآثار (٣١٣/٤) .

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه : " لا عدوى ولا هامة ... " مع زيادة ألفاظ مختلفة ، أخرجه أحمد (٤٢٠/٢) (٤٥٣ و٥٢٤) (٧٥٦٥ و٨١٤٣ و٢٧٥٠٧ و٩١٥٨ و٩٩٤٨ و١٠٢٠٤) ، والبخاري : كتاب الطب : باب الطيرة (٥٧٥٤) وفي (٥٧١٧ و٥٧٥٧ و٥٧٧١) والأدب المفرد (٩١٠) ، ومسلم : كتاب السلام : باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (٢٢٢٠ و٢٢٢٣) ، وأبو داود : كتاب الطب : باب في الطيرة (٣٩١١ و٣٩١٢) .
حديث حابس التميمي رضي الله عنه ، وفيه : " لا شيء في الهوام وأصدق الطيرة الفأل والعين حق " ، أخرجه أحمد (٦٧/٤ و٧٠/٥) (١٦٠٣٢ و١٩٧٥٨) ، والبخاري في الأدب المفرد (٩١٤) ، والمصنف : كتاب الطب : باب ما جاء أن العين حق والغسل لها (٢٠١٦) .

حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وفيه : " لا عدوى ولا هامة ... " مع زيادة ألفاظ مختلفة ، أخرجه أحمد (٢٤/٢) (٤٧٧٥ و٤٧٦١) ، والبخاري : كتاب الطب : باب الطيرة (٥٧٥٣ و٥٧٧٢) ومسلم : كتاب السلام : باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (٢٢٢٥) ، وابن ماجه : في المقدمة (٨٦) وكتاب الطب : باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة (٣٥٤٠) ، والطحاوي في المعاني (٣٠٨/٤) .

حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وفيه : " لا عدوى ولا هامة ... " ، أخرجه أحمد (١٧٤/١ و١٨٦) (١٥٥٧ و١٦١٥) ، وأبو داود : كتاب الطب : باب في الطيرة (٣٩٢١) .

وحديث عائشة رضي الله عنها ، ولعله : " أن امرأة سألتها عن الجذام فقالت : ما قال ذلك ، ولكنه قال : لا عدوى ... " ، اخذت عزاه الحافظ للطبري (الفتح ١٦٩/١٠ حديث ٥٧٠٧) .

^٣ - هو حابس بن ربيعة التميمي ، والد حية ، صحابي ، ليس له إلا هذا الحديث . (أسد الغابة ت ٨٣٥ ، الاستيعاب ت ٣٩٠ ، الإصابة ٦٥٥/١ ، التقريب ١٧٠/١) .

قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ^٤ : كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ :

وَمَا مِنَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ . قَالَ سُلَيْمَانُ هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ :
وَمَا مِنَّا^٦ .^٧

الحديث الثاني : حديث أنس أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا عَدُوَّي وَلَا طَيْرَةَ وَأَحَبُّ الْقَالِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْقَالُ ؟ قَالَ : الْكَلِمَةُ
الطَّيِّبَةُ .

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^٨ .

^١ - هو سعد بن أبي وقاص : مالك بن ، أهيب أو وهيب ، الزهري ، أبو إسحاق ، أحد العشرة ، وأول من رمى بسهمهم في سبيل الله ، ومناقبه كثيرة ، مات بالعقيق سنة خمس وخمسين على المشهور ، وهو آخر العشرة وفاة . (أسد الغابة ت ٢٠٣٧ ، الاستيعاب ت ٩٦٠ ، الإصابة ٦١/٣ ، التقريب ٣٤٦/١) .

^٢ - هو سلمة بن كهيل الحضرمي ، أبو يحيى الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . (التاريخ الكبير ٧٤/٢/٢ ، تهذيب الكمال ٤٥٧/٧ ، التقريب ٣٧٨/١) .

^٣ - هو شعبة بن الحجاج بن الورد ، العتكي مولاهم ، أبو بسطام الواسطي ، ثم البصري ، ثقة حافظ متقن ، أول من فتش بالعراق عن الرجال ، وذب عن السنة ، قال عنه الثوري : هو أمير المؤمنين في الحديث ، من السابعة ، مات سنة ستين . (التاريخ الكبير ٢٤٤/٢/٢ ، الجرح والتعديل ٣٦٩/٤ ، تهذيب الكمال ٣٤٤/٨ ، تاريخ بغداد ٢٥٥/٩ ، التقريب ٤١٨/١) .

^٤ - معالم السنن ٣٧٤/٥ ، شرح السنة ١٣٠/٧ .

^٥ - سليمان بن حرب الأزدي الراشحي ، البصري ، قاضي مكة ، ثقة إمام حافظ ، من التاسعة ، مات سنة أربع وعشرين ، وله ثمانون سنة . (التاريخ الكبير ٨/٢/٢ ، الجرح والتعديل ١٠٨/٤ ، تهذيب الكمال ٢٤/٨ ، تاريخ بغداد ٣٤/٩ ، التقريب ٣٨٣/١) .

^٦ - معنى هذا أن هذا القدر من الحديث مدرج ، ولهذا لم يورد السيوطي منه إلا الجزء الأول . قال المناوي في شرحه : لكن تعقبه ابن القطان بأن كل كلام مسوق في سياق لا يقبل دعوى درجه إلا بحجة " ، قال الألباني : ولا حجة هنا ، فالحديث صحيح بكامله .

(معالم السنن بحاشية مختصر المنذري ٣٧٥/٥ ، شرح السنة للبغوي ١٣٦/٧ ، السلسلة الصحيحة ٤٢٩) .

^٧ - سنن الترمذي كتاب السير (١٣٨/٤) .

^٨ - متفق عليه : أخرجه البخاري : كتاب الطب : باب الفأل (٥٧٥٦) ، ومسلم : كتاب السلام : باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (٢٢٢٤) ، وهو عند الترمذي في كتاب السير (١٦١٥) .

الحديث الثالث: حديث أنس بن مالك: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةٍ أَنْ يَسْمَعَ يَا رَاشِدُ يَا نَجِيجُ.^١
قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب صحيح.

أولاً: شرح الغريب .
(الطَّيْرَةُ مِنَ الشَّرْكَ)

أي لاعتقادهم أن الطيرة تجلب لهم نفعاً أو تدفع عنهم ضرراً ، فإذا عملوا بموجبها فكأنهم أشركوا بالله في ذلك ويسمى شركاً خفياً . وقال بعضهم : يعني من اعتقد أن شيئاً سوى الله تعالى ينفع أو يضر بالاستقلال فقد أشرك أي شركاً جلياً .^٢

(وَمَا مِنَّا)

أي وما منا أحد إلا ويخطر له من جهة الطيرة شيء ما لتعود النفوس بها ، فاعتمد على فهم السامع ، وحذف المستثنى كراهة أن يتفوه به .^٣

(وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ)

معناه أنه إذا خطر له عارض التطير فتوكل على الله وسلم إليه ولم يعمل بذلك الخاطر ، غفره الله له ولم يؤاخذه به.^٤
قال ابن عبد البر : أنهم كانوا في الجاهلية يتطهرون فنهاهم عن ذلك ، وأمرهم بالتوكل على الله ، لأنه لا شيء في حكمه إلا ما شاء ، ولا يعلم الغيب غيره .^٥

^١ - حسن : أخرجه الترمذي : كتاب السير (١٦١٦) وقال حسن غريب صحيح ، والطحاوي في المشكل (٣٤٤/٢) ، وصححه الألباني (صحيح سنن الترمذي ١٢١/٢) . قلت : رجاله ثقات إلا حميد بن أبي حميد الطويل فتحة مدلس ، جعله الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين ، وقد عنعن ، فيحتاج لمتابعة أو تصريح . (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ٨٦) . لكن يشهد له حديث الفأل الكلمة الطيبة (انظر تخريج الحديث الثاني لهذا المبحث) ، فالحديث حسن .

^٢ - تحفة الأحوزي ١٨٩/٥ .

^٣ - معالم السنن ٣٧٤/٥ ، شرح السنة ١٣٠/٧ ، تحفة الأحوزي ١٨٩/٥ .

^٤ - النهاية ١٥٢/٣ ، فتح الباري ٢٢٤/١٠ حديث ٥٧٥٣ .

^٥ - التمهيد ١٧٨/١٠ .

(لا عدوى)

العدوى : هي الفساد ، أو مجاوزة العلة أو المرض من صاحبه إلى غيره ، يقال أعدى فلان فلاناً^١.

وقد اختلف العلماء في تأويل هذا اللفظ على قولين :

القول الأول : أن المقصود نفي العدوى من أصلها ، وأنه لا عدوى في الحقيقة ، وإنما هي أوهام واعتقادات جاهلية .

القول الثاني : أنه ليس المقصود إبطال العدوى ، لورود أحاديث أخرى تتضمن ثبوتها كالنهي عن إدخال الأصحاء على المرضى أو الأمر بالفرار من المجذوم وغيرها ، وإنما أراد بذلك نفي ما كان يعتقد البعض من أن العلل تعدي بطبعها لا بقدرة الله تعالى ، فأعلمهم بأن الأمر ليس على ما يتوهمون ، بل هو متعلق بمشيئة الله تعالى^٢.

(وأحب الفأل)

الفأل : ضد الطيرة ، كأن يسمع مريض يا سالم أو طالب يا واجد ، والجمع فؤول و أفؤل ، وقد تفاعل به ، وتفال ، ويستعمل في الخير والشر^٣.

قال ابن الأثير : وإنما أحب الفأل ، لأن الناس إذا أملوا فائدة الله تعالى ، ورجوا عائدتهم عند كل سبب ضعيف أو قوي فهم على خير ، ولو غلطوا في جهة الرجاء فإن الرجاء لهم خير . وإذا قطعوا أملهم ورجاءهم من الله كان ذلك من الشر^٤.

وعبر عنه آخرون بأنه : إنما أحب الفأل لأنه من حسن الظن بالله ، وكره التشاؤم لأنه من سوء الظن بالله^٥.

وفي هذا اللفظ دليل على أن الفأل ليس من الطيرة لأنه صلى الله عليه وسلم أنجبر أنه يحبه^٦.

^١ - لسان العرب (مادة عدا) ٣٩/١٥ ، القاموس المحيط (مادة عدا) ٤٠٤/٤ .

^٢ - شرح مسلم ٣٠٧/١٤ ، تحفة الأحوذى ١٩٠/٥ ، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ٣١٣ .

^٣ - النهاية ٤٠٥/٣ ، لسان العرب ٥١٣/١١ ، القاموس المحيط ٥٨٧/٣ .

^٤ - النهاية ٤٠٥/٣ .

^٥ - فتح الباري ٢٦٦/١٠ حديث ٥٧٥٦ .

^٦ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ٣١٧ .

(كَانَ يُعْجِبُهُ)

أي يستحسنه ويتفائل به .^١

(يَا رَاشِدُ يَا نَجِيحُ)

أي يا واحد الطريق المستقيم ويا من قُضِيَتْ حاجته .^٢

ثانياً : مناسبة الباب .

قلت : لو ذكر الترمذي هذا الباب في كتاب الجهاد لكان أولى ، والله أعلم .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

يظهر لي أن الترمذي لا يرى الطيرة ويحب الفأل ، لما يلي :

أولاً : استشهاده بحديثين صحيحين ، نصين في المدعى .

ثانياً : تفسيره لهذا الفأل برواية الحديث الثالث ، فعن الأصمعي عن ابن عون عن ابن سيرين :

" قال : كانوا يستحبون الفأل ويكرهون الطيرة ، قال : فقلت : لابن عون : يا أبا عون ، ما

الفأل ؟ قال : أنت تكون باغياً فتسمع يا واحد ، أو تكون مريضاً فتسمع يا سالم .^٣

رابعاً : مذاهب العلماء .

لم يختلف العلماء في أن الطيرة شرك ، ولكن تكلم العلماء في نفي العدوى والنهي عن

إدخال الأصحاء على المرضى ، لتعارض الأدلة في ذلك ، ولهذا كان أبو هريرة إذا حدث

بحديث : " لا عدوى " ، يصمت قليلاً ثم يقول : " أن لا يورد ممرض على مصح " .^٤

وقد اختلف العلماء في الجمع بين حديث نفي العدوى وبين أحاديث النهي عن إدخال

الأصحاء على المرضى والفرار منهم على أقوال ، المختار منها القول بالتقسيم ، وهو تقسيم

الأحوال على ما يلي :

^١ - تحفة الأحوذى ١٩٢/٥ .

^٢ - تحفة الأحوذى ١٩٢/٥ .

^٣ - التمهيد ١٧٦/١٠ .

^٤ - مسلم : كتاب السلام : باب لا عدوى ولا طيرة ... (٣٠٨/١٤) (٢٢٢١) .

الأول : ما لم يقع الضرر به ولا اطردت عادة خاصة ولا عامة ، فهذا لا يلتفت إليه ، وأنكر الشرع الالتفات إليه وهو الطيرة .

الثاني : ما يقع عنده الضرر عموماً لا يخصه ، ونادراً لا متكرراً كالوباء ، فلا يقدم عليه ولا يخرج منه .

الثالث : ما يخص ولا يعم كالدار والفرس والمرأة، فهذا يباح الفرار منه.^١

^١ - شرح مسلم للنووي ٣١٩/١٤ . قلت : وقد جمع الحافظ أقوال العلماء في ذلك ، وفصل بما لا مزيد عليه فليراجع (الفتح ١٦٩/١٠ حديث ٥٧٠٧) .

المبحث الواحد والأربعون : وصية الرسول صلى الله عليه وسلم في القتال .

هذا الباب يدل على فقه الترمذي رحمه الله تعالى ، فبعد أن ترجم لأحكام منتقاة في الجهاد ، أراد أن يختم هذه الأحكام بحديث وصية الرسول صلى الله عليه وسلم لأمرأء جيوشه ، فكأنه يقول هذه الأحكام هي تركة ووصية نبيكم صلى الله عليه وسلم ولهذا ترجم^١ بقوله (باب ما جاء في وصيته صلى الله عليه وسلم في القتال) ، وغالب المسائل المذكورة فيه قد ناقشها الترمذي في الأبواب السابقة ، ثم ذكر حديثين :

الحديث الأول : حديث سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا وَقَالَ : اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تُمَثِّلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلَيْدًا ، فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالِ ، أَيَّتَهَا أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ وَادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَالتَّحَوَّلْ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ ، وَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُوا كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ مَا يَجْرِي عَلَى الْأَعْرَابِ ، لَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ ، وَإِذَا حَاصَرْتَ حِصْنًا فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ ، وَاجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّتَ أَصْحَابِكَ لِأَنَّكُمْ إِنْ تَخَفَرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّتَ أَصْحَابِكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَخَفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنْزِلُوهُمْ ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَتَصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا أَوْ نَحْوَ هَذَا .^٢

^١ - سنن الترمذي : كتاب السير ١٣٨/٤ ، وترجم له النسائي بقوله (باب وصية الإمام بالناس) ٢٤١/٥ الكيرى ، وابن

ماجه بقوله (وصية الإمام) ٩٥٣/٢ ، والدارمي بقوله (باب وصية الإمام في السرايا) ١٥٠/٢ .

^٢ - صحيح : أخرجه مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تأمير الإمام الأمرأء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو

وغيرها (٥٦/١٢) (١٧٣١) ، والمصنف : كتاب السير (١٥١٧) ، وقال : حسن صحيح .

(قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ^١ : عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ ، وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ^٢ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ^٣ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ^٤ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ ، وَزَادَ فِيهِ :

فَإِنْ أَبَوْا فَخُذْ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَكَذَا رَوَاهُ وَكَيْعٌ^٥ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ ، وَرَوَى غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ^٦ ، وَذَكَرَ فِيهِ أَمْرُ الْجَزِيَّةِ^٧ .

^١ - حديث النعمان بن المقرن رضي الله عنه مطولاً ، وفيه : " كان إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين ... " . أخرجه مسلم : كتاب الجهاد والسير : باب تأمير الإمام الأمراء على البعث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها (٥٦/١٢) (١٧٣١) ، وأبو داود : كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين (٢٦١٢) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد : باب وصية الإمام (٢٨٥٨) ، والدارمي : كتاب السير : باب في الدعوة إلى الإسلام قبل القتال (٢٤٣٩) .

^٢ - هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي ، البصري ، أبو بكر ، بُنْدَار ، ثقة من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ، وله بضع وثمانون سنة . (التاريخ الكبير ٤٩/١/١ ، الجرح والتعديل ٢١/٧ ، تهذيب الكمال ١٣٢/١٦ ، تاريخ بغداد ١٠٠/٢ ، التقريب ٥٨/٢) .

^٣ - هو محمد بن عبد الله بن الزبير ، الأسدي ، أبو أحمد الزبيري الكوفي ، ثقة ثبت ، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين . (التاريخ الكبير ١٢٣/١/١ ، الجرح والتعديل ٢٩٧/٧ ، تهذيب الكمال ٤١٧/١٦ ، تاريخ بغداد ١٩/٣ ، التقريب ٩٥/٢) .

^٤ - هو علقمة بن مرثد ، بفتح الميم وسكون الراء ، الحضرمي ، أبو الحارث الكوفي ، ثقة ، من السادسة . (التاريخ الكبير ٤٢/١/٤ ، تهذيب الكمال ١٩١/١٣ ، التقريب ٦٨٧/١) .

^٥ - استدل بهذا مالك والأوزاعي ومن وافقهما على جواز أخذ الجزية من كل كافر ، عربياً كان أو عجمي ، وقال أبو حنيفة : تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا مشركي العرب وبجوسهم ، وقال الشافعي : لا يقبل إلا من أهل الكتاب عرباً كلنوا أو عجماء .

(معالم السنن ٣ / ٤١٧ ، شرح مسلم للنووي ٥٨/١٢ ، أحكام أهل الذمة ٦/١) .

^٦ - هو وكيع بن الجراح بن مريح الرؤاسي ، بضم الراء ، أبو سفيان الكوفي ، ثقة حافظ عابد ، من كبار التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ، وله سبعون سنة . (التاريخ الكبير ١٧٩/٢/٤ ، الجرح والتعديل ٢١٩/١/١ ، تهذيب الكمال ٣٩١/١٩ ، تاريخ بغداد ٤٧١/١٣ ، التقريب ٢٨٣/٢) .

^٧ - هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولا هم ، أبو سعيد البصري ، ثقة ثبت ، حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ، وهو ابن ثلاث وسبعين . (التاريخ الكبير ٣٥٤/١/٣ ، الجرح والتعديل ٢٥١/١ ، تهذيب الكمال ٣٨٦/١١ ، تاريخ بغداد ٢٣٩/١٠ ، التقريب ٥٩٢/١) .

^٨ - سنن الترمذي : كتاب السير (١٣٩/٤) .

الحديث الثاني ^١ : حديث أنس قال:

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُغَيِّرُ إِلَّا عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ
وَالَا أَعَارَ فَاسْتَمَعَ ذَاتَ يَوْمٍ فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَالَ عَلَى الْفِطْرَةِ فَقَالَ
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ ^٢.

(قَالَ الْحَسَنُ ^٣ : وَحَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ ^٤ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ^٥ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^٦).

أولاً : شرح الغريب .

(وَادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ
وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا)

كان هذا في أول الإسلام ، فأن المهاجرين تركوا أموالهم وأهليهم وهاجروا إلى المدينة ،
فكان ينفق عليهم من الفياء والغنيمة ، فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه من هاجر من المسلمين
الجدد إلى المدينة فله ما للمهاجرين ، وإن بقي في موطنه فتجري عليه أحكام الدين ولا حق لهم في
الغنيمة ^٧.

^١ - قلت : إنما ذكر هذا الحديث لأن البيات لم يذكر في حديث بريدة ، فأضافه هنا ، لتكتمل الوصية .

^٢ - صحيح : أخرجه مسلم : كتاب الصلاة : باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان (٣٨٢) ،
وهو عند المصنف برقم (١٦١٨) ، وقال : حسن صحيح .

^٣ - هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي ، أبو علي الخلال الحلواني ، نزيل مكة ، ثقة حافظ ، له تصانيف ، من الخادية عشر ،
مات سنة اثنتين وأربعين .

(تذويب الكمال ٣٩٨/٤ ، تذويب التهذيب ٢٦٢/٢ ، التقريب ٢٠٧/١) .

^٤ - هو هشام بن عبد الملك ، الباهلي مولاهم ، أبو الوليد الطيالسي البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع
وعشرين ، وله أربع وتسعون . (تذويب الكمال ٢٦٢/١٩ ، تذويب التهذيب ٤٣/١١ ، التقريب ٢٦٧/٢) .

^٥ - هو حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بآخره ، من كبار
الثامنة ، مات سنة سبع وستين . (تذويب الكمال ١٧٥/٥ ، تذويب التهذيب ١٢/٣ ، التقريب ٢٣٨/١) .

^٦ - سنن الترمذي : كتاب السير (١٤٠/٤) .

^٧ - معالم السنن ٤١٧/٣ ، شرح مسلم للنووي ٥٧/١٢ ، أحكام أهل الذمة ٥/١ .

ثانياً : مناسبة الباب .

ومناسبة الباب ظاهرة ، فالترمذي أراد أن يبين هذه الوصية النبوية لأمرء الجيوش ، وهي شاملة لأغلب أحكام السير ، فناسب أن يختم بها كتاب السير ، بعد أن فصل بعض الأحكام المنتقاة .

ثالثاً : مذهب الترمذي .

سبق بيان مذهب الترمذي في كل مسألة في مبحثها ، فلترجع هناك .

رابعاً : مذاهب العلماء .

قلت : مر بيان الأحكام الواردة في حديث الأبواب في المباحث السابقة كالدعوة قبل القتال ، والتحول من دار الكفر ، والغدر ، وقتل الصبيان ، والتزول على الحكم ، والجزية ، والبيات .

قال النووي : وفي هذا الكلمات من الحديث فوائد مجمع عليها ، وهي :

تحريم الغدر وتحريم الغلول وتحريم قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا ، وكراهة المثلة واستحباب وصية الإمام أمرائه وحيوشه بتقوى الله تعالى والرفق بأتباعهم وتعريفهم ما يحتاجون في غزوهم ، وما يجب عليهم ، وما يحل لهم وما يحرم عليهم ، وما يكره وما يستحب .^١

قال ابن القيم : وفيه وصية الإمام لنوابه وأمرائه وولاته بتقوى الله والإحسان إلى الرعية ، فبهذين الأصلين يحفظ على الأمير منصبه ، وتقر عينه ، ويأمن فيه من النكبات والغير . ومتى ترك هذين الأمرين أو أحدهما فلا بد أن يسلبه الله عز وجل عزه ، ويجعله عبرة للناس ، فما سلبت النعم إلا بترك تقوى الله تعالى ، والإساءة إلى الناس .^٢

^١ - شرح مسلم ٥٦/١٢ .

^٢ - أحكام أهل الذمة ٥/١ .